مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد التاسع والثلاثون ، الجزء الأول ، محرم 1438 هـ / تشرين الأول 2016 م

اليوبيل الفضي 2016

ISSN 2074 - 5648

جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات

مجلة

39

الجزء الأول

Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies

Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies

A Quarterly Scientific Refereed Journal

No. 39 - Vol. 1 - Muharram - 1438H/ October 2016

اليوبيل الفضي 2016

ISSN 2074 - 5648

مجلة

جامعة القدس المفتوحة

للأبحاث والدراسات

مجلة جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد (39) - ج (1) - تشرين الأول 2016م

الناشر:

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة القدس المفتوحة

توجه المراسلات والأبحاث على العنوان الآتي:

رئيس هيئة التحرير

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة القدس المفتوحة

الماصيون- رام الله/ فلسطين

ص.ب: 1804

هاتف: 2984491 -2 -970+

2952508 -2 -970+

فاكس: 2984492 -2 -970+

بريد الكتروني: *hsilwadi@qou.edu*

sprgs@qou.edu

تصميم وإخراج فني:

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة القدس المفتوحة

حقوق الطبع والتصميم والاقتباس والترجمة والنشر محفوظة للناشر 2016©

المشرف العام

أ.د يونس عمرو

رئيس الجامعة

هيئة تحرير المجلة:

رئيس التحرير

أ.د حسن عبد الرحمن سلوادي

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

هيئة التحرير

أ.د عبد الناصر قاسم الفرا

أ.د فيصل حسين غوادرة

أ.د محمد محمد الشلش

أ.د ناجي مطلق الداهودي

أ.د هاني حسين أبو الرب

د.رشدي يوسف القواسمة

د.عماد عبد اللطيف اشتيه

د.معتصم توفيق خضر

قواعد النشر والتوثيق

تنشر المجلة البحوث والدراسات الأصلية المرتبطة بالتخصصات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في جامعة القدس المفتوحة وغيرها من الجامعات المحلية والعربية والدولية، مع اهتمام خاص بالبحوث المتعلقة بالتعليم المفتوح، وتقبل أيضا الأبحاث المقدمة إلى مؤتمرات علمية محكمة والمراجعات والتقارير العلمية وترجمات البحوث.

يرجى من الأخوة الباحثين الراغبين في نشر بحوثهم الاقتداء بقواعد النشر والتوثيق الاتية:

1. تُقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية.
2. أن لا يزيد حجم البحث عن *30* صفحة «*7000*» كلمة تقريبا بما في ذلك الهوامش والمراجع.
3. أن يتسم البحث بالأصالة ويمثل إضافة جديدة إلى المعرفة في ميدانه.
4. يقدم الباحث بحثه منسوخا على «*CD*» أو عبر البريد الالكتروني مع ثلاث نسخ مطبوعة منه، غير مسترجعة سواء نشر البحث أم لم يُنشر.
5. يرفق مع البحث خلاصة مركزة في حدود «*100 - 150*» كلمة. ويكون هذا الملخص باللغة الإنجليزية إذا كان البحث باللغة العربية ويكون باللغة العربية إذا كان البحث باللغة الإنجليزية.
6. ينشر البحث بعد إجازته من محكمين اثنين على الأقل تختارهم هيئة التحرير بسرية تامة من بين أساتذة مختصين في الجامعات ومراكز البحوث داخل فلسطين وخارجها على أن لا تقل رتبة المحكم عن رتبة صاحب البحث.
7. أن يتجنب الباحث أي إشارة قد تشير أو تدلل على شخصيته في أي موقع من البحث.

مجلة
جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات

8. يزود الباحث الذي نشر بحثه بنسخة من العدد الذي نشر فيه، بالإضافة إلى ثلاث مستلات منه.

9. تدون الإحالات المرجعية في نهاية البحث وفق النمط الآتي: إذا كان المرجع أو المصدر كتابا فيثبت اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، اسم المترجم أو المحقق (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر) الجزء أو المجلد، رقم الصفحة، أما إذا كان المرجع مجلة فيثبت المؤلف، عنوان البحث، اسم المجلة، عدد المجلة وتاريخها، رقم الصفحة.

10. ترتب المراجع والمصادر في نهاية البحث «الفهرس» حسب الحروف الأبجدية لكنية/ عائلة المؤلف ثم يليها اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر) الجزء أو المجلد.

11. بإمكان الباحث استخدام نمط *«APA» Style* في توثيق الأبحاث العلمية والتطبيقية، حيث يشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب الآتي: «اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة».

جميع الأفكار في المجلة تعبّر عن آراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

المحتويات

الأبحـــــاث:

درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية في فلسطين لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.
د.إياد أبو بكر 11

حدود تمثّل الحداثة بالعالمين العربي والإسلامي من منظور المفكر المغربي طه عبد الرحمن.
د.عبد الباسط الغابري 49

الخطاب السياسي لدى الجابري وتجلياته في الفكر العربي المعاصر.
د.سعودي مفتاح 85

فلسفة المواطنة لدى الشباب الفلسطيني (طلبة جامعات قطاع غزة نموذجاً).
د.أيمن عبد العزيز شاهين / أ.وسام محمد صقر 125

الآفاق المستقبلية لنقل أعضاء الحيوان إلى الآدمي.
أ.السايح بوساحية 167

مقامات الزمخشريّ: رؤية وتأصيل.
د.هارون الربابعة / د.نبيل حسنين/ د.زياد أبو لبن 199

مجلة
جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات
العدد (٣٩) - ج (١)

دور معايير المراجعة الدولية في ترشيد الحكم المهني للمراجعين في قطاع غزة- «دراسة تطبيقية».
د.علي النعامي / أ.أحمد كمال مرجى 227

تقويم أداء الأفراد ودوره في تحسين الإنتاجية بمؤسسة تسويق وتوزيع المنتجات البترولية (نفطال).
أ.زوايدية أفراح / أ.د.ثلايجية نوة 253

المزيج التسويقي الإلكتروني وأثره في تقويم أداء منظمات الأعمال
دراسة ميدانية على عدد من شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة.
أ.جابر مهدي / أ.د.ماضي بلقاسم 283

حالة تعثر النمو الاقتصادي في الجزائر خارج نشاط قطاع النفط.
أ.شيخ رحمة / المشرف د.منصوري عبد الله 319

القرض السندي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة
دراسة حالة شركة سونلغاز- الجزائر-.
قحايرية سيف الدين 345

الأبحاث

درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية في فلسطين لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين *

د. إياد أبو بكر**

* تاريخ التسليم: 18/ 10/ 2015م، تاريخ القبول: 16/ 12/ 2015م.
** أستاذ مساعد/ كلية التنمية الاجتماعية والأسرية/ فرع رام الله والبيرة/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى «درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية في فلسطين لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين»، وعلاقة ذلك بمتغيرات الجنس، والخبرة العملية، والمؤهل العلمي.ولتحقيق هدف الدراسة وطور الباحث أداة لقياس درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية في فلسطين لمهارات العلاقات الإنسانية بعد التأكد من صدقها وثباتها، حيث طُبقت على مجتمع الدراسة كاملاً تمثل في جميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مديريات الشؤون الاجتماعية في شمال الضفة والبالغ عددهم (78) ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية في فلسطين لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين (مرتفعة) ، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي الكلي لاستجابات المبحوثين على جميع الفقرات لجميع المجالات (3.88) .كما أظهرت نتائج فحص الفرضيات عدم وجود فروق في درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية في فلسطين لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين على جميع المجالات، وعلى الدرجة الكلية تبعاً لمتغيرات الجنس، والخبرة العملية، والمؤهل العلمي.وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فقد خلص الباحث إلى عدد من التوصيات منها: التأكيد على أهمية ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية وضرورتها، وان يعطي مديرو مديريات الشؤون الاجتماعية مزيداُ من الاهتمام لمهارة مشاركة الأخصائيين لمناسباتهم الاجتماعية، والاهتمام في مهارة الاتصال، ثم مراجعة نظام الحوافز في مديريات الشؤون الاجتماعية لما لها من أهمية في رفع الروح المعنوية للاخصائيين.

الكلمات المفتاحية:

درجة الممارسة، مديريات الشؤون الاجتماعية، مهارات العلاقات الإنسانية. الأخصائيون الاجتماعيون.

The Level of Practice of Directorates of Social Affairs Managers in Palestine for Human Relations Skills in Management from Social Workers› Perspective

Abstract:

The aim of this study is to recognize the level of human relations skills practiced by the administrators of social affairs directorates in Palestine from social workers' perspective and the relation of that with gender, work experience and education qualifications.To achieve the goals, the researcher developed a measuring tool to measure them after assuring the validity and reliability of my tool, and then I applied it on the study population which represents all social work counselors at the directorates of social affairs in northern West Bank.The results showed that the total degree among administrators is high of (3.88) .The hypotheses testing results showed insignificant differences with reference to variables such as gender, working experiences and work qualifications.In the light of the findings, the researcher recommends the need for practicing human relations skills among the assigned administrators and giving more time for communication skills.It is important to implement rewarding and incentives systems for uplifting of morale of social counselors.

Keywords: *The level of practice, Social Affairs Directorates, human relations skills, social workers*

مقدمة:

يشير تعبير العلاقات الإنسانية إلى التفاعل بين الأفراد في مختلف مجالات الحياة (المصانع، والشركات، والمؤسسات، والأجهزة الحكومية،) ومن ثم فإن العلاقات الإنسانية توجد حيثما وجد أفراد يتعاونون في العمل سعياً وراء أهداف مشتركة، وتمثل العلاقات الإنسانية الجانب المشرق في أي حضارة من الحضارات، لأنها تشمل الدوافع المعنوية لزيادة الإنتاج والتقدم في شتى المجالات وتطور الإنتاج.(الحرفة، 1980)

ويعود الفضل في ظهور حركة العلاقات الإنسانية إلى إلتون مايو ، (Elton Mayo) (1924 -1934) نتيجة التجارب التي أجراها في الإدارة العامة للمؤسسات العاملة في المجال الصناعي التي اكدت نتائجها على أهمية دراسة سلوك الافراد في العمل.(المساعيد، 2014) .

وتعدُّ نتائج هذه التجارب هي بداية لميلاد العلاقات الإنسانية التي أبرزت إلى حد كبير أهمية هذه العلاقات للأفراد والمؤسسة (حسن، 2003)

لذا تؤدي العلاقات الإنسانية دوراً فاعلاً في إثارة الدافع لتحقيق أعظم كفاية في الأداء، وتحقيق الأساليب الروتينية التي تجعل العمل غير ممل، وتساعد على ارتفاع الروح المعنوية التي تؤدي إلى زيادة الأداء وتحسينه (الشلوي، 2007) .

ويمكن تلخيص الأفكار الرئيسة لمدرسة العلاقات الإنسانية فيما يأتي: (النجار وراغب، 2004)

1. تؤثر جماعات العمل غير الرسمية تأثيراً قوياً في تحديد الإنتاجية.
2. تؤثر كل من العوامل المادية والمعنوية تأثيراً قوياً في تحديد الإنتاجية أيضا.
3. توجد أنماط متباينة من الإشراف والقيادة، وأكثر هذه الأنماط فعالية هو النمط الذي يعتمد على مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات.
4. أن يتحلى المدير بمهارات سلوكية بجانب المهارات الفنية والإدارية.
5. تؤدي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ في العمل بين العاملين دورا مهما في تحديد سلوك العامل داخل المنظمة.

إن هدف العلاقات الإنسانية في العمل هو إشباع حاجات الفرد، لاسيما الحاجات الثانوية المتمثلة في تفاعل الفرد مع بيئته، والتي تشمل الحاجة إلى الإنتماء، والتعبير

عن الذات، والحاجة إلى التقدير، والأمن، والحرية، والمكانة الاجتماعية، والسلطة الضابطة، ويعد اشباع تلك الحاجات محكاً أساسياً لمدى فهم المدير لأسلوب العلاقات الإنسانية الناجح للتعامل مع أفراد التنظيم الإداري.

ولكي ينجح القائد في ممارسة العلاقات الإنسانية هناك مهارات للقيادة يحددها علماء العلاقات الإنسانية.

أ. مهارات السلوك الشخصي للقائد:

وفيما يأتي بعض المهارات المهمة التي يجب تعلمها وممارستها لتحقيق النجاح في المواقف القيادية **وتشمل المهارات الآتية:**

- أن يظهر إحساسه تجاه مشاعر المجموعة.
- مطابقة احتياجاته مع احتياجات الجماعة.
- أن يتعلم كيف يسمع بانتباه.
- يتجنب النقد أو التعليمات الساخرة من جانب الأعضاء.
- أن يساعد كل عضو على أن يشعر بأهميته والاحتياج اليه.
- يجب ألا يجادل الآخرين.

ب. مهارات الاتصال:

- أن يتأكد أن كل فرد يفهم ليس ما يحتاجه فقط، ولكن أيضا لماذا يحتاجه؟
- ان يقوم بعمل اتصال جيد لمتابعة عمل المجموعة كجزء روتيني من وظيفته.

ت. مهارات المساواة: يجب ان يعرف القائد الفعال ما يأتي:

- أن كل فرد من الجماعة يحتاج إدراكه للتعريف به.
- أن القيادة مشاركة وليس احتكاراً.
- أن القائد ينمو عندما تحقق الوظائف القيادية.

ث. مهارات التنظيم: يساعد القائد الفعال المجموعة على:

- تنمية أهداف بعيدة وقصيرة المدى.
- تفتيت المشكلات الكبيرة إلى مشكلات أصغر.
- المشاركة في إتاحة الفرص وممارسة المسؤوليات.

- أن تخطط، وتعمل، وتتابع، وتقيم، إضافة إلى ذلك كله مهارات حل المشكلات واتخاذ القرار (الحربي، 2004) .

لذلك كان العنصر البشري وإدارته من أهم الموضوعات التي استحوذت على اهتمام كثير من الكتاب والباحثين في مجال الإدارة وتفكيرهم، ولذا يتطلب ممن يقودون عملية الإدارة القيام بعلاقات إنسانية مع العاملين معهم كافة.من خلال التمتع بمجموعة من المهارات التي تساعدهم على ممارستها بصورة جيدة.وهذا ما يؤكده علماء الإدارة بأن النجاح في ممارسة العلاقات الإنسانية يعتمد على مجموعة من المهارات.(حرب، 2012) .

من خلال العرض السابق يتضح لنا أهمية تحديد ما المقصود بمفهوم العلاقات الإنسانية؟ ، وتحديد هذا المصطلح، في ضوء ما تناولته عدد من الأدبيات والدراسات، حيث تنوعت وجهات النظر اتجاه هذا المفهوم الأمر الذي جعل بعض هذه الدراسات لا تضع هذا المفهوم في إطاره الصحيح، فقد يُنظر إليه نظرة شخصية خاطئة، والتي تتمثل في الاقتصار على عبارات المجاملة الموجهة للعاملين، أو بعض الكلمات الطيبة، أو الرقة في المعاملة، لذا فإن المفاهيم التي يتبناها بعضهم تجعل مفهوم العلاقات الإنسانية مفرغاً عن مضمونه، بل تؤدي إلى انعكاسات سلبية.**وفيما يأتي بعض التفسيرات الخاطئة لمفهوم العلاقات الإنسانية**:

1. يتم أحيانا الخلط بين الصفة الإنسانية والصفة الشخصية، أو النظر إليها كمفهوم واحد، ولكن في الحقيقة إن العلاقات الإنسانية بين المدير والعاملين هي في الإصل علاقات موضوعية بعيداً عن التحيز والتعصب.

2. ينظر بعضهم إلى العلاقات الإنسانية على أنها نوع من غض النظر عن بعض الأشخاص، وأخطائهم والمداراة عليهم، إلى حد التواطؤ معهم أحيانا من أجل تحسين علاقة المدير بالعاملين، أو تجنب المشكلات والعقبات أثناء العمل، او تغليب عنصر الشفقة والرحمة حفاظاً على لقمة عيش الاخرين حتى لو كانت على حساب العمل.(أحمد، 1999) .

3. ويعتقد آخرون أن العلاقات الإنسانية معناها القيام بأعمال ترويحية ومجاملات شكلية بجانب العمل الرسمي، أي أنها إضافة جديدة على العمل، ووظيفة جديدة على وظائف الإدارة، ولكن في الحقيقة إن العلاقات الإنسانية ليست شعاراً مقروناً بنشاط سطحي محدد يوضع فوق العمل وإدارته، ولكنها نظرية يقصد بها إعادة النظر في العمل وإدارته لكي يكون أكثر جودة وفعالية وإنسانية (حربي و رزق، 2003)

4. يؤكد بعضهم أن تطبيق العلاقات الإنسانية يعد طريقاً للانغماس في أمور شخصية مما يؤثر بالسلب على تأدية العمل بنجاح وفاعلية، وفي الحقيقة إن هذا الأمر بعيد كل

البعد عن مفهوم العلاقات الإنسانية، ويتضح من هذا النقد أنه موجه للممارسة، أو التطبيق الخاطئ، وليست للفكرة ذاتها، والخطأ في الممارسة يمكن مواجهته وتصويبه، ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر ضرورة أن يكون هناك نوع من الألفة والتفاهم بين المدير والعاملين، وضرورة أن يسعى المدير لإشباع حاجات موظفيه، ومتطلباتهم، وحل مشكلاتهم، ورعايتهم، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على تقدم العمل وإنجازه.(مطر، 2010) .

5. يتصور بعضهم أن العلاقات الإنسانية تضعف من سلطة المدير، وتعطل الإنتاج، وتعطي للعاملين الحق في التدخل في سير العمل ونظامه.

يتضح من العرض السابق للمفاهيم الخاطئة عن العلاقات الإنسانية أن موضوع العلاقات الإنسانية يواجه عدداً من الانتقادات، وهذا لا يمنع من أهمية تبني المدير (القائد في المؤسسة) لمبدأ العلاقات الإنسانية الذي أكدت واتفقت معظم التعريفات بالرغم من تعددها على أن مفهوم العلاقات الإنسانية يهتم بالعنصر البشري، ويلبي حاجاته، ويراعي اهتماماته والاستفادة من إمكاناته، فضلاً عن تأكيدها على أنه أسلوب أو طريقة تسعى إلى تحقيق أهداف الأفراد كلها، والمؤسسة التي يعملون بها، من خلال استثمار قدراتهم، وتحفيزهم، وإشراكهم في العمل بفعالية.

مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة من خلال أهمية العلاقات الإنسانية في حياة الأفراد، والجماعات، والمجتمعات، وحاجتهم إليها في حياتهم اليومية، وعلى مستوى أعمالهم. وتزداد الأهمية للعلاقات الإنسانية كما يرى الباحث لأولئك العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية وبخاصة ممن يقودون المؤسسات الاجتماعية، وأهمية ممارستها مع زملائهم في المؤسسة، وانعكاسها على الجو العام فيها، فممارسة مدير المؤسسة الاجتماعية مهارات العلاقات الإنسانية ينسجم مع فلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية وأخلاقياتها الأمر الذي يؤدي إلى رفع الروح المعنوية للأخصائي الاجتماعي، وبالتالي ينعكس على أدائه وعطائه في العمل، وتعامله مع الحالات التي يتعامل معها.

ومن جهة أخرى يرى الباحث أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت مدى ممارسة مديري المؤسسات الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية وبخاصة مديريات الشؤون الاجتماعية، مما دعا الباحث لإجراء هذه الدراسة لتخطي القصور في هذا الجانب، **لذا فإن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة عن السؤال الدراسة الرئيس الآتي:**

ما درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات

الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين في مديريات شمال الضفة الغربية؟

أسئلة الدراسة:

بناء على الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها سيحاول الباحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين في مديريات شمال الضفة الغربية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين في مديريات شمال الضفة الغربية تبعاً لمتغيرات الجنس، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف إلى درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة في مديريات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.
- التعرف فيما إذا كان هناك اختلاف في تقدير الأخصائيين الإجتماعيين لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة تعزى لمتغير الجنس، وسنوات الخبرة، و المؤهل العلمي.

أهميةالدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية في النواحي الآتية:

1. تعد هذه الدراسة– حسب علم الباحث– الأولى التي تبحث في درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة.

2. توفر البيانات والمعلومات اللازمة للجهات المختصة الحكومية، وتضعها في صورة درجة ممارسة المديرين لمهارات العلاقات الإنسانية.

3. تحسن باستمرار ممارسة المديرين لأسلوب العلاقات الإنسانية في المؤسسات الاجتماعية وصولاً إلى أفضل الخدمات بالمصادر نفسها أو بأقل منها، وتطور الأداء في المؤسسات.

محددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على المحددات الآتية:

- **محدد مكاني:** أجريت هذه الدراسة في مديريات الشؤون الاجتماعية في شمال الضفة الغربية.
- **محدد زماني:** أجريت الدراسة في الفترة ما بين (9/ 2014-12/ 2014).
- **محدد بشري:** تقتصر هذه الدارسة على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مديريات الشؤون الاجتماعية.

مصطلحات الدراسة:

◄ **العلاقات الإنسانية:** في ضوء طبيعة الدراسة الحالية تُعرف العلاقات الإنسانية بأنها: العلاقات السليمة التي تربط المدير والعاملين معه في مديرية الشؤون الاجتماعية والتي تعمل على خلق جو من الثقة والاحترام المتبادل، وتهدف إلى رفع الروح المعنوية للعاملين، وتحقيق رضاهم الوظيفي ليستطيع المدير تحقيق الإدارة الفعالة.

◄ **وزارة الشؤون الاجتماعية:** هي إحدى وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية التي أُنشئت مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تتولى هذه الوزارة قيادة جهود وإنجاز وتقديم الاستراتيجية الوطنية لقطاع الحماية الاجتماعية، الهادفة إلى توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة لكل أبناء الشعب الفلسطيني وفئاته الاجتماعية، ويتم تقديم الخدمات من خلال المديريات والمراكز المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.(موقع وزارة الشؤون الاجتماعية، 2015)

◄ **الأخصائي الاجتماعي:** في ضوء طبيعة الدراسة الحالية يعرف الأخصائي الاجتماعي بأنه كل من توافرت فيه شروط التخصص العلمي، والتحلي بالخبرة والكفاءة، وتوافرت فيه الصفات الشخصية في تحمل متابعة مشكلات الآخرين.

الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الأدبيات التي اهتمت بموضوع ممارسة المديرين في المؤسسات الاجتماعية لممارسة مهارات العلاقات الإنسانية في العمل، لوحظ أن الموضوع جديد الطرح في المجتمع الفلسطيني، وأن هناك ندرة في الدراسات التي حاولت البحث في هذا الموضوع، و تناولت هذه الموضوعات من مداخل مختلفة، **ومن هذه الدراسات**:

دراسة **المساعيد والقطيش (2013)** بعنوان «درجة ممارسة المشرفين التربويين للعلاقات الإنسانية في مديرية تربية البادية الشمالية الشرقية بالأردن، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى درجة ممارسة المشرفين التربويين للعلاقات الإنسانية من وجهة نظر معلمي المرحلة الأساسية في البادية الشمالية الشرقية بالأردن تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والخبرة، وتكونت عينة الدراسة من (140) معلماً ومعلمة، اختيروا بالطريقة العشوائية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، واستخدمت استبانة تحتوي على (40) فقرة موزعة على (7) مجالات، وتم التحقق من صدق الأداة وثباتها، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة المشرفين التربويين للعلاقات الإنسانية جاءت متوسطة، وأكثر المجالات ممارسة مجال القدوة الحسنة، وأقلها ممارسة مجال التعاون، وكذلك أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والخبرة.

دراسة **حرب (2012)** بعنوان ممارسة رؤساء الأقسام العلمية لمهارات العلاقات الإنسانية حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع ممارسة الأقسام العلمية لمهارات العلاقات الإنسانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالأقسام العلمية، ودرجة تأثرها بالجنس، وسنوات الخبرة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، وأعد الباحث استبانة تقيس درجة ممارسة رؤساء الأقسام لمهارات العلاقات الإنسانية، وطبق الاستبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإسكندرية بلغ عددها (346) عضواً كي يكشفوا عن واقع ممارسة رؤساء الأقسام لهذه المهارات من وجهة نظرهم، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك نوعاً من الخلل، وأوجه القصور يعاني منه رؤساء الأقسام العلمية في جامعة الإسكندرية في ممارستهم لمهارات العلاقات الإنسانية وأهمها: فهم للعلاقات الإنسانية فهماً سليماً، وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة بين نوع رؤساء الأقسام (ذكور _إناث) في ممارستهم لغالبية المهارات، أي الضعف في هذه المهارات لديهم، وأن هناك فروقاً بين ممارسات رؤساء الأقسام لتلك المهارات تبعاً لاختلاف مدة رئاستهم للقسم لصالح المدة (من سنة إلى ثلاث سنوات) .

دراسة **الزبون (2010)** بعنوان درجة استخدام مديري المدارس الثانوية في محافظة جرش لأسلوب العلاقات الإنسانية في الإدارة المدرسية من وجهة نظر معلميهم حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة استخدام مديري المدارس الثانوية في محافظة جرش لأسلوب العلاقات الإنسانية في الإدارة المدرسية من وجهة نظر معلميهم وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة العملية، وتكونت عينة البحث (264) معلماً ومعلمة، اختيروا بالطريقة العشوائية من المدارس الثانوية في محافظة جرش، واستخدم الباحث استبانة لقياس درجة الاستخدام تكونت من (33) فقرة، واستخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل المعلومات، وأشارت نتائج البحث إلى أن درجة استخدام مديري المدارس الثانوية في الإدارة المدرسية من وجهة نظر معلميهم كانت ضمن مستوى الاستخدام المتوسط بمتوسط حسابي بلغ (3.37) وأوضحت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة العملية.

دراسة **العكش (2007)** بعنوان نظام الحوافز والمكافآت وأثره في تحسين الأداء الوظيفي في وزارات السلطة الفلسطينية؛ في قطاع غزة وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور الحوافز والمكافآت وأثره في تحسين الأداء الوظيفي في وزارات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وذلك من خلال دراسة نظام الحوافز الحكومي، وتقويم مدى فعاليته على الأداء، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد استخدمت الاستبانة لاستطلاع عينة الدراسة، والمكونة من الموظفين العاملين بوظائف إشرافية، ويتلقون حوافز في وزارات السلطة الوطنية في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً ضعيفاً لفعالية نظام الحوافز والمكافآت في تحسين أداء العاملين في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة، وأن نظام المكافآت غير فاعل ومتدن، ومعظم الموظفين ليس لديهم علم بنظام منح المكافآت، وأن الوزرات لا تستخدم أساليب المنافسة (المسابقات والاختبارات) في منح الحوافز والمكافآت، مما أثر سلباً على أداء الموظفين.

دراسة **الحداد (2007)** بعنوان العلاقة بين الاتصالات الإدارية والأداء الوظيفي: دراسة اتجاهات المديرين في الوزارات السعودية، وهدفت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين الاتصالات الإدارية والأداء الوظيفي و تحليل العلاقة بين نمط الاتصالات الإدارية والأداء الوظيفي للمديرين في الوزارات السعودية بالإضافة إلى تحديد معوقات الاتصالات الإدارية التي تؤدي إلى تخفيض مستوى الاداء الوظيفي للمديرين، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الاتصالات اللفظية ونمط الاتصالات الالكترونية وأشكالها، من جهة، وبين الأداء الوظيفي للمديرين من جهة أخرى، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في العلاقة بين الاتصالات الإدارية وبين الأداء الوظيفي للمديرين تُعزى إلى

متغير حجم الوزارة والخبرة العملية للمديرين، بينما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغيري المستوى الوظيفي والحالة الاجتماعية للمديرين.

دراسة **المعايطة (2006)** بعنوان أثر بيئة العمل في الإبداع التنظيمي في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر العاملين الإداريين؛ وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر بيئة العمل في الإبداع التنظيمي في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر العاملين الإداريين، ومدى إدراك العاملين في الجامعات الأردنية الخاصة لأثر أبعاد العمل الداخلية في الإبداع التنظيمي في تلك الجامعات، حيث خلصت الدراسة إلى أن هناك أثراً لبيئة العمل في الهيكل التنظيمي، والأنظمة، والتعليمات، والتدريب، والحوافز.

دراسة **القحطاني (2003)** بعنوان أثر استخدام الحوافز المادية والمعنوية على منسوبي وزارة المعارف في المملكة العربية السعودية، حيث هدفت هذه الدراسة لاستقصاء أثر استخدام الحوافز المادية والمعنوية على منسوبي وزارة المعارف في المملكة العربية السعودية، والكشف عن مدى كفايتها في الواقع الوظيفي، ومدى تأثيرها وأهميتها بالمقارنة بين القياديين وغير القياديين.وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: إن أبرز الحوافز المعنوية المؤثرة على الموظفين تتمثل في إحساس الموظف بالمواطنة، والشعور بالمسؤولية تجاه عمله، وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في نطاق تقديم الحوافز المادية للعاملين.

دراسة **عبد الهادي، (2002)** بعنوان العلاقة بين العلاقات الإنسانية والصفات الشخصية والأداء الوظيفي للعاملين في البنوك الحكومية الأردنية، حيث اهتمت الدراسة بالعلاقة بين العلاقات الإنسانية والصفات الشخصية والأداء الوظيفي للعاملين في البنوك الحكومية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة (270) موظفاً يعملون في بنوك حكومية مختلفة في الأردن، واستخدمت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات الميدانية باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي.وتوصلت الدراسة إلى وجود مستويات عدة للعلاقات الإنسانية بين العاملين في البنوك الحكومية الأردنية، تختلف باختلاف طبيعة الوظيفة، وعلاقة كل وظيفة بالوظائف الأخرى.ووجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين العلاقات الإنسانية والأداء الوظيفي لعينة الدراسة بالنسبة للعاملين في إدارات وأقسام واحدة، وعدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العلاقات الإنسانية والأداء الوظيفي لأفراد العينة على أساس الصفات الشخصية وهي: العمر، ومدة الخدمة، في البنك الحالي، ومستوى التعليم.

دراسة **داير Dyer (2002)** ، بعنوان القيادة العقلانية: حيث هدفت إلى التعرف إلى مدى مساهمات وفوائد القيادة التي تبنى على مفهوم العلاقة مع الآخرين، حيث تطرقت

هذه الدراسة إلى ستة مفاهيم حول تطوير القيادة التربوية التي طورها مركز القيادة الإبداعية في (غرينسبور وكالولورنيا الشمالية) وهي» الموظفون الرواد، وإدارة المصاعب، والتعامل مع التغيرات التي تحصل مع الآخرين، وفعالية التعامل مع المشكلات العملية لدى الموظفين، والذكاء المكتسب، والعمل الجماعي» ومن أبرز النتائج في هذه الدراسة التأكيد على أن يكون القائد ملماً بمفهوم العلاقات الإنسانية كسلوك يتبناه داخل العمل، ثم على القائد أن يهتم كثيراً في البحث في كل ما هو جديد في العلاقات الإنسانية ليبقى على اتصال مع عمليات التجديد والتطوير.

دراسة (**المحاسنة، 2001**) بعنوان: «أثر العوامل الشخصية في المناخ التنظيمي: دراسة ميدانية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي» حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر العوامل الشخصية: (الجنس، والعمر، والتعليم، والخبرة، والدخل، والحالة الاجتماعية) على المناخ التنظيمي، (الهيكل التنظيمي، والمسؤولية، ونظام المكافآت، والدعم والصراع، والتماسك) في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الاستبانة أداة للدراسة، وبينت نتائج الدراسة أن درجة جودة المناخ التنظيمي السائد في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بنسبة 56.6%، وكان أفضل بعد من أبعاد المناخ التنظيمي هو عدم وجود صراع، وأما أقلها فكان الدعم من الإدارة للعاملين، وأنه لا توجد علاقة بين متغيرات: (الجنس، والمؤهل العلمي، واختلاف مستوى الخبرة، واختلاف الدخل) لدى العاملين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وتقديرهم للمناخ التنظيمي السائد في المؤسسة.

دراسة **(Patterson, 2000)** «أثر بعض العوامل المتعلقة بالعلاقات الإنسانية على الأداء التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس في جامعة كالورينا»، حيث هدفت الدراسة التعرف إلى تأثير بعض عوامل العلاقات الإنسانية على الأداء التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس في جامعة كالورينا، وقد حددت الدراسة نوعين من العلاقات الإنسانية، الأول يتعلق بمحتوى العمل، والثاني يتعلق بالأداء، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الاستمارة التي اشتملت على أربعة محاور لنوعية الإنتاج، والأداء، والعلاقات الإنسانية، ومستويات الجهد، ومحتوى العمل.وطبقت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام عينة قوامها (42) عضواً من هيئة التدريس، وحُلِّلت البيانات باستخدام برنامج (Spss) وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقات الإنسانية وتدني مستوى الأداء التنظيمي في الجامعة محل الدراسة، كما أكدت النتائج أن هناك أثراً ذا دلالة إيجابية بين العلاقات الإنسانية الإيجابية وارتفاع مستوى الأداء بين أعضاء هيئة التدريس.كما بينت النتائج أن هناك أنواعاً مختلفة من العلاقات الإنسانية داخل المنظمة الواحدة تؤثر على الأداء المؤسسي.

قدم **اوسنر (Osner, 1999)** تقريراً بعنوان « تقرير حول لجنة جونسون للعلاقات الإنسانية لاحترام الجميع» وتضمن هذا التقرير أن رئيس لجنة جونسون توم يرى أن تطبيق سياسة وأسلوب العلاقات الإنسانية من الحاجات الملحة، وذلك لتحسين العلاقات بين الموظف والمدير، وكذلك بين المدير والعاملين والموظفين معاً، ويرى توم أن أسلوب العلاقات الإنسانية يعطي تصوراً شاملاً عن تصرفات الآخرين وسلوكياتهم، وكذلك يدفعنا لاحترامهم واحترام معتقداتهم وأجناسهم وديانتهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعاليتهم وارتفاع مستوى أدائهم.

موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة:

في ضوء مراجعة الباحث للدراسات السابقة ذات العلاقة بممارسة مهارات العلاقات الإنسانية للمديرين في العمل تبين ما يأتي:

- تناولت بعض الدراسات السابقة ممارسة مهارات العلاقات الإنسانية للمديرين من جوانب مختلفة كتناولها واقع ممارسة مهارات العلاقات الإنسانية كدراسة (المساعيد، والقطيش، 2013) ودراسة (حرب، 2012) ودراسة (الزبون، 2010) ، بينما ركزت دراسات أخرى على مهارات العلاقات الإنسانية وعلاقتها على الأداء التنظيمي كما جاء في دراسة (الحداد، 2007) ودراسة (العكش، 2007) ودراسة (القحطاني، 2003) ودراسة (Dayer,2002) ودراسة (المحاسنة، 2001) ودراسة (Patterson,2000)

- كما ركزت دراسة (المعايطة، 2006) ودراسة (القحطاني، 2003) على أثر الأبعاد الداخلية في الإبداع التنظيمي، أما دراسة (المحاسنة، 2001) فقد ركزت على قياس أثر العوامل الشخصية كالجنس والعمر...، على المناخ التنظيمي في حين ركز (Osner,1999) في تقريره على أهميةالعلاقات الإنسانية لتحسين أداء العاملين وزيادة فعاليتهم.

- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة بأنها تناولت ممارسه المهارات العلاقات الإنسانية من قبل قادة المؤسسات سواء الإداريين أم المهنيين كما جاء في دراسة (المساعيد، والقطيش، 2013) ودراسة (الزبون، 2010) ولكن الدراسة الحالية تناولت بعض المتغيرات التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة، كما تشابهت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في اعتمادها على الاستبانة أداة للدراسة، ولكن تميزت الدراسة الحالية في تركيزها على درجة ممارسة المهارات الإنسانية للمدرين من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين، لما تمثله العلاقات الإنسانية من أهمية في مهنة الخدمة الاجتماعية.

الطريقة و الإجراءات:

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة.حيث تم استقصاء آراء الأخصائيين الاجتماعيين في مديريات الشؤون الاجتماعية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الديمغرافية.

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من جميع الأخصائيين الاجتماعيين في مديريات شمال الضفة الغربية والبالغ عددهم (78) أخصائياُ إجتماعياُ، حيث وزعت أداة الدراسة عليهم جميعاً، وبعد تدقيق الاستبانات المسترجعة تبين أن جميعها صالحة للتحليل، وبذلك شكلت عينة الدراسة ما نسبته (100 %) والجدول الآتي يوضح توزيع مجتمع الدراسة وعينتها بحسب متغيرات الدراسة.

الجدول (1)

توزيع مجتمع الدراسة بحسب متغيرات الجنس، والعمر، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية

المتغيرات المستقلة	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	30	% 38.5
	أنثى	48	% 61.5
	المجموع	78	% 100
سنوات الخبرة	5 سنوات فما دون	21	% 26.9
	6 - 10 سنوات	26	% 33.3
	11 - 15 سنة	14	% 17.9
	15 سنة فاكثر	17	% 21.8
	المجموع	78	% 100
المؤهل العلمي	دبلوم فادنى	4	% 5.1
	بكالوريوس	71	% 91
	ماجستير	3	% 3.8
	المجموع	78	% 100

أداة الدراسة

طور الباحث أداة للدراسة (الاستبانة) بغرض جمع المعلومات للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها، و بعد اطلاع الباحث على عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بممارسة مهارات العلاقات الإنسانية، **وتكونت الأداة في صورتها النهائية من جزأين وهما**:

- **أولا- معلومات أولوية خاصة بالأخصائيين الاجتماعيين**:

وهي معلومات أولية تتعلق بالأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مديريات شمال الضفة الغربية تمثلت في الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي.

- **ثانيا: استبانة درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة**.

صمَّم الباحث أداة لقياس درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة، بعد مراجعة الأدب التربوي المتعلق بهذا الموضوع، حيث اطلع الباحث على مقاييس عدة لمستوى درجة ممارسة المديرين لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة.وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من ثلاث وأربعين فقرة، حيث صُمِّمت الاستبانة على أساس مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي الأبعاد، وقد بنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي وأعطيت الأوزان كما هو آتٍ:

- دائما: خمس درجات
- غالبا: أربع درجات
- أحيانا: ثلاث درجات
- قليلا: درجتان
- نادرا: درجة واحدة

والجدول (2) يبين توزيع فقرات الدراسة على مجالاتها المختلفة.

الجدول (2)

توزيع فقرات أداة الدراسة على محاورها الرئيسية

الرقم	المحاور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات
1	مهارات التعارف	1,2,3,4	4
2	مهارات الاتصال	5,6,7,8	4

الرقم	المحاور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات
3	مهارات تقدير مشاعر الأعضاء واحترام آرائهم	9,10,11,12,13,14,15,16,17,18,19,20	12
4	مهارات العدل والمساوة	21,22,23,24,25,26,27	7
5	مهارات المشاركة والتفاعل	28,29,30,31,32,33,34,35	8
6	مهارات التحفيز	36,37,38,39,40,41,42,43	8
4	المجموع		43

صدق أداة الدراسة:

استخدم الباحث صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق المنطقي، وذلك بعرض المقياس على عدد من المحكمين من ذوى الاختصاص بهدف التأكد من مناسبة المقياس لما أعد من أجله، وسلامة صياغة الفقرات، وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه، وقد أجمع غالبية المحكمين على عبارات المقياس، وهو ما يشير إلى أن المقياس يتمتع بصدق مقبول، وقد أجريت التعديلات اللازمة التي أجمع عليها المحكمون.

ثبات أداة الدراسة:

نظراً لاشتمال الأداة على مجالات عدة، فقد استخدم الباحث أنواعاً عدة من الثبات من أجل استخراج معامل الثبات لكل قسم من هذه الأقسام:

- **أولا: ثبات التجانس الداخلي (Consistency)** ، وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة، ومن أجل تقدير معامل التجانس استخدم الباحث طريقة (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha) .والجدول (3) يبين نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على مجالات وأبعاد الدراسة المختلفة:

الجدول (3)

نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على مجالات الدراسة المختلفة

المجال	قيمة معامل الثبات
مهارات التعارف	0.82
مهارات الاتصال	0.87
مهارات تقدير مشاعر الأعضاء واحترام آرائهم	0.96
مهارات العدل والمساوة	0.94

المجال	قيمة معامل الثبات
مهارات المشاركة والتفاعل	0.94
مهارات التحفيز	0.96
الدرجة الكلية	0.98

يتضح من الجدول (3) أن الثبات لمجالات الدراسة المختلفة تراوح بين (0.82 – 0.98) ، وجميعها معاملات مرتفعة مناسبة لأغراض الدراسة ويمكن الوثوق بها.

- **ثانيا: طريقة التجزئة النصفية (Split- Half Method)** : حيث قُسمت فقرات الاستبانة إلى قسمين متساويين بحيث احتوى القسم الأول على الفقرات الفردية (1، 3، 5....) واحتوى القسم الثاني على الفقرات الزوجية للاستبانة (2، 4، 6...) ثم اُستخرج معامل الارتباط بين الدرجات الفردية والدرجات الزوجية حيث بلغ معامل الثبات الكلي (0.96) وهذا يعد معامل ثبات مرتفعاً ومناسباً لأغراض الدراسة الحالية.

متغيرات الدراسة:

- أولا– المتغيرات التصنيفية (المستقلة) المتعلقة بالأخصائيين الاجتماعيين (classification variables) :

1. الجنس: وله مستويان أ.ذكر ب.أنثى
2. سنوات الخبرة وله اربعة مستويات: أ. 5 سنوات فما دون ب. 6 – 10 سنوات ج. 11 – 15 سنة. د. 15 سنة فأكثر
3. المؤهل العلمي: وله ثلاثة مستويات أ.دبلوم فأدنى ب.بكالوريوس ج.ماجستير

- ثانيا– المتغيرات التابعة: (Dependent Variables) :

درجة ممارسة مهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة لمديري مديريات الشؤون الاجتماعية في شمال الضفة الغربية.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) **وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:**

- المتوسطات الحسابية النسب المئوية.

- اختبار «ت» للعينات المستقلة
- اختبار تحليل التباين الأحادي.
- معادلة كرونباخ ألفا لقياس الثبات

نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة ومناقشتها، وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها، ومن أجل التأكد من اعتدالية التوزيع لبيانات العينة، أُستخدم اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف– سمرنوف (1- Sample K- S) .

ويوضح الجدول (4) نتائج اختبار كولمجروف– سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟

الجدول (4)

اختبار التوزيع الطبيعي (1- Sample K- S)

المحاور	قيمة الاختبار Z	مستوى المعنوية
مهارات التعارف	1.613	0.111
مهارات الاتصال	1.180	0.124
مهارات تقدير مشاعر الأعضاء واحترام آرائهم	1.439	0.132
مهارات العدل والمساواة	1.250	0.088
مهارات المشاركة والتفاعل	1.227	0.099
مهارات التحفيز	1.095	0.182
الدرجة الكلية	1.159	0.132

حيث يتبين أن قيمة مستوى المعنوية لكل من مقاييس الدراسة اكبر من 0.05 ($sig.\geq 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

وفيما يأتي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

◄ أولا– النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس:

ما درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين في مديريات

شمال الضفة الغربية ؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والانحرافات المعيارية لاستبانة درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين في مديريات شمال الضفة الغربية، وتم ترتيبها تنازلياً حسب مستوى الدرجة، وذلك كما هو واضح في الجدول (5) الذي يبين درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات التعارف، والجدول (6) الذي يبين درجة ممارسة مهارات الاتصال، والجدول (7) الذي يبين درجة ممارسة مهارات تقدير مشاعر الأعضاء واحترام آرائهم، والجدول (8) يبين درجة ممارسة مهارات العدل والمساواة، والجدول (9) يبين درجة ممارسة مهارات المشاركة والتفاعل والجدول (10) يبين درجة ممارسة مهارات التحفيز، بينما يبين الجدول (11) ترتيب المجالات والدرجة الكلية حسب درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة في مديريات شمال الضفة الغربية، وقد اعتمدت الدراسة على الأدب السابق والدراسات ذات الصلة لتحديد ثلاثة مستويات لتقدير درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة في مديريات شمال الضفة الغربية على النحو الآتي:

- المستوى الأول: فئة مستوى درجة مرتفع، وتتمثل في الحاصلين على متوسط حسابي (4 فأكثر)
- المستوى الثاني: فئة درجة ممارسة متوسط، وتقع بين المتوسط الحسابي (3 – 3.9).
- المستوى الثالث: فئة درجة ممارسة منخفض، وتقع بين المتوسط الحسابي (أقل من 3).

1. مجال درجة ممارسة مهارات التعارف:

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية تبعا لمجال ممارسة مهارات التعارف.

الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	يبادر مدير المديرية بالتحية أثناء مقابلة الأخصائيين	4.58	0.82	مرتفعة
2	يستقبل المدير الاخصائيين ببشاشة	4.24	1.00	مرتفعة
3	يهتم المدير بالسؤال عن أوضاع الأخصائيين الاجتماعيين	3.70	1.28	متوسطة
4	يشارك المدير الأخصائيين مناسباتهم الاجتماعية	3.66	1.32	متوسطة

الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
	الدرجة الكلية لمجال ممارسة مهارات التعارف	4.05	0.90	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال قد تراوحت من (4.58 – 3.66) وبانحراف معياري تراوح (0.82 – 1.32) إذ نالت الفقرة التي تنص: (يبادر مدير المديرية بالتحية في أثناء مقابلة الأخصائيين) أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.58) وانحراف معياري (0.82) ، كما أظهر التحليل أن أدنى وسط حسابي كان للفقرة التي تنص: (يشارك المدير الأخصائيين مناسباتهم الاجتماعية) بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (1.32) وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بمجال مهارات التعارف (4.05) بانحراف معياري (0.90) مما يدل على أن درجة ممارسة مهارات التعارف لدى المديرين مرتفعة، وقد تعزى هذه النتيجة إلى إدراك المديرين لأهمية مثل هذه المهارة في جذب الموظفين والتعامل معهم، حيث تعد هذه المهارة اللبنة الأساسية لبناء جسر التعاون بين الأخصائيين والمديرين.ولكن اللافت للنظر أن مشاركة المديرين للاخصائيين بمناسباتهم الاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة، ويمكن تفسير ذلك أنها لم تأت مرتفعة رغبة من بعض المديرين أن تكون علاقاتهم فقط في محيط العمل على الرغم من أن مشاركة المديرين في المناسبات الاجتماعية من شأنه أن يقوي العلاقات الإنسانية بينهم.

2. مجال درجة ممارسة مهارات الاتصال:

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة دور ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية تبعا لمجال مهارات الاتصال

الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	لدى المدير القدرات الخاصة في توضيح رسالته خلال تواصله مع الأخصائيين الاجتماعيين	4.10	1.12	مرتفعة
2	يحرص المدير على إقامة لقاءات (عامة وخاصة) مع الأخصائيين الاجتماعيين في المديرية.	3.74	1.22	متوسطة
3	يتواصل مدير المديرية مع الأخصائيين في المناسبات المختلفة	3.61	1.31	متوسطة
4	يختار المدير الأوقات المناسبة للاتصال بالأخصائيين	3.61	1.18	متوسطة

الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
	الدرجة الكلية لمجال ممارسة مهارات الاتصال	3.76	1.02	متوسطة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال قد تراوحت من (4.10 – 3.61) وبانحراف معياري تراوح (1.12 – 1.31) ، إذ نالت الفقرة التي تنص (لدى المدير القدرات الخاصة في توضيح رسالته خلال تواصله مع الأخصائيين الاجتماعيين) أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.10) وانحراف معياري (0.82) كما أظهر التحليل أن أدنى وسط حسابي كان للفقرة التي تنص: (يختار المدير الأوقات المناسبة للاتصال بالأخصائيين) بمتوسط حسابي (3.61) وانحراف معياري (1.18) وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بمجال مهارات التعارف (3.76) بانحراف معياري (1.02) مما يدل على أن درجة ممارسة مهارات الاتصال لدى المديرين متوسطة، أي أن هناك ضعفاً في الاتصال بشكل عام، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى انشغالهم بالأعباء الإدارية المختلفة، وهذا انعكس بطبيعة الحال على تواصله مع الأخصائيين في المناسبات المختلفة، وكذلك اختياره للأوقات المناسبة للاتصال بهم.وهذا ما أظهرته نتائج الجدول السابق.

3. مجال مهارات تقدير مشاعر الأعضاء واحترام آرائهم:

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية تبعا لمجال مهارات تقدير مشاعر الأعضاء واحترام آرائهم

الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	يتعامل المدير مع الموظفين بتواضع	4.44	0.830	مرتفعة
2	يختار المدير افضل الألفاظ في أثناء تعامله مع الموظفين	4.37	1.03	مرتفعة
3	يتجنب المدير التعليقات الساخرة اتجاهنا	4.26	1.05	مرتفعة
4	يصغي المدير إلى الأخصائيين عندما يتحدثوا او يطرحوا اقتراحاً أو رؤيا	4.25	1.03	مرتفعة
5	يقدر المدير الجهود المبذولة عن الأعمال الموكلة بالموظفين	4.17	0.97	مرتفعة
6	يسعى المدير لحل المشكلات التي تعترض الزملاء	4.02	1.22	
7	يوفر مدير المديرية مناخا من الثقة مع الموظفين	4.00	1.15	مرتفعة

الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
8	يتعامل المدير بمبدأ المشاركة في وجهات النظر.	4.00	1.16	مرتفعة
9	ينسب المدير النجاح الذي يحققه الموظف للموظف نفسه.	3.94	1.17	متوسطة
10	يبادر مدير المديرية بالسؤال عن الأخصائيين عندما يتغيبو عن العمل.	3.94	1.24	متوسطة
11	يشجع المدير مناخ الديمقراطية بين الموظفين	3.91	1.15	متوسطة
12	يبتعد المدير عن تصيد أخطائنا	3.87	1.17	متوسطة
	الدرجة الكلية لمجال مهارات تقدير مشاعر الأعضاء واحترام آرائهم	4.09	0.93	مرتفعة

يتضح من الجدول (7) أن درجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات تقدير مشاعر الأعضاء واحترام آرائهم مرتفعة، حيث تأتي كل من العبارات الآتية: «يتعامل المدير مع الموظفين بتواضع» بمتوسط حساب قدره (4.44) وانحراف معياري قدره (0.830) و «يختار المدير أفضل الألفاظ في أثناء تعامله مع الموظفين» بمتوسط حساب قدره (4.37) وانحراف معياري قدره (1.03) و «يتجنب المدير التعليقات الساخرة اتجاهنا» بمتوسط حساب قدره (4.26) وانحراف معياري قدره (1.05) في مقدمة ترتيب هذا المجال.

والملاحظ من النتيجة السابقة أن هذا الوضع طبيعي في أن يقوم المدير بانتقاء الألفاظ حينما يتعامل مع الأخصائيين، وأن لا يستهزئ بهم وهذه نقطة قوة تسجل لمديري مديريات الشؤون الاجتماعية في شمال الضفة الغربية.وبالمقابل مازال هناك ضعفٌ في ممارسة بعض المديرين لبعض المهارات المتعلقة بهذا المجال مثل: عدم نسب النجاح الذي يحققه الموظف للموظف نفسه، وكذلك تصيد المدير لأخطاء الموظفين، وضعف تشجيعه للمناخ الديمقراطي بين الأخصائيين.

4. مجال مهارات العدل والمساوة:

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة دور ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية تبعا لمجال مهارات العدل والمساوة

الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	يلم المدير بالتشريعات (قوانين ولوائح) التي تنظم العمل في المديرية	4.28	1.12	مرتفعة
2	يلتزم مدير المديرية بالموضوعية في اتخاذ القرار.	3.88	1.19	متوسطة

الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
3	ينصف المدير من يتظلم من الموظفين.	3.80	1.22	متوسطة
4	يتعامل المدير مع كافة الأعضاء بنفس المعايير.	3.80	1.21	متوسطة
5	يقر مدير المديرية بالرأي الصحيح إذا تبين أنه مخطأ	3.79	1.09	متوسطة
6	يوزع المدير المهام بإنصاف بين الموظفين	3.62	1.17	متوسطة
7	يعتذر المدير إذا ما بدر منه ما يدعو للاعتذار	3.58	1.21	متوسطة
	الدرجة الكلية لمجال مهارات العدل والمساواة:	3.82	1.00	متوسطة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال قد تراوحت بين (4.28 – 3.58) وبانحراف معياري تراوح (1.09 – 1.22) ، إذ نالت الفقرة التي تنص (يلم المدير بالتشريعات (قوانين ولوائح) التي تنظم العمل في المديرية) أعلى متوسط حسابي وقدره (4.28) وانحراف معياري قدره (1.12) ، وهذا يوضح أن غالبية المديرين على معرفة كبيرة باللوائح والقوانين المنظمة لعمل المديرية، الأمر الذي يفرض عليهم حتى يكون أداؤهم مكتملاً أن يمارسوا بعضاً من المهارات الإنسانية، وهذا لم يظهر من خلال الجدول السابق حيث تبين أن هناك درجة متوسطة لبعض هذه المهارات كما في الفقرات (2 – 8).

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن هناك ضعفاً في مهارة إنصاف المدير للاخصائيين الذي يتظلمون، وكذلك ضعفاً في تعامله مع الأعضاء كافة بالمعايير نفسها، مما انعكس على توزيعه للمهمات بإنصاف على الأخصائيين.

5. مجال مهارات المشاركة والتفاعل:

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية تبعا لمجال مهارات المشاركة والتفاعل

الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	يشجع المدير الأخصائيين على المشاركة في الانشطة (العلمية والمجتمعية).	4.02	1.18	مرتفعة

الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
2	يحرص المدير على أن تسود روح الفريق بين الموظفين خلال العمل.	4.02	1.24	مرتفعة
3	يبتعد مدير المديرية عن أسلوب العقاب (التخويف والتهديد (عند عرض وجهة نظره.	3.98	1.23	متوسطة
4	يعمل المدير على رفع الروح المعنوية للاخصائيين	3.91	1.27	متوسطة
5	يحرص المدير على استشارة الأخصائيين في الموضوعات التي ترد للمديرية.	3.82	1.15	متوسطة
6	يهتم المدير بتفويض صلاحياته لبعض الزملاء.	3.67	1.16	متوسطة
7	يهتم مدير المديرية لرغبات الأعضاء في عملية صنع القرارات الخاصة بالمديرية.	3.56	1.15	متوسطة
8	يشرك المدير الأخصائيين في عملية صنع القرارات.	3.38	1.27	متوسطة
	الدرجة الكلية لمجال مهارات المشاركة والتفاعل:	3.79	1.00	متوسطة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال قد تراوحت بين (4.02 – 3.38) وبانحراف معياري تراوح (1.15 – 1.27) ، إذ نالت الفقرة التي تنص: " يشجع المدير الأخصائيين على المشاركة في الأنشطة العلمية والمجتمعية" على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.02) وانحراف معياري قدره (1.18) ويفسر الباحث حصول هذه المهارة على هذه النتيجة، بأنه يعود إلى صلب عمل المديرية وأهدافها والمتمثل في التفاعل مع المجتمع وقضاياه.وكذلك لإدراك مدير المديرية لأهمية التطور العلمي للأخصائيين لرفع كفايتهم وأدائهم في العمل.

وبالرغم من إيلاء مدير المديرية لأهيمه المشاركة في الأنشطة العلمية والمجتمعية بالنسبة للأخصائيين، فإن هناك ضعفاً واضحاً في إشراك المدير للأخصائيين في عملية صنع القرارات وإشراكهم في الموضوعات التي ترد إلى المديرية، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني، والتي لا يمكن أن يكون مدير المديرية بمعزل عنها، والمتمثلة في أن المديرين يسعون إلى تجميع السلطات والصلاحيات في أيديهم.

6. مجال مهارات التحفيز:

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية تبعا لمجال مهارات التحفيز

الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	يتعامل المدير بموضوعية مع تقييم أداء الأخصائيين.	3.96	1.13	متوسطة
2	يستند المدير في منح الترقيات الوظيفية لمعايير إدارية واضحة.	3.79	1.20	متوسطة
3	يشجع المدير الأفكار الصادرة عن الأخصائيين ويمنحهم الفرصة لتنفيذها.	3.78	1.30	متوسطة
4	يشجع المدير الأخصائيين على الإبداع.	3.75	1.34	متوسطة
5	يهتم مدير المديرية بتحفيز الأخصائيين بصور مختلفة.	3.64	1.24	متوسطة
6	يعد المدير التقارير عن مستوى تقدم الأخصائيين ونجاحاتهم.	3.64	1.25	متوسطة
7	يمنح المدير غالبية الترقيات الوظيفية بناء على الجدارة والمثابرة في العمل.	3.57	1.32	متوسطة
8	يسارع المدير في تقديم الحوافز للاخصائيين.	3.34	1.32	متوسطة
	الدرجة الكلية لمجال مهارات التحفيز:	3.68	1.13	متوسطة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال قد تراوحت بين (3.96 – 3.34) وبانحراف معياري تراوح بين (1.13 – 1.34) ، إذ نالت الفقرة التي تنص: «يتعامل المدير بموضوعية مع تقويم أداء الأخصائيين».أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.96) وانحراف معياري (1.13) وبالرغم من حصول هذه الفقرة على درجة متوسطة، فإن الباحث يرى أن هناك أسباباً تجعل المدير لا يقيم أداء الأخصائيين بموضوعية تامة، مثل طغيان العلاقة الشخصية مع بعض الأخصائيين دون الآخرين، وكذلك ضعف المعايير والمحكات في تقويم أداء الموظفين.

ومن الملاحظ أيضا في الجدول السابق أن هناك ضعفاً في ممارسة مديري المديريات لمهارة التحفيز من خلال ضعف تشجيعه الأخصائيين على الإبداع، وكذلك ضعف منحه غالبية الترقيات الوظيفية بناء على الجدارة والمثابرة على العمل.وبما أن التحفيز يعد من عوامل تنمية العلاقات الإنسانية بين المديرين والأخصائيين فهذه النتائج تؤشر إلى تدني هذه المهارات إلى حد ما.

7. ترتيب المجالات والدرجة الكلية حسب درجة ممارسة مهارات العلاقات الإنسانية لمديري المديريات الشؤون الاجتماعية في شمال الضفة الغربية:

الجدول (11)

ترتيب المجالات والدرجة الكلية حسب درجة ممارسة مهارات العلاقات الإنسانية لمديري مديريات الشؤون الاجتماعية في شمال الضفة الغربية

الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	مهارات تقدير مشاعر الأعضاء واحترام وآرائهم	4.09	0.93	مرتفعة
2	مهارات التعارف	4.0	0.90	مرتفعة
3	مهارات العدل والمساوة	3.82	1.00	متوسطة
4	مهارات المشاركة والتفاعل	3.79	1.00	متوسطة
5	مهارات الاتصال	3.76	1.02	متوسطة
6	مهارات التحفيز	3.68	1.13	متوسطة
الدرجة الكلية لممارسة العلاقات الإنسانية في الإدارة		3.88	0.930	متوسطة

يلاحظ من الجدول (11) أن مجال: (مهارات تقدير مشاعر الأعضاء واحترام آرائهم) حصل على أعلى المتوسطات الحسابية حيث بلغ (4.09) وبانحراف معياري بلغ (0.93) ، بينما حصل مجال (مهارات التعارف) على الترتيب الثاني بمتوسط حسابي قدرة (4.0) وبانحراف معياري بلغ (0.90) ، وحصل مجال: (مهارات العدل والمساوة) على الترتيب الثالث بمتوسط حسابي قدرة (3.82) وبانحراف معياري بلغ (1.00) ، وحصل مجال: (مهارات المشاركة والتفاعل) على الترتيب الرابع بمتوسط حسابي قدرة (3.79) وبانحراف معياري بلغ (1.00) ، وحصل مجال: (مهارات الاتصال) على الترتيب الخامس بمتوسط حسابي قدرة (3.76) وبانحراف معياري بلغ (1.02) ، وحصل مجال (مهارات التحفيز) على الترتيب السادس بمتوسط حسابي قدرة (3.68) وبانحراف معياري بلغ (113) ، وأن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لدرجة ممارسة مهارات العلاقات الإنسانية بلغ (3.87) وانحراف معياري بلغ (0.930) وهو يشير إلى درجة ممارسة متوسطة.

وبالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح أيضا أن هناك ارتفاعاً في درجة ممارسة بعض مهارات العلاقات الإنسانية مثل مهارات تقدير مشاعر الأخصائيين واحترام آرائهم، وهذا من شأنه أن يؤثر إيجاباً على أداء الأخصائيين فردياً وجماعياً، و يؤدي إلى تحقيق أهداف المديرية، وتبين أيضا أن هناك درجة مرتفعة من الممارسة لمهارات التعارف الذي يعدُّ

اللبنة الأساسية لبناء جسر التواصل والتعاون بين المدير والموظفين بعامة وبين المدير والأخصائيين بخاصة، فلا يمكن للمدير أن يتفاعل مع الأخصائيين ويحفزهم إلا إذا كان على معرفة بهم، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان حريصاً على التعرف إليهم تعرُّفاً وثيقا.

وبالرغم من حصول مهارات تقدير مشاعر الأخصائيين واحترامهم، ومهارات التعارف على أعلى الدرجات، فإن ممارسة بعض مهارات العلاقات الإنسانية لم تكن مرتفعة وجاءت بدرجة متوسطة مثل مهارات العدل والمساواة، ويعزو الباحث هذه النتيجة أن هناك أحياناً صعوبة في إقرار المدير بخطئة أمام الأخصائيين والموظفين بشكل عام، والإعتذار إذا ما بدر منه ما يدعو للاعتذار.

أما فيما يتعلق بمهارات المشاركة والتفاعل فهي أيضا لم تحصل على درجة مرتفعة، وإنما على درجة متوسطة وقد يكون السبب بحسب رأي الباحث شعور الأخصائيين بأن بعض المديرين قد يستحوذون على معظم الخطوات الإدارية، وعدم إشراك الأخصائيين في اتخاذ القرارات.

الأمر كذلك بالنسبة لمهارات الاتصال، وبالرغم من ارتباط العلاقات الإنسانية بالاتصال ارتباطاً وثيقاً، ومن خلاله يستطيع الإنسان تكوين علاقات مع إنسان آخر بغية نقل المعلومات والأفكار والأحاسيس وتبادلها.فإن درجة ممارسة هذه المهارات في هذه الدراسة، لم تكن بدرجة مرتفعة، ويعزو الباحث هذه النتيجة أن بعض المديرن قد يقتصر اتصالهم مع الأخصائيين بالطرق الرسمية معتقداً أن من شان العلاقات غير الرسمية أن تقلل من شانه و يوصف بالتساهل، ولا يضع حدوداً بينه وبين الموظفين وهذه بطبيعة الحال من المعتقدات الخاطئة في فهم مهارات العلاقات الإنسانية في العمل.

واللافت للنظر في هذه الدراسة أن أدنى درجات الممارسة لمهارات العلاقات الإنسانية هي مهارات التحفيز بالرغم من حصولها على درجة متوسطة، مما يدلل على حاجة الأخصائيين للتحفيز الذي يعد نظاماً إدارياً من شأنه دفع الأفراد إلى بذل مزيد من الجهد لتحسين الكفاءة الانتاجية ورفعها، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى وجود خلل في نظام التحفيز، من ناحية أخرى رغبة من الأخصائيين لمزيد من الحوافز.

◄ نتائج السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعين

في مديريات شمال الضفة الغربية تبعاً لمتغيرات الجنس، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي.

وانبثق عن هذا السؤال الفرضيات الصفرية الثلاثة الآتية وفيما يأتي نتائج فحصها:

- **أولاً- نتائج الفرضية الأولى:**

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعين في مديريات شمال الضفة الغربية تبعاً لمتغيرات الجنس.

ومن أجل فحص الفرضية استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t- test) كما هو واضح في الجدول (12).

الجدول (12)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة تبعا لمتغير الجنس

الجنس / المجالات	ذكر (ن= 30)		أنثى (ن= 48)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
مجال مهارات التعارف	4.01	0.99	4.07	0.86	0.264- -	0.79
مهارات الاتصال	3.84	0.94	3.72	1.08	0.489	0.62
مهارات تقدير مشاعر الأعضاء واحترام وارائهم	4.10	0.86	4.09	0.98	0.033	0.97
مهارات العدل والمساوة	3.81	0.99	3.83	1.01	0.094- -	0.92
مهارات المشاركة والتفاعل	3.80	1.04	3.79	0.99	0.031	0.97
مهارات التحفيز	3.73	1.11	3.65	1.15	0.306	0.76
الدرجة الكلية	3.88	0.93	3.86	0.93	0.103	0.91

يتضح من الجدول (12) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على المجالات جميعها، وعلى الدرجة الكلية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات

العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين تبعاً لمتغير الجنس أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أننا نقبل الفرضية الصفرية. أي أن تقديرات الأخصائيين لدرجة ممارسة مهارات العلاقات الإنسانية واحدة؛ لأن الأخصائيين ذكورا وإناثا يعيشون ظروف العمل نفسها تقريبا، وبالتالي تكون الممارسات الخاصة بمديري مديريات الشؤون الاجتماعية معهم متشابهة نوعاً ما، ولاسيما أن هذه المديريات تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وتتبع فيها نظاماً إدارياً موحداً.

- **ثانياً- نتائج الفرضية الثانية:**

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين تبعا سنوات الخبرة.

ومن أجل فحص الفرضية تم اُستخدم تحليل التباين الأحادي (One- way Anova) للتعرف على دلالة الفروق في لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة تبعا لمتغير سنوات الخبرة والجداول (13) يبين ذلك:

الجدول (13)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One- way Anova) لدلالة الفروق في المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة تبعا لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مهارات التعارف	بين المجموعات	3.200	3	1.06	1.30	0.27
	داخل المجموعات	60.470	74	0.81		
	المجموع	63.670	77			
مهارات الاتصال	بين المجموعات	3.291	3	1.09	1.03	0.38
	داخل المجموعات	78.306	74	1.05		
	المجموع	81.596	77			
مهارات تقدير مشاعر الاعضاء واحترام وارائهم	بين المجموعات	4.737	3	1.57	1.86	0.14
	داخل المجموعات	62.815	74	0.84		
	المجموع	67.552	77			

سنوات الخبرة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مهارات العدل والمساواة	بين المجموعات	4.472	3	1.49	1.51	0.21
	داخل المجموعات	72.849	74	0.98		
	المجموع	77.321	77			
مهارات المشاركة والتفاعل	بين المجموعات	1.751	3	0.58	0.56	0.64
	داخل المجموعات	76.572	74	1.03		
	المجموع	78.323	77			
مهارات التحفيز	بين المجموعات	4.586	3	1.52	1.19	0.31
	داخل المجموعات	94.750	74	1.28		
	المجموع	99.336	77			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3.228	3	1.07	1.25	0.29
	داخل المجموعات	63.493	74	0.85		
	المجموع	66.721	77			

يتضح من الجدول (13) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على المجالات جميعها، وعلى الدرجة الكلية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين تبعاً لمتغير سنوات الخبر أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) ، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية.أي أن تقديرات الأخصائيين بدرجة ممارسة مهارات العلاقات الإنسانية واحدة. وربما يعود السبب في ذلك إلى تشابه ظروف المديرين التنظيمية والإدارية وبالتالي فإن الأخصائيين الاجتماعيين بغض النظر عن سنوات خبراتهم وخدمتهم يتعرضون إلى المعاملة نفسها من قبل مديرهم.

- **ثالثاً- نتائج الفرضية الثالثة:**

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعين في مديريات شمال الضفة الغربية تبعا للمؤهل العلمي.

ومن أجل فحص الفرضية، أُستخدم تحليل التباين الأحادي (One- way Anova) للتعرف إلى دلالة الفروق في لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة تبعا لمتغير المؤهل العلمي والجداول (14) يبين ذلك:

الجدول (14)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One- way Anova) لدلالة الفروق في المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مهارات التعارف	بين المجموعات	3.551	2	1.77	2.21	0.11
	داخل المجموعات	60.119	75	0.80		
	المجموع	63.670	77			
مهارات الاتصال	بين المجموعات	1.358	2	0.67	0.63	0.53
	داخل المجموعات	80.238	75	1.07		
	المجموع	81.596	77			
مهارات تقدير مشاعر الاعضاء واحترام وارائهم	بين المجموعات	2.022	2	1.01	1.15	0.32
	داخل المجموعات	65.530	75	0.87		
	المجموع	67.552	77			
مهارات العدل والمساواة	بين المجموعات	934.	2	0.46	0.45	0.63
	داخل المجموعات	76.387	75	1.01		
	المجموع	77.321	77			
مهارات المشاركة والتفاعل	بين المجموعات	2.619	2	1.31	1.29	0.27
	داخل المجموعات	75.704	75	1.00		
	المجموع	78.323	77			
مهارات التحفيز	بين المجموعات	2.601	2	1.30	1.00	0.37
	داخل المجموعات	96.735	75	1.29		
	المجموع	99.336	77			

المؤهل العلمي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.988	2	0.99	1.15	0.32
	داخل المجموعات	64.733	75	0.86		
	المجموع	66.721	77			

يتبين من الجدول (14) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على جميع المجالات وعلى الدرجة الكلية لدرجة ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية لمهارات العلاقات الإنسانية في الإدارة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين تبعاً لمتغير المؤهل العلمي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أننا نقبل الفرضية الصفرية. أي أن تقديرات الأخصائيين لدرجة ممارسة مهارات العلاقات الإنسانية واحدة.ويمكن أن يعود ذلك إلى تشابه القناعة لدى الأخصائيين بغض النظر عن المؤهل العلمي بهم بأهمية ما يمارسه مديرو المديريات من مهارات للعلاقات الإنسانية بحكم تشابه مسؤولياتهم الادارية وطبيعة عملهم.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فقد خلص الباحث إلى التوصيات الآتية:

1. التأكيد على أهمية ممارسة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية وضرورتها لمهارات العلاقات الإنسانية لما لها من تأثير إيجابي على الكفاءة الأدائية للاخصائيين الاجتماعيين.

2. ان يعطي مديرو مديريات الشؤون الاجتماعية مزيداُ من الاهتمام لمهارة مشاركة الأخصائيين لمناسباتهم الاجتماعية لما لها من أهمية في زيادة العلاقات الإنسانية بينهم، وبالتالي انتماء الأخصائيين لعملهم.

3. الاهتمام بمهارة الاتصال، فالاتصال الفعال يكسر الطابع الرسمي الذي يفرضه العمل، مما يجعل المدير متفهماً لمطالب الأخصائيين ومتمكناً من احتوائهم نفسياً وفكرياً.

4. مراجعة نظام الحوافز في مديريات الشؤون الاجتماعية، لما لها من أهمية في رفع الروح المعنوية للاخصائيين

5. تنظيم المسؤولين في الوزارة الندوات والمحاضرات وورش العمل لتدعيم مهارات العلاقات الإنسانية في العمل في المديريات وللتعرف إلى معوقات ممارستها.

6. تعديل الافكار والمفاهيم الخاطئة لمفهوم العلاقات الإنسانية، وبخاصة تلك المتعلقة بالتفويض ومنح الصلاحيات وإشراك الأفراد في اتخاذ القرارات.

7. إجراء دراسة مماثلة لقياس درجة ممارسة مديرو المراكز التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية للعلاقات الإنسانية من وجهة نظر العاملين فيها.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. أحمد، أحمد (1999) : العلاقات الإنسانية في المؤسسات التعليمية.الاسكندرية: دار الوفاء.
2. الحداد، زكريا (2007) : العلاقة بين الاتصالات الإدارية والأداء الوظيفي: دراسة اتجاهات المديرين في الوزارات السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
3. حرب، محمد خميس (2012) : ممارسة رؤساء الاقسام العلمية لمهارات العلاقات الإنسانية: دراسة ميدانية بجامعة الاسكندرية، مجلة كلية التربية بالإسكندرية، مصر، عدد (1) 295 – 385
4. الحربي، خالد حميدي (2004) : اثر العلاقات الإنسانية على اداء العاملين في الاجهزة الامنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
5. حربي، منير و رزق، حنان (2003) : بعض العوامل المحددة للعلاقات الإنسانية في ادارة المدارس الثانوية: دراسة ميدانية، مستقبل التربية العربية، مجلد (9) ، عدد (30) .الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
6. حسن، عادل (2003) : ادارة الافراد والعلاقات الإنسانية.الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
7. الزوبون، سليم عودة والزبون، محمد (2010) : درجة استخدام مديري المدارس الثانوية في محافظة جرش لأسلوب العلاقات الإنسانية في الإدارة المدرسية من وجهة نظر معلميهم، مجلة جامعة دمشق – المجلد –26 عدد (3) .657 – 693
8. الشلوي، مرزوق بريكان (2007) : دوافع ممارسة مشرفي العلوم الطبيعية للعلاقات الانسانية من وجهة نظر معلمي العلوم الطبيعية بالمرحلة الثانوية بمدينة الطائف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، السعودية.

9. عبد الهادي، أحمد السيد (2002) : العلاقة بين العلاقات الإنسانية والصفات الشخصية والأداء الوظيفي للعاملين في البنوك الحكومية الأردنية، دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية، 2002.

10. العكش، علاء (2007) : نظام الحوافز والمكافآت واثره في تحسين الاداء الوظيفي في وزارات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، فلسطين غزة.

11. القحطاني، هاشم عبد الله (2003) : أثر استخدام الحوافز المادية والمعنوية على منسوبي وزارة المعارف في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة بين الموظفين القياديين وغير القياديين، رسالة ماجستير، جامعة العلوم والتكنولوجيا، السودان.

12. المحاسنة، محمد عبد الرحيم (2001) : اثر العوامل الشخصية في المناخ التنظيمي: دراسة ميدانية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي "مؤسسة للبحوث والدراسات، المجلد السادس عشر، الكرك، المملكة الاردنية الهاشمية.

13. المساعيد، احمد و القطيش، حسين (2014) : درجة ممارسة المشرفين التربويين للعلاقات الإنسانية في مديرية تربية البادية الشمالية الشرقية بالأردن.مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية– فلسطين ، مجلد (2) ، عدد (5). 247 – 268

14. مطر، سيف الاسلام علي (2010): العلاقات الإنسانية.الاسكندرية: وحدة التعليم المفتوح.

15. المعايطة، سليمان فلاح (2006) : اثر بيئة العمل في الإبداع التنظيمي في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر العاملين الإداريين، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.

16. النجار، نبيل الحسيني، راغب مصطفى (2004) : ادارة الافراد والعلاقات الإنسانية. القاهرة: الشركة العربية للنشر والتوزيع.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Dyer, K.(2001) .Relational leadership.School Administrator, 58 (10) , 28- 30.*
2. *Osner.(1999) .Johanson Human Relations Commission Aims For Respect for All.A Modesto peace/ life center publication.Rubin, Li.(1982) .External influence on supervision seasonal vinds and prevailing climate in supervision of teaching.NewYork cGraw- hill.*
3. *Patterson, M.(2001) : Some Factors Influencing Interpersonal Faculty Members, Performance Concerning South Carolina University, Services PH.D University of South Carolina, P.167.*

ثالثاً ـ المواقع الالكترونية:

1. موقع وازرة الشؤون الاجتماعية: (www.mosa.pna.ps)

حدود تمثّل الحداثة بالعالمين العربي والإسلامي من منظور المفكر المغربي طه عبد الرحمن *

د.عبد الباسط الغابري **

* تاريخ التسليم: 26/ 10/ 2014م، تاريخ القبول: 4/ 1/ 2015م.
** أستاذ مساعد/ مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان/ جامعة الزيتونة/ تونس.

ملخص:

إذا كانت المقاربة الطاهائية للحداثة ذات نسق كلّي وسياق كوني ينأى بها عن الاختزالية والتجزيئية، فإنّها تتضمّن أيضا بعدا خصوصيا عربيا وإسلاميا، باعتبار ذلك البعد قد مثّل الدافع القادح لمقاربته.إضافة إلى أنّ أسلوب كتابته يقوم على الإلماح بدل التصريح، والاقتصاد في العبارة بدل الإطالة.

يصف المفكّر المغربي مجمل تعاريف الحداثة الرائجة ب"التشيئة" لخلطها بين الحداثة والتحديث، وبين "استراتيجيا البدائل" و"استراتيجيا التأسيس" وبين "روح الحداثة" وواقعها.

ولم يكن هذا الاضطراب المفاهيمي إلاّ مؤشّرا فاضحا لقصور معرفي شمل مجالي الفكر والواقع الإسلاميين معا.ففي مجال الفكر تمت عملية "إسقاط" خطيرة في أثناء تطبيق أدوات غير مناسبة لموضوعها ممّا نجمت عنه عديد المفارقات مثل "القول بالنظرة الشمولية والعمل بالنظرة التجزيئية" و"التعارض بين الدعوة إلى النظر في الآليات و بين العمل بالنظر في مضامين الخطاب التراثي في الآليات"...وقد اعتمد طه مشروع الجابري الفكري نموذجا لهذه القراءات "الحداثية المقلّدة" لأسباب علمية أساسا باعتبار أنّ ما قدّمه الجابري يعدّ مشروعا فكريا كاملا، على الرغم من إخلالاته المنهجية والمعرفية.أمّا في مجال الواقع فقد استوعبت المقاربة الطاهائية مجمل مجالاته في صيغة تأليفية دقيقة.فقد نقد في المجال السياسي سمتي "الازدواج الخلقي" و"حبّ التسيّد".وهي سمة يشترك فيها معظم السياسيين العرب سواء أكان من سمّاهم ب"التسيسيين" المكرّسين للدولة الموصوفة ب"المشتبهة" أم "التدينيين" الذين يصرّون على إدخال الشأن العام ضمن العمل الديني (تديين السياسة) .

يقدّم المشروع الطاهائي عدّة مقترحات لتصحيح مسار الحداثة العربية منطلقها ابتداع تصوّرات جديدة تعيد ثقة المسلمين في أنفسهم، وحقّهم في الاختلاف الفلسفي بطرح "السؤال المسؤول" ممّا سيساعد على تأثيل عديد المفاهيم منها مفهوم الحداثة نفسه الدي ينبغي فيه التمييز بين مبادئ الحداثة الثلاثة: مبدأ الرشد، ومبدأ النقد، ومبدأ الشمول، وواقعها، إضافة إلى مفاهيم "فقه الفلسفة" و"التكوثر العقلي" و"الترجمة" و"الائتمانية"... وهو ما يمكن أن يفضي إلى تحديث قراءة القرآن الكريم، ورعاية التفاعل مع الدين.إنّ كلّ ذلك من شأنه تصحيح مسار الحداثة انطلاقا من تحديث الأخلاق، ثم التحديث الفكري، ثم التحديث المؤسّساتي فالتحديث الآلياتي.

Limits of Arabic- Islamic Modernity from Taha Abderrahman's Point of View

Abstract:

The limits of Arabic- Islamic modernity from Taha Abderrahman's point of view are its hostile pattern and the global context which tries to keep it away.It contains a specific Arab- Muslim dimension, which is the main motive.Taha's style is implicit rather than explicit and based on economy instead of prolongation.

The Moroccan describes the overall determinations of the commonly used modernity as "objectivism" and this should not be confused with modernity and modernization, "strategy of alternative" with "the strategy of inception" and "the spirit of modernity" and its reality status.This confusion in the concept is a flagrant indicator of the short comings of knowledge that included the cognitive thought field and the reality of the Islamists together.

There is a serious process of "dropping" happened during the application of unsuitable tools which caused many ironies such as "the say with the inclusive outlook and the work with micromanaging outlook" and the contradiction between the call to consider the mechanisms and the work with the consideration of contents of the inherited speech of the mechanisms.

Taha adopted the project of "Al Jabri" as a full model.In spite of its short coming in both methodology and knowledge, the field of reality he adopted is accuracy in writing.He criticized "the double moral" in politics and those who insist on mixing between public affairs and religion.

The project of Taha Abderrahmen provides us with many suggestions to correct the path of the Arabic modernity starting with inventing new perceptions that could restart the confidence of the Muslims in themselves and to determine who has the right to ask "questions that is in charge" that would help to understand many concepts modernity.There is a need to differentiate the following three principles of modernity: the principle of rationality, criticism and inclusiveness and its truth.

The path to modernity can be corrected if we understand the concept of the jurisprudent philosophy, variety of ideas, translation, understanding and renovation of the reading of the Holy Koran.Our institutions are in need to updated and renovated.

تمهيد:

لئن أثبتت مجريات الأحداث المتسارعة عقب ما يُسمّى ب"الربيع العربي" محدودية تمثّل الحداثة بالعالم العربي والإسلامي، وهشاشة مسارها التحديثي؛ فإنّ المفكّر المغربي طه عبد الرحمن قد سبق له أن نبّه إلى مخاطر المسار الخاطئ للحداثة العربية منذ تسعينيات القرن الماضي سواء أكان من خلال نقده لآفات التقليد "المنهجي" للغرب في قراءة جلّ النخبة العربية للتراث[1] أم في نقده الأخلاقي ل"حضارة القول" و"التشيّء" و"الإمعية" [2].

وإذا كان النقد الطاهائي للحداثة قد اتّسم بطابع "كلّي" و"تعميمي" انتهج فيه مسلك تقييم الحداثة باعتبارها ظاهرة "كونية" يستأثر الغرب بالنصيب الغالب في تطبيقها الراهن نظرا إلى مركزيته الحضارية فإنّه مع ذلك لم تنعدم إلماعاته وتلميحاته إلى مظاهر التقليد العربي الإسلامي لذلك التطبيق الغربي لروح الحداثة.وذلك ليس فقط لأنّه معاصر لأوج مدّ التقليد العربي للتطبيق الغربي للحداثة، بل أيضا لأنّ أسلوبه في الكتابة يتميّز بالجمع بين الإشارة والعبارة [3]، واعتماد التلميح الخلاّق بدل التصريح المبتذل، وتنزيل القضايا في نسقها الكلّي عوض الاستغراق في الجزئي والعرضي.

إنّ بحثنا في المقاربة الطاهائية المتعلّقة بتقييم الحداثة العربية وتصحيح مسارها يستدعي منّا أوّلا تنزيل تصوّره حولها في سياقه المعرفي والتاريخي لكي تضمن أحكامنا ومواقفنا أكثر ما يمكن من الجدّية والموضوعية.استنادا إلى ذاك فإنّنا سنتطرّق في موضوعنا إلى ثلاثة محاور أساسية: يتعلّق المحور الأوّل بأهم تصوّرات الحداثة العربية من جيل روّاد النهضة العربية منتصف القرن التاسع عشر إلى طه عبد الرحمن بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ثم سنستقرئ في المحور الثاني أهم مجالات محدودية الحداثة العربية من المنظور الطاهائي، فسبل تصحيح مسارها من وجهة النظر نفسها.

لقد اعتمدنا في تفريعنا لعناصر المسألة المطروحة منهجا تكامليا أو ما يُعرف ب"تفاعل المناهج"، الذي بمقتضاه تطرّقنا إلى تاريخيّة قضيّة الحداثة في الفكر العربي الإسلامي وأهمّ أطوارها، ثم حلّلنا تحليلا نقديا قراءة طه عبد الرحمن لواقع الحداثة العربيّة من ناحيتي الفكر والواقع، مقارنين تصوّراته ومواقفه بنماذج من الفكر المعاصر عربيّا وغربيّا لنخلص في الختام إلى استشراف الحلول الممكنة لتصحيح مسيرة الحداثة العربيّة بالاستناد إلى مقترحات طه عبد الرحمن.

1. أهم تصوّرات الحداثة العربية منذ جيل رواد النهضة العربية منتصف القرن التاسع عشر إلى طه عبد الرحمن بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

إنّ المتتبّع لمسيرة الحداثة العربية طيلة ما يربو عن قرن ونصف يمكنه ملاحظة أنّ محاولة تجاوز حالة التخلّف الحضاري مثّلت هاجسا مشتركا بين مختلف أجيال النخبة العربيّة.وقد تعدّدت في سبيل ذلك التسميات والدوال اللّغوية المعبّرة عن تلك الإشكالية مثل "النهضة" و"الترقّي" و"التمدّن" و"الإصلاح" و"الانبعاث" و"التقدّم" و"المدنيّة" و"التحضر" و"الحداثة" و"التحديث"...

لا جدال في أنّ ذلك التشوّش المفهومي لا يكشف فقط عن عمق التوتّر النفسي الذي أصاب الذات العربيّة الجريحة منذ حملة نابليون بونابرت سنة 1798 وإنّما يفضح قصورا معرفيا ما فتئ يتفاقم بدل أن يُعالج ويتناقص كلّما تطوّرت تجارب الفكر العربي بفعل "التراكم" المعرفي والمساءلة النقدية.وهذه إحدى مفارقات الثقافة العربية المعاصرة التي لا بدّ من تجاوزها.وفي ظلّ هذا المعطى ظلّت الحداثة مفهوما ملتبسا.وهو ما يدعونا إلى محاولة الإلمام بها بشكل موجز يمهّد لعملية تقييم تفاعل النخبة العربية معها، ورصد أبرز أطوارها ومراحلها.

أ. **المعنى العام للحداثة**: يشير يورغن هابرماس "Jûrgan Habermas"إلى أنّه لا يمكن أن نتفهّم الحداثة دون الرجوع إلى هيغل "Hegel"وفلسفته اعتبارا إلى أنّه "الفيلسوف الأوّل الذي نمّى بكلّ وضوح مفهوما للحداثة" [4].ووضّح الصلة بينها وبين العقلانية.كما أنّه عند حديثه عنها راعى سياقها التاريخي الخاص، فذكر "الأزمنة الحديثة" أو "الأزمنة الجديدة" التي تقابلها باللغة الفرنسية عبارة "Temps Moderne"وباللغة الإنجليزية عبارة [5] "Modern Times"، مشيرا بذلك إلى القرون الثلاثة السابقة للقرن الثامن عشر، وهي المرحلة التاريخية التي تتابعت فيها ثلاثة أحداث مهمّة متمثّلة في اكتشاف العالم الجديد، وعصر النهضة، والإصلاح، وهي أحداث تشكّل "العتبة التاريخية" بين العصور الوسطى و"الأزمنة الحديثة" [6].

لعلّ هذا من الأسباب التي دفعت هابرماس إلى اعتبار الحداثة مشروعا غير مكتمل في محاضرته التي تحمل هذا العنوان في سبتمبر 1980 بمناسبة استلامه لجائزة آدورنو "Adorno"، إذ أنّ الوعي التاريخي للحداثة تجدّد مستمر "يتضمّن تجديدا بين 'الأزمنة الحديثة' و'الزمن الراهن'.يحتلّ الزمن المعاصر بوصفه تاريخ الزمن الحاضر مكانة متميّزة في أفق الأزمنة الحديثة" [7].

إنّ هذا المعنى يمكننا من تتبّع جذوره في الأصول المعجمية لكلمة حداثة "Modernité"متخذة من الجذر "Mode"، وهي الصفة أو الشكل، أو هي ما يبتدئ به الشيء [8]، مهادا لاستكناه معناه.وبقدر ما في هذه الإشارة من أهمية فإنّها تخلق إشكالا آخر ناجما عن تقاطعها مع معنى لفظة "حديث" "Moderne" التي ارتبط بروزها بالجدل الديني والفلسفي خلال القرن الخامس عشر ميلاديا [9].على الرغم من أنّها أقدم زمنيا من لفظة "حداثة"، بما أنّ مقابلها اللفظي في اللاتيتية هو كلمة [10] "Modernus".

لئن كان لهذا التقاطع بين لفظتي "الحداثة" و"التحديث" دلالاته المعرفية بأبعاده المختلفة في الثقافة الغربية فإنّ له تداعيات غلب عليها الطابع الأيديولوجي بعامة والسياسي بخاصة، وهو ما ترتّب عنه تشويشٌ أربك مفهوم الحداثة نفسه، وجعله يتراوح بين معنى التغريب أو "التغربن" [11] أو التحديث المادي [12]...

يدفعنا هذا المعطى إلى محاولة صياغة تعريف موجز جامع للحداثة بالقول إنّ الحداثة ظاهرة حضارية نشأت بفعل تحوّلات عميقة في النظم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والعلمية تجلّت آثارها في الحياة اليومية والعادات [13].وقد وشت بتلك التحوّلات سلسلة من الأحداث الكبرى المتتابعة منذ اكتشاف أمريكا من قبل كريستوف كولمب "Cris-tophe Colomb" سنة 1492، واكتشافات غاليلي "Galilée"، واختراع المطبعة من طرف قوتنبرغ "Gutenberg" سنة 1440، وحركة الإصلاح الديني المسيحي في النصف الأوّل من القرن السادس عشر بزعامة لوثر "Luther" وكلفن "[14] "Calvin".لذلك يحنّ بخلد عديد الباحثين اختزال هذه التغيّرات في عبارة ""سلسلة الصدمات"": الصدمة الكسمولوجية والصدمة البيولوجية والصدمة السيكولوجية.وقد استنبط قسطنطين زريق أربع خصائص تميّز الحداثة: تتجلّى في الإيمان بالعالم الطبيعي، والإيمان بالإنسان، والإيمان بالعقل، والإيمان بالقوة والروابط الإنسانية أساسا لبناء المجتمعات [15].وبهذا المعنى يمكن الحديث عن مفاهيم مختلفة للحداثة بحسب أبعادها المتعدّدة والمتداخلة، فيمكن الحديث عن المفهوم التقني العلمي، والمفهوم السياسي، والمفهوم السيكولوجي [16]....تجمع بين تلك المفاهيم المختلفة ثلاثة عناصر رئيسة تتلخّص في: العقلانية، والذاتية، والحرية [17].

ب. أهمّ تصوّرات الحداثة العربيّة: لم تبرز فكرة الحداثة وضرورة التحديث بالعالمين العربي والإسلامي نتيجة صيرورة حضارية ناجمة عن مراجعات فكرية وتحوّلات اجتماعية واقتصادية، وإنّما ظهرت في إطار ما يعرف ب"الجرح النفسي" [18] الذي ما فتئ يتوسّع منذ حملة نابليون بونابرت على مصر موفّى القرن الثامن عشر، وتفاقم المدّ الاستعماري خلال القرن التاسع عشر ولا سيّما بعد سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924 [19].وقد كان

لهذا الأمر تأثيره البيّن في كيفية تعاطي العرب والمسلمين وتفاعلهم معها بحيث لم تكن الحداثة غاية في حدّ ذاتها بقدر ما كانت وسيلة لتحقيق التمكّن المادي، ومقاومة "الصولة الأوروبية" الزاحفة، لذلك يجوز وصف الحداثة العربية بكونها "استراتيجيا بدائل" [20] لا تعدو أن تكون مطية من المطايا الأخرى التي راهن عليها المسلمون ولا زالوا مثل "الثورة" و"القومية" و"الاشتراكية" و"الديمقراطية" [21]...وهو ما أفرغها من مضامينها ودلالاتها العميقة.

بيد أنّنا إذا تجاوزنا هذه الأحكام التعميمية يمكننا التمييز بين ثلاثة أطوار بارزة وسمت مسيرة الحداثة العربية سنحاول تفريعها وتفصيلها بإيجاز.

- **الطور الأوّل**: الطور الابتدائي: يتعلّق هذا الطور بتصوّرات روّاد النهضة العربية الحديثة أمثال رفاعة رافع الطهطاوي (1801 – 1873) و وخير الدين التونسي (1820 – 1890) وجمال الدين الأفغاني (1838 – 1897) وعبد الله النديم (1845 – 1897) ومحمد عبده (1849 – 1905) وشبلي شميل (1859 – 1917) وفرح أنطون (1874 – 1922)...ولئن تباينت تصوّرات هؤلاء الرّواد حول سبل الترقي ومسالك النهضة بين الإكتفاء بإحياء القيم الإسلامية الكبرى التي تنسجم مع مستجدّات العصر، وتحيين مقولات التراث الإسلامي المستنير، والنسج على المنوال الغربي بالقطع مع الماضي والسير إلى الأمام باقتفاء مسار الأوروبيين فإنّهم اشتركوا في أمرين مهمّين: يتعلّق الأمر الأوّل بتذبذب مفاهيمهم التي برزت في إطلاق عدّة مصطلحات على مدلول واحد، فيذكرون التمدّن والتقدّم والإصلاح واليقظة والانبعاث والرقي والنهضة والحداثة...ولا يزال هذا الأمر ملازما للفكر العربي المعاصر [22].

أمّا الأمر الثاني فيتعلّق بمصداقيتهم وإخلاصهم للقضية الحضارية التي نذروا أنفسهم إليها، نابذين نوازعهم الذاتية، ومصالحهم الشخصية في سبيل خدمة أمتهم ومجتمعهم. وهو أمر لاحظه عبد الإله بلقزيز وأشاد به، مشيرا إلى أنّ العرب المعاصرين حاليا في أمسّ الحاجة إليه [23].

- **الطور الثاني**: طور التجاذب المعرفي والأيديولوجي: تبدو تصوّرات هذا الطور غير مقطوعة الصلة بتصوّرات روّاد النهضة، بل إنّ هنالك تداخلا وتواشجا بينهما.يبرز ذلك في أنّ أغلبية مفكّري هذه المرحلة كانوا على علاقة ذهنية ونفسية بأولئك الروّاد.فعلى سبيل الذكر يعدّ سلامة موسى (1887 – 1958) ولطفي السيّد (1872 – 1963) وطه حسين (1889 – 1973) امتدادا لفكر شبلي شميل وفرح أنطون من حيث إقرارهم بضرورة غربلة التراث الإسلامي، بل تقليد الأوروبيين في مسيرتهم الحضارية [24] التي قامت في نظرهم

على الفصل بين "الدين والدنيا"، وهي دعوة علمانية ليبرالية تتفاوت مواقف أصحابها في كيفية التعامل مع التراث فبعضهم (مثل فرح أنطون وطه حسين) يدعون إلى إحياء المنزع العقلي التجديدي فينتقون نماذج معيّنة مثل ابن رشد [25]، وابن خلدون، وأبي نواس [26]، في حين يدعو آخرون أمثال سلامة موسى إلى طيّ صفحة الماضي اعتقادا منهم أنّ مسألة الأصالة مسألة زائفة لن تفيد في مواجهة الأخطار المحدّقة بالأمة [27].

مقابل هذا التصوّر العلماني تواصل التصوّر الإسلامي وفق مسارين متباينين: مسار مواصلة الجهد الإصلاحي الذي شرع فيه الرواد المصلحون من داخل الثقافة الإسلامية نفسها، ويعد علي عبد الرازق أبرز ممثّل لهذا التيّار حين حاول تأصيل مسألة أصول الحكم في الإسلام باعتبارها قضيّة مدنية لا دينية [28].أمّا المسار الثاني فيعدّ بداية الانزياح عن النهج الانفتاحي لروّاد النهضة نحو إحيائية إسلامية متّخذة شكل ما سيعرف ب"الصحوة الإسلامية" لاحقا.ويعد الشيخ محمد رشيد رضا (1865 – 1935) تلميذ الشيخ محمد عبده النموذج الأبرز ورائد هذا التيّار.وقد كان ذلك الانزياح عن الانفتاح الحضاري الإيجابي نتيجة صدمة سياسية أكثر من كونه نتيجة لمراجعات فكرية أو تأملات نظرية بفعل إلغاء الخلافة و"عنف" الحداثة الغربية التي وفدت إلى العالم الإسلامي مقترنة بالتغلغل الاستعماري وعنجهيته [29].

- **الطور الثالث**: طور الافتتان "المنهجي": يتّسم هذا الطور بانبثاق مفارقة بين الواجب والحاصل أو الظاهر والباطن، ذلك أنّه في الوقت الذي كان يجب أن تستعيد فيه الحداثة العربية حقيقتها باعتبارها "فكرة" يجب تطويرها مراجعة ومساءلة نقدية لطرقها ومضامينها، انصرفت جهود الباحثين العرب إلى تقليد مختلف المناهج الغربية في شتّى الحقول المعرفية ظنّا منهم بأنّ طرق الحداثة لا يمكن سلوكها إلاّ من هناك.وهو ما جعلها شبيهة بعمليات "التدريب والتمرين" الابتدائية والتقليد للتطبيق الحداثي الغربي نفسها مثلما خلص إلى ذلك طه عبد الرحمن.ويمكننا أن نذكر في هذا السياق بعض المحاولات العربية في مجال دراسة الثقافة والمجتمع العربي من ذلك "ديكارتية" طه حسين، و"علموية" سلامة موسى، و"وجودية" عبد الرحمن بدوي، و"وضعية" فؤاد زكرياء، و"أنثروبولوجيا" علي الوردي، و"جينيالوجيا" جمال حمدان، و"شخصانية" محمد عزيز الجبابي، و"تاريخانية" عبد الله العروي، و"جدلية" حسين مروة والطيّب تيزيني ومهدي عامل وسمير أمين، و"فوكوية" محمد عابد الجابري، و"سيميائية" محمد أركون، و"نقدية" حسن حنفي التاريخية، وجهود هشام جعيط في التاريخ السياسي، والتحقيق المقارن لدى رضوان السيّد [30]...لعلّ ما يُلاحظ في هذا الأمر هزالة النتائج المتحقّقة سواء أكانت على

مستوى الكم أم الكيف، فباستثناء المجال الأدبي الذي شهد تطوّرا حقيقيا تجلّى في تنوّع الأشكال التعبيرية وطرافة المضامين فإنّ بقيّة المجالات سواء أكانت فكرية أم مادية لم تظل فقط على حالتها المختلفة، وإنّما ازدادت تشوّها و"تعفّنا".

وإذا كان بعض الباحثين يرجع السبب إلى عوامل اجتماعية متعلّقة ب"نخبوية" تلك المحاولات "المنهجية" بما أنّها من وجهة نظرهم تخاطب العقل لا الوجدان فتتسبّب في صدمة المتقبّلين لنتائجها ممّا ينفّرهم منها فإنّ المفكّر المغربي طه عبد الرحمن تميّز بكشفه لعوامل منهجيّة ومعرفيّة تجعل من فشل تلك المحاولات في التغيير الحضاري الإيجابي أمرا منتظرا.وقبل أن نشرع في تحليل تلك العوامل قمين بنا إبراز معنى الحداثة في الفكر الطاهائي ومواقفه من مختلف مجالات تطبيقها عربيا.

2. حدود تمثّل الحداثة عربيا من منظور طه عبد الرحمن.

أ. **معنى الحداثة في الفكر الطاهائي**: يتميّز فهم طه عبد الرحمن للحداثة بتنزيلها ضمن نظرية معرفية متكاملة على غرار أبرز عمالقة الفكر الإنساني.وهو ما يجعل موقفه منها متّسما بالعمق في الطرح والتحليل والتقويم والتقييم.

تقوم نظريته المعرفية بالتأكيد على تكامل المعارف والأنساق المعرفية ونظرياتها على خلاف التصوّر الذي يدعي تفاضلها [31]، وعلى أساس إعادة النظر في مفهوم الإنسان "مقياس الأشياء جميعا" هل هو مجرّد "حيوان ناطق"؟ أم "كائن عاقل مفكّر" كما حددته الفلسفة الغربية بمدرستيها اليونانية والتنويرية؟ أم أنّه يختزل بعدا آخر أعمق من تلك التحديدات التي قد تجعله كائنا تتنازعه "ماهيات" (جهات أو جواهر) عدّة؟

يذهب طه عبد الرحمن إلى التأكيد بأنّ "العقل ليس جوهرا مستقلا قائما بنفس الإنسان، وإنّما هو أصلا فاعليّة، و"حق الفاعلية أنّها تتغيّر على الدّوام، نظرا إلى أنّ مقتضى الفعل أن يفعل، وكلّ ما يفعل يوجد بوجود أثره وينتفي بانتفائه، وليس العقل فاعلية فحسب، بل هو أسمى الفاعليات الإنسانية وأقواها، وحتّى الفاعلية الأسمى والأقوى تتغيّر على مقتضى الزّيادة وأن تبقى على هذه الزيادة ما بقي العاقل" [32].

لا شك أنّ هذا التّحديد للعقل لا يخالف فقط الفلسفة الأرسطيّة، بل يكشف أيضا عن ارتباط العقل بالعمل والتّجربة أي "الفعل" [33].ومن المعلوم أنّ "الفعل لم يرتبط بشيء قدر ارتباطه بالأخلاق فيتحدّد تبعا لهذا التخلّق مقابل التعقّل.وعلى هذا الأساس تكون الأخلاقية هي الأصل الذي تتفرّع عنه كلّ صفات الإنسان من حيث هو كذلك، والعقلانية التي تنتسب إليه يجب أن تكون تابعة لهذا الأصل الأخلاقي" [34].

إنّ توضيح هذا الجانب المتّصل بجوهر الإنسان على غاية من الأهمّية باعتباره يفتح

آفاقا رحبة للتفكّر والتدبّر في مسائل ظلّت في الفكر الحديث والمعاصر مقولات ثابتة في حين أنّها أبعدت الإنسان عن تفهّم ذاته ووجوده تفهّما عميقا، بل شوّهت أيضا مفهوم الحداثة نفسه فأضحت تقليدا واجترارا، بينما هي في حقيقتها إبداع وابتكار.ومن بين تلك المقولات "المشوّهة" نذكر "سيادة الإنسان على الطبيعة" و"الكونية"، و"النقد أساس للمعرفة"...

بالنسبة إلى مقولة "سيادة الإنسان على الطبيعة" التي صاغها ديكارت "Descartes" بالقول إنّ "الإنسان سيّد على الطبيعة" يفنّدها طه عبد الرحمن انطلاقا من نسبية حقيقة معنى "السيادة" نفسه، فالسيادة لا تعني الملكية في أوضح معانيها وأدقّها، و"الإنسان لا يملك الطبيعة، فلم يخلقها بيده ولا بأمره، بل سُخّرت له تسخيرا" [35].إنّ مصدر هذا التصحيح الطاهائي المرجعية القرآنية، إذ يتواتر في القرآن الكريم عدد من آيات الذكر الحكيم في معنى التسخير الإلهي [36] المرتبط بالتكريم والاستخلاف.

وقد كان لهذه المرجعية القرآنية نفسها أثر بيّن في توجيه بصيرته إلى المعنى الحقيقي للكونية في منهلها الأصلي، فخلص إلى أنّه –على خلاف– ما يدّعيه الخطاب الحداثي المقلّد بخصوص فكرة الكونية، إذ "لم ينتظر الإنسان العصور الحديثة لكي يعرفها، بل عرفها منذ أن عرف أنّ له إلها خلق الكون كلّه، وهو إله فضّله على العالمين بحيث يكون الأصل في مفهوم 'الكونية' ليس الحداثة الغربية، ولا حتّى الحداثة بصفة عامة، وإنّما الدين، فهو الذي علّم الإنسان كيف يكون كونيا، ولكن العجب كلّ العجب أن تنقلب الحقائق في العقول، فيصبح الدين معلّما للخصوصية التي تتسبّب في النزاعات والحروب، وتصبح الحداثة هي التي تعلّمه الكونية التي تأتي للبشرية جمعاء بالوفاق والسلام" [37].

لم يكتف طه عبد الرحمن بهذا التوضيح لمعنى الكونية، وإنّما حاول البحث في مستوياتها المختلفة حتّى لا تبقى مجرّد فكرة "هلامية" يستهلكها الخطاب الإعلامي المعاصر بوجه حقّ أو بغير وجه حقّ.وقد اعتمد في ذلك على مسألة "حقوق الإنسان" حيث أشار إلى أنّها لئن كانت مسألة كونيّة أبدعها الغرب فإنّها لا تطبّق بنفس المستوى سواء أكانت داخل الفضاء الغربي نفسه [38] أم في بقية أنحاء العالم.وفي ضوء ذلك المثال ميّز طه عبد الرحمن بين كونية سياقية، وكونية اطلاقية.فبالنسبة إلى الكونية السياقية فمقتضاها إمكانية إبداع الشيء نفسه في مجتمع آخر مع إغنائه بما لم يكن في أصله على سبيل الإثراء الإضافة [39].أمّا الكونية الإطلاقية فلا سبيل إلى إعادة إبداع أشيائها باعتبارها تجمّد ولا يمكن أن تؤخذ إلاّ على وجهها الأصلي [40].وفي هذا الصدد عدّ طه عبد الرحمن التطبيق الغربي لما أسماه ب"روح الحداثة" مجرّد كونية سياقية غير إطلاقية [41].

تعدّ مراجعة المقولة المتعلّقة بالنقد التي ملخّصها أنّ النقد هو الطريق الوحيد الذي يوصل إلى الحقّ في كلّ شيء [42] من أهم النقاط التي يتضمّنها المشروع الفكري الطاهائي، إذ أوضح أنّ النقد لا يعني دائما الهدم، بل إنّه لا يعدو أن يكون مجرّد آليّة معرفيّة مثلها مثل الخبر يمكن توظيفهما معا للوصول إلى ما يعتقد أنّه الحق والحقيقة.إضافة إلى ذلك لفت طه عبد الرحمن النّظر إلى خصوصية بعض المسائل التي لا يمكن أن تكون ظواهر يمكن إجراء النقد عليها.يقول طه عبد الرحمن في هذا السياق: "والصواب أنّ من الأشياء ما ليس بظواهر كالقيم الروحية، والمثل العليا فهذه لا ينفع في معرفتها التشكيك فيها، وإنّما الذي ينفع فيها هو الثقة بها والعمل على وفقها..." [43].

لم تكن مراجعة طه عبد الرحمن لهذه المقولات التي ذكرناها آنفا وغيرها مسألة نظرية قائمة على الاستغراق، والتأمّل الفلسفي، أو مسألة منطقية متوسّلة بترجيح مقدّمات أو فرضيات دون أخرى للوصول إلى نتائج مغايرة، وإنّما استندت إلى مراجعة لأبرز التصوّرات المتعلّقة بالحداثة، وقد وصفها طه ب"التشيئة" [44]. لا جدال في أنّ هذا الوصف يحمل عديد الدلالات السلبية التي أهمّها قصور تلك التعريفات فلسفيا ومعرفيا وتاريخيا عن النفاذ إلى جوهر الحداثة ولبّها الذي يمكن في ضوئه أن تعرّف وتُختزل [45].

لعلّ من أبرز أسباب محدودية تلك التعاريف للحداثة وتحديداتها من المنظور الطاهائي أنّها لا تخلو من تبسيطية تتجلّى معالمها في عدم التفريق بين ما اصطلح على تسميّتها ب"واقع الحداثة" و"روح الحداثة" [46] فماذا يعني المفكّر المغربي بهذين المستويين المحدّدين للحداثة؟

يعني بروح الحداثة مبادئها التي تخلق إبداعا حضاريا في مجتمع وأمّة ما على مدار مسيرة الإنسان التاريخية.وهو ما يعني أنّ كلّ ثقافة قادرة على النّفاذ إلى تلك المبادئ وإعادة توظيفها وصياغتها في خلق مشروعها القومي والحضاري بما يتناسب مع خصوصيتها الحضارية.ولقد كان من تداعيات هذه الحقيقة التي تضمّنها المشروع الطاهائي أن خلص إلى نتيجة أخرى متمثّلة في أنّ "روح الحداثة ليست كما غلب على الأذهان من صنع المجتمع الغربي الخاص، حتّى كأنّه أنشأها من عدم، وإنّما هي من صنع المجتمع الإنساني في مختلف أطواره" [47].

وبهذا المعطى تستوي جميع الحضارات والأمم في الانتساب إلى روح الحداثة، فلا تعد "ملكا لأمة بعينها، غربيّة كانت أو شرقية، وإنّما هي ملك لكلّ أمّة متحرّرة، أي لكلّ أمة نهضت بالفعلين المقوّمين لكلّ تحضر" [48].

تتضمّن الحداثة في المشروع الطاهائي ثلاثة مبادئ رئيسة أوّلها: مبدأ الرشد الذي

يحيل على ثنائية "الاستقلال والإبداع" [49]، ومبدأ النقد المتضمّن لثنائية "التّعقيل" أو "العقلنة" أو "التّفصيل" أو "التّفريق" [50]، ومبدأ الشمول المكرّس لثنائية "التوسّع" أو "التعميم" [51].أمّا واقع الحداثة فمثلما تحيل إليه صيغته النّحوية من علاقة لا تتجاوز مجرّد الإضافة فإنّه لا يعدو أن يكون مجرّد تطبيق من عدّة تطبيقات ممكنة لروح الحداثة أو بتعبير طه عبد الرحمن القائل "يتنزّل من الحداثة منزلة المثال من ممثوله، ومعلوم أنّ المثال غير الممثول، فيلزم أن يكون الواقع الحداثي غير الروح الحداثية" [52].

بهذا الاعتبار تُصبح الحداثة الغربية مجرّد تطبيق خاص بالمجال التّداولي الغربي، وهو ما يعني أنّ المسار التحديثي الأوروبي بخاصة والغربي بعامة خاص بهم لا يُلزم ضرورة أن تقطعه بقية الحضارات والأمم في سبيل تحقيق رقيها.ينجم عن هذا التصوّر إقرار بأنّ الحداثة إبداع أو لا تكون: إبداع في توظيف مبادئها المذكورة آنفا بما يتلاءم مع الخصوصية الثقافية لكلّ قوم وأمة، ويضمن حقّهم كاملا في الاختلاف الفلسفي والتجديد الحضاري [53].

يبدو أنّ المشروع الطاهائي في تصوّره للحداثة قد استفاد من منهلين متباينين أحدهما غربي متمثّل في فلسفة كانط النقدية وبالأخص مقولته الشهيرة بخصوص بلوغ البشر مرتبة الرشد التي تنجّيهم من مذلّة تقليد غيرهم وفق صيغته التقريرية "فكّر بنفسك ولا تجعل لغيرك وصاية على فكرك" [54].إلى جانب التيارات المابعد حداثية متمثّلة في هابرماس بصفة خاصة، والابستمولوجيا المعاصرة.يتمثّل المنهل الثاني في التراث العربي الإسلامي، فقد كشف البحث الطاهائي في المبادئ الرئيسة التي تحكّمت في إنتاج ذلك التراث عن اتصافه بجملة من الخصائص الخاصة بمجاله التداولي، كما أنّ "تجربته الصوفية التي تشترط التأمّل العميق ومرجعياتها المبنية على المقامات والأحوال هي الأرضية التي بنى عليها طه عبد الرحمن فكرة تعدّدية مفاعيل العقل وتكوثر خطابه" [55].وهي على صلة وثيقة بمفهوم الحداثة مثلما سبق أن أشرنا إلى ذلك في التحليل.

ب. تجلّيات حدود تمثّل الحداثة عربيا وإسلاميا: لئن لم يكن موضوع الحداثة العربية عنوانا رئيسا في مواضيع بحث طه عبد الرحمن بما أنّه خيّر معالجة قضيّة الحداثة في نسقها الكلّي لا الجزئي والكوني لا الخصوصي فإنّ واقع الحداثة العربية والإسلامية كان الدافع القادح الأبرز لمعالجة إشكالية الحداثة بجميع روافدها وأبعادها [56].

يشير المفكر المغربي إلى السّمة العامة لما سمّاه بالحداثة "البرّانية" [57] في بعض الدّول غير الغربيّة المتمثّلة في التقليد الثانوي، بمعنى أنّها ليست فقط مجرّد تقليد لروح الحداثة الغربية وإنّما هي تقليد من الدرجة الثانية لتطبيق "التطبيق الغربي" لمبادئ

الحداثة وروحها [58].لئن يبدو هذا الحكم في نظر بعضهم مبالغا فيه ولا يخلو من انطباعية وانفعالية، فإنّه انبنى في حقيقته على عدّة معطيات يمكننا ردّها إلى مجالين بارزين هما مجال الفكر، ومجال الواقع.على الرغم من تقاطع هذين المجالين في عديد السياقات.

- **مجال الفكر**: يتنزّل الباحثون العرب المصنّفون في الخطاب الإعلامي والثقافي العربي كعصرانيين وحداثيين ومجدّدين منزلة ثانوية وهامشية في المشروع الطاهائي. إذ يصف محاولاتهم الفكرية بكونها مجرّد تمرينات مبتدئين "قاصرين غير راشدين" [59] اعتبارا إلى أنّ قراءتهم قراءة "انبهارية" أذهلها "التكاثر" المنهجي الغربي عن واجب نقده وتمحيصه بما يتلاءم والمجال التداولي العربي الإسلامي.وهو ما أوقعها في إخلالات منهجية لا يقع فيها إلاّ المبتدئون غير المتمرّسين بغمار البحث والتفكير.يقول طه في ذلك: "إنّهم صاروا إلى تطبيق أدوات غير مناسبة لموضوعها، في حين أنّ من أراد نقد التراث، فيتعيّن عليه أن يطلب وسائل تناسب هذا التراث، وحتّى إذا اقتبس هذه الوسائل والمناهج من غيره، فينبغي أن يعرضها على محك النقد والتمحيص حتّى يتبيّن له وجه مناسبتها للتراث قبل أن يقوم بتنزيلها عليه" [60].

هذا الدرس المنهجي الأوّل الذي يعد من أركان البحث العلمي في جميع التخصّصات تنتفي دونه الصّفة الإبداعية التي تفترض الخلق والتجدّد والابتكار.بيد أنّ هذه السّمة العلميّة المشتركة في عمل من يُوصفون بالحداثيين العرب لا تعني وجود تباين واختلاف في مستوى انشغالاتهم الفكرية وبالأخصّ في نوعية قراءتهم للتراث الإسلامي، إذ يميّز طه عبد الرحمن في قراءتهم الحداثية المقلّدة بين ما اصطلح على تسميته بالقراءة "العصرية" والقراءة "الحداثية" [61].

تهتم القراءة العصرية بتوظيف مختلف منجزات العصر دون اشتراط اتباع المسار نفسه الذي سلكته الحداثة الغربية.بمعنى أنّ صاحبها أي القارئ المعاصر قد تضطره عملية تطبيق منجزات عصره إلى أن يستبدل "الأسباب التاريخية لتلك المنجزات الغربية بأسباب تاريخية أخرى تخصّ مجال التداول الذي يشهد قراءته ويتلقّاها" [62].ويعدّ محمد شحرور وعبد الكريم سيروش من المنظور الطاهائي نموذجين بارزين لهذا التيار العصراني [63].

أمّا القراءة الحداثية التي بقدر ما تحرص على توظيف مختلف المناهج الغربية فإنّها تلحّ إلحاحا بيّنا على وجوب الارتباط بأسباب التاريخ الحضاري والثقافي الغربي [64]، وما يعنيه ذلك من حتمية التخلّص من التراث، والتحرّر من الدين وفصله عن السياسة، وخلق طبقات اجتماعية، وثورات علمية وتقنية.يختار طه عبد الرحمن قراءة محمد أركون ومدرسته من التونسيين ممثّلة بعبد المجيد الشرفي وفريقه في تونس وأيضا تونسيين

آخرين يقيمون بباريس من أمثال يوسف صديق، وقراءة نصر حامد أبي زيد وطيّب تيزيني (65).

لئن ذكر طه كلّ هؤلاء "العصرانيين" و"الحداثيين" العرب فإنّه ركز نقده على محمد عابد الجابري لدرجة أنّه خصّص كتابه "تجديد المنهج في تقويم التراث" لهذا الغرض.ترجع أسباب هذا التّركيز إلى عوامل معرفية أساسا لعلّ أهمّها؛ أنّ مأزق الحداثة الفكرية العربية لا تتوضّح معالمه وأبعاده إلاّ في قراءة الجابري التي تعدّ على نقائصها ومفارقاتها مشروعا فكريّا معالمه كاملة وأركانه مستوفاة.

يتسم مشروع الجابري من المنظور الطاهائي بعديد المفارقات أبرزها؛ التعارض بين "القول بالنظرة الشمولية والعمل بالنظرة التجزيئية، والتعارض بين الدعوة إلى النظر في الآليات (66)، وبين العمل بالنظر في مضامين الخطاب التراثي في الآليات".يرجع أسباب هذا التعارض إلى سببين رئيسيين متقاطعين: يتمثّل أوّلهما في تهميش قيمة النصّ التراثي مسبّقا، إذ لم تتم دراسته باعتباره حقلا بحثيا له خصوصيته المرتبطة بمجاله التداولي العربي الإسلامي الذي نشأ وتبلور فيه.وقد كان من نتائج هذا الخلل المنهجي الذهول عن تبيّن المبادئ المتحكّمة في التراث المتمثّلة في العناصر الثلاثة التالية: أوّلاالجمع بين القيمة الخلقية والواقع.ثم ثانيا الجمع بين القيمة الروحية والعلم.فثالثا الجمع بين القيمة الحوارية والصواب (67).

إنّ ذلك العجز عن تبيّن مبادئ التراث لم يكن سببا بقدر ما كان نتيجة لعلّة أخرى متمثّلة في الجمع بين آليات عقلانية تتصف بالتجريد (68)، وآليات فكرانية تتصف بالتسييس (69).إضافة إلى عدّة مغالطات منطقية أهمّها؛ مغالطة ازدواج المعايير التي تقوم في نظر المناطقة على "استخدام معايير متعارضة في بناء التقييم وما يتعلّق به من ترتيب، ذلك أنّ كلّ نظام في هذا التقييم التراتبي ينتمي إلى إطار مقولي مختلف: فالبرهان مقولة متعلّقة بالصورة الاستدلالية العقلية، بينما البيان مقولة متعلّقة بالصبغة اللفظية، والعرفان مقولة متعلّقة بالمضمون المعرفي.وبهذا يكون الجابري قد اعتمد في تقسيمه معايير مختلفة في 'المنطق' وهو معيار صوري عقلي، و'اللغة' وهي معيار صوري لفظي، و'المعرفة' وهي معيار مضموني عقلي.وأخذ في كلّ قسم من أقسامه الثلاثة بواحد من هذه المعايير الثلاثة، بينما كان ينبغي أن يجمع بينها في تعيين كلّ قسم حتّى تستقيم منهجيا عملية التقسيم عنده" (70).

لقد نجمت عن هذه المغالطة المنطقية بمعية تلك "الآليات الاستهلاكية" نظرة تفاضلية في قراءة التراث والحال أنّ التراث العربي الإسلامي كثيرا ما أفصح عن ضروب من التداخل

والتواصل والتكامل بين مختلف تلك المستويات.لعلّ هذا الأمر يعود إلى تصوّر ضيّق للعقلانية يحصرها في طابعها المجرّد والأداتي الصارم بدل توسيعها وربطها بالأخلاقية.

لقد قاد ذلك التصوّر الاختزالي للعقلانية التي يختزلها في التّجريد والتّسييد [71] إلى محاولة الحداثيين العرب المقلّدين تطبيق ما سمّاه المفكّر المغربي ب"عقلانية الآلات" على "عقلانية الآيات" [72] في قراءة النصّ القرآني أسوة بما حدث للكتاب المقدّس من قبل فلاسفة الأنوار والباحثين اللاّحقين لهم دون الانتباه إلى الاختلاف بين الخصوصيات الحضارية ونوعية المجالات.لقد كان تهافت الخطة الحداثية المقلّدة التي تعتمد على ثلاثة عناصر منحصرة في خطّة "التأنيس"، ثم خطّة "التعقيل"، فخطّة "التأريخ" [73] مسألة متوقّعة، ولا أدلّ على ذلك من هزالة النتائج التي انتهت إليها، إذ تكاد تكون اجترارا لما خلص إليه فلاسفة الغرب في قراءتهم للموروث اليهومسيحي.وهو ما يفسّر إلى حدّ ما غياب فلسفة عربية معاصرة تطرح الشواغل الحقيقية للعرب والمسلمين وترعى حقهم في التميّز والاختلاف الحضاري.

- **مجال الواقع**: يرى الباحث عباس أرحيلية أنّ تميّز المشروع الطاهائي وتفرّده أدى به إلى التصادم مع أطراف متعدّدة.ومن التصادمات التي ذكرها تصادمه مع تاريخانية عبد الله العروي، وتصادمه مع الرشدية والرشديين، وتصادمه بالإقصاء والتّجاهل وكلّ أشكال التضييق والتهميش [74].وهذا يعود إلى أنّ مشروعه الفكري لم يكن مجرّد مراجعات فكرية أو مناظرات نظرية فقط، بل كذلك له نزعة واقعية تجلّت في مضامين نقده للواقع العربي الإسلامي منذ سبعينيات القرن الماضي.فكيف يرى طه الواقع الحداثي العربي بمختلف مستوياته ومجالاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية؟

- **سياسيا**: لم تتوضّح معالم الموقف الطاهائي من مشاريع الحداثة السياسية العربية إلاّ في كتاب "روح الدين".يشير طه عبد الرحمن إلى سمات عامة تسم الفعل السياسي العربي الإسلامي من أبرزها: سمتا "الازدواج الخلقي"، و"حب التسيّد".

يعني المفكّر المغربي ب"الازدواج الخلقي" جدلية الظاهر والباطن التي تحكم سلوكيات السائس العربي، إذ غالبا ما تكون ممارسات السياسي العربي العملية متناقضة تماما مع ممارساته القولية، أو أن تكون سلوكياته السرّية معاكسة تماما لسلوكياته العلنية، كأنّه يعيش انفصاما حادا في شخصيته.يقول طه معلّقا على هذا الأمر: " إنّ أخلاقه الظاهرة قد تختلف عن أخلاقه (يقصد السياسي) الباطنة زيادة ونقصانا، حتّى إذا بلغ هذا الاختلاف نهايته، أصبح سلوكه أقرب إلى ممارسة النفاق كما كان إذا يعتقد جازما، في قرارة نفسه، أنّ السياسة إنّما هي مجال تصارع المصالح والقوى أو ميدان تصادم الأهواء والشهوات.

ولكن ظلّ يعرض نضاله السياسي على الجمهور في صورة جهاد في سبيل القيم والمبادئ الإنسانية العليا، أو كما إذا أظهر سلوكه الخارجي شواهد ملحوظة على خدمة الشأن العام، ولكن كانت بواعثه الداخلية من وراء هذا السلوك لا تطابق هذه الشواهد الظاهرة، بل كانت تعارضها، وهو، مع ذلك، لا يبالي، لأنّ هذه البواعث في ظنّه تبقى مقبورة في نفسه لا يعلمها أحد ك'الطمع في السلطة'، أو 'ابتغاء المصلحة الخاصة'، أو 'شهوة الغرور'، أو 'حبّ الذات'، بل إنّه قد يسعى إلى الظهور بأضدادها دفعا لكلّ الشبهات المحتملة، فيدّعي في العلانية، أنّ بواعثه على هذه الخدمة تعلو ولا يعلى عليها ما دام قدره هو مصارعة أحد المنافسين كأن تكون هذه البواعث هي 'إقامة العدل' و'جهاد الظلم' و'إشاعة الحرّية' و'محو العبودية'، كلّ ذلك يُضفي الصبغة الشرعية والشعبية على اختيارات وتصرّفات تبعث عليها في الحقيقة، دوافع مشبوهة ولو أنّها تبدو خادمة للشأن العام" [75].

اخترنا هذا الشاهد النصّي على الرغم من طوله لأهميته ودقّته في وصف ظاهرة الازدواج الخلقي التي تطبع ممارسات السياسي العربي المعاصر.ولا تكمن خطورة هذا الازدواج الخلقي في حدّ ذاته فقط، وإنّما كذلك في كونه يفتح الباب على مصراعيه لسلسلة من الخروقات والانتهاكات الأخلاقية والمعاشية لا حصر ولا حدّ لها على المستوى "السرّي" الذي يأمنه ولا يخشى افتضاحه [76].زيادة على أنّه ستنجم عنه مفارقة بين ما يعلنه ويجاهر به من مثالية قانونية وكفاية تدبيرية تكاد تضاهي مثالية "العالم الغيبي" [77] وكماليته وما يقترفه حقيقة في السرّ من انتهاكات وإخلالات خطيرة.والمفارقة مثلما هو معلوم دليل بيّن على فشل محتّم، وتهافت ثابت.

أمّا سمة "حبّ التسيّد" لدى السياسي العربي الحديث والمعاصر فهي المتعلّقة بسعيه إلى التسلّط والسؤدد ليس فقط بالآليات المادية المتاحة والوسائط الإعلامية المتعدّدة، وإنّما كذلك ب"ممارسة التغييب" أي محاولة سحب عدد من مقولات العالم الغيبي على عالم الشهادة، فيسعى السياسي إلى سحب "حبّ الألوهية" و"الوحدانية" [78] على المجال السياسي أي سلطته تحديدا من خلال مجموعة من السلوكيات و"التقنيات" المتعدّدة التي دد تفوق في حدّتها ومكرها "سياسة الأسد والثعلب" التي نظّر لها نيكولا ماكيافلّي "Nico-las Machiavel" {1469- 1527} في كتابه الأمير [79].يبرز "حبّ الألوهية" في اعتقاد السياسي العربي أنّه "الربّ الأعلى في هذا المحيط" [80]، وفي افتعاله "صفات الألوهية من "التكبّر والتحيّز والاستعلاء" [81]، وفي حمل المواطنيين على مراعاة مقامه [82].

يحكم هذا المعطى نفسه حب التسيّد بواسطة الوحدانية، إذ يحرص السياسي العربي على صهر جميع نواحي التعدّد الشعبي في بوتقته الخاصة كلّفه ذلك ما كلّفه بدعوى الحرص على المصلحة العامة، والوحدة الوطنية، وضمان الأمن القومي...لكي يكون هو

"القائد الفرد" [83] الذي "كأنّه الواحد الأحد" [84] المجسّد "لروح الوحدة الفكرية والمذهبية، ويجمع في يد واحدة كلّ السلطات السياسية، حتّى أنّه ينازع الإله في اسم المحيط" [85].

قد يعنّ بخلد القارئ لهذه الشواهد النصّية أنّ طه عبد الرحمن بصدد نقد السلطة الدينية أو الحاكم الديني بالعالم العربي والإسلامي، وإنّما في الحقيقة توجّه نقده إلى العلمانيين والإسلاميين على حدّ سواء [86]، إذ نقد من سمّاهم ب"التسيسيين" المكرّسين للدولة الموصوفة ب"المشتبهة" التي "تتميّز بالجمع بين المقتضيات العلمانية للحداثة، والمقتضيات الإيمانية" [87].وفي الحقيقة نقد المفكّر المغربي لل"تّدينيين" الذين يصرّون على إدخال تدبير الشأن العام ضمن العمل الديني أو ما اصطلح على تسميته ب"تديين السياسة" [88] أشد عمقا باعتباره ينتقدهم من داخل المرجعية الإسلامية نفسها.

- **اقتصادياً**: تعد ظاهرة العولمة من أبرز الظواهر المشتركة بين ما نسمّيه بالحالة العربية وبقية معظم دول العالم باعتبارها "تعقيلا" للعالم يسعى إلى جعله مجالا واحدا من العلاقات بين المجتمعات والأفراد [89].وقد فرضت عليه سيطرات ثلاث: "سيطرة الاقتصاد في حقل التنمية، و"سيطرة التقنية في حقل العلم"، و"سيطرة الشبكة في حقل الاتصال" [90].ولئن تبدو هذه السيطرات متباينة في ظاهرها فإنّها متكاملة في حقيقتها، لا سيّما إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ من يُمسك بها ويحرّكها "الشركات المتعدّدة الجنسيات وعابرة للقارات" [91].وهي شركات تنامى مجال نفوذها داخل العالم الثالث بعامة والعالم العربي والإسلامي بخاصة إلى حدود تهميش دور السياسيين فأضحوا مجرّد أدوات يتحكّم فيها أصحاب تلك الشركات.وهي بلا شك علاقة "مقلوبة" و"معكوسة" يناقض فيها الحاصل ما هو واجب.وقد كان من نتائج ذلك إفراطها في تغليب المنافع المادية ومضاعفة أرباحها على ما عداهما حتّى أصبح منطق عمل تلك الشركات العمل ب"مبدإ السوق بلا قيد، والتنافس بلا شرط، والربح بلا حدّ في سياق عالمي لا وجود فيه لمجتمع مدني عالمي ولا لمؤسّسات ذات سلطة يمكن أن تعاكس هذا التسيب الاقتصادي، حتّى إنّ هذه الشركات لا تتورّع في التحايل على القوانين وممارسة الضغوط وإرشاء الهيئات والأشخاص لبلوغ أغراضها في رفع القيود عن الأسواق والأموال والأعمال، وبسط كامل سلطاتها على الشعوب، وبث قيمها المادية في النفوس" [92].

لقد أفرز هذا النمط الاقتصادي وعلاقاته غير المتوازنة وتعاملاته غير السوية تشوّهات خطيرة أصابت من أسماهم طه عبد الرحمن أهل العولمة أنفسهم الذين أضحوا يعيشون سلسلة من المفارقات التي لم يسبق للإنسان طوال مسيرته التاريخية أن خضع لها.وتبيان ذلك أنّ أهل العولمة أصبحوا في علاقاتهم الاقتصادية "ينفعون ولا يصلحون، يُنمّون ولا يزكّون، إذ يشتغلون بتنمية قيمة مواردهم ويهملون تنمية أخلاقهم، فأخلاقهم

من هذا الجانب أخلاق من وقعوا في تقديس الاقتصاد بما يشبه تقديس العطاء الإلهي الذي لا ينقطع، وما الفتنة الاقتصادية التي ابتلي بها الجميع إلاّ ناطقة بهذا التأليه للاقتصاد" (93).

- **اجتماعياً**: يتجلّى عمق الأزمة الاجتماعية بالغرب والدول العربية والإسلامية التي تشبّهت به في عدّة تحوّلات سلبية مسّت الخلية الاساسية للمجتمع المتمثلة في الأسرة. تتلخّص تلك "السلبيات" التي كشفها المفكر المغربي طه عبد الرحمن في ثلاثة مستويات: يتعلّق أوّلها ب"انقلاب المروءة إلى الإمعية" (94)، ويحيل ثانيها إلى "انقلاب الإلزام إلى الحظ" (95)، بينما ينحصر ثالثها في "انقلاب السّعادة إلى اللعب" (96).لاشك أنّ الخيط الرابط بين جميع هذه الاختلالات خيط واحد يختزل عمق أزمة قيمية وأخلاقية عميقة.

- **أخلاقيا**: لئن أشار طه عبد الرحمن إلى مظاهر خمسة وسمت الحضارة المعاصرة بميسم سلبي (97) فإنّ رأيه استقرّ على اختزال معانيها في صفة "التّقويل" بالمعنى الذي يجعلها حضارة "قول" لا غير.وقد بسط طه مراده من هذا الغرض فذكر أنّ "حضارة القول التي هي الوجه الثاني لحضارة ʻاللوغوسʼ ظلمت الإنسان بترجيحه جانب القول على جانب الفعل.واتخذ هذا الظلم مظاهر تجلّت في مضرّات ثلاث أصابت الفعل الخلقي وهي: التضييق من مجاله، وتجميد حاله، والتّنقيص من شأنه" (98).

لا شك أنّ تلك المضار لا تساعد على الإبداع والابتكار، بل إنّها تقتل تلك "الرّوح" التي عادة ما تكون المنهل الذي تتدفّق منه عناوين رقي الإنسان وتميّزه الذي استحق بموجبه التكريم الإلهي في استخلافه.بيد أنّ المعضلة الكبرى ليست في خطورة تلك المضار في حدّ ذاتها، وإنّما في ارتجالية الحلول المقترحة من الدوائر الغربية والعربية لتجاوزها، إذ هي حلول سطحية وبعبارة طه "أخلاقيات سطح" (99) لم تنفذ إلى المعنى الحقيقي للإنسان، والغرض الأساس من وجوده، والأنساق المتحكمة في تفكيره، والمقولات الناطقة بتعبيره. هذا يعني أنّ الأزمة المعاصرة هي بالأساس أزمة تمثّل وإدراك عميقان لجوهر الإنسان المبني على التخلّق لا التعقّل.وهنا يجب إرساء أسس جديدة واقتراح حلول مستندة إلى ذلك التصوّر للرقي الفعلي بالإنسان.

3. سبل تصحيح الحداثة العربية من المنظور الطاهائي: لمّا كانت كتب طه عبد الرحمن كتب "حياة ومعاناة وتحقّق وتزكية" على حدّ وصف صاحبها لها بنفسه فإنّها تضمّنت معالم مشروع فكري مكتمل المعالم والأركان.ولا أدلّ على ذلك اختزانها لحلول ومقترحات لعديد القضايا والمسائل منها: قضية الحداثة العربية التي يشير إلى أنّ تصحيح مسارها رهين ثلاثة سبل.يتعلق أوّلها بابتداع تصوّرات جديدة وتأثيل المفاهيم، ويتمثّل

السبيل الثاني في ترشيد المناهج، بينما يرتبط السبيل الثالث بالسبيلين السابقين من حيث التصحيح الشامل والحاسم لمسار الحداثة.

أ. **ابتداع تصوّرات جديدة وتأثيل المفاهيم**:

- **ابتداع تصوّرات جديدة**: إنّ أوّل خطوات تجديد تصوّرات المسلمين من المنظور الطاهائي تتطلّب حسن إتقان صيغة التساؤل إتقانا يخرجهم من الطرح التقليدي المجتر إلى طرح جديد يتوافق مع المجال التداولي العربي الإسلامي.وهذا يعني تجاوز السؤالين السقراطي والكانطي معا، فالأوّل ولئن انتهج التوليد أسلوبا للتدرّج بالمحاور إلى غاية اكتشاف جهله فإنّه لا يخلو من تكلّف وتصنّع، أمّا السؤال الكانطي وهو السؤال الأوروبي الحديث فهو على الرغم من توجّهه إلى نقد العقل نفسه، فإنّه لا ينتبه إلى أنّ النقد لا يمكن أن يكون الآلية الوحيدة للمعرفة، لا سيّما إذا تعلّق بالغيبيات التي تفترض التسليم بقيمها المنتمية إلى زمن أخلاقي لا يُبلى ولا يتغيّر مثلما هو الأمر بالنسبة إلى الماديات المحدّدة بزمن تاريخي متسارع لا يخلو من مستجدّات وتطوّرات.

إنّ طرح سؤال جديد يعني في المشروع الطاهائي طرح "سؤال مسؤول" بكلّ ما تعنيه صفة المسؤولية من متطلّبات.وهو بهذا الاعتبار سؤال "يسأل عن موضعه كسؤال بقدر ما يسأل عن موضوعه أو- بلغة الفحص السقراطي- سؤال يفحص وضعه كما يفحص موضوعه أو -بلغة النقد الكانطي- سؤال ينتقد وضعه كما ينتقد موضوعه" [100].

لئن بدت هذه الصياغة الطاهائية لمعنى السؤال المسؤول غامضة نسبيا فإنّها في الحقيقة ثرية بالدلالات، إذ استندت إلى ما يمكن أن نسميه بالنقد الداخلي للنسق المعرفي الغربي المهيمن على الحضارة الكونية المعاصرة والطامح إلى عولمة أبرز الثقافات البشرية المغايرة بطرق لا تخلو من "وقاحة حضارية".كما أنّ ذلك التكتيك يسعى إلى تذكير المسلمين بممارسة حقهم الكامل في الاختلاف الفلسفي.فإذا ماتمت عملية طرح "السؤال المسؤول" فإنّ نتائج إيجابية عدّة ستترتّب عنها سواء ما ارتبط منها بموقف الإنسان العربي والمسلم من نفسه [101] أو من ماضيه (تراثه) [102] وحاضره ومستقبله.

- **تأثيل المفاهيم**: لم تقتصر فائدتها على إغناء المعجمية العربية بمصطلحات جديدة وتأكيد قابلية اللغة العربية لمواكبة مختلف التحوّلات وإنّما أثرت كذلك المجال التداولي العربي الإسلامي بمفاهيم مستحدثة تجمع جمها إبداعيا بين هاجسي مراعاة الخصوصية الثقافية الإسلامية، واستيعاب أهم المكتشفات الكونية الحديثة والمعاصرة. **ومن أهم تلك المفاهيم** [103] **يمكن أن نذكر**:

- **فقه الفلسفة**: يحاول المشروع الطاهائي إعادة مسحة الأمل للمسلمين بتذكيرهم

بحقهم الكامل في الاختلاف والمغايرة الفكرية والفلسفية.ذلك أنّ الوعي بقيمة ذلك الحق كفيل بشحذ الهمم وعقد العزم على مراجعة ما تلقفوه من آراء وأحكام على أساس أنّها حقائق أزلية في حين أنّها معطيات نسبية كالقول بأنّ السؤال أصل التفلسف في حين أنّ المسؤولية وليس السؤالية هي الأصل الأصيل له [104].إنّ هذا الربط للتفلسف بالمسؤولية نقد عميق للتصوّر الفلسفي الغربي المتعلّق بجعل موضوع الفلسفة يكاد يكون منحصرا في المجال النظري.وهو تصوّر جذوره يونانية قديمة.

يهدف النقد الطاهائي إلى إحلال مفهوم جديد يجمع بين الفقه والفلسفة جمع تناسق وانتظام لا جمع مفارقة وانفصام، وذلك بالتداخل والتكامل المستمد من آفاق معرفية متنوّعة من علم المنطق وعلم البيان وعلم البلاغة مما يجعل منهج فقه الفلسفة شبيها بمنهج أصول الفقه في مظانه الحقيقية [105].بهذا المعنى يصبح موضوع فقه الفلسفة هو "المظاهر الفلسفية بصفتها وقائع ملموسة واردة في لغات خاصة، وناشئة في أوساط محدّدة، وحادثة في أزمان معيّنة، وحاملة لمضامين أثرت فيها عوامل مادية ومعنوية مختلفة" [106].

- **التّكوثر العقلي**: يمثّل مفهوم التكوثر العقلي الأساس المعرفي للفلسفة الطاهائية قاطبة.وهو في الحقيقة ليس مجرّد مفهوم كبقية المفاهيم وإنّما نظرية معرفية تقوم على التكامل بين مختلف الأنساق المعرفية ومقولاتها بدل التفاضل بينها.لا تقلّ الصفات الأساسية للتكوثر العقلي عن ثلاث صفات متمثّلة في "الفاعليّة" و"القصديّة" و"النفعيّة" [107].يرتبط التكوثر بعلاقات متفاوتة ببقية المقولات والأنساق المعرفية من قبيل "التعدّد المعرفي" و"التراكم" و"التوليد" و"التعدّد الصوتي" [108].بيد أنّ هنالك مستويات مختلفة للتكوثر تبعا لخصوصية كلّ مجال معرفي، فللمعرفة المنطقية والرياضية تكوثرها، وللمعرفة العقلية تكوثرها، وكذلك للخطاب تكوثره الخاص.

يستند الحديث عن تكوثر الخطاب إلى ثلاثة أصول يتعلّق أوّلها بأنّ "الأصل في تكوثر الكلام هو صفته الخطابية بناء على انّه لا كلام بغير خطاب"، بينما يرتبط الأصل الثاني بالصفة الحجاجية "بناء على انّه لا خطاب بغير حجاج"، أمّا الأصل الثالث متعلّق بصفته المجازية "بناء على أنّه لا حجاج بغير مجاز" [109].ويعني تكوثر المعرفة الرياضية والمنطقية طبيعتها البنائية التي تتجلّى في أفعال معرفية ثلاثة هي "الانبناء"، و"الإقامة"، و"النّظم".وكلّ فعل منها يورث هذه المعرفة نوعا خاصا من التكوثر" [110].أمّا تكوثر الحقيقة العقلية فيتجلّى في تعدّدها قولا ومضمونا ومنهجا [111].

- **الترجمة**: يشترط طه عبد الرحمن لتحقيق ترجمة إبداعية [112] انتهاج طريق

"استكشافي" يُلزم المترجم بوضع ثلاث ترجمات للأصل الواحد، وهي: "الترجمة المنطقية" وتبرز بناه (النصّ) العقلية، والترجمة الدلالية وتبرز بناه المعنوية، والترجمة التركيبية وتبرز بناه النحوية" [113]. إنّ هذا الطريق الاستكشافي ضروري لكي لا تتحوّل عملية الترجمة إلى مجرّد تقليد واجترار غير مسهم في تطوير الذات وتحفيزها على الإبداع [114].

لا يكتفي المفكّر المغربي بهذا الجانب النظري من تصوّره لحقيقة الترجمة وإنّما يقدّم نموذجا تطبيقيا مهمّا متعلّقا بتعريب "الكوجيتو" الديكارتي "أنا افكر إذن أنا موجود" (je pense donc j'existe) إلى كوجيتو جديد صياغته "أُنظر تجد". وهو ما يعني استبدال طه "الكوجيتو" التكلّمي ب "الكوجيتو" الخطابي [115]. وهذا الاستبدال مندرج في إطار ترشيد تعامل الفكر العربي والإسلامي مع المستجدّات والمكتشفات واستعادة الثقة بالنفس الضرورية لكلّ عملية إبداع حضاري حقيقي.

- **الائتمانية**: ليس مفهوم "الائتمانية" مقابلا لمفهوم العلمانية كما قد يعنّ بخلد المفتونين بصراع الأيديولوجيات والهويات، وإنّما مفهوما مبتكرا يسعى إلى توسيع ضَيق العلمانية وسطحية الدعوة "الديانية".إنّ الائتمانية التي ينظّر لها المفكّر المغربي أعمق من مجرّد الاستعادة الحرفية والتاريخية والدينية لمعنى الأمانة التي حملها الإنسان طوعيا. إنّها انعكاس فعلي لتغلغل روحي عميق في الدين في سلوكيات الإنسان لا سيّما السياسيين وصنّاع القرار.وعلى حدّ تعبير طه فإنّ الائتماني هو الذي "يفرّق في تعبّده بين ظاهر الأعمال وباطنها، جاعلا باطنها حاكما على ظاهرها" [116]. وهو كذلك الذي "يتوسّل في الوصول إلى غايته بالتزكية العملية، جاعلا الإنسان يتحوّل قلبا وقالبا، بحيث يصير متعبّدا به في كلّ شيء، وفي كلّ وقت، وفي كلّ آن" [117]. تتسم علاقة التصوّر الائتماني بالعقل، [118] والوجود، [119] والواقعية [120] بسمة مشتركة يتأسّس بموجبها الظاهر سواء أكان عقلا أم وجودا أم واقعا على الباطن وليس العكس كما هو سائد في التصوّرين العلماني والديّاني.

ب. ترشيد المناهج: ليست العلميّة في المشروع الطاهائي استعراضا فجّا للنظريات والمناهج الغربية الحديثة والمعاصرة، وإنّما هي تقيّد بخصوصيات المجال المدروس ومختلف عناصره الداخلية قبل أيّ شيء آخر حتّى لا يسقط عليها "دخيلا".وبهذا الاعتبار كلّ مشروع بحث عملية اكتشاف منهجي فريد، وكلّ باحث أو دارس قادر على توليد المنهج المناسب لموضوع بحثه ومجاله يقول طه: " أرى أنّ ما هو علمي إنّما هو قدرة الباحث على صنع الأداة الملائمة لموضوعهفالعلمية لا تقوم في الأداة المصنوعة بقدر ما تقوم في قدرة الدارس على إيجاد الآلة التي تناسب موضوعه، والتي تترتّب على تطبيقها النتائج المطلوبة

له (...) ، وهكذا تكون صفة 'العلمية' قائمة في العلاقة القائمة بين مطلب الباحث وفائدة الأداة" [121].لعلّ هذا التحديد لمعنى "العلمية" و"المنهجية" المطلوبة من أنجع سبل تجاوز ذلك "اللغط" السائد المزامن لعملية دراسة التراث.وقد أشار المفكر المغربي إلى الجانب التطبيقي لهذا التصوّر من خلال إبراز تجربته الذاتية في دراسة التراث التي كشفت له تشبّع التراث الإسلامي بالآلة المنطقية سواء أكانت في أصول الفقه أم حتّى في الفقه والبلاغة، ولذلك اعتمد طه النقد المنطقي بدل النقد التاريخي في اكتشاف المبادئ التي تحكّمت في إنتاج التراث الإسلامي [122].بيد أنّ هذا لا يعني انغلاق الباحث على نفسه، وتقوقعه بقدر ما يعني مراعاة التكامل بين التركيز على المادة المدروسة والانفتاح على مختلف المنجزات المعاصرة في إطار التكامل بين الجانبين.ويعد مفهوم "النظرة التكاملية" [123] مفهوما يختزل هذا التصوّر الطاهائي للمسألة.وقد أثمر هذا المنهج الطاهائي اكتشاف ثلاثة مبادئ تراثية أساسية متمثّلة في مبدأ التداول، ومبدأ التكامل، ومبدأ العمل [124].

إنّ الوصل الفاعل بين التّراث والمعاصرة مرتبط بالموقف من التّراث، إذ لا سبيل إلى استعادة العالم الإسلامي لفعاليته الحضارية ما لم يتم إيقاظ الروح التي أنتجت عملية الانبعاث الحضاري الأوّل في أثناء العهد النبوي والعهود الزاهية للحضارة الإسلاميّة. وهي روح منشغلة بالمقاصد الكلّية للدين وليس بالانفصال عنه كما حدث بالغرب.ويدعو طه في هذا المضمار إلى إحياء آلية المناظرة للارتقاء بالمستوى المتدنّي للخطاب العربي الإسلامي، وتجديد الثقافة العربية [125].

ت. تصحيح مسار الحداثة العربية: يستند طه في تصحيحه لمسار الحداثة إلى عدّة حقائق أبرزها الحقيقتان التاريخيتان المتعلّقتان بوجوب تجديد قراءة القرآن الكريم باعتباره نصّا محوريا في الثقافة الإسلامية، ورعاية التفاعل مع الدين باعتباره فعلا من "جنس الإبداع الموصول" [126].إنّ قيمة هاتين الحقيقتين تكمن في إثارتهما لسبل إعادة اكتشاف الذات بما يصحّح نظرتها لذاتها ولوجودها وللآخر.إنّ النجاح في ذلك الاكتشاف يساعد الذات على ترشيد التفاعل مع مكتسبات الحضارة الكونية المعاصرة فتحسن فعل المثاقفة، وتتقن الترجمة إتقانا مسؤولا بمقتضى التطبيق الإسلامي لمبدأ الرشد [127].انطلاقا من ذلك ينتهي الفيلسوف المغربي إلى أنّ تصحيح مسار الحداثة العربية يكمن في الشروع في التحديث الأخلاقي، ثم التحديث الفكري، ثم التحديث المؤسّساتي، فالتحديث الآلياتي [128].وهي عملية "قلب" لمسار الحداثة العربية المعهود

الذي استُهل بالتحديث المادي (دولة التنظيمات) .

ولئن كان هذا التصحيح الطاهائي المقترح لا يخلو من تعميم فإنّ طه قد فصّل في مواضع عدّة جل تلك المحاور كدعوته إلى ضرورة اقتران التنمية بالتزكية [129] في المجال الاقتصادي، وضبطه لمواصفات المواطنة الحقيقية التي لخّصها في مبدأين هما: مبدأ "الإخلاص"، ومبدأ "الأمّة" [130].إضافة إلى كيفية درء آفات العولمة استنادا إلى ثلاثة مبادئ هي: مبدأ "ابتغاء الفضل، [131]" ومبدأ "الاعتبار، [132] " ومبدأ "التعارف" [133].

خاتمة:

ليس مبالغة وصف الموقف الطاهائي من الحداثة وسبل تصحيحها بالإبداعي لأنّه لم يكتف بالبرهنة على عمق تشبّعه بالثقافتين العربية والغربية، وإنّما أحسن استثمار ذلك التشبّع فانعكس في مقاربته الفريدة التي تجمع جمعا تفاعليّا إبداعيا بين مختلف المناهل الفكرية دون نشاز ومفارقة.وإذا كان بعض النّقاد قد صنّفوه ضمن ما يسمّى بتيار الصحوة الإسلاميّة [134] بحجّة أنّ خطابه "تطميني" لا يسهم سوى في طمأنة الذات العربية وإدامة سكونها ورقودها [135] فإنّ ذلك الموقف لا يخلو من تسرّع وتبسيط مخلّ، إذ لم يتفطّن أصحابه إلى قيمة النقد الطاهائي للتيارات الإسلامية سلفية كانت أو إخوانية (ديّانية) .وهو نقد لا يكتفي بالهدم وإنّما كذلك يبني.وشتّان بين من ينقد ليبني، ومن ينقد ليهدم فقط.

وإجمالا إنّ الموقف النّقدي الطاهائي للحداثة عامة جدير بأن ينزّل واضعه ضمن كبار فلاسفة العصر أمثال هربرت ماركيز "{1898-1979} Herbert Marcuse" جون فرانسوا ليوطار {1924-1998} "Jean François Lyotard" ويورغن هابرماس (1929 –؟) وغيرهم...لذا الحاجة ماسة اليوم إلى ترجمة كتبه خاصة "روح الحداثة" و "اللّسان والميزان" و "سؤال الأخلاق" إلى أبرز اللغات العالمية عسى أن تسهم في إيقاظ الضّمير الإنساني فيتدارك هناته ومزالقه التي تكاد تقضي على وجود الإنسان أصلا.

الهوامش:

1. راجع كتابه المتعلّق بتجديد المنهج في تقويم التراث الذي صدرت طبعته الأولى سنة 1994.
2. راجع كتبه التالية: كتاب "العمل الديني وتجديد العقل" الذي صدرت طبعته الاولى سنة 1989. كتاب" سؤال الأخلاق" الصادر سنة 200. كتاب" روح الحداثة" الصادر سنة 2006.
3. مصطفى بوكرن: طه عبد الرحمن فيلسوف العقلانية الحوارية ضمن الموقع الالكتروني: www.hespress.com
4. يورغن هابرماس: القول الفلسفي للحداثة، ترجمة فاطمة الجيوشي، ط1، منشورات وزارة الثقافة السورية، 1995، ص 12.
5. م ن ، ص 13.
6. يشير هابرماس إلى أنّ هيغل في "فلسفة التاريخ" استخدم ألفاظ "الأزمنة الجديدة" و"الأزمنة الحديثة" ليميّز العالم المسيحيالجرمني عن العصور اليونانية الرومانية بمعنى "عالم جديد" أو "عالم حديث". وللدلالة على عصر "جديد" جذريا بالنسبة إلى العصر الذي سبقه، أي عصرا مقبلا لم يأت بعد، ولم يبدأ إلاّ بعد الدينونة. راجع المصدر السابق، ص 13 بالتصرّف
7. م ن، ص 15.
8. مطاع صفدي: نقد العقل الغربي، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990، ص 223.
9. انظر: André Lalande : Vocabulaire technique et critique de la philosophie , 4è édition , Quadrige, puf, 1997, P 640.
10. عبد السلام بوزبرة: طه عبد الرحمن ونقد الحداثة، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص 25.
11. ميّز جورج طرابيشي بين التحديث والتغريب بالإشارة إلى أنّ وظيفة الأوّل "إيجابية" تمكّن الذات من تطوير قدراتها، أمّا التغريب فهو تقليد ومسخ للشخصية العربية الإسلامية. ولا شك أنّ هذا التحديد يغفل عن محدودية فعل التحديث نفسه وما الحالة الراهنة للبلدان العربيّة التي انخرطت في هذه العملية إلاّ مصداق لما نزعم. راجع كتابه من النهضة إلى الردّة تمزّقات الثقافة العربية في عصر العولمة، ط1، دار الساقي، 2000، ص 42.

12. بعض الباحثين العرب تفطّنوا إلى الفرق بين الحداثة والتحديث أمثال طه عبد الرحمن وعبد الله العروي وعبد الإله بلقزيز ومحمد أركون، على الرغم من تباين مواقفهم من حقيقة الحداثة نفسها واختلاف مشاريعهم الفكرية...

13. راجع: .EncyclopédiaUniversalis, France, SA, 1992, corpus 15, P552

14. Ibid:-

15. قسطنطين زريق: خصائص الحداثة، ضمن كتاب جماعي الحداثة، ط1، دار توبقال، الدار البيضاء، 1996، ص 12.

16. .EncyclopédiaUniversalis, corpus 15, P 552

17. عبد السلام بوزبرة: طه عبد الرحمن ونقد الحداثة، ص 56.

18. جورج طرابيشي: من النهضة إلى الردّة...، م س، ص11.

19. عبد الإله بلقزيز: العرب والحداثة دراسة في مقالات الحداثيين العرب، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 29.

20. جورج طرابيشي: من النهضة إلى الردّة...، م س، ص7

21. م ن، ص ن.

22. لم نشأ إثقال البحث بذكر مؤلفات أولئك الرواد أو تفصيل مختلف مواقفهم باعتبارها مشهورة ومعروفة في عديد المراجع مثل كتاب ألبرت حوراني "الفكر العربي في عصر النهضة 17981939"، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، 1972.

23. بلقزيز: العرب والحداثة...، م س، ص 9.

24. يقول طه حسين في دعوته إلى التماهي المطلق مع الحضارة الغربية ما يلي: "صدّقني يا سيّدي القارئ(...) علينا ان نصبح أوروبيين في كلّ شيء، قابلين ما في ذلك من حسنات وسيئات، علينا أن نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا ولنكون لهم شركاء في الحضارة، خيرها وشرّها، حلوها ومرّها...". راجع كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، المج 9، صص 9091.

25. فرح أنطون: ابن رشد وفلسفته،ط1، دار الفارابي، بيروت، 1988.

26. طه حسين: ابن خلدون وفلسفته الاجتماعية، الأعمال الكاملة لمؤلفاته، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، المج 8.

27. سلامة موسى: ماهي النهضة؟، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، 1962، ص 116.

28. علي عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم، تحقيق محمد عمارة، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1988.

29. بلقزيز: العرب والحداثة، م س، ص63.

30. بلقزيز: العرب والحداثة، م س، ص56.

31. يلخّص طه عبد الرحمن نظريته في ما اصطلح على تسميته ب"التكوثر العقلي" الذي يعرّفه بأنّه "فعل عقلي قصدي نفعي له علاقات مختلفة مع بقية المقولات المعرفية وأنساقها المختلفة. راجع كتابه "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي"، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، 2008، صص 2730. وسنتعمق في تحليل مفهوم التكوثر في عنصر تأثيل المفاهيم أواخر بحثنا.

32. التكوثر العقلي ، ص 21.

33. عبد الرزاق بلعقزوزة: المساءلة النقدية للحداثة في مشروع طه عبد الرحمن، منشورات مخبر الدراسات العقدية ومقارنة الأديان، قسنطينة، 2011، صص 26–27.

34. المرجع نفسه والصفحة نفسها.

35. طه عبد الرحمن: روح الحداثة المدخل لتأسيس الحداثة الإسلامية، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2006،صص 44–45.

36. أحصينا ما لا يقل عن عشرة آيات قرآنية ذُكر فيها معنى التسخير واضحا بيّنا من أهمّها: ﴿**أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً**"﴾ لقمان (31/20). ﴿**إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ**"ص(38/12). "**وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**"﴾ الجاثية (45/13).

37. روح الحداثة...، م س، ص 31(الهامش رقم 18)

38. أشار طه إلى أنّ حقوق الإنسان التي في أوروبا الشمالية مثلا تقدّم الحقوق الاقتصادية على غيرها، بينما في أوروبا الشرقية تحيل على تقديم الحقوق السياسية، وفي افريقيا تعني أساسا "حق الجماعة"...راجع روح الحداثة، م س، ص 86.

39. م ن، ص66.

40. روح الحداثة، م ن، ص 66.

41. م ن، ص ن.

42. م ن، ص45.

43. م ن، ص ن.

44. م ن، ص 24.

45. من أبرز تعاريف التشيئة التي ذكرها طه يمكن أن نذكر:

46. قول بعضهم بأنّ الحداثة "قصّة تاريخية متواصلة ابتدأت من أقطار الغرب، ثم انتقلت آثارها إلى العالم بأسره، ثم اختلافهم في تحديد مدّة هذه الحقبة". وعرّفها آخرون ب"صفات طبعت بقوة عطاء هذه العقبة، مع اختلافهم في التعبير عن هذه الصفات وعن أسبابها ونتائجها. فمن قائل أنّ الحداثة هي النهوض بأسباب العقل والتقدّم والتحرّر. ومن قائل إنّها ممارسة السيادات الثلاث عن طريق العلم والتقنية: السيادة على الطبيعة والسيادة على المجتمع والسيادة على الذات، بل نجد منهم من يقصّرها على صفة واحدة، فيقول إنّها: "قطع الصلة بالتراث"، أو إنّها "طلب الجديد"، أو إنّها "محو القداسة من العالم"، أو إنّها "العقلنة، أو إنّها "الديمقراطية"، أو إنّها "حقوق الإنسان"، أو إنّها "قطع الصلة بالدين"، أو إنّها "العلمانية". راجع روح الحداثة، ص23

47. روح الحداثة، ص 30.

48. م ن، ص 31.

49. م ن، ص ن.

50. م ن، صص 2526.

51. م ن، صص 2627.

52. م ن، ص ن.

53. م ن، ص 30.

54. روح الحداثة، م س، ص 34.

55. طه عبد الرحمن: الحوار أفقا للفكر، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013، ص 146.

56. عبد الرزاق بلعقزوزة: المساءلة النقدية للحداثة في مشروع طه عبد الرحمن، ص 28.

57. لقد أوضح طه أنّ مسالة اهتمامه بدراسة التراث العربي الإسلامي كانت بسبب ما لاحظه من تشويهات لحقته جرّاء التطبيق الخاطئ للمناهج الحديثة والمقولات الماركسية

والبنيوية والتفكيكية من قبل الحداثيين والعصرانيين العرب. راجع الحوار أفقا للفكر، ص 135.

58. روح الحداثة، ص 34.

59. م ن، ص ن.

60. روح الحداثة، م س، ص 193. وانظر كذلك حواراته الموثقة في كتاب الحوار أفقا للفكر.

61. راجع الحوار أفقا للفكر، ص 135.

62. روح الحداثة، ص 177.

63. م ن، ص ن

64. من مؤلفات شحرور "الكتاب والقرآن" و"تجفيف ينابيع الإرهاب"... ومن مؤلفات سيروش "الصراطات المستقيمة" و"العقل والحرية" و"بسط التجربة النبوية"...

65. روح الحداثة، ص 199.

66. م ن، ص ن.

67. طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ط3، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، 2007، ص 29.

68. تجديد المنهج، ص 35.

69. من بينها آلية القطيعة المعرفية وآلية التقابل وآلية التأزيم وآلية التفكيك وآلية الترتيب وإعادة الترتيب...، م ن، ص3538.

70. من بينها آلية التوظيف وآلية الدمج وآلية التبرير وآلية الإحياء وآلية الاعتبار وآلية الاستعارة...، م ن، صص 3536.

71. تجديد المنهج، ص 50.

72. يسميها طه "العقلانية المسيّدة"وهي أعلى مرتبة من العقلانية المجرّدة وأدنى مرتبة من العقلانية المؤيّدة. للتعريف بهما عد إلى كتاب سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، ط1، المركز الثقافي العربي، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، 2000، صص 7576.

73. روح الحداثة، ص 65.

74. حللنا هذه الخطة في مقالنا الموسوم ب"دور النظرة التكاملية في التصحيح الذاتي"

المنشور بمجلة التاريخ العربي المغربية، عدد56 ، ماي 2011 .وانظر كذلك كتاب بوزبرة: طه عبد الرحمن ونقد الحداثة، م س، صص 209221.

75. منتصر حمادة: وقفات تأملية لعباس أرحيلية مع مشاريع الفيلسوف طه عبد الرحمن فقيه الفلسفة ومؤسس الدرس المنطقي، موقع جريدة القدس العربي اللندنية:
www.alquds.co.ok

76. طه عبد الرحمن: روح الدين من ضَيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ بيروت، 2012، ص 104.

77. روح الدين، م س، صص 104105.

78. م ن، صص 9596.

79. م ن، ص ن.

80. نيكولا ماكيافللي: الأمير، ترجمة محمد لطفي جمعة، دار بيبليون، بيروت، 2005.

81. روح الدين، م ن، ص 95.

82. م ن، ص ن.

83. م ن، ص ن.

84. م ن، ص 96.

85. روح الدين، ص 96.

86. م ن، ص ن.

87. رضوان السيّد: طه عبد الرحمن في روح الدين وحماية الدين من الإسلام السياسي في أزمنة التغيير، موقع جريدة الحياة اللندنية:www.alhayat.com

88. روح الدين، ص 128.

89. م ن، ص 331. لا يتسع السياق في هذا البحث الموجز إلى تفصيل نقد طه لتيارات الإسلام السياسي ونظام ولاية الفقيه، وهونقد هام جدا لم تستفد منه تلك التيارات بعد اعتلائها لسدّة السلطة، ولم يتفطّن إليه معظم المهتمين بدراسة تلك التيارات.

90. روح الحداثة، م س، ص 78.

91. م ن، ص ن.

92. أحيانا يسمّيها ب"الشركات الخارقة لحدود الأوطان" وهي تسمية بليغة ذات دلالات

عميقة، م ن، ص 80.

93. روح الحداثة، م س، ص 80.

94. م ن، ص ن.

95. تعني الإمعية إضاعة الفرد من الأسرة دوره الأخلاقي الخاص فأخذ غيره بدوره في تسلطه عليه، أي باختصار إضاعته لمرؤته... م س، ص 115. وراجع كذلك مقالنا دور النظرة التكاملية، م س.

96. روح الحداثة، م س، ص ص 121–127.

97. م ن، ص 129.

98. وهي على التوالي: "العقلانية المجرّدة" و"سلطان القول" و"نمط المعرفة" و"النظام التقني" و"تجدّد الهوية المنتظر". سؤال الأخلاق، م س، ص 27.

99. سؤال الأخلاق، م س، ص 78.

100. م ن، ص 26.

101. طه عبد الرحمن: الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2008، ص 14.

102. بتقديم الأخلاقية على العقلانية والتمييز بين المراتب المختلفة للعقلانية نفسها. راجع طه عبد الرحمن: العمل الديني وتجديد العقل، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، 1997، ص 221.

103. بإعادة اكتشاف الروح التي أسهمت في إنتاجه وإبداعه. راجع الحوار أفقا للفكر، ص 12.

104. لا يتسع السياق لذكر عديد المفاهيم الأخرى الهامة مثل "الفتوة المنتفضة" و"الوقاحة الحضارية" و"الجهد" و"الجهاد" و"النظرة التكاملية" و"الإرهاب" و"الحق العربي في الاختلاف الفلسفي" و"الديانية"...

105. الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، ص 15.

106. طه عبد الرحمن: فقه الفلسفة الفلسفة والترجمة1، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1995، ص 20.

107. م ن، ص ن. ينجم عن هذا التصوّر لفقه الفلسفة تحوير في وظيفة الفيلسوف فيصبح مطالبا بالإجابة عن الأسئلة التي يطرحها بدل الاكتفاء بالتساؤل بعيدا عن سطوة

"الفكر الأحدي" و"الأمر الواقع" اللذان يعمل التمركز الغربي على تكريسهما فكرا وممارسة. راجع الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، صص 14–17.

108. راجع التكوثر العقلي، م س، صص 21–22.

109. لتبيّن طبيعة تلك العلاقات راجع التكوثر العقلي، م س، صص 24–30.

110. م ن، ص 213.

111. للتفاصيل راجع التكوثر العقلي، م س، ص 83.

112. استند طه في إقراره بهذا التعدّد إلى أعلام من التراث العربي الإسلامي أمثال ابن رشد في القول بالتعدّد القولي وإلى أبي حامد الغزالي في القول بالتعدّد المضموني وإلى ابن خلدون في القول بالتعدّد المنهجي...راجع التكوثر العقلي، صص 317.

113. روح الحداثة، م س، صص 165—172.

114. م ن، ص 173.

115. يضاف إلى الترجمة الإبداعية هناك الترجمة التعليمية (التحصيلية أو التركيبية) والترجمة التوصيلية (الدلالية). راجع كتاب الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، م س. وكتاب بوزبرة طه عبد الرحمن ونقد الحداثة، صص 200–206.

116. طه عبد الرحمن: فقه الفلسفة 1، م س، ص 299. وبوزبرة: طه عبد الرحمن ونقد الحداثة، ص 206.

117. روح الدين، م س، ص 498.

118. م ن، ص 501.

119. م ن، ص 491.

120. م ن، 500.

121. م ن، ص ن.

122. الحوار أفقا للفكر، م س، ص 136.

123. الحوار أفقا للفكر، م س، صص 140 – 141.

124. انظر المنهج في تقويم التراث، ص 12. ومقالنا حول دور النظرة التكاملية، مرجع مذكور سابقا.

125. انظر المنهج في تقويم التراث، ص 132. والحوار أفقا للفكر، م س،

صص 140 137–.

126. الحوار أفقا للفكر، م س، ص 141.

127. روح الحداثة، م س، ص 194.

128. م ن، ص 174.

129. راجع روح الحداثة، ص 55.

130. راجع روح الحداثة، ص 80.

131. م ن، صص 234235.

132. للتفاصيل راجع المصدر السابق، صص 90–91.

133. للتفاصيل راجع المصدر السابق، صص 93–94.

134. للتفاصيل راجع المصدر السابق، ص 95.

135. مثلا موقف عبد الاله بلقزيز وناصيف نصّار.

– وهوموقف فتحي المسكي

المصادر والمراجع:

اولاً- المراجع العربية:

1. أنطون (فرح) : ابن رشد وفلسفته، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1988.
2. بلعقزوزة: (عبد الرزاق) المساءلة النقدية للحداثة في مشروع طه عبد الرحمن، منشورات مخبر الدراسات العقدية ومقارنة الأديان، قسنطينة، 2011،
3. بلقزيز (عبد الإله) : العرب والحداثة دراسة في مقالات الحداثيين العرب، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007،
4. بوزبرة (عبد السلام) : طه عبد الرحمن ونقد الحداثة، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2011.
5. حوراني (ألبرت) : الفكر العربي في عصر النهضة 1798 – 1939، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، 1972.
6. حسين (طه) : ابن خلدون وفلسفته الاجتماعية، الأعمال الكاملة لمؤلفاته، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.
7. حسين (طه) : مستقبل الثقافة في مصر" ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.
8. زريق (قسطنطين) : خصائص الحداثة، ضمن كتاب جماعي الحداثة، ط1، دار توبقال، الدار البيضاء، 1996.
9. صفدي (مطاع) : نقد العقل الغربي، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990.
10. طرابيشي (جورج) : من النهضة إلى الردّة تمزّقات الثقافة العربية في عصر العولمة، ط1، دار الساقي، 2000.
11. عبد الرحمن (طه) : تجديد المنهج في تقويم التراث، ط3، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، 2007.
12. عبد الرحمن (طه) : الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2008.

13. عبد الرحمن (طه) : الحوار أفقا للفكر، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013.

14. عبد الرحمن (طه) : روح الدين من ضَيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ بيروت، 2012.

15. عبد الرحمن (طه) : سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، ط1، المركز الثقافي العربي، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، 2000.

16. عبد الرحمن (طه) : روح الحداثة المدخل لتأسيس الحداثة الإسلامية، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2006.

17. عبد الرحمن (طه) : العمل الديني وتجديد العقل، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، 1997.

18. عبد الرحمن (طه) : فقه الفلسفة الفلسفة والترجمة1، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1995.

19. عبد الرحمن (طه) : اللسان والميزان أو التكوثر العقلي"، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، 2008.

20. ماكيافللي (نيكولا) : الأمير، ترجمة محمد لطفي جمعة، دار بيبليون، بيروت، 2005.

21. سلامة موسى: ماهي النهضة؟ ، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، 1962، ص 116.

22. هابرماس (يورغن) : القول الفلسفي للحداثة، ترجمة فاطمة الجيوشي، ط1، منشورات وزارة الثقافة السورية، 1995.

ثانياً ـ والمراجع الأجنبية:

1. *EncyclopédiaUniversalis, France, SA, 1992, corpus 15.*
2. *Lalande (André) : Vocabulaire technique et critique de la philosophie , 4è édition , Quadrige, puf, 1997.*

ثالثاً ـ المقالات:

1. بوكرن (مصطفى) : طه عبد الرحمن فيلسوف العقلانية الحوارية ضمن الموقع الالكتروني: www.hespress.com

2. حمادة (منتصر) : وقفات تأملية لعباس أرحيلية مع مشاريع الفيلسوف طه عبد الرحمن فقيه الفلسفة ومؤسس الدرس المنطقي، موقع جريدة القدس العربي اللندنية: www.alquds.co.ok

3. السيّد (رضوان) : طه عبد الرحمن في روح الدين وحماية الدين من الإسلام السياسي في أزمنة التغيير، موقع جريدة الحياة اللندنية: www.alhayat.com

4. الغابري (عبد الباسط) : دور النظرة التكاملية في التصحيح الذاتي" المنشور بمجلة التاريخ العربي المغربية، عدد56، ماي 2011.

الخطاب السياسي لدى الجابري وتجلياته في الفكر العربي المعاصر *

د.سعودي مفتاح **

* تاريخ التسليم: 5/ 11/ 2014م، تاريخ القبول: 28/ 12/ 2014م.
** أستاذ مشارك/ قسم التاريخ/ جامعة المسيلة/ الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان طبيعة الخطاب السياسي في الفكر العربي المعاصر من وجهة نظر الجابري معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي النقدي المقارن، ومثلما يعتقد هذا الأخير أنَّ ظهور الخطاب السياسي في مجتمع من المجتمعات لا يعبر إلا عن مرحلة من مراحل تفكيره، فإذا كانت السياسة تبدأ بخطاب، فإنَّ فلسفة هذا الخطاب ما هي إلا مرآة عاكسة لظروف سياسية واجتماعية وثقافية تحيط بواقع أمة من الأمم.لقد تعرضت الأمة العربية والإسلامية إلى ظروف سياسية واجتماعية قاهرة منذ الأزل، مما جعل حتمية مواجهة هذه الظروف قدراً محتوماً لا يمكن تجاوزه، وذلك من أجل وضع حد لهذه الصراعات العصيبة التي أثقلت كاهل الأمة وأرَّقتها، إذ لم تكن السياسة وحدها سبباً في ذلك بل لنظام القيم في الثقافة العربية والإسلامية دور فعال أيضا، وهو ما أدى بدوره إلى ظهور الخطاب السياسي العربي الهادف إلى إصلاح حال الأمة العربية والإسلامية.غير أنَّ طبيعة هذا الخطاب لم تكن واحدة في جميع مراحلها بل اختلفت من مرحلة إلى أخرى، الأمر الذي جعل فكرة الدولة محوراً من محاور هذا الخطاب، لأنَّ ظهورها يعكس حقبة تاريخية معينة، فكانت محل جدل واختلاف بين مواقف النخب العربية خاصة فيما يتعلق بتحديد ماهية كل مرحلة منها.الأمر الذي دفع بالدكتور محمد عابد الجابري إلى قراءته لهذا الواقع السياسي قراءة نقدية تحليلية، منتقداً فيها العقل العربي منذ لحظة تكوينه، واتساقا مع ذلك يمكننا طرح الإشكالية الآتية: **كيف قرأ الجابري الخطاب السياسي، وما أبرز تجلياته في الفكر العربي المعاصر؟**

The Political Speach of El- Jabri and Its Manifestations in the Contemporary Arabic Thought

Abstract:

In fact, the prevalence of the political discourse in a society is only a stage of its thinking.If policy begins with a speech, then the philosophy of that speech is only a reflective mirror of political, social and cultural conditions surrounded a nation›s reality. It is very natural that the Arabic and Islamic nation, like any other nation , was exposed to ruthless political and social circumstances long ago, and so it is necessary to face these circumstances and try to put an end to these racial conflicts that burdened and exhausted the nation.Indeed, politics is not the only cause of this, but also a system of values in the Arabic and Islamic culture, which led to the appearance of the Arabic political speech.However, the nature of the speech and the like is not the same in all stages because of different historical epochs.Thus it was a matter of argue and dispute among the elite to determine the identity of each stage.However, the decline of the Arabic political reality is not the result of political problems but also of the system of values.

Thus, there are a number of questions that can be raises:

1. *What is the nature of the Arabic political discourse and its stages?*
2. *How do we look at the state and democracy?*

مقدمة:

يعدُّ الخطاب السياسي من جملة القضايا السياسية المهمة، التي واجهت بها الأمة العربية مختلف المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تعرضت لها منذ فجر تكوينها.الأمر الذي دفع ببعض المفكرين وفي مقدمتهم الدكتور محمد عابد الجابري إلى محاولة فهمه وفقا لمنهجه الناقد للعقل العربي، فهو يرى أنَّ شيوع الخطاب السياسي في مجتمع من المجتمعات ما هو إلاَّ مرحلة من مراحل تفكيره، فإذا كانت السياسة تبدأ بخطاب فإنَّ فلسفة هذا الخطاب ما هي إلا مرآة عاكسة لظروف سياسية واجتماعية وثقافية تحيط بواقع أمة من الأمم.وطبيعي جدا أنَّ الأمة العربية والإسلامية كغيرها من الأمم، تعرضت إلى ظروف سياسية واجتماعية قاهرة منذ أمد بعيد، مما جعل حتمية مواجهة هذه الظروف قدراً محتوماً لا يمكن تجاوزه، وذلك من أجل وضع حد لهذه الصراعات العصيبة التي أثقلت كاهل الأمة وأرَّقتها، إذ لم تكن السياسة وحدها سبباً في ذلك بل لنظام القيم في الثقافة العربية والإسلامية دور فعال أيضا، وهو ما أدى بدوره إلى ظهور الخطاب السياسي العربي الهادف إلى إصلاح حال الأمة العربية والإسلامية.غير أنَّ طبيعة هذا الخطاب لم تكن واحدة في جميع مراحلها بل اختلفت من مرحلة إلى أخرى، الأمر الذي جعل فكرة الدولة محوراً من محاور هذا الخطاب، لأنَّ ظهورها يعكس حقبة تاريخية معينة، فكانت محل جدل واختلاف بين مواقف النخب العربية خاصة فيما يتعلق بتحديد ماهية كل مرحلة منها.

فإذا كانت الدولة ككيان سياسي يعيش تحت لوائه الأفراد، فإن الديمقراطية هي الجانب التطبيقي الذي يعبر عن حقيقة هذا الكيان، لأنَّ فكرة الدولة لا يمكن تجسيدها إلا في ضوء نظام سياسي يفرضه واقع الأمة، «فالدور المهم الذي يقوم به المجتمع هو تحديد القيم وترتيبها، ففي كل مجتمع نجد سُلَّماً من القيم مرتباً، هذه القيم تأخذ طبيعة الظاهرة الاجتماعية فتصبح مفروضة علينا».[1]

لكن تردي الواقع السياسي العربي لم يكن نتيجة تدهور سياسي فقط بقدر ما هو تدهور على مستوى نظام هذه القيم، « فإنَّ كثيرا من الصراعات التي عاشها – ويعيشها المجتمع العربي – كانت في جملتها عبارة عن أزمات في القيم».[2] ومن خلال ذلك كان الدين والتسامح من بين الأسس التي بنيت عليها الأخلاق السياسية، حيث حُدِّدوا بخطاب سياسي أبرز مواطن التقهقر القيمي في الثقافة العربية والإسلامية.ومن خلال ذلك يمكن أن نتساءل: ما طبيعة الخطاب السياسي العربي؟ ، وما المراحل التي مرَّ بها؟ وكيف نظر إلى

الدولة والديمقراطية؟ وبناءً على ذلك يمكن أن نطرح الإشكال الآتي: **كيف يقرأ الجابري الخطاب السياسي، وما تجلياته في الفكر العربي المعاصر؟**

1ـ الخطاب السياسي في الفكر العربي ومراحله عند الجابري:

يعد الجانب السياسي من أبرز الجوانب في فكر محمد عابد الجابري، لأنَّ هناك أهمية بالغة للسياسة، وذلك لما تنطوي عليه من عناصر مهمة في تحريك إرادة الشعوب وتوجيهها نحو واقع أحسن مما هي عليه، وضرورة التغيير عن طريق آلية الخطاب، مما جعلها المحرك الأساسي والرئيس في الفكر العربي والإسلامي حديثا كان أم معاصراً، وقد أولاها الجابري أهمية بالغة قبل العلم والأيديولوجيا، و قد عبّر عن هذا بقوله بأنَّ اللحظات الحاسمة التي مر بها الفكر السياسي العربي والإسلامي حديثه ومعاصره لم يكن يحددها العلم بما ينطوي عليه من قوانين ومبادئ، و إنما كانت تحددها السياسة، لأنَّ استقراء حوادث التاريخ توحي لنا بذلك.إنَّ أي تحليل أو دراسة لواقع الفكر السياسي العربي والإسلامي سواء من منظور بنيوي أو من منظور تاريخي لا يفي بالغرض المنوط به، وتكون نتائجه ناقصة ومضلَّلة، لا يمكن استقراؤها إذا لم يأخذ في الحسبان دور السياسة في توجيه هذا الفكر، وتحديد منعرجاته وفقا للعلاقة الموجودة بين الفكر السياسي كخطاب والواقع الذي يوجد فيه كممارسة، حيث يعكس مدى العلاقة الموجودة بين الدولة بأنظمتها والمجتمع بأفراده، إذ من الخطأ أنّ ننظر إلى واقع الخطاب السياسي العربي في مرحلته الماضية بدون النظر إلى الواقع السياسي للدولة.[3] فإذا كانت الفلسفة بحثاً صادراً عن إنسان، فإنَّ هذا الأخير يعيش في فلك واقع سياسي إمَّا في وسط حاشية الحكام، كما هو الشأن بالنسبة لأفلاطون وأرسطو والفارابي وابن رشد، أو في فلك دول وحكومات يخضع لقوانينها ودساتيرها، قد يكون مسايراً لها ومتأثراً بها، وقد يكون معارضا لها وناقداً لقيمها كما هو الشأن (لديكارت) أو (كانط) أو (سارتر) وغيره، وقد تميَّز الجانب السياسي عند الجابري بميزات خاصة، جعلته يختلف عن كل دروب المعرفة الأخرى، وذلك راجع بالأساس إلى علاقة التأثير والتأثر بين الخطابين: الخطاب السياسي العربي المعاصر، و الخطاب السياسي العربي والإسلامي القديم، ويظهر ذلك جلياً في توظيفه لبعض المصطلحات السياسية العربية والإسلامية القديمة مثل: مصطلح القبيلة و الغنيمة والتحريض والعصبية والتضحية واعتبارهم كوقود للفعل السياسي الماضي، إضافة إلى الاقتداء بخطاب الإمامة والخلافة في الخطاب السياسي الإسلامي وتوظيفه كواحد من الأسباب التي أدَّت إلى نمو الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر وتطوره.[4]

فإذا نظرنا إلى الإسلام السياسي التاريخي في نظر الجابري، نجده كان يقوم على

عنصرين ساميين لا انفصام بينهما هما: الدين والدولة، فكان الدين والفكر بذلك مندمجين في الدولة والسياسة مع العلم أنَّ الخطاب السياسي الحاضر في الدولة الإسلامية لم يتحدد بالحاضر فقط، وإنَّما لابد من الرجوع إلى الماضي وتوظيفه لصالح السياسة، سواء من قبل الدولة أم من قبل المعارضة، لأنَّ ذلك صراع على الحاضر والمستقبل، [5] وأنَّ ارتباط السياسة بالدعوة الإسلامية لم يكن حديث النشأة، بل الدعوة الإسلامية رافقها خطاب سياسي كان الهدف من ورائه بناء دولة إسلامية تقوم على نظام سياسي يستمد شرعيته من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.هذا ما أدى إلى تبلور الخطاب السياسي في المجتمع العربي للرد على المشركين الذين زعموا أنَّ الدعوة الإسلامية خطر على سلطتهم ونفوذهم وممتلكاتهم، إذ يجب التصدي لهذا الوافد الجديد بالحجج المقنعة، أو بالدعاية المغرضة، مما جعل العرب والمسلمين لا يقفون موقف الشاهد المتفرج، أو أنّ تبقى الدعوة المحمدية سلبية أمام ممارسة المجتمع القرشي لخطاب سياسي ضدها.مما أدى بالضرورة إلى مواجهتهم ومحاربتهم الخطاب السياسي نفسه.[6] ونظرا للأخذ والرد بين الرسول عليه الصلاة والسلام والمشركين حول دعوتهم له إلى تولي الرئاسة والزعامة على قريش مقابل تخليه عن الدعوة المحمدية جعل يؤسس خطاباً سياسياً لأنَّ الخطاب السياسي كان يمارس باسم الدين بمفاهيمه و مصطلحاته عند المسلمين آنذاك، كما أنَّ الخطاب الكلامي والخطاب الفقهي لم تتبلور فيه السياسة بعد، إضافة إلى ذلك أن الخطاب السياسي في القرون الوسطى عامة لم يكن يقبل السياسة بل يشير إليها بالرمز فقط لأنَّ منتج الخطاب آنذاك كان إمَّا الخليفة أو الملك أو الأمير، ولم يعترف بأحد غيره إلا السلطة الإلهية العليا.فكان يحتكر هذه السلطة منّصبا نفسه خليفة **لله** في الأرض ولا خطاب إلا بما دعا إليه **الله** تعالى، أو ما دعا إليه أو أنتجه هو بنفسه، مع العلم أنَّ الخطاب السياسي المباشر لا يكون ممكنا إلاَّ إذا استقلت فيه وضعية الحاكم كراع على الأمة مختارة بإرادة ووعي، وليس كخليفة **لله** في أرضه وعلى عباده [7].

لقد درس الجابري مراحل التاريخ الإسلامي السياسية وذلك منذ بدء الدولة الإسلامية وما تضمنته من وقائع وأحداث وسياسات كانت منطلقا لإنشاء خطاب سياسي خاص انعكس على نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية كلِّها فيما بعد. حيث ظهر خطاب سياسي أو إيديولوجية سياسية استمد منها الأمويون و العباسيون مبادئ أحكامهم ومشروعية سلطتهم، فقد قامت الدولة الأموية على سيادة العرب على باقي الأجناس الأخرى، وسيادة قبيلة قريش على باقي القبائل الأخرى.وقد كان مبدأ الخطاب السياسي إيديولوجيا الجبر القائمة على فكرة الطاعة المطلقة للخليفة؛ لأنَّ فعل الإنسان مقدر من **الله** تعالى ولا يجوز أن يخالف ما جُبِلَ عليه.

يرى الجابري أن الخطاب السياسي عند العباسيين قد اتخذ الخطاب منحى آخر غير الذي كان معهوداً عند الأمويين، بل انطلقوا من فكرة القرابة لتأسيس مشروعية سلطتهم (خلافتهم) ضد الأمويين والعلويين، و أقروا السلطة بالقرابة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وإلى إرادة الله تعالى، بحجة أن الله تعالى أراد محمداً وأراد أن يكون وارثه هو عمه العباس، وقد كان جوهر خطابهم فكرة أن الخليفة سلطان الله في أرضه، وأنَّ السلطان هو القوة المستمدة من الإرادة الإلهية، إذ لا يوجد فيها جبر، بل يتصرف بإرادة حرة، وبما أنَّ إرادته من إرادة الله فإن حرية إرادته تعكس حرية إرادة الله تعالى، وتجسدها في عباده فمن أراد شيئاً من الخليفة فعليه أن يدعو الله.[8] وقد تجسدت هذه الفكرة في آثار ابن المقفع الأدبية، خاصة في كتابه الأدب الصغير الذي يقر فيه بأنَّ ما هو اجتماعي في العقيدة هو من اختصاص الخليفة دون سواه لذا وجبت طاعته في كل شيء، ولا يجوز الخروج عنه إلاَّ إذا أمر هو بمعصيته هو بنفسه، مكرساً في ذلك فكرة الطاعة للإمام من طاعة الله تعالى.وقد روَّجَ لهذه الفكرة عدد من الكتاب المعاصرين له، وظلت هذه الفكرة قائمة في عهد الدولة العباسية إلى غاية انهيارها وسقوطها.[9]

لقد كان لهذه الفكرة جذور تاريخية، حيث أخذت هذه من النظام السياسي الفارسي الذي كانت تقوم فيه الدولة على مبدأ الحاكم المتأله، كما ورثوا نظام المدينة الإلهية والمدينة البشرية.وقد سادت فكرة المماثلة بين الله والخليفة في الخطاب السياسي في العهد العباسي، ليس ممَّن تبنوا ميثيولوجيا الإمامة كما هو الشأن بالنسبة للفرقة الإسماعيلية، بل كان له أثر أيضا عند أهل السنة كالمعتزلة والأشاعرة.لقد ظهر خطاب من نوع جديد مفاده أنَّ حرية الإنسان في اختيار أفعاله بإرادته ومسؤوليته عنها، إنَّما هو خطاب وضع خصيصاً لمواجهة ومحاربة الخطاب الأموي المبني على الجبر و استبدادهم في الحكم، و بدأ يوظف في الحقبة العباسية لإعطاء الشرعية الدينية لسلطتهم، على اعتبار أنَّ الملك هو ممثل الله في الأرض، وأنَّ إرادته الحرة تجسد إرادة الله تعالى، ممَّا أضفى عليه طابع الاستبداد، وأنَّ مخالفته هي مخالفة الله تعالى.[10]

إن ما يميَّز الخطاب السياسي في العصر العباسي في نظر الجابري بروز فكرتي ميثيولوجيا الإمامة والأيديولوجا السلطانية كخطابين منقطعي النظير، بالرغم من أنَّ ميثيولوجيا الإمامة قد لقيت من يردون عليها من أهل السنة تكريساً للأمر الواقع، غير أنَّ الإيديولوجيا السلطانية لم تجد من يرد عليها ويدحضها لا في شكلها القديم ولا في شكلها المعاصر، وهذا يؤدي بالضرورة إلى نبوغ العقل السياسي وبروزه، من هنا حيث يتوجب عليه نقد الميثيولوجيا ورفض مبدأ الأمر الواقع.[11] إنَّ المتتبع لمراحل الخطاب السياسي العربي، ومراحل التاريخ الإسلامي و زمن الفتنة التي أدت إلى مقتل الخليفة عثمان بن

عفان رضي الله عنه وما عقبها من تناحر بين المسلمين أدى إلى استخلاص العبر والدروس خاصة ما تعلق منها بالأمور السياسية والصراع حول من يظفر بالخلافة، لأنَّ ما حدث كان مجرد فراغ دستوري كبير في نظام الحكم، ويتجلى ذلك في عدم وجود وصية أو دليل شرعي يخوِّل الخلافة إلى شخص بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، كما لم تتحدد مدة الخلافة وولاية الأمير أو اختصاص كل منهما، ممَّا أدى إلى بسط السلطة المطلقة بيد الخليفة، وهذا ما أدى إلى تعدد الخطابات نتيجة هذا الفراغ الدستوري الذي لم يشرع له الفقهاء، وإنَّما بقي الأمر متروكا للسيف نتيجة عدم استيعاب التطورات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية. ونتيجة هذا الصراع وعدم الفصل في هذه الأحكام استولى معاوية على السلطة وانتزعها بالقوة، [12] الأمر الذي أدى إلى تصعيد لهجة الخطاب السياسي وجعلها تبحث في القضايا ذات الاهتمام البالغ بين المسلمين.

ونظراً لطغيان محددات العقل السياسي العربي المتمثلة في القبيلة والغنيمة والعقيدة كانت هناك ضرورة ملحة لتحقيق البدائل التاريخية المعاصرة، ومن هنا كانت المزاوجة بين نقد الحاضر ونقد الماضي، وبما أنَّ الماضي والحاضر لا يمكن الفصل بينهما على صعيد الواقع، فقد اتجه النقد إليهما معاً ليتأسس خطاب سياسي جديد، وعقل سياسي منبثق عنه.[13] وأدى الاحتكاك الذي وقع بين العرب والغرب منذ قرن من الزمن إلى ظهور تيارات سياسية سواء كانت سلفية أم علمانية أم ليبيرالية أم قومية أم اشتراكية، الأمر الذي نجم عنه ظهور مؤسسات جديدة مطبوعة بطابع غربي، قامت بقمع المحددات الثلاث المتمثلة في القبيلة والغنيمة والعقيدة.ومنها تبلور الخطاب السياسي والاجتماعي، غير أنَّ المجتمع العربي لم يستطعْ تجاوز هذه المحددات لأسباب عدة منها الغزو الاستعماري والحملات العسكرية، والامتدادات الثقافية للغزو الاستعماري.أمَّا على الصعيد الداخلي فالنزوع صوب الحداثة و العصرنة حال دون ذلك، وأدى إلى عودة هذه المكبوتات الثلاث من جديد، فعادت الطائفية والعشائرية، وعاد التطرف الديني، وحل الماضي في الحاضر من جديد، كما عادت الريادة للقبيلة التي أصبحت المحرك الرئيسي للخطاب السياسي.[14]

لقد نظر الجابري إلى الخطاب السياسي على أنَّه امتزج بالخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، لأنَّ الخطاب السياسي المعاصر اعتمد على توظيف الدين في خدمة السياسة، وهذا ما أدى إلى ضعفه نتيجة عدم وضع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في سياقها ليتم التعبير عنها بوساطة الدين، وهذا ما أدى إلى ظهور الطائفية والاختلاف المذهبي والأيديولوجي من جديد، حيث تحولت الجماعة إلى قبيلة روحية في هيئة طبقة اجتماعية، حيث تزامن ذلك مع ظهور ما يعرف بالإسلام السياسي، وأصبح الخطاب قاسماً مشتركاً بين الدين والسياسة.[15] وحتى يُكتب النجاح للإسلام السياسي كان عليه أن

يتخطى هذه العقبات ويترفع عنها ولا يتم ذلك إلا بطرح مسائل سياسية مثل الاستبداد والظلم وما ينجر عليهما من مسائل سياسية واجتماعية واقتصادية طرحاً مباشراً و بخطاب سياسي صريح، مع العلم أنَّ التاريخ الإسلامي أوضح أنَّ هناك ثنائية بين الدين والدولة، إذ لا يجوز أن نفصل إحداهما عن الأخرى، بالرغم من أنَّ التاريخ الإسلامي لم يتكلم عن هذه الثنائية، ولم يكن لها وجود في تاريخه.[16]

أ ـ مراحل الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر:

لقد قسَّم محمد عابد الجابري الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر إلى ثلاث حقب، حيث تتمثل على وجه الخصوص في مرحلة ما قبل التجربة الناصرية، والمرحلة الناصرية، ومرحلة ما بعد الناصرية، حيث أنَّ لكل مرحلة خصوصيات تنفرد بها، ممَّا جعل الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر متباين المعالم.

1. المرحلة الأولى:

يرى الجابري أن الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر بدأ مع بداية النهضة العربية الحديثة وذلك إلى غاية خمسينيات القرن الماضي، إذ عرفت هذه المرحلة بسيطرة مسألتين مهمتين هما: مسألة الدين والدولة كمسألة في الواجهة واضحة المعالم ومسألة الديمقراطية والأهداف القومية كمسألة تابعة لها.حيث لم يكن الخطاب السياسي في هذه المرحلة وحيداً ومنفرداً، وإنَّما كان يعود بالأساس إلى الخطاب النهضوي بمرجعياته المتمثلة في التراث والحداثة، والغالب على هذه المرحلة أنَّ الخطاب السياسي لم يكن واقعياً، على اعتبار أنَّه لم يعالج المشكلات السياسية المطروحة في وقتها بل اتخذ من التراث معياراً لمعالجتها وهذا ما أدى بالخطاب إلى ممارسة السياسة، ليست كخطاب في الواقع الراهن، بل هي كخطاب يبحث عن واقع آخر غير واقعه.كما أنَّه لا يدعو إلى محاولة فهم وتحليل وتغيير وإصلاح الواقع السياسي وتحليله وتغييره، بل يقفز عليه ليطرح واقعا بديلا عنه، إمَّا الواقع العربي الإسلامي الماضي الممجد له، وإمَّا الواقع الأوروبي الحاضر في ثوبه الليبرالي.[17] لقد انشغل الخطاب السياسي العربي بنفس القطبين اللذين شغلا الخطاب النهضوي فتارة تحت اسم الدين والدولة، وتارة تحت اسم الإسلام والعروبة وتارة تحت اسم الجامعة الإسلامية والوحدة العربية، وتارة تحت اسم حقوق الأغلبية والأقلية، حيث طرحت مسألة الديمقراطية ووُصفت موضوعات الخطاب السياسي آنذاك بأنها ليست سياسية، أي لا ترتبط بالسياسة إلا بشكل غير مباشر حيث لم يلامس الموضوعات السياسية التي تنظم العلاقات المتبادلة بين السلطة والمواطن من جهة وبين المواطن والسلطة من جهة أخرى.

يرى الجابري أن المعطيات السابقة جعلت الخطاب السياسي يتصف بخاصيتين

هما: التعميم وعدم مجابهة قضايا الواقع، وهذا ما جعله خطابا فقيراً يخلو من كشف النقاب عن المفاهيم والآليات، بل حتى من حيث الموضوعات التي تصبغ بصبغة سياسية، وهذا ما يطرح فرضية افتقار هذه المرحلة إلى مستويين اثنين هما: مستوى المفاهيم و الآليات الفكرية، ومستوى الموضوعات على الرغم من انشغاله بالسياسة وتسليط الضوء على وقائع الماضي وهروبه من مواجهة الواقع، [18] وذلك لانشغاله بالخطاب الليبيرالي والخطاب القومي نيابة عما تطرحه الساحة السياسية العربية من قضايا سياسية مع العلم أنَّ توجهات الخطاب السياسي في تلك الحقبة كانت في غالبها ذات طابع إسلامي سلفي، حيث أنها تعتبر الدين الإسلامي ليس ديناً فحسب، بل ديناً ودنيا.لأن الدولة في الإسلام هي التي تعمل على تطبيق شريعته بعيداً عن أي تأثير للقوانين الطبيعية أو السياسية أو الوضعية، وهذا ما أدى إلى عملية المزج بين الدين والدولة واعتبارهما وجهين لعملة نقدية واحدة ألا وهي الهوية.[19] لقد كان هروب الخطاب السياسي العربي إلى الماضي لسبب واحد، هو عجزه عن ممارسة السياسة، وهذا ما أدى بالضرورة إلى القضاء على طموحه المستقبلي، ودفع به إلى عدم تجاوز الخطاب السياسي القديم، فاستعاد كل محدداته الإيديولوجية سواء كانت هذه المحددات على مستوى الموضوعات أم المفاهيم أو المعالجة أم العلاقة بالواقع.[20]

وفي رأي الجابري استعاد الخطاب السياسي التساؤلات نفسها ومقابلتها بالإجابات نفسها التي وجدت في الماضي، كما عرفت هذه المرحلة عجز الخطاب السلفي عن إعطاء المفهوم الصحيح والواقعي لمفهومي الثورة والديمقراطية، بل نظروا إليها نظرة سلبية غامضة المفهوم وآلية التطبيق الميداني في المجتمع كنظام حكم.[21] فإذا كان للديمقراطية مفهوم مغاير لإطاره المرجعي الغربي زيادة عن ذلك نظرة الخطاب السلفي لواقع الأمة العربية، وما أصيبت به من تقهقر و انحطاط، إنَّما مرده إلى الاستبداد المطلق كواحد من الأسباب التي تقهقرت بها الأمة العربية و أبرزوا في ذلك أنَّ الشورى كانت هي الأساس للتقدم والازدهار في الإسلام، مع العلم أنَّ الشرع مكمل للتاريخ بل صانع له في نظر الخطاب السلفي، فقد أولى الخطاب السياسي أهمية بالغة لمشكلة الحكم ومشكلة الديمقراطية أو الشورى، إذ لا يمكن الجمع بين الاستبداد والعدل وجعل العدل في مقابل العقل وهذا ما أدى إلى تمزق الوعي العربي وشقائه من خلال جمعه بين النقيضين الاستبداد والعدل حيث ظل هذا الشقاء ملازما للوعي العربي منذ بداية النهضة إلى يومنا هذا، رغم التجارب البرلمانية التي عرفتها بعض الدول العربية، بل رغم التطور السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.إلاَّ أنَّ التوتر برز أساسا على خطى الخطاب السياسي السلفي، كما أنَّ الخطاب الليبيرالي العربي مجَّد المستبد العادل القائم أساسا على حاكم بإرادة واحدة ورفض مبدأ الإرادات المتعددة،

ذلك أنَّ ضمير الحاكم وشعوره بالمسؤولية أمام الله تعالى وبضغط الرأي العام.أمَّا البرلمان أو السلطة التشريعية فلا تتعدى مهماتها إلا المذاكرات و المداولات لا غير وما يتم الاتفاق عليه بالأغلبية ليتم تقديمه إلى الحاكم، وهذا ما جعل الشورى تعود في ثوب عصري.[22]

2. المرحلة الثانية:

لقد ابتعد الخطاب السياسي العربي نوعاً ما عن فكرة النهضة في نظر الجابري، متجها بعد ذلك إلى فكرة الثورة ليتبناها، وقد تزامن ذلك مع بروز قضية العدالة الاجتماعية على مسرح الخطاب السياسي العربي واستبعاد الديمقراطية النيابية لتحل محلها الديمقراطية الاجتماعية، في حين قد تعرضت الديمقراطية السياسية ديمقراطية المجالس النيابية للطعن والتجريح حيث تم إلغاء ديمقراطية المجالس النيابية وحلت محلها ديمقراطية الثورة مع إمكانية الجمع بين العدالة الاجتماعية (الديمقراطية الاجتماعية) والديمقراطية النيابية (الديمقراطية السياسية) .[23]

إنَّ ما يميِّز الخطاب السياسي في هذه المرحلة هو أنه كان للوعي العربي شقاء دائم بدل التنظير للحلول، لأنَّ شعار المستبد العادل أو الزعيم البطل لا يوفق بين المتناقضين على صعيد الدال والمدلول معا، أمَّا الجمع بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية على اعتبار أنهما طرفان متكاملان من جهة الدال فهي تشير إلى ديمقراطية في السياسة و الاجتماع، حتى إن كانت العلاقة بينهما على صعيد المدلول علاقة سببية فهو بذلك لا يثير إزعاجاً.بل إنَّ شقاء الوعي هنا سيجد متنفساً له في لوعة الخطاب ورومانسيته الليبرالية من جهة، والثورة من جهة أخرى.[24] فإذا كانت العلاقة بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية علاقة سببية فكيف الحال للوصول إلى حل يجمع بين الطرفين؟ .

لقد تبلوَّر الحل في العقل العربي المعتاد، عن طريق البحث عن قيمة ثالثة من أجل إخفاء أو تجاوز هذا التناقض وبأسلوب أدبي، حيث استخدم فيه العقل العربي الصور الفنية خاصة التشبيه، أي ممارسة آلية القياس للبرهنة والتصديق.أمَّا القيمة الثالثة والتي وجد فيها الخطاب السياسي ضالته فهمه القومية العربية، مع العلم أنَّ الخطاب السياسي القومي رفض ديكتاتورية الديمقراطية السياسية، كما رفض إلى جانبها ديكتاتورية البروليتاريا. لكن الجمع بين أطراف هذه المعادلة قد يؤدي بدوره إلى إبراز طرف جديد يجمع بين الطرفين السابقين المتناقضين، حيث تجلى ذلك في ظهور ما يعرف بالديكتاتورية القومية وهذا ما أكدته التجربة العربية المعاصرة، أنَّه من الممكن جدا أن تمارس ديكتاتورية باسم الأهداف القومية، بالرغم من كونها أقسى وأعنف من ديكتاتورية الديمقراطية الرجعية.[25] كما مورست في البلاد العربية، فكانت بذلك نهاية للمرحلة الثانية وهي مرحلة التجربة

الناصرية، دون أن تجد حلا للتناقض الذي اكتنفته المرحلة الأولى والمتمثل في فكرة المستبد العادل، والتناقض الذي اكتنفته المرحلة الثانية والمتمثل في فكرة الديمقراطية الاجتماعية، والديمقراطية السياسية.وهذا ما أذن بمرحلة ثالثة بالضرورة.

3. المرحلة الثالثة:

يرى الجابري أن هذه المرحلة قامت على أنقاض المرحلة التي سبقتها، أي بدأت من نهاية التجربة الناصرية، وقد تميَزت باستمرارية البحث عن الحلول للمعادلات السابقة والتي حملت في طياتها كثيراً من التناقض.ولقد عرضت إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي التي كان فحواها أنَّ الخطاب السياسي العربي في هذه المرحلة قفز قفزة نوعية، تمثلت في توجيه العقل العربي إلى دراسة ما يجب أنّ يكون، وليس البحث فيما هو كائن.سعياً منه إلى إيجاد صيغة توفيقية بين الديمقراطية السياسية، والديمقراطية الاجتماعية وحتى بين الاستبداد والعدل الذي كان في الشعار العربي الأصيل باسم المستبد العادل.[26] لقد استمر الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر في هذه المرحلة على النمط نفسه الذي سار عليه في المرحتين السابقتين، وخلص إلى فكرة عدم استطاعة الخطاب السياسي على مدى قرن من الزمان حل قضية العلاقة بين الدين والدولة، وعلاقة الإسلام والعروبة، ودفع بها إلى المستقبل، ملزما المفكرين العرب لإيجاد حل للقضية الأولى وإيجاد صيغة مناسبة للقضية الثانية، حيث تساءل الجابري عن سبب الفشل في ذلك؟ إذ يرجعه إلى فشل الخطاب السياسي العربي على مدى قرن من الزمن في إيجاد صيغة عقلانية موضوعية وواقعية لصياغة القضايا ذات الاهتمام السياسي، ومقابلتها بالحلول الممكنة.كما برزت مشكلة العلمانية أيضا في هذه المرحلة، وهي إشكالية مصطنعة في نظره، وما المشكلة إلا مشكلة الديمقراطية.سواء تعلق الأمر بالمساواة الفعلية، أو التعايش بين البنى القديمة والحديثة، أو إمكانية قيام إجماع حقيقي فكري وعقلي.فإذا نظرنا إلى نصوص الخطاب السياسي العربي بمختلف أوجهه الإيديولوجية يتبيَّن لنا بوضوح مدلول كل من العلمانية والديمقراطية في بنى هذا الخطاب.[27] وبذلك يمكن القول إنَّ مصطلحي العلمانية والديمقراطية في الخطاب السياسي العربي لهما مدلولهما، فإذا كان مصطلح العلمانية زائفا، فالديمقراطية أيضا زائفة.لأنَّ كلاهما نقل إلينا لغة وإشكالية، [28] ثم يشير الجابري إلى نقد المدافعين عن فكرة الديمقراطية على اعتبار أنَّهم سكتوا عن متطلباتها رغم إخلاصهم لها، وتمجيدهم لأدائها، وسكوتهم عن مشكلة السلطة ومصدرها وشكل النظام الذي سيمارسها، كما سكتوا أيضا عن التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي تفرضه الديمقراطية في مجتمع كالمجتمع العربي.فلماذا هذا السكوت؟ [29] يجيب الجابري عن ذلك مشخصاً السكوت في بنية الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر والمتمثلة في العوائق الداخلية التي منعته من تناول

الديمقراطية كنظام للحكم وعلاقتها بتنظيم المجتمع، وأنَّ عدم قدرة الخطاب السياسي القومي على إيجاد صيغة توفيقية بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، لا يرجع إلى عزوفه عن قبول الديمقراطية السياسية منفردة فقط، وإنَّما السبب يكمن في تعارضها مع الأهداف القومية الكبرى.[30] لأنَّ البلدان العربية وبحسب رأي الجابري كانت وما زالت تحتكم إلى مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي، الشيء الذي جعلها وفية إلى مبادئه.ولا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تقف في وجهه، كما تميزت هذه المرحلة بغض الطرف عن حقوق الأغلبية وحقوق الأقلية والتوجه نحو مناقشة العلاقة بين الدين والدولة، إذ ليس النظام الأمثل الذي تطرحه الديمقراطية، والذي يطرح قضية مصدر السلطة وشكل الدولة، بل النظام الأمثل للحكم في التصور العربي الإسلامي هو النظام الذي يقيمه المستبد العادل.[31]

لقد حصر الجابري الخطاب السياسي في هذه المرحلة في عائقين هما: فكرة المستبد العادل ورفض شعار اللامركزية، فالعائق الأول يمنع الخطاب من الكلام في الديمقراطية بوصفها نظاماً للحكم، أمَّا ما يمنع الخطاب نفسه من الكلام في الديمقراطية بوصفها نظاماً للمجتمع فهو أن الديمقراطية في مجتمع متعدد الأقليات مثل المجتمع العربي يقتضي بالضرورة نظام اللامركزية مع العلم أنَّ الخطاب السياسي العربي لا يقبل شعار اللامركزية لأنه محدد بفكرة القومية وفكرة الوحدة والاشتراكية.[32] وهذا ما جعل الخطاب السياسي العربي غير عقلاني وغير موضوعي وعدم مطابقته للواقع، نظرا للتعارض الموجود بين مفهوم المستبد العادل مع الديمقراطية السياسية، والتناقض القائم بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية.إضافة إلى ذلك التأكيد على مركزية الحكم من أجل تحقيق الأهداف القومية (الوحدة العربية) لتتم التضحية بالديمقراطية التي تتطلبها اللامركزية و التعددية، وفي ضوء ذلك يمكن أن نتساءل: هل يستطيع الخطاب السياسي العربي في هذه المرحلة التحرر من وهم المستبد العادل وإعادة ترتيب العلاقة بين الديمقراطية كنظام للحكم ونظام للمجتمع وأهداف القومية ترتيباً عقلانياً يتماشى وطبيعة هذا الخطاب السياسي؟ غير أنَّ الواقع أكد فشل الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر في إيجاد الحلول للمعادلات التي طرحها في هذه الحقبة نتيجة احتوائه على عائقين إبستيمولوجيين هما: عائق المستبد العادل و عائق رفض شعار اللامركزية.[33] وقد طفحت على سطح الساحة السياسية العربية مشكلات عدة انجرت في ضوء هذه العوائق سالفة الذكر، حيث بقي المجتمع العربي بكل أقطاره يتخبط في متاهات سياسية تخدم إرادة المستبد العادل أو الزعيم البطل كما صوَر نفسه.

ب ـ مفهوم الدولة عند الجابري:

لفظ الدولة من الألفاظ المتداولة في قاموس اللغة العربية، فقد جاء في لسان العرب (لابن منظور) أن مصطلح الدولة يعني الفعل والانتقال من حال إلى حال [34] أما في اللغات الأجنبية الأخرى فيقابلها في الفرنسية لفظ (état) وفي الانجليزية لفظ (state) وهما لفظان ينحدران من الأصل اللاتيني (status) الذي يراد منه الاستقرار والثبات.[35] إنَّ المتتبع لحركة التاريخ يظهر له أنَّ الدولة ظهرت نهاية القرون الوسطى، وذلك نتيجة تجميع ومركزة السلطة في يد حاكم واحد، كرد فعل من جهة ضد النظام الإقطاعي المتعدد الولاء، لأنَّ سلطة السيد الملك على رعاياها كانت سببا في نشأة العديد من الدويلات ومنه إلى لامركزية السلطة، وضد سلطة البابا الإمبراطور من جهة أخرى.أي في وجه ما كان يسمى بالإمبراطورية الجرمانية الرومانية المقدسة.لكن مع بداية القرن السادس عشر الميلادي بدأ التفكير في ضرورة ربط هذا الكيان السياسي المتمثل في الدولة بمجموعة بشرية متناسقة في معايير الانتماء كالثقافة والعرق، وقد ظلَّ هذا النموذج سائدا طيلة أربعمائة سنة كوحدة أساسية قاعدية للنظام الدولي، إلى أن تم تثبيته مع معاهدة وستفاليا (Westphalie) سنة 1948م، التي وضعت حداً لحرب الثلاثين سنة بين فرنسا وألمانيا، والتي كانت في جوهرها حرباً دينية عمت كل التراب الأوروبي، حيث تم صقل جديد للقانون الدولي وتجسيده على أرض الواقع مع مطلع القرن التاسع عشر عندما تم الاعتراف بمبدأ سيادة الدول.مع العلم أنَّ المجتمع اليوناني القديم والمجتمعات الأوروبية الأخرى والمجتمع الإسلامي عرفوا أنماطا معينة من الدولة كبوليس (polis) والمدينة (cité) عند اليونان، والجمهورية (Republica) عند الرومان، بيد أن هذه الأشكال ليست فردا أو هيئة أفراد، بل هي مجموعة من مؤسسات مركبة كجهاز آلي على قمة المجتمع، فهي بذلك هيئة مخولة باستخدام القوة والقسر وتتكون من خبراء واختصاصيين في النظام العام في خدمة المصلحة العامة، والمتمثل أساسا في خدمة الإنسان.[36]

غير أنَّ مفهوم الدولة لم يأخذ مدلوله السياسي الحديث إلا في عصر النهضة مع المفكر الإيطالي (ميكيافلي 1527 - 1469 niccola machiavelli) في كتابه الشهير المعنون بـ (الأمير) ليميّز بين أنواع المماليك والحكومات التي حكمت الجنس البشري، [37] حيث يقول في هذا الصدد: « لا تخرج جميع الحكومات والمماليك التي حكمت الجنس البشري في الماضي أو التي تتولى حكمه الآن، على أن تكون في أحد شكلين: إمَّا الشكل الجمهوري أو الشكل الملكي « [38] غير أنَّ لفظ الدولة قد أستعمل في فرنسا مع مطلع القرن السادس عشر الميلادي وبنفس المعنى الذي كان قد استعمله به ميكيافلي، ومع تطور الحياة السياسية أستبدل بلفظ الجمهورية، والذي عبَّر عنه (جان بودان 1596 - 1529 jean Bodin) في

كتابه عن الجمهورية الذي عنوَنه بـ (les six livres de la république) حيث لم يكتمل مفهوم الدولة إلا في القرن الثامن عشر ليصبح لفظا سياسيا يعبر عن هيئة أو كيان سياسي قائم بذاته.[39] ومن خلال هذا كلّه فإنَّ الدولة هي كيان سياسي واجتماعي، خاصيته ملازمة لكل تجمع بشري بغض النظر عن زمانه أو مكانه.فإذا كانت الدولة في الغرب هي الآلية الأساسية التي تمت من خلالها عملية ترشيد المجتمعات الغربية وتجريدها في إطار الواحدية المادية، فإنَّ كلمة دولة تشير إلى مدلولين أساسين للإشارة إلى معناها، فالمدلول الأول يعني « كل الأشخاص والمؤسسات الذين ينتظمهم الإطار السياسي للمجتمع «، أمَّا المدلول الثاني فيشير إلى « مؤسسة الحكومة، ومن ثم تقف الدولة في مقابل المواطنين « الذين يشكلون هذه الأخيرة، و أن الغالب في الاستعمال هو المعنى الأول، لأن الدولة « شكل من أشكال الترابط (جماعة إنسانية منظمة بشكل واع) ، وهي تختلف عن أشكال الترابط الأخرى من خلال الوسائل التي تستخدمها".أمَّا هدفها فيتجلى بالأساس في الحفاظ على النظام والأمن، من خلال جملة القوانين التي تسير بمقتضاها، والتي تحظى بخاصية الإكراه.[40] كما أنَّها تمارس سلطتها وسيادتها داخل مساحة جغرافية محددة، والسيادة يقصد منها أنَّ الدولة هي صاحبة السلطة المطلقة التي تسمو فوق سلطات أفرادها الذين يقعون تحت لواء هذه الدولة.ومنه فالدولة هي مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية متميزة عن المجتمعات الأخرى المماثلة له، والتي تربطه بها بعض العلاقات، وتختلف الدول فيما بينها من حيث تكوينها، ونظام الحكم فيها فمنها دول كبيرة، ومنها دول صغيرة ومنها دول ملكية ومنها دول جمهورية.[41] حيث يشير هذا التعريف إلى أنَّ الدولة ما هي إلاَّ كيان سياسي يتمتع بالاستقلالية عن الدول الأخرى رغم العلاقات التي تجمعه بها كما أنَّ نظام الحكم المتبع سمة مميزة لماهية الدولة تتمتع بالتنظيم ولها حكومة مستقلة وتضطلع بدور شخص معنوي واعتباري متميز تجاه المجتمعات المماثلة الأخرى التي تقيم معها علاقات ومجموعة من الخدمات العامة لأمة من الأمم، وبهذا المدلول فالدولة تقابل المقاطعة، أو المحافظة، أو الولاية في التنظيمات السياسية الحالية.[42]

ج ـ نشأة الدولة العربية الإسلامية:

لقد كان العرب في الجاهلية عبارة عن مجموعة من القبائل متناثرة هنا وهناك عبر تلال وصحاري شبه الجزيرة العربية، تعيش جماعات متفرقة تحيا حياة مشقة وبداوة فرضتها عليها البيئة التي تعيش فيها هذه القبائل والعشائر، والتي لا تعرف إلاَّ لغة البداوة تستخدم أساليب الغزو بعضها على بعض، و تتبع أساليب السطو والنهب.[43] لأنَّ القوة ميزة المجتمعات البدوية، فالقوي منها يقوم بغزو الضعيف وذلك لما تتميز به هذه البيئة التي كانت تعيش فيها هذه القبائل من بداوة، و قحولة وقحط.فكان «عرب الجاهلية في جزيرتهم

بل في باديتهم يعيشون جماعات متنافرة تقوم الرابطة بينهم على النسب الذي يجمع بين الأفراد، ويفرق بين الجماعات.إنَّ الشروط المادية لحياة هؤلاء (جدب الأرض التنقل، قلة المرعى) ، قد جعلهم يتمتعون بالعصبية والقبلية « [44] حيث ليس من الممكن أن تقوم فيها سلطة مركزية تطبع بطابع الدولة.لذا وجب من الضروري أن يوجد شرط أساسي يجمع الشمل بينهم وتتوحد سلطتهم وتقلب طباعهم، وهذا ما تحقق بالفعل مع ظهور الإسلام الذي انقلبت على إثره حياة العرب رأسا على عقب، بعد أن كانت حياتهم حياة بداوة، وسلطتهم سلطة عصبية ومنهجهم في التعايش القهر والغلبة، وذلك لما كان هؤلاء يأكلون العقارب، والخنافس ويتفاخرون بأكلهم للعلهز. وهو وبر الإبل بعد أن يمهونه بالحجارة في الدم ويطبخونه.جاء الإسلام فاجتمعت هذه العصبيات والتفت حول هذا الوافد الجديد، بما منَّ به **الله** تعالى عليهم بمحمد صلى **الله** عليه وسلم فزحفوا إلى أمم فارس والروم فإبتزوا ملكهم واستباحوا دنياهم.[45] وبعد تقليدهم ومحاكاتهم لهذه الدول بدأت بوادر الدولة في الظهور، وذلك نتيجة جمع عصبية العرب وما لازمها من قيام مؤسسات ونظم، والتعصب للدين، حيث قام نوع من الحكم أي سلطة معينة هدفها تنظيم صفوف المسلمين وتوجيههم إلى الجهاد.[46] غير أنَّ التفاف هذه العصبيات العربية وغير العربية لا يعني بالضرورة إعلاء الولاء للحاكم أو السلطة الحاكمة، لأنَّ دولة العرب لم تعتمد في قيامها على العصبية فقط بل على الدين أيضا.لمَّا قام الإسلام توحدت القبائل العربية، وأصبحت قوة اكتسحت أعظم الإمبراطوريات وهي الفرس والروم شرقا، ودول البربر والعجم غربا، إلاَّ أنَّ هذه الوحدة ما هي إلا امتثالا لدعوة الإسلام فقط، لأنَّ إسلام العرب لم يكن متجرداً تاماً من العصبيات التي طالما فرقت بينهم، كما أنَّ إسلام الفرس والروم والبربر والترك وغيرهم لم يكن اندماجا كلياً غير مشروط في أمم العرب والإسلام، بل بقيت هذه العصبيات تشكل تكتلات سياسية قبلية أو شبه قبلية، كل طرف يحتفظ بزعامته.

لقد أدَّت عصبية العرب في هذه المرحلة الأولى من التاريخ الإسلامي دورين متناقضين، دور يمثل رابطة جامعة لمواجهة غير العرب سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وعصبية مفرقة إذا تعلق الأمر بالعرب أنفسهم.[47] وكان من البديهي سيطرة العرب والظفر بالريادة على غالبيتهم، مقارنة بالفرس والروم، وسيطرة عصبية قريش على العصبيات العربية التي كانت تمثل قوة وغلبة، قبل مجيء الإسلام، فقد برزت الدولة الإسلامية آنذاك في ضوء تعاليم الإسلام التي جاء بها الرسول صلى **الله** عليه وسلم داعياً هذه القبائل إلى الوحدة ولمّ الشمل، حيث توحدت كلمة الإسلام وجمعت فرقة الصفوف، وتوسّعت رقعة الدولة، وذلك نتيجة العمل الدؤوب الذي قام به الرسول صلى **الله** عليه وسلم والصحابة من نشر للإسلام وإعلاء كلمة الحق.» فدولة زمن النبي والخلفاء كانت دولة فتوحات، في قمَّتها

قادة عسكريون هم في الوقت نفسه رجال الدين و رجال الدعوة، أمَّا في قاعدتها فكانت الرعية كلها جند.لقد جندت القبائل العربية كلها للفتح، لم يكن هناك إذن فصل بين شيء يمكن تسميته بالمجتمع السياسي، أعني أجهزة الدولة باختلاف أنواعها وبين شيء اسمه المجتمع المدني العلماء والأحزاب والتنظيمات الاجتماعية وعامة الناس».[48]

غير أنَّ بوادر الخلاف بين المسلمين بدأت تظهر في الصدر الأول من الإسلام أي في عهد الرسول صلى **الله** عليه وسلم، لكن لم يؤثر لوجود عبقرية محمد صلى **الله** عليه وسلم وذلك بحسمه للخلاف وفض النزاع، لكن بعد وفاة الرسول صلى **الله** عليه وسلم اشتد الخلاف بين الصحابة على الخلافة، وهذا ما كاد يؤدي إلى تمزق و انحلال الدولة الإسلامية، بعد أن ظهرت العصبية من جديد، وبعد أن دفنت أزمنة طويلة، وقد ظهر ذلك جليا في سقيفة بني ساعدة إذ بلغ الصراع أشده بين المهاجرين (قريش) ، والأنصار (الأوس والخزرج) حول من يكون خليفة بعد الرسول صلى **الله** عليه وسلم، ومع العلم أن رسول **الله** لم يدفن بعد.وأنَّ المهاجرين احتجوا بقرابتهم للرسول صلى **الله** عليه وسلم، وأنَّ العرب لم تخضع إلاَّ لقريش في تبرير قرشية الخلافة.لقد وقف أبو بكر الصديق للناس مخاطبهم «إن **الله** جل ثناؤه بعث محمد صلى **الله** عليه وسلم بالهدي ودين الحق فدعا إلى الإسلام فأخذ **الله** تعالى بنواصينا وقلوبنا إلى ما دعا **الله** فكنا معشر المهاجرين أول الناس لنا فيه تبع...ونحن أوسط العرب أنسابا ليست قبيلة من قبائل العرب إلاَّ ولقريش فيها ولادة « [49] فكان أبو بكر قد بايع عبيدة أو عمر فقال عمر وأبو عبيدة: ما ينبغي لأحد من الناس أن يكون فوقك يا أبا بكر أنت صاحب الغار، وثاني اثنين وأمرك رسول **الله** بالصلاة فأنت أحق الناس بهذا الأمر.[50] وقد احتج الأنصار بأنهم هم من آوى الرسول صلى **الله** عليه وسلم وناصروه ووقفوا معه في السراء والضراء، كما أنَّ الخلاف بين الأوس والخزرج قديم قدم تاريخ القبائل العربية، حيث قوَى هذا الخلاف من موقف المهاجرين حين أيدت الأوس المهاجرين ذلك لأنَّ مرشح الخلافة سعد بن عبادة كان خزرجيا.غير أن البيعة في النهاية عادت إلى أبو بكر الصديق رضي **الله** عنه، وبقي سعد بن عبادة غاضبا لم يصل معهم جماعة ولا جمعة، ولم يستشرهم في أمر، كما أنَّه لم يبايع لا أبا بكر الصديق ولا عمر بن الخطاب رضي **الله** عنهما.

إنَّ المتمعن لهذه الوقائع يستنتج أن الدولة الإسلامية قد تخطت عتبة الفتنة التي كادت تعصف بها بعد وفاة الرسول صلى **الله** عليه وسلم، امتثالا لمبادئ دولة النبي صلى **الله** عليه وسلم وما كرسه الإسلام من شورى حيث الميزة الأساسية في هذه الحقبة أنَّ دولة أبي بكر وعمر كانت امتدادا لدولة الرسول صلى **الله** عليه وسلم لما تميزت به من قتال ضد المشركين وضرورة نشر الإسلام والذهاب به إلى خارج حدود هذه الدولة، كما أنَّ اهتمام الدولة آنذاك انصب حول تأمين الحدود.بيد أن خلافة عمر بن الخطاب قد عرفت العديد

من الانجازات الإدارية و الحضارية، و قد كان أولها سنّ التاريخ الهجري مبدأ للتاريخ الإسلامي ودونت في عهده الدواوين و إنشاء بيت مال المسلمين وبناء مدن جديدة، وبلغ الإسلام بلداناً بعيدة، حيث ساد العدل والشورى في عهده، وفتحت بلاد الشام والعراق، وبلاد فارس ومصر وطرابلس وأذربيجان ونهاوند وجرجان، وبنيت في عهده البصرة والكوفة.غير أنَّه لما طعن عمر بن الخطاب على يد لؤلؤة المجوسي ظل يحتضر ثلاثة أيام على فراش الموت، حيث أوصى وهو يحتضر بتطبيق مبدأ الشورى في الخلافة بين الخلفاء الستة المبشَرين بالجنة وهم عثمان بن عفان، و علي بن أبي طالب، وعبد الرحمان بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام.كما أوصى بإبعاد الإمارة عن أقاربه ورفض ترشيح ابنه عبد الله للخلافة، حتى وقع الاختيار على عثمان بن عفان رضي الله عنه.

إنَّ السلطة السياسية في الإسلام لم تكتف بعنصر الدين فقط بل كان للعصبية حضور أيضا، فالأنصار تمسكوا بمبدأ الدين لأنهم هم من ناصروا النبي صلى الله عليه وسلم بعد أنّ حاربه أقرباؤه وأبناء قبيلته، والمهاجرون وضعوا فرضية أخرى وهي أنَّهم هم أبناء عشيرته، وقد نادوا بضرورة تأسيس الخلافة على العصبية قبل الدين.غير أنَّ فتيل العصبية كان قد أطفأه أبو بكر وعمر لخطورتها على دولة الخلافة، وذلك بمنع أعيان قريش و أغنياء الصحابة من الخروج خارج حدود دولته بدون إذن منه « فحثَّ عمر هذه الطبقة الممتازة في المدينة ضنا بها و ضنا بالمسلمين على ما نسميه في هذه الأيام باستغلال النفوذ، فقد استقامت أمور المسلمين وأمور هذه الطبقة نفسها ما أمسكها عمر في المدينة ووقَّفها عند حدود معينة من الحركة والاضطراب» [51] وقد كان الغرض من ذلك هو رفض تبعات العصبية التي كانت تغذي أصحاب النفوذ السياسي عن طريق استغلال مال الدولة.

ومع خلافة عثمان كتب إلى الولاة ينصحهم بالعدل والإنصاف والمساواة بين أفراد الدولة، حيث انصبَّ اهتمامه أكثر بتجهيز الجيش، وتوطيد نفوذ المسلمين في البلدان التي فتحت من قبل، كما ضمَّت مناطق جديدة إلى الدولة الإسلامية.لكن خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه اتسمت بالنقد الشديد لسياسته كونه استهتر بالحكم، وقرب إليه بنو أمية وأسند إليهم المناصب المهمَّة في الدولة الإسلامية.وهذا ما دفع بالظروف السياسية إلى التقهقر، فإسناد عثمان بن عفان أهم مناصب الدولة إلى أهله كان مطية للنقد والاعتراض وقد كان السبب الرئيس فيها هو تعيين معاوية حاكما على إقليم مدة طويلة متصلة يمتد من آيلة إلى حدود الروم ومن الجزيرة إلى ساحل البحر البيض المتوسط، ثم أيضا تعيين مروان بن الحكم سكرتيرا للخليفة، فاستغل هذا الأخير منصبه وارتكب أعمالا دون دراية من عثمان رضي الله عنه [52] .ومنه فعندما نتبع حيثيات هذه الأحداث يظهر لنا بجلاء أنَّ حال

الدولة الإسلامية قد تغير مع خلافة عثمان، « فكان الموقف بين الخلافة والملك ملتبسا متشابكا في عهد عثمان، كان نصفه ملكا، ونصفه خلافة أو كان نصفه إمارة دنيوية » [53] وقد أفضت هذه المسائل في النهاية إلى نشوب معارضة لسياسة الحكومة، والهجوم على عثمان وإرغامه على التنازل عن الخلافة.

لكن مع إصرَّاره على الرفض انتهى الأمر بمقتله، ومرة أخرى يظهر أثر العصبية على الصعيد الفكري والاجتماعي والسياسي، وبعد وفاة عثمان رضي **الله** عنه أصيب المسلمون بالهلع وفقدان الصواب فسارعوا إلى مبايعة علي بن أبي طالب كرم **الله** وجهه، وقد تزامنت بيعة علي مع اختلاف الصحابة حول مقتل عثمان رضي **الله** عنه وكيفية الاقتصاص من قاتله.وقد عرفت الدولة الإسلامية فتناً كبرى، وانقسام المسلمين إلى طوائف، تخللتها حروب طاحنة أشهرها حرب صفين بين معاوية وعلي رضي **الله** عنه وبعد مقتل علي وتسليم الحسين ابن علي السلطة إلى معاوية قامت دولة جديدة، دولة الملك السياسي « وهكذا حكم معاوية باسم القبيلة وليس باسم العقيدة «.[54] وقد عرفت الدولة الإسلامية في هذه المرحلة تغيراً ملحوظاً في نظام حكمها ونمط سياستها، فظهرت إيديولوجيا جبرية انتهجها الساسة الأمويون تهرباً من الأمر الواقع «فقالوا إن **الله** لا يحاسب الخلفاء لأنه هو الذي جعلهم أمراء على الناس، وقد وضعوا لذلك حديثا روجوا له يقول: (إن **الله** تعالى إذا استرعى عبدا رعية كتب له الحسنات ولم يكتب عليه السيئات) » [55] فعرفت فكرة القضاء والقدر، وفكرة الاجتهاد وغيرها.إلا أن واقع الدولة السياسي في عهد معاوية وما تميز به من عملية فصل الدين عن السياسة أي الدولة، حيث لم يسمح للجيش بالانخراط في الأحزاب السياسية أو التكتلات...[56] وفي ذلك خطوة سياسية منقطعة النظير من قبل في الدولة الإسلامية، حيث لم تعرف هذه الأخيرة فصلا بين الجيش والتشكيلات السياسية، ولم يدرك القادة أو الخلفاء هذا الأمر إلاَّ مع معاوية، الذي ركز كثيرا بل وراهن على الدولة بقوة الجيش.

لقد احتلت الدولة مكانة مهمة في الفكر الإنساني قديما وحديثا، ممَّا يعني الحضور القوي الذي تحظى به في الحياة الإنسانية الذي تجسده جملة من المفارقات، فهي تبدو كما لو كانت تعبيرا عن حاجة طبيعية في الإنسان إذ «يعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بالطبع » [57] غير أنها تبدو من زاوية أخرى كياناً مصطنعاً، ومجرد وسيلة لغاية أعلى منها « تعددت في التاريخ أشكال هذه المقالة من الرواقيين إلى أنصار القانون الطبيعي ومن أوغسطين إلى فقهاء الإسلام» [58] كما تبدو الدولة أعظم إبداع إنساني تتجلى من خلاله القدرة على التنظيم العقلاني والقصدي والإرادي للحياة الإنسانية، لتجسد حرية الأفراد والجماعات، وهي من جهة ثانية مقيتة إذ تقضي على جميع مظاهر الحياة

الإنسانية الفردية تحول الفرد إلى آلة أو عبد يتصرف بمقتضى قوانين لا دخل له فيها. وقد قيل «إنَّ الاغتراب البشري الأصلي هو اغتراب سياسي» « [59] .قد تظهر الدولة أحيانا أمراً واضحاً ومعطى مباشرا نقبلها إلى حد البداهة «كما نقبل خلقتنا وحاجاتنا إلى الأكل والنوم « [60] ، وتظهر أحيانا أخرى ملتبسة وغامضة ومعقدة ومتداخلة حتى أن تعريفها يغدو «مهمة شبه مستحيلة « [61] حيث تظهر الدولة كما لو كان حضورها يتغلغل إلى أخص خصوصياتنا، بل يمتد ليشمل مجالات الحياة كلها حتى غدت « شبيهة بدائرة باسكال التي يكون مركزها في كل مكان وإطارها غير محدد « [62] كل هذه المفارقات تجعل بحث الدولة أمرا ملحًّا ويزداد إلحاحا بازدياد سلطتها « إذ لم تشهد الإنسانية في أي حقبة في تاريخها تراكما للسلطة ونمواً لنظم العنف والاستبداد السياسي كما تشهده منذ مطلع العصور الحديثة، وفي مطلع القرن العشرين بالذات « [63] لأن الاهتمام بالدولة يعود بالأساس إلى تطور الدراسات في مجال العلوم الإنسانية وتسليط الضوء عليها، حيث لم يكن الفكر العربي بمنأى عن الاهتمام بالدولة ودراستها، مثل ما هو الشأن عند الدكتور محمد عابد الجابري، فكيف نظر للدولة العربية الإسلامية؟ وما الأسس التي تحددها؟ لما كانت القبيلة والغنيمة والعقيدة هي المحددات الثلاثة التي حكمت العقل السياسي العربي، فإن الدولة العربية الإسلامية لا تخرج في تكوينها عن إطار هذه المحددات السالفة الذكر.باعتبارها محددات حكمت ماضي الدولة العربية الإسلامية ومازالت تحكمه إلى اليوم، حيث أصبحت القبيلة اليوم هي المحرك الأساسي العلني للسياسة في الدولة العربية الإسلامية، وأصبح الاقتصاد يمثل ريعا في مقابل الغنيمة، كما أصبحت الايديولوجيا والفكر تمثل عقيدة إما طائفية، أو شبه طائفية [64] .الأمر الذي جعل مفهوم الدولة في الوطن العربي يتبلور على ضوء هذه المكبوتات الثلاثة.

لقد ظهرت الدولة بأبعادها السياسية حينما تحولت الدولة الإسلامية من طابع الخلافة إلى طابع الملك، مع العلم أنَّ التراث العربي الإسلامي عرف ثلاثة أصناف من الفكر السياسي تتحدد من خلالهما الدولة، صنف يدور أساسا حول الخلافة والإمامة وصنف موضوعه الآداب السلطانية ونصائح الملوك، وصنف أقرب إلى الفلسفة منه إلى السياسة. فقد برز مفهوم الدولة مع نشأة الخلاف الدائر حول أزمة الخلافة التي اشتد أزرها بعد مقتل عثمان بن عفان رضي **الله** عنه ثم بعد ذلك انتصار معاوية على علي بن أبي طالب كرم **الله** وجه، حيث حوّل معاوية الخلافة الإسلامية إلى ملك وراثي [65] .لقد تأسست الدولة العربية الإسلامية ككيان سياسي «وكما عرفها التاريخ منذ معاوية، أي منذ أن تأسست في المجتمع العربي الإسلامي الدولة بمعنى الكلمة، أي الدولة بوصفها مؤسسة قهرية فوق المجتمع، وتحكمه باسم الدين أو باسم المصلحة العامة أو بغير ذلك من الشعارات « [66]

غير أن المتتبع لتاريخ الفكر السياسي الإسلامي يتبين له بوضوح أن الدولة العربية الإسلامية إنما نشأت بانتشار الإسلام وذيوع صيته.«لقد رافق انتشار الإسلام كعقيدة دينية، نشوء دولة العرب، فمنذ بداية الدعوة المحمدية وخاصة بعد الهجرة، ودولة العرب، دولة الإسلام تنشأ وتستكمل تنظيماتها ومقوماتها شيئا فشيئا، إلى أن أصبحت حقيقة بعد سقيفة بني ساعدة التي اجتمع فيها المهاجرون والأنصار لاختيار من يخلف رسول **الله** أي لاختيار رئيس الدولة» [67] لذلك يعتبر معاوية مؤسسا جديدا للدولة العربية الإسلامية، فإذا كان التأسيس الأول كان على يد الرسول صلى **الله** عليه وسلم ، بعد هجرته من مكة إلى المدينة المنورة، وكان التأسيس الثاني على يد أبي بكر الصديق رضي **الله** عنه من خلال محاربته للردة، وحرصه و إصراره على احترام كل مظهر من مظاهر الإسلام، بما يحمله من أوامر ونواهي وأحكام، فإن التأسيس الثالث جاء على يد معاوية وذلك بتأسيسه لدولة الملك.

يعد معاوية بن أبي سفيان الوجه الذي أنقذ الدولة الإسلامية من الانهيار والزوال وصبغها بصبغة سياسية بعد الفتن التي عرفتها في أواخر خلافة عثمان بن عفان رضي **الله** عنه [68] مع العلم أنَّ معاوية كان يعرف جيدا أنَّه اغتصب الحكم بالسيف، وهو ما يتنافى مع مشروعية الحكم في الإسلام التي تقوم أساسا على الشورى، التي شرعت في عهد أبي بكر الصديق رضي **الله** عنه فراح يبحث عن شرعية لحكمه من القضاء والقدر من جهة واسترضاء الناس بإشراكهم في الحكم وتوزيع الأموال.[69] حيث يمكن اعتبار ملك معاوية دولة السياسة في الإسلام، وهي شبيهة إلى حد كبير بالنموذج السائد اليوم، وذلك ليس لدهاء معاوية و حكمته و قدرته على التفاوض، بل الأمر أكثر من ذلك لأن معاوية أول من أوجد ما يعرف بالمجال السياسي عند علماء الاجتماع وعلماء السياسة؛ لأنَّ الدولة التي أقامها لا تتحدد فيها الممارسة السياسية بالمحددات الثلاثة التي ذكرناها سابقا، والمتمثلة في القبيلة والغنيمة والعقيدة بصورة مباشرة، بل بممارسة السياسة في هذه المحددات.[70] لقد كانت الأوضاع السياسية في الدولة قبل معاوية تتميز بالاندماج بين الأمراء والعلماء وبين الدين والسياسة، وبين الرعية والجند لتمثل بنية واحدة.ففي القمة الكلمة للدين وفي القاعدة الكلمة للقبيلة.أمَّا مع دولة معاوية فانفصل الأمير عن العالم وكل واحد مثل فريقا في قمة الدولة أمَّا في قاعدتها التي تسيرها القبيلة فتنقسم إلى جند وهم كل من حارب مع معاوية، ورعية وهم كل من قاتل ضده.كما عرفت الدولة آنذاك عقداً سياسياً مع المحكومين أساسه المواكلة الحسنة والمشاربة الجميلة، والتي تعني في مضمونها لا في السلطة بل في ثمارها وهو ما يعرف بالغنيمة.

يرى الجابري أن الدولة العربية الإسلامية قد عرفت نوعاً من الديمقراطية السياسية،

حيث تجسدت خاصة في حرية الكلام والتعبير وإبداء الرأي، وهذا ما أثبت معارضة بعضهم وطعنهم في شرعية الحكم الأموي كما فعلت الشيعة، والبقاء على الاتصال بخصومه.[71] حيث عرفت الدولة الإسلامية في عهد معاوية مجالاً سياسياً حقيقياً تضمن الشيعة والخوارج والأمويين أي الأسرة الحاكمة، إلى جانب المحايدين للصراع بين معاوية وعلي الذين اعتزلوا الفتن.غير أنَّ هذا المجال السياسي في الدولة لم يتحقق لو لم تقوَّض سلطة القبيلة ويعاد بعثها من جديد، لكن ما يعاب على حكم معاوية هو الاستئثار بالحكم لنفسه ولعائلته من خلال إحلال الملك والوراثة محل الشورى.وهو مظهر من مظاهر الاستبداد السياسي في الدولة ورفض مبدأ التداول على السلطة، ذلك من خلال عدم الالتزام بأحد أصول الحكم في الإسلام وهو الشورى، حيث أكد أنَّه لا سبيل ولا فائدة من الحديث عن الديمقراطية دون العمل بها.[72] يؤكد الجابري على أنَّه يجب أن يفسح المجال أمام التعددية، سواء كثرة الطوائف والأقليات، أو حرية التعبير وتعدد الأحزاب، لأن هذه المظاهر تعد أسمى مظاهر الديمقراطية في الدولة، ليتم القضاء على القبلية والعشائرية ليتسنى للأحزاب من اختراق الأطر الاجتماعية الموروثة، وإمكانية تحريك التناقضات الطبقية الموجودة في المجتمع من هيمنتها ليحدث نوع من التجانس الاجتماعي، وبالتالي يتخلله انتقال سلمي للسلطة السياسية من النخب الحاكمة إلى النخب الشعبية المتنامية، وهذا المشكل تعاني منه معظم الدول العربية الإسلامية في الوقت الراهن.[73]

إنَّ ما هو مطلوب في الدولة العربية الحديثة والمعاصرة في نظر الجابري، هو إحلال الولاء للفكر والبرامج والاختيار الإيديولوجي الحزبي محل الولاء لشخص واحد، سواء كان شيخا للقبيلة أو رئيسا لطائفة، مع ضرورة إحلال التنظيم الحزبي المتحرك محل التنظيم الطائفي العشائري الجامد، وهو ما يضمن الانتقال السلمي والديمقراطي للسلطة في الدولة. لتبنى الوحدة الوطنية على أساس التعددية الحزبية، وزوال المظاهر الاجتماعية القديمة ومواكبة التطورات.[74] كما ألح الجابري على ضرورة تحويل الغنيمة إلى اقتصاد ضريبة، وذلك من خلال الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي الذي تفرض فيه الدولة الضرائب على المنتجين، لأنَّ الضريبة تشكل أحد أهم مواردها لتدعيم خزينتها.إنَّ سياسة الدولة هذه من شأنها حماية الاقتصاد، وضمان سلامة الأموال وحسن استخدامها ومراقبة صرفها.غير أنَّ الدولة العربية يطغى على اقتصادها القطاع الريعي كالأجور والأعطيات ودعم الموارد الطبيعية، الشيء الذي يمنع الخواص من مراقبة الحكام أثناء عملية صرف الأموال، لأنَّهم ليسوا مشاركين في العملية الإنتاجية.[75] إنَّ ما تعاني منه الدول العربية لا سبيل للتغلب عليه إلا بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، وذلك بخلق سوق عربية مشتركة لبناء اقتصاد موحد على شاكلة السوق الأوروبية المشتركة، فالوحدة

الاقتصادية أساس إحداث تنمية عربية مستقلة.[76] كما يقرر الجابري بأنَّه يجب إحداث مجال سياسي في الدولة للانتقال إلى الديمقراطية «لأنَّ الديمقراطية إذن يجب أن تستهدف تغيير الذهنية، ذهنية الإنسان العربي حتى يصبح قابلا لممارسة الديمقراطية ممارسة حقيقية، والديمقراطية ضرورية أيضا لتغيير المجتمع العربي تغييرا يتجه به هذه المرة لا من الوحدانية إلى التعدد...بل بالعكس من التعدد إلى الوحدة».[77] غير أنَّ هذه الوحدة التي يتكلم عليها الجابري إنما تهدف إلى إقامة نظام جماعي عادل خال من الاستبداد، وقادر في الوقت نفسه على مسايرة متطلبات العصر، إذ يجب أولا إقرار مبادئ دستورية للحد من الأنظمة الاستبدادية [78] وأنَّ هذه المبادئ تتمثل على وجه الخصوص في الشورى والمسؤولية والاجتهاد، غير أنَّه لا يمكن العمل بهذه المبادئ الثلاث إلاَّ إذا قمنا بتجديد العقل السياسي العربي من أجل بناء دولة قوية الدعائم وذلك بإقرار طريقة واحدة للوصول إلى السلطة وتحديد مدة ولاية الرئيس، وتحديد اختصاصاته.

لقد كان من « تحديد طريقة ممارسة الشورى بالانتخاب الديمقراطي الحر، وأنَّ تحديد مدة ولاية رئيس الدولة في حال النظام الجمهوري، مع إسناد مهام السلطة التنفيذية لحكومة مسؤولة أمام البرلمان، في حال النظام الملكي والجمهوري معا، وأنَّ تحديد اختصاصات كل من رئيس الدولة والحكومة والبرلمان بصورة تجعل هذا الأخير هو وحده مصدر السلطة، تلك مبادئ لا يمكن ممارسة الشورى في العصر الحاضر من دون إقرارها والعمل بها».[79] كما يجب أيضا إيجاد بدائل لمحددات العقل السياسي العربي لأنَّها تتنافى وأساليب الديمقراطية الحديثة، وذلك بتحويل القبيلة في الدولة إلى مجتمع مدني وتعويض الغنيمة بالضريبة وتحويل العقيدة إلى مجرد رأي.[80] إنَّ تجديد هذه المحددات في إطار الدولة إنما يقودنا وبالضرورة إلى نظام ديمقراطي ليبيرالي، لأنَّ تحويل القبيلة إلى مجتمع مدني أي أحزاب و نقابات و جمعيات و هيئات ومنظمات قاعدية، ثم تحويل العقيدة إلى مجرد رأي يؤدي بدوره إلى حرية التعبير والتفكير والمعارضة، وتحويل الغنيمة إلى ضريبة أي اقتصاد إنتاجي مبني على حرية المنافسة فهي بالضرورة نفس المبادئ التي قامت عليها الديمقراطية السياسية.لذلك فلا مناص للدولة إلا باتباع الديمقراطية السياسية رغم مهاجمة العديد من المثقفين القوميين لها، لتحل محلها الديمقراطية الاجتماعية.غير أنَّ الجابري يرى أنَّ هذه الديمقراطية التي ينشدونها لا تتحقق إلاَّ في ظل دولة ليبرالية تقوم على الديمقراطية السياسية.[81]

إنَّ هذه البدائل الثلاثة التي اختارها الجابري لتحل محل محددات العقل السياسي العربي لا يمكن أن توجد إلا في ظل دولة تمارس نظاماً ليبيرالياً مطبوعاً بطابع المجتمع المدني الذي يمارس حرية الرأي والعقيدة، واقتصاده اقتصاد عصري.وهذا ما يشير إلى

دولة الحداثة، إذ يجب من خلالها أيضا تحديث سياستها، لأنَّ المحددات التقليدية (القبيلة والعقيدة والغنيمة) تتنافى مع أساليب الممارسة الديمقراطية، وتحول دون بلوغ الحداثة السياسية في الدولة التي تتطلب من العقل تجديد محدداته، وذلك بالنفي التاريخي لها وتعويضها بمحددات حديثة ومعاصرة، تضمن الانتقال إلى الديمقراطية، وتفتح المجال لدخول الحداثة السياسية من أبوابها الواسعة، مع العلم أنَّ استقراء حوادث التاريخ للدولة العربية الإسلامية يبيِّن لنا أنَّ هناك محاولات عديدة منذ أكثر من مائة سنة نتيجة الاحتكاك بالعالم الغربي والحضارة المعاصرة.[82] إنَّ الدخول في عالم الحداثة السياسية يقتضي مسايرة المعايير التي أدّت بالدول المتطورة إلى النهضة، حتى لا تبقى حبيسة القيم والمبادئ التقليدية التي كانت سببا في التردي والتخلف، مع أنَّ الدول الحديثة تنادي بالديمقراطية كطريقة في الحكم، وتعدي عتبة المكبوتات السياسية التقليدية، التي تظهر من حين إلى آخر بطريقة لاشعورية.إنَّ الدولة عند الجابري ما هي إلاَّ جهاز سياسي واجتماعي قائم على السياسة، إذ لابدّ للديمقراطية أنّ تكون هي الوازع الذي يحكم إرادة الأفراد. إذ هناك معياران في الدولة يمكن أنّ نستند إليهما لتوضيح الخط الفاصل بين الطبيعة الديمقراطية والطبيعة غير الديمقراطية للنظام السياسي داخل الدولة و هما: تداول السلطة ودرجة المشاركة السياسية للفرد في صنع قرارات الدولة.ومن هنا نرى أنَّ تجاوز الواقع والانتقال إلى دولة متحضرة يتطلب الأخذ بالمبادئ الديمقراطية و أساليبها المتجددة بتجدد الحياة وتطورها في أي بلد.

2. الديمقراطية ونظام القيم في الثقافة العربية الإسلامية:

يعد مفهوم الديمقراطية من المفاهيم الفلسفية الأشد ارتباطاً بالسياسة وأنظمة الحكم، بل هي «أكثر مفردات الفكر السياسي العالمي قدما بأصولها اليونانية» [83] مما جعل إمكانية القبض عليها واختزال دلالتها أمراً صعب المنال، لأنها تعبر عن علاقة سياسية بين الحاكم والمحكومين من جهة، و لما تتميز به من التباس و غموض من جهة أخرى. ومن خلال ذلك يمكن أن نتساءل: ماذا يقصد بالديمقراطية عامة؟ وعند الجابري خاصة؟ .إنَّ الديمقراطية من بين المفاهيم كثيرة التداول، وفي الوقت نفسه من المفاهيم التي يصعب تحديدها، وإعطاؤها تعريفاً واحداً يتفق فيه الناس جميعاً، وهو ما يدفعنا إلى تتبع تاريخ هذه الكلمة لعله يساعدنا على معرفة المقصود منها، لأنَّ مفهومها تطور تبعا لتطور حركة التاريخ، وهذا ما أدى إلى اختلاف مفهومها من زمان إلى آخر [84] فكانت عند اليونان تعني « حكم الشعب نفسه بنفسه « وهو معناها الأصلي، حيث أبرزه أفلاطون في عرضه لكيفية الانتقال إلى الديمقراطية، والتي هي نتيجة حتمية لجشع الطبقة الاوليجارشية طبقة الأقلية

الفاسدة والتي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الثراء [85] ليؤول الأمر في النهاية إلى انتصار الفقراء على أعدائهم، ويقتسموا أمور الحكومة بالتساوي، ويختار الحكام في غالبيتهم عن طريق القرعة، وتكون حكوماتهم تعددية، لأنها تتكون من أشخاص من طباع شتى.وهو أفضل نظام ممكن، لأنَّه يعرف بألوان مختلفة، كما تعرف الحكومة بالفوضى ومظاهر التنوع.[86]

غير أنَّ أرسطو يرى أنَّ دولة المدينة هي أفضل أشكال المجتمعات البشرية لكونها تعرف بالتنظيم، والمواطن له الحق في المشاركة في مسائل الدولة، كما له الحق أيضا في الاشتراك في السلطة لقضائية.[87] مع العلم أنَّ أرسطو كان قد ربط بين نظريته في السياسة و مذهبه في الأخلاق، القائم على مبدأ الوسطية، أي الفضيلة وسط بين رذيلتين، فالمدينة تمثل وسطاً بين الأسرة و الإمبراطورية، فالأسرة هي نواة المجتمع لكن غير كافية والمدينة تتكون من مجموعة أسر.أمَّا الإمبراطورية فهي نتيجة ازدياد عدد الأسر عن العدد اللازم والذي تنعدم فيه علاقات الأخوة والصداقة، ليحل فيها سوء التفاهم و الصراع والاستغلال. [88] وقد عبّر أرسطو عن ذلك في قوله: «هذه نظم الأثينيين المتوارثة عن الأجداد، إن ثار أحد وحاول إنشاء حكم طغياني، أو أسهم في إنشاء ذلك الحكم، سقط عن حقوقه المدنية هو وأسرته».[89] إنَّ تعريف الديمقراطية بأنها: « حكم الشعب نفسه بنفسه « لا تصدق إلاَّ على دولة مثالية كما تحدثَّ عنها أفلاطون، لأنَّ كلمة شعب تستوجب دولة بالضرورة حيث لا يمكن تصور شعب ليس له نظام حكم يسير شؤونه، وكلمة حكم تقتضي وجود حاكم و محكومين فكيف يا ترى أنّ يحكم الشعب نفسه بنفسه؟ [90] مع العلم أنَّ جان جاك روسو كان قد أكدَّ هذه الفرضية معتبراً أن الديمقراطية بهذا المفهوم لن توجد أبدا، لأنَّ حقيقتها بهذا المعنى تتنافى مع حقيقة القانون الطبيعي الذي يقتضي بالضرورة تسيير العدد الصغير للعدد الكبير.كما أنَّ الشعب لا يمكن أن يكون دائماً ساهراً و مراقباً لأمور الدولة، وعندما تكون وظائف الدولة موزعة على هيئات عدة فإن أقلها عدداً يستولي على السلطة لاستحواذهم على النفوذ وتمكنهم من الفرص دون غيرهم.[91]

غير أن طبيعة المجتمع اليوناني آنذاك تقتضي جمعهم في ساحة واحدة لقلة عدد أفراده وهذا ما يمكنهم من المشاركة في الحكم، واستشارتهم والأخذ برأي الجميع لأنَّ كلاً منهما يعرف الآخر، لكن لما كثرت مدنهم وكثر عدد أفرادهم استحال أمر المشورة بينهم، وقد كانت هذه الاستحالة مطية لتسلط بعض الملوك واستبدادهم بالرأي.[92] وظهرت الطبقة الاوليجارشية التي اعتبرت الديمقراطية عاجزة عن تحقيق حلم المواطنين اليونانيين وذلك لكثرة العبيد في المجتمع الأثيني، إذ الدولة لا تخضع إلا لإرادة الأحرار فقط، غير أنَّ الديمقراطية اليونانية كانت آنذاك أسمى أنظمة الحكم، لأنَّ الجمعية العامة

للدولة والتي كانت تعد الجهاز الرسمي للدولة، وكان عدد أعضاء المحكمة العليا يفوق الألف عضو وذلك لتجنب انتشار الرشوة وفساد الأخلاق، لكن هذا النظام بقدر ما كان أكثر إحكاماً، كان في الوقت نفسه سخافة و بطلاناً بشهادة معاصريه.[93] لقد كان سقراط يتهكم بالديمقراطية هذه ويعتبرها ديمقراطية عرجاء، لأنها تميِّزها الطبقية بين الأسياد والعبيد، إذ إنَّ الجماهير فيها تسوقها العاطفة ولا تعطي قيمة للبسطاء من مزارعين وتجار، وليس لهم الحق في الانخراط في المحكمة العليا للبلاد، وهي قيم حطت من قيم الإنسانية، إنَّ هذا الهجوم اللاذع على الديمقراطية المزيفة من قبل سقراط جعل السفسطائيين يعدمونه، فإذا كانت ديمقراطية أثينا هي التي صنعت الأنوار، فإنها في مقابل ذلك كانت قد صنعت السجون.حيث أتهم سقراط إثر ذلك بالفساد الخلقي، و إفساد عقول الشباب.[94] إنَّ إعدام سقراط جعل أفلاطون أكثر سخطاً على الديمقراطية والجماهير التي أنشأتها الأرستقراطية في أثينا، وقال بضرورة تجسيد حكم الأعقل والأفضل، وهذا ما جلب له العداوة من قبل الديمقراطيين، [95] الذين وقفوا في وجهه لما يقوم بالترويج له، وهو أن الديمقراطية إنما جاءت لخدمة طبقة على حساب الطبقات الأخرى.

أما في العصر الوسيط فقد عرفت الديمقراطية نمطاً آخر، وهو أنَّ الرومان قد قسموا الشعب إلى سادة ونبلاء وأشراف من جهة، وأرقاء من جهة ثانية، فمفهوم الديمقراطية إنما ينطبق على عدم تثبيت ذلك التقسيم وترسيمه، وقد نشأ بموجبها مجلس الشيوخ ليحد من سلطة الحاكم واستبداده، حيث كان هؤلاء الأعضاء يُنتقون بطريقة عشوائية من الولايات كلها دون وضع مقاييس لاختيارهم.[96] وهو الأسلوب نفسه عند العثمانيين.أمَّا في العصر الحديث فقد اتخذت الديمقراطية شكلا مخالفا لما كانت عليه، حيث أصبحت تعني الانتخاب وبطرق تضمن المساواة بين المرشحين، وإلاَّ كان هناك استئثار بالحكم من قبل الطبقة الحاكمة والمحافظة على مكاسبها.[97] لقد تحددت الممارسة الديمقراطية في العصر الحديث مع الثورة الفرنسية التي أعطت السيادة للشعب بأن يحكم نفسه بنفسه، وذلك باختيار نواب ينوبون عنه في المجالس الشعبية، ومختلف أجهزة الدولة فالديمقراطية إذن تعني حكم الكثرة أو حكم الأغلبية التي تعنيها الانتخابات.[98] فالديمقراطية الحقة تعني المساواة، وهو ما يفهمه عامة الناس منها، إذ يقصدون بذلك المساواة في الحقوق والواجبات، وفي ظروف العيش وفي المحاكم أي أمام العدالة، ولأنَّ الديمقراطية تعني الانتخاب عن طريق الاختيار بين ممكنات عدة، وهو ما يقتضي حرية الناخب لأنَّ الحرية إذا لم يتساوى فيها الأفراد تصبح استعبادا واستغلالا، وأن حرية الأفراد أو الشعب لا تعني سوى الاستبداد والاستغلال، لأنَّهم يعيشون أوضاعاً تتميز باللامساواة.لأنَّ الشعب ليس له الخيار الحقيقي في مقابل أفراد القمة أثناء الانتخابات لأنَّ الإمكانات والوسائل مختلفة تجعل المنافسة

غير متكافئة، إذ لا يمكن أن نتحدث عن مساواة بين الغني والفقير، وبين العالم والجاهل، فالفقير لا يستطيع أن يختار إلا رغيف خبزه، والجاهل لا يختار أصلاً؛ لأنه لا يعرف، وماذا يريد؟ ، ولا يملك القدرة على ما يريد.(99)

أ ـ الديمقراطية عند الجابري:

لما كانت الظروف السياسية كلها تقتضي الإصلاح والمراجعة، فإنَّ واقع الدولة العربية أجدر وأحق بأنَّ يأخذ نصيبه من هذا الإصلاح، وذلك بالتأكيد التام على أنَّ العاطفة والعقل يؤيدان الديمقراطية ويؤكدانها، باعتبار أنَّها أصبحت اليوم ضرورة ملحة لتحقيق التقدم والحفاظ على الهوية العربية.(100) وهذا لا يتحقق إلا بأخذ الواقع العربي بعين الاعتبار لكونه يمثل التربة أو المناخ الذين سيحتضنان الديمقراطية، رغم أن الواقع العربي لم يعرف الديمقراطية طوال تاريخه، كما أنَّه لم يعرف أيضا الظروف والتطورات التي أفرزت الديمقراطية في أوربا كفكر وكمؤسسات، بل عاش الواقع العربي ظروفاً مختلفة تماماً عن تلك التي شهدتها أوربا بعد التحولات المستمرة التي عرفتها الشعوب الأوروبية منذ اليونان مروراً بالعصور الوسطى إلى غاية العصر الحديث، على العكس، مما كان يعيشه المجتمع العربي الذي عرف نمطاً واحداً من الحكم وهو الحكم الفردي سواء كان الحاكم خليفة أو ملكا أو أميرا.

لقد كان نظام الحكم دائماً فردياً سواء عيّن بالرضاء أو المبايعة، أو بوساطة القوة والغلبة.وهذا ما جعل فكرة المستبد العادل فكرة جوهرية في الحكم العربي، أي الحاكم الفرد الذي لا يظلم، والذي يستشير دون أن يكون مُلزماً باستشارة رعيته.مع العلم أنَّ التاريخ السياسي العربي لم يعرف ذلك الصراع بين الحاكم والشعب من أجل الحد من سلطته، أو فرض قيود عليه كما هو الشأن في أوروبا، بل بقي القيد الوحيد هو الوازع الديني أو الأخلاقي، وهذا ما يعرف عند الجابري « بنصيحة الملوك « إذ النصح ليس رقابة، ولا حد من السلطة بل الخضوع التام لإرادة الحاكم، وهذا ما جعل الانتقال إلى الديمقراطية يتطلب إحلال انقلاب تاريخي لم يشهده عالمنا، وهذا يحتاج إلى نفس طويل وعمل متواصل، وصبر كبير وفكر عميق.(101)

يرى الجابري أنه مهما فشلت تجربة الديمقراطية في الوطن العربي، يجب أن لا تلغى، بل لابد من مضاعفة المجهودات لتوطيدها، لأنَّ الديمقراطية ليست عملية سهلة، فهي ميلاد جديد وعسير (102) إذ من غير الممكن فهم الديمقراطية وتحديدها في الوطن العربي إلا بأطراف ثلاثة وهي التيار الأصولي وتمثله النخبة التقليدية، والتيار الاستشراقي وتمثله النخبة العصرية، وهناك طرف ثالث وهو الواقع العربي نفسه، وأولى هذه العراقيل هي

كيفية الانتقال إلى الديمقراطية وهي وليدة بيئة رأسمالية، كيف يمكن تطبيقه في بيئة سابقة عن الرأسمالية وبعضها الآخر اشتراكي.أمَّا الصعوبة الثانية وهي كيفية الانتقال من نظام لاديمقراطي إلى نظام ديمقراطي وهذا لا يتحقق إلاَّ بقرار من الحكام أنفسهم، إمَّا بالتنازل طوعا، وهذا شبه مستحيل في الوطن العربي، وإمَّا جبرا وهذا يحتاج إلى قوة ومناضلين قادرين على فرض الديمقراطية.(103)

فهناك إذن اختياران إمَّا التدرج وذلك بفسح المجال للديمقراطية تنمو و تترسخ والعمل على الانتقال إلى دولة مؤسسات حقيقية مبنية على الحرية والحقوق وفصل السلطات، وهذا يتطلب وقتا طويلا.وإمَّا حمل الحكام على التنازل عن الحكم تحت ضغط القوى الحية المناضلة من أجل الديمقراطية وقيمها، وهذا لا يتأتى إلا بسبيل لاديمقراطي وهو ما يتنافى مع مبادئها ودعواتها، وهي تسير إلى الهدم أكثر من السير إلى البناء.وهذا ما يجعل طريق التدرج هو أفضل الطرق، لكن سوء فهمه قد يؤدي إلى تمييع الديمقراطية والعودة إلى الوضعية اللاديمقراطية السابقة.(104)

إنَّ التدرج نحو الديمقراطية يعني نزع امتيازات النفوذ من طبقة بكاملها قد تكون عبارة عن طائفة أو عائلة أو من الحزب الواحد، وقد تتفطن هذه الطبقة إلى المؤامرة التي تحاك ضدها فتعرقل كل عملية التدرج، فتقوم بالقضاء عليها وهو ما حدث في كثير من الأقطار العربية في أثناء محاولاتها تجسيد الديمقراطية، لكن يجب الكفاح من أجلها.(105) ومنه فالديمقراطية إذن ليست بضاعة أو نموذجاً جاهزاً يمكن استيراده، بل هي ممارسة ونتاج ومحصلة تاريخ وعلاقات وحوار.« فالديمقراطية تعني حفظ الحقوق: حقوق الأفراد وحقوق الجماعات » (106) لأن الديمقراطية الحقيقية في جوهرها، وماهيتها ليست شيئاً آخر غير مشاركة الحاكم الرعية في الحكم.(107) وتبدو الديمقراطية إذن «هي نقيض الظلم تماما، مثلما أنَّ السماء نقيض الأرض » (108) وأن غياب الديمقراطية يعني غياب العلاقة العضوية بين الحكام العرب وبين جماهير الشعب، غيابها في الميادين السياسية والاجتماعية كافة. (109) إنَّ الديمقراطية يجب أن تضمن إقامة مجتمع مدني يتشكل من مؤسسات تنظم حياة الأفراد وتضمن لهم الحقوق والواجبات، حيث يكون الحاكم فيها نائباً عن الجماعة كلها وبرضاها، ولا يكون رئيس عشيرة أو عصبة من الأثرياء بالمال والسلاح، إنَّها ديمقراطية تضمن تداول السلطة وتمنع احتكارها مع ضرورة العمل على تحقيق الوحدة العربية، وإقامة سوق عربية مشتركة.(110)

ب. آلية الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي:

إذا كانت الديمقراطية من بين المطالب الأساسية التي تنادي بها الشعوب، خاصة

المضطهدة منها من قبل أنظمتها وساستها، فإن مفهومه يختلف من شخص إلى آخر، وذلك حسب آلية تطبيقها، واختلاف وجهات نظر الأفراد المطالبين بها.وعلى هذا الأساس كان المطالبون بها يختلفون في الآراء والعقائد، وحتى في العادات والتقاليد، مما جعلها مطلباً متشعب الفروع يحمل في طياته كثير من التناقضات.

1. المطالبون بالديمقراطية في الوطن العربي:

لما كانت الديمقراطية تصوراً تتحيز إليه كل كتابة وكل فكر، فإنَّ الفكر يعلن صراحة تحيّزه للديمقراطية، داعياً إلى تطبيقها والعمل بها كمبدأ أخلاقي يكشف عن أسباب الاستبداد ومرتكزاته، باعتبار الديمقراطية إرثاً للإنسانية جمعاء.[111] لا يستقيم أمر الدولة وتتحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم بدونها، لأنها قانون طبيعي تطمح إليه الإنسانية لتقرير إنسانيتها، مما جعل الديمقراطية من أهم المطالب الشعبية اليوم، وأكثرها رواجاً.إذ إنَّها تلقى إجماعاً على ضرورتها لتحقيق المطالب السياسية بالدرجة الأولى، وذلك كالمطالبة بحرية التفكير والانتماء السياسي وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والانتخابات...إلخ [112] فهم باختصار يطالبون بالديمقراطية السياسية البرجوازية، التي أصبحت في الوقت الراهن رغم عيوبها ضرورة ملحة في الوطن العربي.لا يوجد طريق آخر لتحقيق الوحدة العربية غير الديمقراطية السياسية البورجوازية لأنَّنا في عصر التكتلات الاقتصادية والإقليمية التي لا يمكن تحقيقها إلا بأحد الطريقتين إمَّا عن طريق القوة العسكرية، أو عن طريق التعبير الديمقراطي الحر.[113] حيث تعتمد النخبة العربية في نظرتها إلى الديمقراطية على مبدأ قياس الغائب على الشاهد، وهي طريقة تعممت في جميع المجالات وتنسب إلى طريقة علماء الكلام وعلماء الفقه واللغة والعقل السياسي أيضا.فهي الطريقة المثلى لعمل العقل العربي، [114] ومنه فإنَّ المستقبل يبقى مجهولاً مقارنة بالماضي الذي اعتمدت فيه الشورى من قبل الخلفاء الراشدين كمبدأ ديمقراطي يمكن استقراؤه، وإمَّا بالرجوع إلى المرجعية الأوروبية الحديثة والمعاصرة لنأخذ منها الديمقراطية جاهزة.[115] ومن خلال ذلك يمكن تحديد ثلاثة أصناف من النخب العربية التي طالبت بالديمقراطية، **وتتمثل فيما يأتي:**

أ. النخبة العصرية:

يرى الجابري أن هذه النخبة يمثلها في الوطن العربي النخبة الذين تأثروا بالاقتصاد الليبيرالي الغربي وتشبعوا بثقافته، معتبرين إياه النموذج الذي يحتذى به.فهي تتكلم باسم الجميع لكنها لا تربطها أية علاقة عضوية بالمجتمع الذي تدعي دفاعها عنه، وتتحجج بخدمة مستقبله والتفكير في محنته، وهي ثغرة خطيرة تعاني منها هذه النخبة لغياب

العلاقة الروحية والعضوية التي تربطها مع الشعوب سواء في ميدان السياسة أو الاجتماع أو الثقافة وهذا عائق من بين العوائق التي تعوق كيفية الانتقال إلى الديمقراطية.

ب. النخبة التقليدية:

ويمثل هذه النخبة في نظر الجابري رجال الدين الذين أطلق عليهم فيما بعد اسم الأصوليين أو السلفيين وهي نخبة حقيقية قائمة بالفعل لأنهم يشرعون للمستقبل، ولو بدعوتهم إلى العودة إلى الأسلاف والاقتداء بمآثرهم، والحفاظ على أصالة الفكر، [116] والسير وفق مناهج السلف الصالح سواء في السياسة أو الاجتماع أو العقيدة.وقد كانت دعوتهم ملحة إلى العودة إلى مبدأ الشورى للقضاء على كل مظاهر الاستعباد والطغيان، وكان هدفهم إقامة أمة تسيرها حكومة صالحة، مبنية على أسس وقواعد إسلامية تكون خادمة للشعب، وليست حكومة طغيان و استبداد.وقد تجلى ذلك خاصة في العلاقة التي كانت قائمة بين هذه النخبة والجماهير، لما تحظى به من قبول لأفكارهم ومساندتهم في مشروعهم، حيث إنَّ هذه النخبة لم ترفض الديمقراطية، وإنَّما أرادت التعبير عنها بالشورى مبرزين علاقة التداخل الموجودة بينهما.[117] واعين بذلك أنَّ الديمقراطية جزء من الهوية العربية، رغم النظرة السلبية القديمة لها.

ت. الواقع العربي:

لقد طرح الواقع العربي الراهن تساؤلات عدة حول مدى تطبيق الديمقراطية والآليات التي يمكن تحقيقها بها من خلال المعاملات وأثناء الانتخابات.وهل الديمقراطية هي الحل الأنسب للمشكلات التي يطرحها الواقع السياسي العربي؟ وكيف تتم عملية الانتقال إلى الديمقراطية؟ .وعلى ضوء ذلك فإن هذه الأطراف السالفة الذكر لها علاقة مباشرة بتطبيق الديمقراطية في الوطن العربي، مما أدى إلى الاختلاف حول عملية الانتقال إليها.إذ يبيّن الجابري أن هناك مرجعيتين، واحدة تنتمي إلى الماضي العربي الإسلامي، وهي مرجعية تراثية عربية إسلامية أصيلة ومرجعية تنتمي إلى الحاضر والمستقبل، وتحكمها المرجعية الأوروبية المعاصرة.[118] لقد كان عجز العقل السياسي العربي على تحقيق الاستقلال التام سواء من جانب السياسة أو التفكير أو الوعي نتيجة احتكامه المطلق لهاتين المرجعيتين، مما جعل الواقع السياسي العربي لا يعبر عن رغبة الشعوب وطموحاتهم، وهذا لا يطرح بالضرورة فكرة الوقوف في وجه الغرب ومعاداتهم، بل أن تكون العلاقة قائمة على منطق المصالح، وهو منطق تحتكم إليه جل الأمم.لذلك وجب على الأمة العربية أن تقف في مفترق طريقين إمَّا الإتباع لتحقيق المصالح، أو الامتناع والرفض ومعارضة هذه القوانين والسياسات المستوردة.[119]

إنَّ هذه العقلية السياسية العربية قد فرضت على الشعوب رؤية واحدة فقط، قد تكون هذه الرؤية بمثابة مفتاح واحد يفتح جميع الأبواب، قد يكون مفتاح بوليس، أو مفتاح لصوص، وهذا ما جعل النخب تتعامل مع هذه الرؤى الجاهزة بحذر شديد.غير أنَّنا اليوم ونحن في عصر التعددية أصبحنا نرى مفاتيح وليس مفتاحاً واحداً للتعامل مع واقعنا، مثل عدم قمع التيارات المعارضة حتى وإنّ كان هذا الأمر شكلياً فقط.[120]

الهوامش:

× أستاذ مشارك جامعة محمد بوضياف المسيلة، طالب باحث بقسم الدكتوراه قسم الفلسفة جامعة الجزائر2

1. محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي – دراسة تحليلية نقدية لنظام القيم في الثقافة العربية– ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2001) ، ص 56.
2. المصدر نفسه، ص 22.
3. محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6، 1994) ، ص346.
4. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، «محددات وتجليات «، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 5، 2004) ، ص، ص 52، 53.
5. محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، المصدر السابق، ص 347.
6. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، المصدر السابق، ص 57.
7. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر العربي المعاصر، » العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح الديمقراطية ونظام القيم، الفلسفة والمدينة»، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، 1987) ، ص75.
8. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، المصدر السابق، ص 338
9. المصدر نفسه، ص، ص 350، 351.
10. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، المصدر السابق، ص، ص 351، 352.
11. المصدر نفسه، ص، ص 361، 362.
12. محمد عابد الجابري، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3 ، 2004) ، ص، ص 88، 90.
13. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، المصدر السابق، ص، ص 372، 373.
14. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، المصدر السابق، ص 373.

15. محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996) ، ص، ص 118، 119.

16. المصدر نفسه، ص 121.

17. محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط5، 1994) ، ص 65.

18. المصدر نفسه، ص 67.

19. المصدر نفسه، ص72.

20. المصدر نفسه، ص 80.

21. المصدر نفسه، ص 84.

22. محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، المصدر السابق، ص89.

23. المصدر نفسه، ص 96.

24. المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

25. محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، المصدر السابق، ص، ص 94، 95.

26. المصدر نفسه، ص 97.

27. المصدر نفسه، ص 98.

28. المصدر نفسه، ص 99.

29. المصدر نفسه، ص 100.

30. محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، المصدر السابق، ص 101.

31. المصدر نفسه، ص 100.

32. المصدر نفسه، ص 102.

33. المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

34. جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج 2، (بيروت: دار

صادر، ط 1 ، 1997) ، ص431.

35. فتحي التريكي ، الفلسفة الشريدة دراسات في الفلسفة المعاصرة ـ، (بيروت: مركز الإنماء القومي، (دط) ، (دت)) ، ص40.

36. جاك ماريتان، الفرد والدولة، ترجمة: عبد الله الأمين، مراجعة: صالح الشماع و قرياقوش موسيس ، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، (دط) ، (دت)) ، ص، ص 30، 31.

37. (Marcel prelot , institutions politique et droit constitutionnelle , (paris: édit Dalloz , 4 éme édition , 1969) , p1.

38. نيكولا ميكيافلي، الأمير، ترجمة: خيري حماد، (منشورات دار الآفاق الجديدة، ط11، 1981) ، ص 54.

39. Marcel prelot , institutions politique et droit constitutionnelle.....,, ibid, p2.

40. عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، (دار الشروق، ط 1، 2002) ، المجلد الثاني، ص71.

41. مجموعة من المؤلفين، المعجم الفلسفي، (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (دط) ، 1983) ، ص 65.

42. أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب: خليل أحمد خليل، (بيروت: منشورات عويدات، ط2، 2001) المجلد الأول، ص، ص 368، 369.

43. محمد عابد الجابري، العصبية والدولة ، – معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي– ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6 ، 1994) ، ص202.

44. المصدر نفسه، ص255.

45. محمد عابد الجابري، العصبية والدولة ، المصدر السابق، ص، ص 202، 203.

46. المصدر نفسه، ص203.

47. المصدر نفسه، ص 257.

48. محمد عابد الجابري، حوار المشرق والمغرب، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات

والنشر، ط 1 ، 1990) ، ج 1، ص 42.

49. ابن قتيبة الدينوري، كتاب الإمامة والسياسة، شرح وتصحيح: محمد محمود الرافعي، (مصر: مطبعة النيل، (دط) ، 1904) ، ص09.

50. المرجع نفسه، ص 10.

51. طه حسين، الفتنة الكبرى عثمان ـ، (مصر: دار المعارف، ط 14، (دت)) ، ج 1 ، ص 46.

52. أبو الأعلى المودودي ، الخلافة والملك، تعريب: أحمد إدريس ، (الكويت: دار القلم، ط 1، 1978) ، ص 70.

53. إمام عبد الفتاح إمام ، الطاغية، «سلسلة عالم المعرفة «، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، (دط) ، 1994) ، ص166.

54. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، المصدر سابق، ص 235.

55. محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، 1991) ، ص 58.

56. محمد عابد الجابري، حوار المشرق والمغرب، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1 ، 1990) .، ص44.

57. عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، (لبنان: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، (دط) ، (دت))، ص 41.

58. عبد الله العروي، مفهوم الدولة، (لبنان: المركز الثقافي العربي، ط 6 ، 1968) ، ص13.

59. بيار كلاستر، مجتمع اللادولة، ترجمة: حسين دكروب ، (لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 1981) ، ص5.

60. عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المرجع السابق، ص5.

61. رايمون بدون و فرانسيس بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، 1986) ، ص301.

62. جاك دو نيديو فابر، الدولة، ترجمة: سموحي فوق العادة ، (لبنان: منشورات عويدات، ط 1، 1970) ، ص13.

63. برهان غليون، المحنة العربية، الدولة ضد الأمة ـ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (دط) ، 1994) ، ص7.

64. محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6، 2010) ، ص182.

65. ابن رشد، الضروري في السياسة، مختصر كتاب السياسة لأفلاطون ـ، نقله عن العبرية إلى العربية: أحمد شحلان، مع وضع مدخل ومقدمة تحليلية: محمد عابد الجابري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1998) ، ص13.

66. محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6، 2010) ،، ص107.

67. محمد عابد الجابري، العصبية والدولة، المصدر السابق، ص 273.

68. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، المصدر السابق، ص، ص 233، 234.

69. محمد عابد الجابري ، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، المصدر السابق، ص83.

70. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، المصدر السابق، ص234.

71. المصدر نفسه، ص237.

72. المصدر نفسه، ص، ص، 240، 241.

73. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2 ، 1997) ، ص59.

74. المصدر نفسه، ص60.

75. محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، المصدر السابق، ص 182.

76. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، المصدر السابق، ص 374.

77. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص58.

78. المصدر نفسه، ص366.

79. محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، المصدر السابق، ص82.

80. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص 373.

81. المصدر نفسه، ص 12.

82. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، المصدر السابق، ص 343.

83. عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، حوارات القرن، (دمشق: دار الفكر، ط 1، 1999) ، ص11.

84. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص، ص 14 – 15.

85. أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة: فؤاد زكريا ، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، (دط) ، 1978) ، ص302.

86. المرجع نفسه، ص، ص 305، 306.

87. جورج كتورة، السياسة عند أرسطو، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1 ، 1987) ، ص26.

88. جورج كتورة، السياسة عند أرسطو، المرجع السابق، ص10.

89. أرسطو، دستور الأثينيين، (بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، (دط) ، (1967) ، ص 45.

90. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص، ص 14، 15.

91. جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة: ذوقان قرقوط، (بيروت: دار القلم، (دط) ، 1985) ، ص 118.

92. علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، (القاهرة: مطبعة مصر، ط3، 1925) ، ص 34.

93. ول ديورانت، قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي، ترجمة: فتح **الله** محمد، (بيروت: مؤسسة المعارف، (دط) ، (دت)) ، ص8.

94. إميل براهييه، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة: جورج طرابيشي، (بيروت: دار

الطليعة (دط) ، (دت) ، ج 1 ، ص 127.

95. ول ديورانت، قصة الفلسفة اليونانية من أفلاطون إلى جون ديوي، المرجع السابق، ص 20.

96. علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، المرجع السابق، ص 34.

97. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص، ص 16، 17

98. محمود الخالدي، قواعد نظام الحكم في الإسلام، (الجزائر: مؤسسة الإسراء، ط1، (دت)) ، ص، ص 42، 43.

99. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص 17.

100. المصدر نفسه، ص 48.

101. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص، ص 49، 50.

102. المصر نفسه، ص52.

103. المصدر نفسه، ص 82.

104. المصدر نفسه، ص، ص 82، 83.

105. المصدر نفسه، ص 85.

106. محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، المصدر السابق، ص 113.

107. محمد عابد الجابري، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3 ، 2004) ، ص 124.

108. المصدر نفسه، ص 115.

109. المصدر نفسه، ص 111.

110. محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، المصدر السابق، ص 125.

111. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، المصدر السابق، ص 365.

112. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص 32.

113. محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، المصدر السابق، ص 161.

114. علي حرب، مداخلات، (بيروت: دار الحداثة، ط1، 1985) ، ص 103.

115. المرجع نفسه، ص 103.

116. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص 34.

117. المصدر نفسه، ص، ص 35، 36.

118. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص 41.

119. تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام، (بيروت: دار الساقي، ط 3، 2003) ، ص 89.

120. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، المصدر السابق، ص 48.

فلسفة المواطنة لدى الشباب الفلسطيني (طلبة جامعات قطاع غزة نموذجاً) *

د.أيمن عبد العزيز شاهين **

أ.وسام محمد صقر ***

* تاريخ التسليم: 1/ 11/ 2014م، تاريخ القبول: 17/ 12/ 2014م.

** أستاذ مساعد/ قسم العلوم السياسية/ جامعة الأزهر/ غزة.

*** باحث متخصص في العلوم السياسية والدراسات العليا/ جامعة الأزهر/ غزة.

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، فتطرقت إلى مفهوم المواطنة في أدبيات الفكر السياسي، ودواعي انباعث مفهوم المواطنة، ومستويات المواطنة، وأهم المبادئ والقيم التي تتعلق بالمواطنة، كما وضحت واقع المواطنة في ظل الصراع الفلسطيني الداخلي.وافترضت الدراسة وجود حالة من التردد والازدواجية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة نحو وعيهم بمبادئ وقيم المواطنة.

وقد استندت الدراسة في مقاربتها المنهجية على المنهج الوصفي التحليلي لقياس مدى وضوح أبعاد المواطنة وقيمها ومبادئها لدى الشباب الجامعي الفلسطيني باستخدام الاستبانة أداة من أدوات المسح الميداني، حيث استخدمت الدراسة أسلوب العينة العشوائية، حيث حُدِّد العدد والحجم وفق نسبة عدد طلاب كل جامعة من المجموع الكلي للجامعات الأربعة، ووفق نسبة الذكور والإناث داخل كل جامعة من مجموع الطلبة في الجامعة نفسها، وتمثلت العينة بنسبة 1% من مجتمع الدراسة الكلي والبالغ عدده 69129.

The Philosophy of Citizenship among the Palestinian Youth: Students of the Gaza Universities as a Model

Abstract:

This study aims to find out the concept of citizenship among university students in the Gaza Strip, and discusses the concept of citizenship in the literatures of political thought, reasons of its rising and the most important principles and values related to citizenship.The paper explains the reality of citizenship in light of the internal Palestinian conflict and assumes the existence of a state of hesitation and duplication among Palestinian university students toward their awareness of the principles and values of citizenship.

This study was based on the Analytical Descriptive Method to measure the clarity of dimensions, values and principles of citizenship among Palestinian university students by using a questionnaire as a field survey tool.A random sample was pre- determined according to the percentage of the number of students from each university and the percentage of male and female.The sample consisted of 1% out of the total number of student community which is 69,129 students.

مقدمة:

يعتمد النظام السياسي للدولة في تأسيسه على بناء المجتمع وتنميته وتأهيله ثقافياً وسياسياً، وإنماء الوعي الكامل لديه بقيم ومبادئ المواطنة، لما له من أثر في عملية بناء النظام وتماسكه، وصولاً إلى التنمية الشاملة للدولة بشكل عام والمجتمع بشكل خاص.فلقد أصبحت المواطنة الأساس الذي تعتمد عليه الدولة في عمليات التنمية الإنسانية ومشاريع الإصلاح والتطوير، أي أن الدولة تهتم بتوعية الأفراد بالمعنى الحقيقي للمواطنة فكراً وممارسة.

كان نشوء السلطة الفلسطينية نتيجة اتفاق إعلان المبادئ المعروف باتفاق أوسلو عام 1993م على جزء من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967م، أمراً يتطلب منها القيام بتعميق المواطنة داخل المجتمع الفلسطيني، وتنميته وتطويره لاعتباره الأساس الذي يبنى عليه المجتمع، ويتم تطويره من خلالها.ويتركز هذا البناء بشكل كبير على فئة الشباب داخل المجتمع لما لهم من دور كبير في بنائه وتطويره، وصولاً إلى التنمية الشاملة للمجتمع والدولة.

يعيش الشباب الفلسطيني مرحلة جديدة تكاد تكون مختلفة عن الأجيال السابقة، حيث يمتلك من وسائل المعرفة والاتصال الكثير.فإمكانه أن يتعرف على قيم المجتمعات الأخرى، ويتأثر بها، ويقبل ويرفض منها ما يريد.وباستطاعة الشباب الفلسطيني اليوم ـ ورغم الحصار لقطاع غزة على سبيل المثال ـ أن يخترق الحصار عبر تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات، وأن يعيش في العالم الافتراضي الذي يريد.حيث يستطيع أن يكون حاضراً غائباً في الوطن ويستطيع أن يكون حاضرا دوماً في الوطن ومعاناته وأزماته، ويستطيع أن يكون مناضلاً مشاركاً في بناء الوطن وتحرره.

ولكن الواقع الذي يعيشه الشباب الفلسطيني بسبب الانقسام السياسي الذي وقع في حزيران يونيو 2007، والذي أفضى لانقسام اجتماعي واقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بل في كل منطقة من المنطقتين على حدة، قد يجعل من ثورة المعلومات والاتصالات وبالاً على الشباب الفلسطيني.لقد أنتج الانقسام السياسي الناتج عن صراع حركتي فتح وحماس تقليص مساحة كبيرة من مساحة الحريات والحقوق، وأثر سلباً على عمليات الشفافية والمساءلة وأدى إلى تراجع المشاركة الشعبية والسياسية بشكل كبير، واختفت العديد من قيم المواطنة كالتسامح وروح المبادرة وغاب الإحساس بالهوية

والاعتزاز بها، وزاد الانتماء والولاء للحزب أكثر من الوطن وعليه زاد التمييز بين أبناء الوطن الواحد، وأصبحت الهجرة من الوطن طموح نسبة كبيرة من الشباب وبخاصة في قطاع غزة.ولعل الكوارث التي حدثت في عرض البحر مع المهاجرين من القطاع دليل على حجم الكارثة الوطنية التي وصل إليها الشباب في قطاع غزة من رفض للاستمرار والعيش في الوطن.

في ظل هذا الواقع الذي يعيشه الشباب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة، وتحديداً الوضع السياسي والاقتصادي الأمر الذي قد يؤدي إلى زعزعة القيم لدى الشباب الجامعي الفلسطيني، تأتي هذه الدراسة لاستكشاف مدى وضوح مفهوم المواطنة لدى عينة من الشباب الجامعي الفلسطيني.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

شهد المجتمع الفلسطيني أحداثاً متتالية، أثرت في العديد من قيمه ومبادئه فالصراع الفلسطيني الداخلي أنتج في حزيران 2007م انقساماً سياسياً ومجتمعياً انعكس وبشكل كبير على البنية المجتمعية الفلسطينية في قطاع غزة، وأوجد إشكالية كبيرة انعكست وبشكل كبير على مفهوم المواطنة والحقوق والواجبات والولاء والانتماء وغيرها من قيم ومكونات المواطنة.وفي ظل الواقع الذي يعيشه الشباب الفلسطيني في القطاع من حصار الاحتلال الاسرائيلي، وكثرة عدد الخريجين والبطالة المتفاقمة، والتضخم السريع، والانقسام السياسي والمجتمعي، والعديد من العوامل الأخرى، وفي ظل توافر فرص للحياة بشكل أفضل خارج القطاع، والتي بدورها قد تدفع الشباب في التفكير بالهجرة.تبرز مشكلة الدراسة والتي تكمن في اختلال وعدم وضوح مفهوم المواطنة بكامل مكوناته، **من هذا كله يمكننا إعادة صياغة المشكلة في التساؤل الرئيسي الآتي:**

1. ما مدى وضوح مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية مؤداها ما يأتي:
2. ما أهم المنطلقات النظرية التي تقوم عليها المواطنة وأهم المتغيرات المعاصرة المؤثرة فيها؟
3. ما مدى وعي الشباب الفلسطيني بأبعاد المواطنة؟
4. كيف تشكلت الثقافة السياسية الفلسطينية في إطارها الخاص؟
5. ماذا نقصد بمفهوم المواطنة وفق المنطلقات النظرية التي قامت عليها؟

6. كيف انعكس فهم الشباب الفلسطيني لأبعاد المواطنة على قيم الولاء والانتماء للنظام السياسي.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

1. الانقسام السياسي الفلسطيني أنتج حالة من التردد والازدواجية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة نحو وعيهم بمبادئ وقيم المواطنة.

2. سلوكيات وممارسات النظام الحاكم والأحزاب السياسية الفلسطينية الرئيسية كل في منطقة سيطرته، عمقت من ضعف الوعي بقيم المواطنة.

3. الاستقطاب الحزبي وتبعياته انتجت عدم مساواة بين المواطنين أمام القانون.

أهداف الدراسة:

1. استخلاص أهم أبعاد قيم المواطنة بمفهومها العصري من خلال أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي، وإلقاء الضوء على أهم المتغيرات المعاصرة المؤثرة فيها.

2. دراسة وتحديد مدى وعي طلبة الجامعات في قطاع غزة بأبعاد المواطنة.

3. محاولة فهم قيم ومبادئ المواطنة لدى الشباب الفلسطيني.

4. معرفة أثر الانقسام السياسي والصراع الفلسطيني الداخلي على قيم المواطنة عند الشباب الفلسطيني.

5. فهم الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية في تعزيز أو إضعاف قيم المواطنة لدى الشباب الفلسطيني.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

1. تعدُّ المواطنة من الدراسات النادرة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والتي لها أهميتها وأثرها في المجتمع الفلسطيني.

2. تفتح هذه الدراسة الباب لدراسات أخرى مماثلة تتناول مفهوم المواطنة بما يتناسب مع المجتمع الفلسطيني وخصوصيته.

3. تزيد من أهمية هذه الدراسة دورها في وضع رؤية مستقبلية لمستقبل الشباب

الفلسطيني أو الرؤية الاستراتيجية لعلاج الخلل في مدى وضوح مفهوم المواطنة بأبعاده لديهم.

4. تبين أثر الانقسام السياسي والصراعات الداخلية لأي مجتمع على المجتمع نفسه والنظام السياسي وقيم المواطنة ومبادئها.

5. الدراسة تفتح أفاق لدراسات مستقبلية تتعلق بالمواطنة لدى قطاعات أخرى من الفلسطينيين مثل العمال والفلاحين والمرأة والعاطلين عن العمل، غيرهم.

حدود الدراسة:

- **أولاً**: **الحد الموضوعي** لهذه الدارسة، من خلال التركيز على مفهوم المواطنة وإشكالاته لدى شباب الجامعات،
- **ثانياً**: **الحد المكاني** وهو عينة من طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.
- **ثالثاً**: **الحد الزماني**: حيث يعالج الفترة الزمنية التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني حالة الإنقسام السياسي وحروب متتالية على قطاع غزة.

منهج الدراسة:

إن طبيعة الدراسة القائمة تفرض على الباحث المنهج الوصفي التحليلي لقياس مدى وضوح أبعاد المواطنة وقيمها ومبادئها لدى الشباب الجامعي الفلسطيني باستخدام الاستبانة أداة من أدوات المسح الميداني، حيث استخدمت الدراسة أسلوب العينة العشوائية، وحُدِّد العدد والحجم وفق نسبة عدد طلاب كل جامعة من المجموع الكلي للجامعات الأربع، ووفق نسبة الذكور والإناث داخل كل جامعة من مجموع الطلبة في الجامعة نفسها، وتمثلت العينة بنسبة 1% من مجتمع الدراسة الكلي والبالغ عدده 69129.

صدق الأداة وثباتها:

لقد عرضت الاستبانة على عدد من المتخصصين في هذا المجال، وعُدِلت بما أشاروا به، ثم طبقت الأداة على عينة من 691 طالباً وطالبة في الجامعات الخاضعة للدراسة، كان عدد الاستبانات المرجعة 632 استبانة بينما 59 استبانة لم ترجع من قبل الطلبة المبحوثين، وقد أجري اختبار ألفا كرونباخ Alpha Cranach's لقياس الأداة ومدى ترابط فقرات الاستمارة، وبلغت قيمة ألفا 80.24% وهي نتيجة مقبولة فمن المتعارف عليه أن معدل القبول 60% فما فوق.

الدراسات السابقة:

دراسة **عماد الدين أبو رحمة (2011)** .أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية: دراسة لاتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر/ غزة، فلسطين.

هدفت الدارسة إلى التعرف إلى اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة نحو التسوية السياسية والهوية الفلسطينية، والكشف عن العلاقة المحتملة بين الاتجاه نحو التسوية السياسية والهوية الفلسطينية، وقد تناول الباحث في دراسته ستة فصول ناقش خلالها المفاهيم النظرية للدراسة، والمتمثلة في السلوك والاتجاه والتسوية السياسية وتطورها في الفكر السياسي الفلسطيني، والهوية الفلسطينية ومراحل تطورها في مسيرة الشعب الفلسطيني، والدراسة الميدانية التي طبقت على طلبة جامعات قطاع غزة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن الاتجاه العام للطلبة نحو عملية التسوية يتسم بالسلبية، بينما الاتجاه نحو الهوية الفلسطينية يمتاز بالإيجابية، وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات طلبة الجامعات على مقياس الاتجاه نحو التسوية السياسية وفقاً لمتغير الجامعة بين الجامعة الإسلامية والجامعات الأخرى لصالح الجامعات الأخرى (الأزهر – الأقصى – القدس المفتوحة) ، وهذا يعني أن طلبة الجامعة الإسلامية هم الأقل تأييداً للتسوية السياسية.

- كانت الفروق بين متوسطات درجات الطلبة على مقياس الاتجاه نحو التسوية السياسية، بناءً على متغير الانتماء السياسي، بين فتح والاتجاهات الأخرى (الإسلاميين – اليسار) لصالح فتح في الدرجة الكلية لمقياس الاتجاه نحو التسوية السياسية، ما يعني أن مؤيدي فتح هم الأكثر تأييداً للتسوية.

- أظهرت الدراسة فيما يتعلق بمقياس الهوية الفلسطينية وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الطلبة وفقاً لمتغير الجامعة بين الجامعة الإسلامية والجامعات الأخرى لصالح الإسلامية في البعد الإسلامي، وبين الجامعة الإسلامية والجامعات الأخرى لصالح الجامعات الأخرى في البعدين الوطني والقومي.

- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلبة، وفقاً لمتغير الانتماء السياسي بين اليسار والاتجاهات الأخرى لصالح اليسار في البعد القومي، وبين الإسلاميين والاتجاهات الأخرى لصالح الإسلاميين في البعد الإسلامي.

- أظهرت الدارسة بأن الهوية الوطنية هي الهوية الرئيسية والأقوى، ولكن بفارق نسبي ضئيل عن الهوية الإسلامية.

دراسة **أيمن أبو وردة (2008)** .أثر المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي: طلبة جامعة النجاح نموذجا (2000 – 2007)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

تناول الباحث خلال دراسته المكونة من ستة فصول، دراسة الإعلام ووظائفه وتطوره وأهميته، والإعلام الالكتروني وأهميته والخدمات التي يقدمها وأنواعه وتمويله، ومفهوم الانتماء السياسي، وعلاقة الاتصال والإعلام بالسياسة، والإعلام الالكتروني والتوجهات السياسية، ودور الصحافة الإلكترونية في تدعيم الانتماء السياسي، وواقع الصحافة العربية الإلكترونية والإعلام الإلكتروني الفلسطيني ودورهما في الساحة السياسية.

تناولت الدراسة الدور السياسي للحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية، والإنترنت والجامعات وواقع الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية ونشاطها السياسي، والدور السياسي والوطني لجامعة النجاح، وأثر المواقع الإخبارية في التوجه والانتماء السياسي لطلبة جامعة النجاح الوطنية.وتوصل الباحث إلى نتيجة رئيسة وهي أن الإعلام الإلكتروني الموجه يضعف التوجه والانتماء السياسي للوطن ويقويه باتجاه الحزب.

خالد بن عبد العزيز الشريدة (2005) .صناعة المواطنة في عالم متغير «رؤية في السياسة الاجتماعية، بحث مقدم للقاء قادة العمل التربوي في وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية.

تناول الباحث في دراسته أربعة فصول، ناقش خلالها مفهوم المواطنة، والوطنية وفلسفاتها، ومفهوم الوطنية السعودية، والحركة العالمية والوطنية، وآفاق تعزيز الوطنية. وقد توصل الباحث إلى:

- عدم القدرة على إعطاء معنى «للانتماء» وعدم وجود إطار قيمي ينتظم من خلاله المجتمع، يفرز حالة من التشتت والتلف المرضي.
- فقدان القواعد المشتركة لعيش حياة مشتركة ينتج عنها مجتمع محلي تائه تتآكل فيه الثقة وتزداد فيه فيروسات أهواء الفردية والاستبدادية والانعزالية، وذلك ما يقوض معنى المواطنة.
- انشغال الشباب بالسعي اليائس بحثاً عن معنى للانتماء تنتهي بهم أحياناً للخضوع إلى أشكال من العصبيات والتطرف الغريب.

- هناك حاجة إلى الوعي بقيمنا، لأن ذلك كله ينعكس على فكرنا ودورنا ومستقبلنا، وذلك بأن نتعالى سوياً على التحديات خارجية كانت أو داخلية.

- لا يمكن استثناء أي مؤسسة رسمية كانت أو غير رسمية من تعميق وتربية معنى الوطنية، ولا يمكن أن يكتب لمفهوم الوطنية الدوام والاستمرار ما لم يكن هناك تكامل وتضافر وتنسيق بين جهات المجتمع المختلفة.

عبد المنعم نافع (2005). وعي طلاب التعليم الأساسي بمبادئ المواطنة: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، عدد مايو.

تناول الباحث الإطار النظري لمفهوم المواطنة وأهم مبادئها وآفاق الخبرة التربوية العالمية المعاصرة في تنمية الوعي بمبادئ المواطنة وإشكاليات المواطنة في الواقع المصري، وقد أجريت الدراسة الميدانية على عينة من طلبة جامعة الزقازيق.وتوصل الباحث إلى:

- المواطنة مفهوم تطور بتطور المجتمعات، والذي كان سبيلاً للخروج من محن الواقع وأزماته.

- الممارسة الحقيقية للمواطنة ترتكز على ركيزتين: الأولى تتمثل في النصوص القانونية والدستورية والبنية المؤسسية وآليات التوافق والترتيب السياسي، أما الثانية فترتكز على القيم الاجتماعية والأخلاقية والممارسة السلوكية لمبادئ المواطنة، والتي تعبر عن مستوى لائق من النضج الثقافي والرقي الحضاري والإدراك السياسي والوعي السليم من قبل المواطنين.

- انخفاض في وعي طلاب التعليم الأساسي بمبادئ المواطنة وازدواجيته وتناقضه تجاه معظم المبادئ.

موسى علي الشرقاوي (2005) .وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة: دراسة ميدانية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي جامعة عين شمس، العدد التاسع.

تناول الباحث التأصيل النظري لمفهوم المواطنة وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، وتناول في دراسته الميدانية طبيعة وعي طلاب الجامعات بأبعاد المواطنة تناول فيها خمسة جوانب وهي: حب الوطن، والانتماء والولاء، والحرية، والمشاركة الجماعية، وقدم رؤية مقترحة حول آفاق تفعيل مبدأ المواطنة ودور مؤسسات المجتمع ذات العلاقة في ذلك، وخلص الباحث إلى:

- هناك وعي بقيم حب الوطن والانتماء والولاء والحرية والمشاركة الجماعية لطلبة جامعة الزقازيق.

- لا توجد فروق في مستوى الوعي بقيم المواطنة تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي أدبي أو علمي باستثناء قيم الانتماء والولاء والحرية لصالح الكليات العلمية، ولمتغير الجنس باستثناء قيمة الجماعية.
- الوعي بقيم المواطنة متشابه بين طلبة الريف والحضر.
- مستوى تعليم الوالدين لا يؤثر على المعرفة بقيم المواطنة.
- مستوى معرفة أبناء أصحاب الدخول المنخفضة بقيم المواطنة أكبر من أصحاب الدخول المرتفعة.
- قدم الباحث رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعة في إنماء الوعي بقيم المواطنة.

عثمان بن صالح العامر (2005) .أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي: دراسة استكشافية، مدير عام التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية.

تناول الباحث في دراسته أربعة فصول، ناقش خلالها التأصيل النظري لمفهوم المواطنة والانتماء والمتغيرات العالمية المعاصرة التي انعكست على مفهوم المواطنة، وفي دراسته الميدانية تناول طبيعة وعي الشباب السعودي بأبعاد المواطنة وتقديم رؤية مقترحة حول آفاق تفعيل مبدأ المواطنة، ودور مؤسسات المجتمع ذات العلاقة في ذلك. وخلص الباحث إلى:

- هناك توجه نحو زيادة مساحة المشاركة السياسية من خلال الانتخابات التي تقررت، وسلسلة الحوارات الوطنية التي تعاقبت.
- تفتح أبواب الإعلام من خلال فضائيات تحمل من الثقافة السياسية أطيافاً وألواناً وشبكة المعلومات (الانترنت) وما تقدمه من أراء وأطروحات أحدثت نوعاً من الاختلال والاضطراب فيما يعتقد الشباب به من قيم، وما يؤمن من مفاهيم وقناعات، وما يتبناه من اتجاهات.
- وجود تناقض في بنية الوعي والصورة الذهنية لدى الشباب عن بعض المفردات المرتبطة بالتعددية، والانفتاح على الآخر، والحرية والمشاركة السياسية، والتردد تارة بين الإقبال على الفكر المطروح عبر وسائل الاتصال والإعلام وبين التمسك بالجذور.
- عمليات الانفتاح الثقافي وضعت الشباب السعودي على عتبة الأزمة الفكرية وحالة من الصراع الفكري والأيديولوجي بين التيارات الفكرية والعقائدية المتواجدة في الساحة السعودية، سواء ذات البعد الديني الداعي إلى وجوب الحفاظ على الخصوصية والهوية الذاتية، أو التيارات ذات المنطلقات الغربية الوافدة الداعية إلى التحررية والانفتاح.

- وجود قصور واضح في دور العديد من مؤسسات المجتمع الثقافية والتعليمية في تشكيل الوعي بالصورة التي تقتضيها غايات المجتمع ودعمه وتنميته.

فهد إبراهيم الحبيب (2001) .تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

تناول الباحث في دراسته خمسة فصول، حيث تناول المفاهيم المرتبطة بالمواطنة والاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، ودور المؤسسات ضمن الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، ونماذج لتوضيح الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة وتربية المواطنة، في المملكة العربية السعودية، والمشاركة السياسية والتصور المقترح لتربية المواطنة في المملكة العربية السعودية، وخلص الباحث في دراسته إلى:

- وجود قصور عام في ترسيخ مفاهيم المواطنة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كافة في نشر قيم المواطنة كالولاء والانتماء، وفي تثبيت هذه القيم لدى المواطن السعودي عامة والشباب خاصة.

- على المؤسسة التعليمية والأسرة والمدرسة والمؤسسة الإعلامية والمساجد والمؤسسات الثقافية والرياضية والترفيهية مهمة كبيرة في ترسيخ وتثقيف الشباب السعودي حول قيم المواطنة مثل الانتماء والمشاركة وصولا إلى شباب قادر على الحفاظ على المجتمع في ظل توحد الرؤى داخل المجتمع الواحد.

سيف ناصر علي المعمري ومحمود طوسون (2001). مقومات التنمية لدى الشباب العربي ودور المؤسسات التنموية في تنميتها، كلية التربية جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان.

تناول الباحثان الدراسة في أربعة فصول، عرضا فيها التأصيل النظري للمواطنة وقيم المواطنة لدى الشباب العربي، ودور مؤسسات التنشئة في تنمية قيم المواطنة لدى الشباب العربي، وقد خلص الباحثان إلى:

- تربية المواطنة من أهم ما يجب أن توجه إليه جهود مؤسسات التنشئة الاجتماعية للفرد.

- بالرغم من التركيز على أبعاد المواطنة المحلية، فإنه يجب عدم إهمال بعدها العالمي.

- ضرورة تفعيل البحث فيما يتعلق بالمواطنة وتحديد قيمها المختلفة وأفضل الطرق لتنميتها.

- مقومات المواطنة الصالحة: الانتماء، والولاء الوطني، وتحمل المسئولية

الاجتماعية، بحاجة إلى التعزيز والمحافظة عليها من تأثير العولمة ومؤسساتها المختلفة.

- يجب الاهتمام بالمؤسسة الإعلامية وبخاصة في هذه المرحلة لأنها مصدر الثقافة السياسية والوطنية لدى الطلاب.

Ken Osborne (2000) .«Education for Citizenship», Issue Fourteen, University of Manitoba, Canada, Winter.

يتناول الباحث مفاهيم المواطنة والتعليم من أجل المواطنة وحقوق المواطنة وواجباتها وعناصر التربية المدنية المرتبطة بالمواطنة ومؤسسات تنمية المواطنة وتطور وسائل الاتصال وآثارها على المواطنة والقطاع الخاص والمواطنة.وتوصل الباحث إلى:

- التعليم من أجل المواطنة اختفى منذ 1980 وأصبح التركيز على المواد العلمية الأخرى ويرى أنه من الضروري استعادة المواطنة لمكانتها في التعليم.
- وسائل الإعلام وتطورها أصبحت تهدد قيم المواطنة في المجتمعات في ظل غياب رؤية واضحة للدولة لتنمية مفهوم المواطنة وتعميقه لدى الأفراد.
- القطاع الخاص الذي بدأ يجتاح كل شيء من أجل تحقيق الأرباح، يهدد العديد من القيم التي تقوم عليها المواطنة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة المواطنة في دول ومجتمعات تتمتع بالاستقلال والسيادة الكاملة على أراضيها، وركزت على كيفية تعميق مفهوم المواطنة لدى الأفراد في مجتمعاتها، **وتأتي دراستنا لتتميز في تناولها وطرحها عن تلك الدراسات في تناولها**:

1. الانقسام بحد ذاته لم يكتب حوله وعن أثره داخل المجتمعات، أو أي نظام سياسي على مفهوم المواطنة بمبادئه وقيمه.

2. مفهوم المواطنة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام لم يتم تناوله إلاَ في عدد قليل من الدراسات السابقة، وكذلك الحال مع الدراسات التي تناولت مفهوم المواطنة لدى الشباب الفلسطيني وبخاصة طلبة الجامعات.

3. فاتحة لدراسات مستقبلية أكثر عمقاً في دراسة المواطنة لدى قطاعات أخرى من الفلسطينيين مثل العمال وأصحاب رؤوس الأموال، والمعلمين، والمرأة وغيرها.

تقسيمات الدراسة:

1. المواطنة في أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي.
2. المتغيرات المعاصرة وانعكاسها على مفهوم المواطنة.
3. دراسة ميدانية على عينة من طلبة الجامعات لمعرفة مدى وضوح مفهوم المواطنة لديهم.

أولاً ـ الإطار النظري: المواطنة في أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي:

منذ أن قامت الدولة– المدينة في أثينا القديمة، أخذت تتبلور فكرة المواطنة تدريجياً، ولو في حدود الحقائق الاجتماعية والمعرفية السائدة في ذلك العصر.بعد الخبرة اليونانية نشأت الخبرة الرومانية في المواطنة.لقد تجاوزت في نطاقها الجغرافي حدود المدينة (روما) لتطال حدود الإمبراطورية خارج الأراضي الإيطالية.ومع انتشار المسيحية ظلت فكرة المواطنة في أوروبا تحت ظلال الدين، وفي الدولة الإسلامية فقد عاملت الدولة جميع رعاياها من المسلمين بمساواة في الحقوق والواجبات، وأما حقوق غير المسلمين من أهل الكتاب فقد اقتربت من بعض حقوق المواطنة وإن كانت لا تجوز المقارنة بين ما كان قائماً في العصور الوسطى، وما هو قائم اليوم نتيجة المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (حسين، ، 2008، ص4 – 6) .

ومع توقيع معاهدة ويستفاليا 1648 وظهور الدولة القومية تطور مفهوم المواطنة وتبلور أكثر مما كان عليه سابقاً.أما خلال القرن التاسع عشر، فقد ظهر مفهوم المواطنة في أوروبا ضمن المفاهيم الحضارية التي أفرزها الفكر الحديث من خلال الإنتاج الفكري للإنسان، ودرجت دول العالم في تحديد شروط المواطنة وملامحها وحقوقها وواجباتها، في ضوء منطلقات وتصورات تحدد طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة، مما نتج عنه تعدد وتباين ما بين الدساتير المختلفة المحددة لمبادئ المواطنة، وفي الاستراتيجيات المتبعة التي تسعى لتكريس قيم المواطنة لتجعل النشء أكثر تفاعلاً مع سياق مفهوم المواطنة وأكثر انخراطاً في ممارسات معينة لمبادئها.

لقد شهد مفهوم المواطنة تطوراً كبيراً منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، وارتبط المفهوم بالعديد من الأبعاد العالمية والإقليمية، في ظل اتجاه العالم نحو الديمقراطية، والغزو الثقافي والاستقطاب الفكري والسياسي عبر الفضائيات المفتوحة، والاستقطاب الخارجي للعديد من عقول وطاقات الشباب للعمل لديها الذين هم عماد الدول في بناء قدراتها وتطويرها، فتهتم الدول بالعمل على تحصين شبابها وحقنهم سياسياً

وتوعيتهم ضد محاولات الغزو والاستقطاب الخارجي، تأكيداً للهوية الوطنية وتعميقاً للانتماء والولاء للوطن.

مفهوم المواطنة:

تعدد مفاهيم المواطنة وتعريفاتها بين كتب الاجتماع والسياسة، ففي اللغة مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، أما من حيث مفهومها السياسي فالمواطنة هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن (عبدالحافظ، 2007، ص9) ، وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة (غيث، 1995، ص56) .

ومن منظور نفسي: المواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد.والمواطنة بصفتها مصطلحاً معاصراً هي تعريب للفظ Citizenship التي تعني كما عرفتها دائرة المعارف البريطانية "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات" (دائرة المعارف البريطانية،ص2004) .وفي القانون السياسي تستخدم للإشارة إلى كون الفرد عضواً في مجتمع سياسي معين أو دولة، والمواطنة في هذا المعنى تحمل بعض الحقوق والمسؤوليات التي هي محددة في القانون، ويشار إليها أحيانا الجنسية (Bernard, 1999, pp2) .

إذاً يقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات.وهو يعني أن أبناء الشعب كافة الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أي تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل: الدين أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري، ويترتب على التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات كالمساواة، والحرية، والمشاركة، والمسئولية الاجتماعية (عبدالباقي، 2009).

إن ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية تعمل على الدمج والمساهمة في بناء الأمة، فالهدف من بناء الأمة هو التكامل والتناسق بين شرائح المجتمع، والمواطنة في هذا المعنى هي أقوى عامل دمج من خلال دمج الإحساس بالانتماء للمجتمع في تحديد

الصالح العام، وبخاصة في مجتمعات تتسم بالتعددية الثقافية أو الدينية أو العرقية....الخ (Jayasuriya, 1993, pp4) .

لقد ارتكزت المواطنة في المقام الأول على دعامة أساسية هي واجبات المواطنين والتزاماتهم، ومع التطور وظهور الحركات السياسية والحقوقية وتغير المنظومة السياسية العالمية وظهور نظم الديمقراطية الليبرالية في أوروبا التي سعت إلى توسيع نظرية المواطنة بتوفير الدعامة الثانية للمواطنة وهي المواطنة الحقوقية، **قسمت حقوق المواطنة في أوروبا إلى ثلاثة مكونات** (عبد الحافظ، 2007، ص11: 12) :

♦ **المكون الأول المواطنة المدنية**: تعد أحدى أهم نتائج القرن الثامن عشر، والتي أقر من خلالها بعض الحقوق المدنية كحرية التعبير والفكر والحريات الدينية، وكذلك إقرار لمبدأ المساواة أمام القانون.

♦ **المكون الثاني المواطنة السياسية**: ظهرت مع القرن التاسع عشر، وأكدت على الحقوق الخاصة بالمشاركة في إدارة الشأن العام للبلاد «المشاركة السياسية» مثل الحق في التصويت والترشح للوظائف العامة.

♦ **المكون الثالث المواطنة الاجتماعية**: ظهرت مع القرن العشرين وتعتني بضمان حد أدنى من الأمن الاقتصادي للمواطن لحمايته من قوى السوق، خاصة بعد أن ظهر على السطح عيوب الممارسات الرأسمالية، وهو ما كان يعني بالضرورة تدخل الدولة لضمان حدود دنيا من الأمن المادي والاقتصادي لرعاياها.

باتت المواطنة رابطاً اجتماعياً وقانونياً بين الإفراد والمجتمع السياسي الديمقراطي، وهو ما يعني أن المواطنة تستلزم إلى جانب الحقوق والحريات مسئوليات والتزامات وبدونهما يفشل المشروع الديمقراطي، فلقد أصبحت المواطنة حقاً ثابتاً في الحياة، ولا جوهر له في ظل المجتمعات التي تعتمد على الانتماءات الطائفية أو العرقية أو الأنظمة الدكتاتورية أو الملكية أو الارستقراطية.

بناءً على ما تقدم يصبح من الضروري توافر جملة من الخصائص التي يتعين أن يتمتع بها المواطن في أي نظام سياسي سواء كان ديمقراطياً ليبرالياً أم كان غير ذلك **وهذه الخصائص هي** (فرج، 2004، ص13) :

1. مشاعر الإقدام والجسارة: بمعنى أن يتحلى المواطن بالشجاعة والجرأة التي تمكنه من تقويم أداء من يتقلدون الوظائف العامة، وأن يكون له رأي ورؤية في كل ما يجري، بعبارة أدق: أن يمارس المواطن حرية التفكير ، وحرية التعبير، وحرية الحركة والفعل.

2. مشاعر العدل والإنصاف: تلك التي تمكنه من أن يدرك ويتبين حقوق الآخرين ويحترمها ويقدرها، ومن ثم لا يغالي ولا يبالغ في حقوقه ومصالحه.

3. مشاعر التحضر والكياسة والتسامح: تلك التي تكون واضحة جلية فيما يصدر عنه من قول أو فعل حيال كل المواقف، وبخاصة علاقاته بالآخرين.

4. مشاعر التضامن والولاء: بمعنى أن يبدي أعلى درجات التآزر والتآخي مع الآخرين، وأن ينطوي عليه إحساس بالانتماء للوطن والمواطنين، فهو واحد منهم ومعهم ولهم.

إن مفهوم المواطنة يحمل تحت طياته مشاعر الحب والولاء والانتماء، بما يعني حب الوطن والأرض، والفخر بالتراث والحضارة، تتجلى مظاهرها في الالتزام بالحقوق والواجبات، واحترام القوانين والمعايير السائدة في الوطن، والتوحد معه، والعمل على حمايته، والدفاع عنه وقت الأزمات بكل غال ونفيس حرصاً على تماسكه ووحدته واستمرارية بقائه وسلامته.

دواعي انبعاث مفهوم المواطنة:

تمثل المواطنة الأساس في عملية تحقيق الاندماج الوطني بين أطياف الشعب كافة، كما أنها تشكل حجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، وقد أدت عوامل ثلاثة إلى إرساء مبادئ المواطنة في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة وهي تكوين الدولة القومية والمشاركة السياسية وسيادة حكم القانون (النجار، 2001، ص3) ، وهناك من يضيف إلى العناصر الثلاثة السابقة عنصراً رابعاً وهو المساواة بين جميع المواطنين في ظل قومية وطنية واحدة إلى أساس الانتماء لهذه الوطنية (الزنيدي، 2005، ص6) .

إن من مميزات المواطنة أنها تعمل على التنظير الثقافي من خلال أن ينتقل التركيز لأبعد من حقيقة الانتماء لنظام الحكم، للقدرة على خلق المعنى وبناء الشخصية، والمشاركة السياسية في المجتمع، والنظر للذات كفاعل اجتماعي تشكله العلاقات مع الآخرين وتحمل المسئولية (Gerard Delanty, 2007) .

وفي ظل المتغيرات غير المسبوقة التي طرأت على المجتمعات في العصر الحديث والتي تنعكس على مفهوم المواطنة.ومنها؛ عولمة الأسواق ونمو صناعة الاتصالات العالمية ومفهوم الحدود الوطنية وسيادة الدولة القومية والمشكلات البيئية والمسؤوليات الأخلاقية تجاه قضايا مختلفة وزيادة الصراع الديني والمذهبي والعرقي ونمو التطرف الإسلامي ونمو الاتجاهات الأصولية المسيحية واليمينية المتطرفة في البلدان التي مثلت مهد التجربة الليبرالية، هذا فضلاً عن وصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيق حرية الفرد وكرامته إلى

منعطف خطير في الواقع الليبرالي، بعد أن أدى التطرف في ممارستها، وعكوف الأفراد على ذواتهم ومصالحهم الضيقة، إلى تهديد التضامن الذي يمثل أساس أي مجتمع سياسي، وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص، وتنامي ما يسميه بعضهم «موت السياسة»، وبروز سياسات الحياة اليومية (نافع، 2005، ص278: 279) .

في ظل العوامل المتعددة التي عصفت بمفهوم المواطنة سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي، تنوعت أشكال المواطنة وتعددت صورها، **ويمكن التمييز بين أربع صور للمواطنة** (السويدي، 2009، ص4) :

1. المواطنة المطلقة: وفيها يجمع المواطن بين دوره الإيجابي والسلبي تجاه المجتمع وفق الظروف التي يعيش فيها، ووفق دوره في المجتمع.

2. المواطنة الإيجابية، وهي التي يشعر فيها الفرد بقوة انتمائه الوطني وواجبه المتمثل في القيام بدور إيجابي لمواجهة السلبيات.

3. المواطنة السلبية، وهي شعور الفرد بانتمائه للوطن، ولكنه يتوقف عند حدود النقد السلبي ولا يقدم على أي عمل إيجابي لإعلاء شأن وطنه.

4. المواطنة الزائفة: وفيها يظهر الفرد حاملاً شعارات جوفاء، بينما واقعه الحقيقي ينم عن عدم إحساس واعتزاز بالوطن.

مستويات المواطنة:

تتدرج المواطنة في مستوياتها وأهميتها، وكل مستوى من هذه المستويات يؤدي إلى المستوى الآخر، فهناك المواطنة في الأسرة وفي الزقاق وفي القرية والجامعة والعمل، ومع أهمية تلك الأشكال من المواطنة ودورها في تشكيل المواطن الصالح، فإننا نستطيع أن نميز بين مستويين مهمين من مستويات المواطنة في العصر الحديث وهما: المواطنة المحلية التي تتمثل في انتماء الفرد لبلد معين (دولة) تمثل الوطن له.والمواطنة العالمية حيث المواطن العالمي هو الذي يهتم بمشكلات العالم المتعددة القضايا والجوانب، بالرغم من وجود وطن له، لكنه يسعى لمصلحة كبرى لأنه يعلم أننا في زمن لا تنفصل المصلحة الكبرى لوطن عن باقي الأوطان (المعمري، 2001، ص7) .إن تنوع أنواع المواطنة في ظل العديد من العوامل المؤثرة بها، والعديد من المتغيرات الإقليمية والدولية، سينعكس بشكل سلبي على مفهوم المواطنة، وعلى قيم ومبادئ المواطنة، والتي تسعى الدول إلى غرسها في فكر أفرادها، والتي سيتم التطرق إليها في الصفحات القادمة.

مبادئ المواطنة وقيمها:

تعدُّ مبادئ وقيم المواطنة هي الأساس الذي تسعى الدول إلى غرسه داخل مواطنيها، حتى تكون هناك مواطنة حقيقية للأفراد، وغياب أو نقص أي من هذه المبادئ أو القيم يعني وجود خلل كبير لدى الأفراد في ولائهم وانتمائهم للدولة.

1. مبادئ المواطنة:

- **أولاً- الإحساس بالهوية**: يعد الإحساس بالهوية أول مبادئ المواطنة، التي قد تتعدد بتعدد الثقافات داخل الدول والمجتمعات، وتعدد الثقافات يؤدي إلى وجود هويات متعددة متداخلة، يمكن أن تكون عرقية، أو أخلاقية، أو ثقافية، أو دينية، مثل الهند التي تتعدد فيها الثقافات والهويات، إلا أن الشعور بالهوية القومية وحب الوطن يرى كمحتوى أساسي للمواطنة (نافع، 2005، ص281) ، أي أن الشعور بالانتماء للوطن أو الدولة يولد الإحساس بالهوية ويبرز ذلك من خلال سلوكيات الأفراد داخل المجتمع، والإحساس بالهوية الوطنية بشكل عام يشمل الهويات المتعددة الأخرى، وقد يؤدي إلى مسحها مع مرور الزمن (العامر، 2005، ص17) .

- **ثانياً- التمتع بحقوق معينة**: يشير المبدأ إلى تمتع المواطن بالمنافع والحقوق التي تؤهله إليها، وتمنحه إياها عضويته في جماعة أو مجتمع ما، As well as the State's providing the material and legal conditions in which individual rights can be exercised, both institutions and individuals – as a mark of belonging to the community which has subscribed to the principles concerned – should promote attitudes and behaviours consonant with pluralism, tolerance and respect for cultural difference.فعلفعلىفالدولة تقوم بتوفير الشروط القانونية والمادية والحقوق الفردية التي تمكن المؤسسات والأفراد من ممارستها كعلامة على الانتماء إلى المجتمع المحلي (EUROPEAN INTEGRATION, 1999, pp89) ويمكن تصنيف الحقوق إلى ثلاث فئات وهي: حقوق قانونية مثل (الحرية أو الحماية من التوقيف العشوائي أو الحبس، والحق والأهلية في محاكمة عادلة) ، وثانياً: حقوق سياسية وتتكون مبدئياً من حق الاقتراع والتنافس على منصب عام والمشاركة في الشئون العامة أي حق التصويت والترشح، ثالثاً: حقوق مدنية (اقتصادية واجتماعية) كحق التملك والعيش بحياة كريمة والتعليم...الخ (العامر، 2005، ص281: 282) .

▪ **ثالثاً– المسئوليات والالتزامات**: مثلما تمنح المواطنة المواطن حقوقاً، تفرض عليه مسئوليات والتزامات وواجبات، هذه المسئوليات أو الواجبات الإلزامية على المواطن تتفاوت تبعاً لبلد المرء، وتتنوع الواجبات بتنوع الثقافات والدساتير ومنها واجبات أخلاقية، وقانونية، وسياسية، واجتماعية، وعائلية وعقائدية (ناصر، 1994، ص154) .

إن مسؤوليات وواجبات المواطنة تنقسم إلى قسمين الأول مسئوليات إلزامية تفرضها الدولة ومسئوليات يقوم بها المواطنون طواعية، أما المسئوليات الإلزامية فهي دفع الضرائب والخدمة في القوات المسلحة والجيش والالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة و يسنها ممثلو الشعب في البرلمان (Patrick, 2001) .

أما بالنسبة للمسئوليات التي يقوم المواطنون بها طواعية دون فرض التزامات عليهم بشأنها فهي كالآتي (Patrick, 2001) :

- المشاركة في تحسين الحياة السياسية والمدنية.
- إظهار الالتزام والولاء السياسي للدولة والمجتمع.
- انتقاد ظروف الحياة السياسية والمدنية بشكل بناء.
- المشاركة من أجل تحسين نوعية الحياة السياسية والمدنية.
- احترام حقوق الآخرين.
- الدفاع عن حقوق الفرد وحقوق الآخرين ضد أولئك الذين يسيئون إليها.
- التصويت.
- تضيق الفجوة ما بين الواقع الذي نعيشه والغايات والآمال الديمقراطية التي نرجوها (عبدالحافظ، 2007، ص20) .

وكما هو واضح، فإن المسئوليات الإلزامية هي مجموعة من الالتزامات التي تفرض على المواطنين تجاه الدولة بموجب الدستور و القوانين، فالدستور هو عقد ما بين الحكومة والمواطنين يرتب لكل منهما حقوق ويلزم كل منهما بواجبات والتزامات، وغالباً ما ينص على تلك الحقوق والواجبات في باب منفصل بالدستور يسمى بباب الحقوق والواجبات العامة، كما تفرض مجموعة من الالتزامات الأخرى من خلال القانون العام، وهو القانون الذي يختص بتنظيم العلاقة بين الفرد والدولة، وتظهر الدولة فيه بمظهر السيادة (عبد الحافظ، 2007، ص21) .

▪ **رابعاً- الاهتمام والمشاركة بالشؤون العامة**: يتمثل المبدأ الرابع للمواطنة في حق المواطن بل واجبه أيضاً في المشاركة أو أداء دور ما في الشئون العامة (نافع، 2005، ص282) ، بشكل إيجابي وفعال يساهم في رقي الوطن وتقدمه والمحافظة عليه من أي أخطار داخلية أو خارجية.

▪ **خامساً- قبول قيم اجتماعية أساسية**: تعد القيم مادة للاختلافات الجوهرية بين الرؤى التي تكشف عن نفسها مباشرة أو غير مباشرة في الوثائق الدستورية.وأحيانا تترك ليعبر عنها الموروث الثقافي والاجتماعي، وبعضهم ينظر إليها كمساعد لتكوين هوية مميزة لدولة ما، وكمحتوى مهم للمواطنة بمبادئها الأربعة سابقة الذكر، حتى أن غياب قيم معينة يؤدي إلى إشكاليات حقيقية في تعاطي الهويات والحقوق والواجبات وأساليب التنافس والمشاركة العامة، لذلك فإن تكريس قيم اجتماعية يعدُّ مبدأ أساسياً من المبادئ التي تتعلق بالمواطنة، لينظم التفاعل بين أولويات المواطن الفرد، وتلك الخاصة بالمواطنين والمشاركين له في المجتمع والخاصة بالمواطنين في المجتمعات الأخرى (نافع، 2005، ص283) .

2. قيم المواطنة

يمكن القول إن قيم المواطنة تتكون من العناصر التالية (الشرقاوي، 2005، ص 124 – 133) :

♦ **أولاً- حب الوطن**: الذي يمثل قيمة جوهرية، حيث يشير الحب إلى البعد الوجداني للقيمة، فهو دلالة للتمسك والتوحد، وهو من أهم مظاهر المواطنة ومن عوامل قوتها، فحب الوطن هو حب عطاء لا تلقٍ، حب وفاء لا جحود، حب تسامح وإيثار من أجل التماسك والترابط، والقوة والعمل المثمر من أجل الحياة الكريمة لكل من الفرد والمجتمع.

♦ **ثانياً- الانتماء والولاء**: يعرف الانتماء بأنه الحالة التي يشكل فيها الفرد جزءاً من بنية اجتماعية معينة أو جماعة محددة، ويعني إحساس الفرد أو المواطن بأنه جزء من كل، ويؤكد الانتماء حضور مجموعة من الأفكار والقيم والأعراف والتقاليد التي تتغلغل في أعماق الفرد فيحيا بها وتحيى به حتى تتحول إلى وجود محسوس، فهو يشكل جذر الهوية الاجتماعية وعصب الكينونة الاجتماعية، ويعد محوراً مفصلياً يكشف كثيراً عن الآلية التي تتحكم في علاقة المجتمع بأفراده.

♦ **ثالثاً- الولاء**: هو النصرة والطاعة وخضوع لسلطة ما، بعيداً عن المنطقية والاستقلال الذاتي بقصد المصلحة، فولاء الفرد في المجتمع الأبوي يتجه نحو العائلة أو

العشيرة أو المذهب أو الطائفة، وهو جوهر الالتزام، يدعم الهوية الذاتية، ويقوي الجماعية وتأييد الفرد لجماعته، ويشير إلى مدى الانتماء إليها ومن المحتمل أن يكون الولاء للذات، وهنا يقترب الشخص من النرجسية أو الأنانية، في حين أن الانتماء لا يكون للذات، وهذا يبين أن الولاء يدعم الانتماء ويقويه (أبوفودة، 2006، ص71) .

♦ **رابعاً- الحرية**: تعني تهيئة الظروف المواتية لكل فرد ليعبر عن طبيعته وعن كيانه وعن وجوده في نوع العمل الذي يؤديه، وهي القدرة على اختيار ما نريد وفي الوقت نفسه التمتع بقدرة مماثلة على عدم اختيار ما لا نريد.إن واقع الحرية يتسم بالنسبية، فحرية شخص تختلف عن حرية آخر، فحرية الطالب تختلف عن حرية المعلم، وحرية المرأة تختلف عن حرية الرجل.إن الحرية هي القدرة على الاختيار بين أشياء عدة، أي حرية التصرف والعيش والسلوك حسب توجيه الإدارة العاقلة دون الإضرار بالآخرين، أو دون الخضوع لأي ضغط إلا ما فرضته القوانين العادلة الضرورية وواجبات الحياة الاجتماعية، ويجب أن تتوازن الحرية مع المسئولية التي يضطلع بها الفرد في حدود استعداده وقدراته، وللحرية أشكال منها: (حرية العقيدة، والرأي، والعمل، والانتقال، والملكية، والتفكير، والحرية السياسية...الخ) (ناصر، 1994، ص 234 – 238) .

♦ **خامساً- المشاركة**: تعد أهم المتغيرات التي أدت دوراً أساسياً في استكمال تشكيل الدولة الحديثة، وانعكس ذلك على مزيد من التأكيد أو التبلور لمفهوم المواطنة، فقد شغلت المشاركة السياسية مكانة بارزة في الدولة الحديثة، وذلك عندما أصبحت علاقة الحاكم مباشرة مع الشعب، والمشاركة السياسية تعني الاضطلاع بدور ما في صنع القرار السياسي، أو القيام بدور ما في العملية السياسية سواء اقتصر التأثير أو امتد إلى الممارسة الفعلية.وتعد المشاركة أحد أساليب الممارسة اليوم في الغرب، وهي حصيلة صراع وتطور استمر قرابة قرنين.

♦ **سادساً: الجماعية**: تعد الفردية والجماعية من الخطوط المزدوجة في كيان الإنسان، ويعكسان إحساس الإنسان بفرديته والميل إلى الاجتماع بالآخرين والحياة معهم كواحد منهم، وتعبر قيم الجماعية عن توحد الفرد مع الهدف العام للجماعة، وتؤكد على مجموعة من القيم الفرعية كقيمة التعاون، وقيمة التكافل والتماسك، وقيمة التوازن بين إحساس الفرد بفرديته وإحساسه بمسئوليته تجاه الجماعة، وبين المصالح الذاتية والمصالح العامة، وقيمة الشعور بالآخرين واحترامهم، والتأكيد على الشعور بالمسئولية.

إن ما ينبغي تعريفه للأفراد هو منحهم المعرفة والمهارات والقيم والتصرفات اللازمة والممارسات الديمقراطية في ظل قيم المواطنة ومبادئها، ويمكن تحديد ما يجب تعليمه

للأفراد في النقاط التالية (Ken, 2000, pp7)

- الإحساس بالهوية.
- وعي الفرد لحقوقه واحترام حقوق الآخرين.
- تحقيق الواجبات: أي قيام الفرد بما عليه من واجبات أو التزامات سواء كانت إلزامية، أو طوعية.
- القبول الحاسم للقيم الاجتماعية: أي قبول الفرد للقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع بشكل حاسم.
- محو الأمية السياسية.
- توفر قدر واسع من المعرفة والقيادة والمهارات الأكاديمية الأساسية.

إن قيم المواطنة ومبادئها يجب أن تكون واضحة لكل أفراد الشعب، ويجب أن يكون أفراد الشعب على علم تام بها، وعلى علم بما منحهم الدستور من حقوق، وما فرض عليهم من واجبات والتزامات، حتى تستطيع الدول التقليل من تأثير العديد من العوامل التي تؤثر على المواطنة لدى الأفراد، مثل العولمة بأشكالها المتعددة، والنزاعات الداخلية سواء المسلحة أو الأيديولوجية.

المواطنة في ظل الصراع الفلسطيني الداخلي:

تعدُّ المواطنة بقيمها ومفاهيمها أساس قيم الدولة في العصر الحديث التي هي بمثابة عقد قانوني بين الفرد والدولة، والتي تتضمن حقوقاً للفرد وواجبات عليه حتى يتسنى للأفراد المنتمين لهذا النظام القيام بما عليهم من واجبات وأخذ حقوقهم، ولابد أن يتمتع هذا النظام بالأهلية الكاملة، وأهمها السيادة سواء كانت داخلية أم خارجية (الاستقلال في السياسة الخارجية وفي العلاقات الدولية والقرار السياسي) ، وفي ظل عدم قدرة النظام من الحصول على سيادته الداخلية لا يمكن لقيم المواطنة ومفهومها أن تنمو، أي بمعنى في وجود صراعات داخلية سواء كانت مسلحة أو غير مسلحة (صراعات أيدلوجية أو طائفية أو عرقية أو قومية) .

الناظر إلى الحالة الفلسطينية بدءاً من نشوء الأزمة السياسية ووصولاً إلى الانقسام السياسي في 14 حزيران يونيو 2007م يرى أن المواطنة الفلسطينية فقدت أهليتها وقيمها وخصائصها في ظل هذا الانقسام، فخلال الأزمة انقسم المجتمع الفلسطيني ما بين طرفي النزاع بين مؤيد ومعارض، بالرغم من كون هذه الأزمة في بدايتها لم تصل إلى مستوى النزاع المسلح، إلا أن جوهرها كان يكمن في اختلاف المرجعية التي يخضع

لها الأفراد في المجتمع، والتي هي بمثابة الدستور، فحركة حماس بمرجعيتها الصغرى لم تكن تتفق مع الدستور الفلسطيني المرجعية الأساسية الكبرى، وبالتالي فإن انقسام الشارع الفلسطيني بين أطراف النزاع، هو بمثابة انقسام حول المرجعية التي تقوم عليها أسس المواطنة، بما تمنحه هذه المرجعية من حقوق وما تفرضه من واجبات على الأفراد داخل الدولة (أبراش، 2013) .

أما الانقسام السياسي الذي وقع بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، وإقالة الحكومة التي شكلتها حركة حماس، وإعلان الرئيس عباس حالة الطوارئ، وما تلاه من تعطيل لعمل المجلس التشريعي الفلسطيني، فإنه يعني وقف الحقوق والواجبات كافة، وهو وقف للمعنى الحقيقي لما تحمله كلمة مواطنة من معنى، فبدأت الجهات المسيطرة في شطري الوطن تمارس ما تمارسه وفق رؤيتها وحسب مصالحها السياسية والأمنية، حيث ابتعدت عن أهداف المجلس المهنية القائمة على التشريع والرقابة والمحاسبة والشفافية، وفي ظل غياب مبدأ سيادة القانون وعدم اكتمال منظومة التشريعات وغياب دور المؤسسة القضائية بل إعادة تشكيلها وفق ما يتناسب مع الجهة الحاكمة فيها، وقد انعكس ذلك على أداء المؤسسة القضائية التي غاب فيها الحق عن كثير من القضايا بسبب الانتماءات الحزبية.

ففي الضفة الغربية أصبح الرئيس الفلسطيني محمود عباس يمتلك إضافة للصلاحيات التنفيذية المطلقة جميع صلاحيات السلطة التشريعية ونفوذ كبير في السلطة القضائية، وبدأ بإصدار مراسيم رئاسية لها قوة القانون (قرار بقانون) ، وذلك بسبب تعطل المجلس التشريعي عن الانعقاد وأصدر قرارات بقوانين عطلت العمل بقوانين كان معمولاً بها، إضافة لتدخله في القضاء وعمل النائب العام (الخالدي، 2014، ص22) .أما في قطاع غزة، فقد كان الحال مشابهاً لما عليه في الضفة الغربية.فقد ذكر رئيس مجلس القضاء الأعلى المستشار فريد الجلاد «أن حركة حماس عينت قضاة من طرفها يصدرون أحكامهم دون الرجوع إلى القانون الفلسطيني، مما أدى إلى ارتباك المحامين والمواطنين على السواء، وأن القضاة المعينين لا توجد لهم مرجعية قانونية يلجأون إليها في إصدار أحكامهم، ولا ينظر في القضايا المقدمة لهم كافة، بل يهتمون وينظرون بالقضايا على أساس حزبي» (العهد للإعلام، 2010) .

لقد غابت صفة المواطن عن كل المواطنين، وانتقل الفلسطينيون من درجة المواطنين إلى درجة الرعية[1]، فغابت أهم القيم والمكونات الأساسية للثقافة السياسية والتي تعدُّ

(1) يشير مفهوم الرعية إلى أعضاء مملكة أو دولة ليس لهم ذات حقوقية مستقلة, فالذات الحقوقية المستقلة هي شخص الحاكم المتمتع بكل الامتيازات، فهو صاحب السلطان وحده، ولا يملك أحد أن يراجعه، فعلاقته بهم هي علاقة الراعي بقطيعه، وهو يستمد هذا السلطان بالغلبة، بفعل النسب أو العصبية أو القوة، أو ربما بالشرعية الإلهية.ومن ثم فمفهوم الرعية مخالف لمفهوم المواطن بوصفه ذات حقوقية مستقلة.

جزءاً مهماً ومكملاً لقيم المواطنة ومكوناتها كالتعددية واحترام الرأي والرأي الآخر وكرامة الإنسان على أسس من المواطنة المتساوية والمتكافئة.

إن الانقسام اظهر حالة من تقلص مساحة الحيز العام بما في ذلك مساحة الحريات والحقوق، مما غيب عمليات الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية والسياسية، وأفضى إلى حالة من انعدام الثقة بالنظام السياسي القائم، وانعدام الشعور بالاقتدار السياسي أي القدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية، مما ترتب عليها حالة من عدم الرغبة طوعاً أو إكراهاً بعدم الاستعداد للمشاركة السياسية، وقد اختفت العديد من قيم المواطنة كالتسامح الفكري المتبادل وتوافر روح المبادر، وفي ظل تعدد المرجعيات والانقسام الحاصل بين الضفة وغزة، فقد المجتمع الإحساس بالهوية، مما ترتب عليه رغبة كل أطياف المجتمع وخصوصاً في غزة بالهجرة عن غزة.

لقد سادت حالة من انعدام التوجه نحو النظام السياسي، مما عكس حالة من فقدان المعنى الحقيقي للانتماء والولاء والذي أصبح حزبياً أكثر من كونه وطنياً، مما عكس فقدان العديد من قيم المواطنة كالمشاركة والجماعية والإحساس بالهوية وبخاصة في ظل انعدام الأفراد من التمتع بحقوقهم، وإجبارهم على القيم بواجباتهم، والتمييز العنصري بين المواطنين، وذلك من خلال أن جزءاً منهم يحصل على حقوقه والجزء الآخر لا يحصل، وجزءاً ملزم بواجباته والجزء الآخر مخير وغير ملزم.

إن النزاعات الداخلية سواء كانت مسلحة أو أيدلوجية تخنق المواطنة وتنهي مفهومها داخل المجتمعات.وتعمل على تقييد أكبر للحريات (الأمم المتحدة، 2001، ص28) ، والتي هي بمثابة العمود الفقري للمواطنة بحقوقها وواجباتها، كما تؤدي إلى انقسام أفراد المجتمع الداخلي بين مؤيد ومعارض لأحد الأطراف المنقسمة، وبالتالي يصبح الولاء لأحد الفصائل أو الأحزاب لا للوطن والدولة والانتماء كذلك، وهذا يخل بأهم قيم المواطنة التي تنشأ عليها، في ظل تعدد المرجعيات واختلافها ما بين المرجعية الأساسية للنظام القائم، ومرجعية الطرف الآخر، والتي من المؤكد أنها تتناقض معها وبشكل كلي.

ثانياً ـ الإطار العملي للدراسة:

مجتمع الدراسة:

بينت نتائج المسح الميداني أن مجموع عدد الطلبة في الجامعات قيد الدراسة (الأزهر والإسلامية والأقصى والقدس المفتوحة) هو 69129؛ منهم 29851 ذكوراً، و39278 إناثاً، واختيرت عينة عشوائية بنسبة 1% من الطلبة، وفق أعداد الطلبة ونسبهم في كل

جامعة حسب مصادر كل جامعة التي اعطيت للباحثين.

الجدول (1)

إحصائية عدد الطلبة في الجامعات قيد الدراسة

الرقم	الجامعة	الفئة	العدد	النسبة	العينة
1	جامعة الأزهر	طلاب	10068	%52	100
		طالبات	9175	%48	93
2	المجموع الكلي لطلبة جامعة الأزهر		19243	%28	193
3	جامعة الأقصى	طلاب	4983	%32	51
		طالبات	10933	%68	108
4	المجموع الكلي لطلبة جامعة الأقصى		15916	%23	159
5	جامعة القدس المفتوحة	طلاب	8016	%51	81
		طالبات	7580	%49	78
6	المجموع الكلي لطلبة جامعة القدس المفتوحة		15596	%23	159
7	الجامعة الإسلامية	طلاب	6784	%37	67
		طالبات	11590	%63	113
8	المجموع الكلي لطلبة الجامعة الإسلامية		18374	%26	180
9	المجموع الكلي لطلاب وطالبات الجامعات (الأزهر والأقصى والقدس المفتوحة والإسلامية)	طلاب	29851	%43	299
		طالبات	39278	%57	392
10	كلي		69129	100	691

أولاً ـ التحليل الديموغرافي للعينة:

	العمر	النسبة %
الجدول "2"	20 - 17	57.91
	24 – 21	39.39
	28 – 25	1.58
	32 – 28	1.1
	المجموع	%100

الجدول "3"	الجنس	النسبة %
	ذكر	38.6
	أنثى	61.4
	المجموع	%100
الجدول "4"	التخصص الدراسي	النسبة %
	كلية علمية	46.4
	كلية أدبية	51.4
	كلية مهنية	2.2
	المجموع	%100
الجدول "5"	مجال الدراسة	النسبة %
	دبلوم متوسط	1.9
	بكالوريوس	96.7
	دراسات عليا	1.4
	المجموع	%100
الجدول "6"	الجامعة	النسبة %
	الأزهر	27,6
	الإسلامية	25,8
	الأقصى	23,4
	القدس	23,2
	المجموع	100%
الجدول "7"	التنظيم	النسبة %
	فتح	35.6
	حماس	36.1
	الجهاد	1.7
	الجبهة الشعبية	6.2
	الجبهة الديمقراطية	0.8
	مستقل	12.2
	غير ذلك	7.4
	المجموع	%100

توضح نتائج التحليل الديمغرافي لعينة الدراسة ارتفاع نسبة الإناث في الجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى وهذا يعطي مؤشراً بأن المجتمع الفلسطيني مجتمع محافظ بعاداته وتقاليده، فالملاحظ أن نسبة الإناث في كل من جامعتي الأقصى والإسلامية كانت ضعف نسبة الذكور في حين نسبة الإناث والذكور في جامعة الأزهر والقدس المفتوحة مناصفة إلى حد ما، أما فما يتعلق بالجنس فقد بلغت نسبة الإناث ما يقارب ضعف نسبة الذكور، وهذا يؤكد بأن المجتمع محافظ ذكوري فلا يسمح بالسفر للتعليم خارج غزة إلا للذكور فقط، وأن الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع تعطي الأفضلية في تعليم الذكور على الإناث، وهذا يظهر لنا من خلال فارق التكلفة في التعليم بين الداخل والخارج، كما أن نسبة الإناث المرتفعة في الجامعات الفلسطينية تعطي مؤشراً مستقبلياً على وجود ثقافة سياسية إيجابية.

وتفضي النتائج إلى أن النسبة العظمى لأفراد الدراسة تراوحت أعمارهم بين 17 إلى 22 سنة، ومتوسط الأعمار بلغ 20 عاماً، وأن النسبة العظمى من الطلبة يدرسون في الكليات الأدبية بنسبة 51.4 % وتليها الكليات العلمية بنسبة 46.4 % ومن ثم الكليات المهنية بنسبة 2.2 %، وأن أكثر المشاركين مجال دراستهم بكالوريوس حيث بلغت نسبتهم 96.7 %.كما توضح النتائج تنوع الطلبة من حيث التنظيم الذي ينتمون إليه، فقد كانت نسبة من ينتمون لفتح 35.6 %، بينما نسبة من ينتمون حماس 36.1 %، ونسبة من ينتمون للجهاد 1.7 % ونسبة من ينتمون للجبهة الشعبية 6.2 % ونسبة من ينتمون للجبهة الديمقراطية 0.8 %، والطلبة الذين ليس لهم أي انتماء سياسي كانت نسبتهم 12.2 %، أما المنتمون لتنظيمات أخرى كانت نسبتهم 7.4 %.

إن الشباب الجامعي الفلسطيني ينتمي لتنظيمات وأحزاب سياسية فلسطينية بنسبة 87.8 % وهي نسبة عالية جداً، ومنهم 71.7 % ينتمون لفتح وحماس تقريباً مناصفة، وهذا يؤثر في حدة الانقسام، ويدلل على أن الانقسام له وقوده في المرحلة القادمة.وأن نسبة المستقلين 12 % تقريباً تكاد تكون غير مؤثرة في الشباب الفلسطيني، وعليه فإن ثقافة وأيديولوجيات كل حزب هي السائدة بين الشباب، مما يخلق حالة من الازدواجية بين الانتماء للوطن والحزب.

ثانياً ـ التحليل الإحصائي للعينة:

أ. الوعي بالهوية:

كانت نتائج تحليل الوعي بالهوية أن 91.1 % يشعرون بالفخر بكونهم فلسطينيين بينما 7.3 % لا يشعرون بذلك، وهذا مؤشر إيجابي للمستقبل، فما زال الشباب يعتزون

ويفتخرون بكونهم فلسطينيين مما يقوي الوعي بالهوية، و83.9 % يقدمون أنفسهم وأرواحهم فداء للوطن، بينما 12.8 % لا يقدمونها، و72.8 % لا يقل حبهم للوطن كلما زاد حرمانهم من حاجاتهم في حين 18.2 % يرتبط حبهم بالوطن بحرمانهم من حاجاتهم ويقل كلما زاد حرمانهم منها، فالثبات والقداسة في الانتماء الوطني يمكن إرجاعه إلى الحالة الفلسطينية السائدة نتيجة الاحتلال، كما بينت النتائج بأن 66.8 % يرون بأن الانتماء للوطن قل بين الناس والشباب تحديداً، في حين أن 29.9 % لا يرون ذلك، هذا الشعور المتولد بانخفاض الانتماء للوطن عند الآخرين بينما لا يزال انتماؤه للوطن قوياً، يمكن إرجاعه إلى حالة الانتماء الحزبي المرتفعة بين الشباب، فكل يرى انتماءه للوطن وفق نظرة حزبه والثقافة والأيدلوجية التي نشأ عليها فهو ينظر للانتماء للوطن من منظار الانتماء للحزب، كما أن الانقسام السياسي خلق هذا الإحساس بفقدان الآخرين الانتماء للوطن في ظل التعصب الحزبي والانتماء للحزب السائد بين الشباب وبين أطياف المجتمع عامة.

كما أن 83.5 % لا يحددون انتماءهم لأي حزب أو تنظيم حسب مصلحتهم الشخصية في حين أن 9.2 % منهم يحددون انتماءهم لأي تنظيم أو حزب وفق مصالحهم الشخصية، و 65.8 % يهتمون بالمشاركة في الشئون العامة وهي نسبة عالية مقارنة بالدول الأخرى، ففي مصر تكاد تصل نسبة مشاركة الشباب 8 % (التلاوي، 2010) ، في حين في الاتحاد الأوروبي لا يهتم الشباب عامة بالأمور السياسية أو المشاركة في الشؤون العامة (الزبيدي، 2008) .

الجدول (8)

الوعي بالهوية

	النسبة		
	نعم %	لا %	لا رأي%
1.أشعر بالفخر والاعتزاز بأني فلسطيني	91.1	7.3	1.6
2.أقدم نفسي وروحي فداء للوطن	83.6	12.8	3.3
3.يقل حبي للوطن كلما زاد حرماني من حاجاتي الأساسية	18.2	72.5	9
4.أشعر بأن الانتماء للوطن قل بين الناس والشباب تحديداً	66.8	29.5	3.3
5.أحدد انتمائي لأي حزب أو تنظيم حسب مصلحتي الشخصية	9.2	83.5	7.3
6.أهتم بالمشاركة في الشئون العامة	65.8	22	12.2

	النسبة		
	نعم %	لا %	لا رأي%
7.أقبل القيم الاجتماعية الأساسية في المجتمع	62.2	31.3	6.5
8.أحب الوطن مهما كانت سياسة الحكومة والثقافة المتبعة فيه	82	16.5	1.5
9.أتمسك بالجذور الفلسطينية الوطنية وقضيتنا مهما كانت النتائج ومهما اختلفنا	90.8	7.5	1.6

وقد يعود السبب لارتفاع نسبة الاهتمام بالمشاركة في الشؤون العامة إلى عدة أسباب هي:

1. أن نسبة المنتمين سياسياً هي نسبة عالية، وغالباً ما يهتم هؤلاء بالشؤون العامة.

2. الواقع السياسي من احتلال وصراعات داخلية وتدخلات إقليمية ودولية توجد حالة المشاركة العامة.

3. تعاقب الاحتلال والأنظمة السياسية المختلفة على فلسطين، فمنذ بداية القرن العشرين حيث حكم الأتراك والانتداب البريطاني المنطقة وبعد ذلك خضعت غزة للإدارة المصرية والضفة الغربية للحكم الأردني، ومن ثم الاحتلال الإسرائيلي، ومن ثم السلطة الوطنية الفلسطينية، فاختلاف السياسات لكل حقبة من الحقب أوجد ثقافات وأفكاراً متعددة ومختلفة ومتصارعة وقوانين متباينة انعكس على الثقافة السياسية الفلسطينية من حيث الاهتمام بالشأن العام.

كما عبر الشباب في قطاع غزة عن قبولهم للقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع بنسبة 62.2 % هذا مؤشر على أن هناك انسجاماً إلى حد ما بين الأجيال في قطاع غزة تجاه هذا الموضوع، ولكن حوالي ثلث الشباب في قطاع غزة يرفضون القيم السائدة في المجتمع، وهذه النسبة مرشحة في المستقبل للزيادة حيث من المتوقع أن يشهد قطاع غزة تمرداً في المستقبل على الواقع الحالي، ولعل النموذج مصر وحركة الشباب الاحتجاجية لثورة 25 يناير مؤشراً على ما يمكن أن يحصل في غزة مستقبلاً.كما أكد الغالبية من الشباب حبهم للوطن، مهما كانت سياسة الجهة الحاكمة فيه بنسبة 82 % وأنهم متمسكون بالجذور الفلسطينية الوطنية وقضيتهم مهما كانت النتائج ومهما كان الاختلاف بنسبة 91 % تقريباً.

ث. المساواة أمام القانون

الجدول (9)

المساواة أمام القانون

	النسبة		
	نعم %	لا %	لا رأي%
1.توجد مساواة كاملة بين المواطنين	18.8	79.4	1.7
2.المحافظة على المؤسسات والمرافق العامة واجب كل مواطن	96.8	2.8	0.3
3.يجب على المواطنين احترام القانون والخضوع له	94.6	3.3	2.1
4.القانون يطبق هذه الأيام على الضعفاء الذين لا ينتمون إلى أي حزب أو تنظيم	59.7	33.2	7.1
5.يجب أن أخذ حقي بيدي وأحرص على ذلك	45.4	49.5	5.1
6.المسؤولون وأبناء التنظيمات لا يلقون عقاباً على أخطائهم	65.8	30.1	4.1

تعطي نتائج المسح الميداني فيما يتعلق بالمساواة أمام القانون أن 80 % يعتقدون بأنه لا توجد مساواة كاملة بين المواطنين، وبربط التساؤل بالانتماء التنظيمي، وأوضحت النتائج أن ما يقارب 93 % من المنتمين لحركة فتح يرون أنه لا توجد مساواة كاملة بين المواطنين، بينما رأى 73 % من المنتمين لحركة حماس بأنه توجد مساواة كاملة بين المواطنين، وأكد المنتمون للجهاد والديمقراطية بنسبة 100 % بأنه لا توجد مساواة، بينما أكدت الشعبية بنسبة 94.8 % بأنه توجد مساواة، أما المستقلون فبنسبة 76.6 % أيدوا بأنه لا توجد مساواة كما أكد 55.3 % من المنتمين للتنظيمات الأخرى لا توجد مساواة. وهذه النتائج تضفي انطباعاً عن مدى تأثير الانتماء التنظيمي في رأي الطلبة، فعند أبناء حماس كانت الغالبية ترى بأنه توجد مساواة وذلك دفاعاً عن حركتهم التي تحكم قطاع غزة، بينما تنظر الأغلبية الكبيرة من طلبة الجامعات في قطاع غزة إلى الجهة الحاكمة (حركة حماس) نظرة سلبية تجاه موضوع المساواة، ويعتقدون بأن المنتمين لحزب الحكومة يتمتعون بامتيازات عن بقية الآخرين، وعليه فإن مفهوم المساواة بين المواطنين لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة معدوم إلى حد كبير، وهذا يشكل خطراً مستقبلياً على المجتمع الفلسطيني.إن حالة الشعور بعدم المساواة بين المواطنين سيتفجر يوماً ما في وجه الجهة الحاكمة في قطاع غزة مطالبة بالمساواة بحقوق المواطنة.

بالرغم من وجود قناعة بعدم المساواة بين المواطنين من قبل الجهة الحاكمة فإنه يوجد شعور قوي جداً بين الشباب في قطاع غزة بضرورة المحافظة على المؤسسات والمرافق

العامة، وهذا يدلل على قوة الانتماء للوطن بين الشباب، والذي مراده أنهم يشعرون بالفخر والاعتزاز بكونهم فلسطينيين.

كما أن هناك رغبة جامحة لدى طلاب الجامعات في قطاع غزة باحترام القانون والخضوع له بنسبة 95 % وهي مرتبطة بالبند السابق، إن مرحلة الانفلات الأمني التي مر بها قطاع غزة قبل أحداث 14 حزيران يونيو 2007م جعلت هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع الفلسطيني تؤمن بأن مستقبلها وأمنها باحترام القانون والخضوع له، علماً بأن طبيعة هذه الشريحة تحمل في طياتها التمرد والعصيان.

وتقريباً يعتقد ثلثا طلبة الجامعات في قطاع غزة بأن القانون يطبق على الضعفاء، والذين لا ينتمون إلى حزب أو تنظيم، وهذا ينسجم مع الفقرة الأولى الخاصة بانعدام المساواة بين جميع المواطنين، ولكن عدم المساواة يعود ليس للحالة الاجتماعية أو الانتماء الطبقي أو الجنس أو مكان السكن، وإنما يعود إلى الانتماء التنظيمي، وهذا يعزز فكرة أن نسبة الولاء للحزب مرتفعة في قطاع غزة، وبربط الفقرة بالانتماء التنظيمي نجد أن 81 % من المنتمين لحركة فتح يرون بأن القانون يطبق هذه الأيام على الضعفاء الذين لا ينتمون إلى حزب أو تنظيم، بينما رأى 70 % من المنتمين لحركة حماس بأنه يطبق على الجميع، وأكد المنتمون لحركة الجهاد بنسبة 91 % بأنه يطبق على الضعفاء، بينما الشعبية أكدت بأنه يطبق على الضعفاء بنسبة 100 %، والمنتمون للديمقراطية رأوا بنسبة 60 % بأنه يطبق على الضعفاء فقط، أما المستقلون فأيد 67.5 % بأنه يطبق على الضعفاء، وأكد 68 % من المنتمين للتنظيمات الأخرى ذلك، وكون النسبة الإجمالية لهذه الشريحة ترى أنه يطبق على الضعفاء، فإن ذلك يعكس خطورة الوضع وما يشكله من خطر مستقبلي على مفهوم المواطنة وعلى العدالة الاجتماعية.

ويكاد يكون طلبة الجامعات منقسمين على أنفسهم حول موضوع أخذ الحق باليد، بعيداً عن القانون، وهذا له علاقة بالانقسام الفلسطيني الداخلي، وانعدام الثقة بالجهة الحاكمة فيما يتعلق بالمساواة بين المواطنين وهذا ينسجم من البندين (1) و (4) .

إن موضوع الانقسام حول هذا الموضوع من شأنه أن يوجد حالة التمرد والعصيان داخل المجتمع الفلسطيني، لأن المواطن سيكون لديه قناعة بان حقه لن يناله حسب القانون فسيلجأ للعنف في موضوع الحصول على حقوقه، هذه النسبة تعطي مؤشراً بأن الخطورة تكمن في أن هذا الجيل إذا ما فكر بالتمرد واستخدم العنف فإنه لطبيعة عمره قادر على ممارسة العنف، لأن هذا العمر هو المزود الأساسي لعمليات العنف.

وهذا ينسجم مع البند (6) حيث يعتقد ثلثا طلبة جامعات قطاع غزة بأن المسئولين وأبناء التنظيمات لا يلقون عقاباً على أخطائهم بنسبة 66 %، والانقسام بين الطلبة أيضاً في الرأي بسبب الانتماء التنظيمي، فالمنتمون لحركة فتح بنسبة 79 % يرون بأن المسئولين وأبناء الأحزاب لا يلقون عقاباً على أخطائهم، بينما 66 % من المنتمين لحركة حماس يرون عكس ذلك دفاعاً عن حركة حماس الحاكمة في قطاع غزة، وأكد المنتمون لحركة الجهاد الإسلامي بنسبة 82 % بأن المسئولين وأبناء الأحزاب لا يلقون عقاباً على أخطائهم، وأكد المنتمون للشعبية والديمقراطية والمستقلون بنسبة 100 % بأن المسئولين وأبناء الأحزاب لا يلقون عقاباً على أخطائهم، والمنتمون للتنظيمات الأخرى بنسبة 66 % رأوا بأن المسئولين وأبناء الأحزاب لا يلقون عقاباً على أخطائهم.

إن التباين بين أراء الطلبة يعكس مدى التعصب الحزبي ما بين الطلبة، ومدى انعكاس الانقسام السياسي على البنية المجتمعية، والذي من شأنه أن يقوض مفهوم المواطنة.

ج. المشاركة السياسية:

الجدول (10)

حول المشاركة السياسية

	النسبة		
	نعم %	لا %	لا رأي%
1.اهتم بالإنجازات الوطنية؛ لأن ثمارها تعود على الجميع	73.9	17.7	8.4
2.لا أهتم بالسياسة لأنها مسئولية الحكومة	28.8	64.2	7
3.لا قيمة لمشاركة الأفراد بالسياسة؛ لأن الحكومة تفعل ما تريد	39.6	57.8	2.7
4.لا أشارك بالسياسة حفاظاً على مصالحي	18.5	75.2	6.3
5.التزم برأي الأغلبية حتى لو خالف رأيي	53	41.6	5.4
6.من لا يحصل على حقوقه كمواطن غير ملزم بواجباته	28.5	68.8	2.7

أفضت نتائج التحليل للمشاركة السياسية إلى أن حوالي 74 % يؤمنون بأن الإنجازات الوطنية ثمارها تعود على الجميع، وهذا يتناقض مع ما سبق ذكره، بالرغم من وجود شعور بعدم المساواة وعدم تطبيق القانون على الجميع، فإن الشعور الوطني لدى طلبة جامعات قطاع غزة مازال مرتفعاً، وهذا مؤشر إيجابي يمكن البناء عليه مستقبلاً من قبل الجهة الحاكمة في غزة إذا ما عدلت من سلوكها من وجهة نظر طلبة جامعات قطاع غزة تجاه المواطنين بإشعارهم بالمساواة وأن الجميع تحت القانون.

كما أن حوالي ثلثي طلبة جامعات قطاع غزة يعتقدون بأن السياسة ليست مسئولية الحكومة وحدها وإنما يقع على كاهلهم أيضاً الاهتمام بها بنسبة 65 %، وهذا مؤشر على أن الاهتمام ينبع من كون السياسة تؤثر في حياتهم اليومية، وبالتالي عليهم الاهتمام بما يجري في الحياة السياسية، كما أن الانتماء التنظيمي الذي يطال نسبة عالية من طلبة جامعات قطاع غزة من نتائجه الاهتمام بالسياسة ومعرفة ما تقوم به الحكومة في غزة. كما أن حالة الإحباط والرفض لممارسات الجهة الحاكمة في قطاع غزة تنعكس على رأي الطلبة، حيث يرى ما نسبته 58 % بأنه لا قيمة للمشاركة في السياسة، لأن الحكومة تفعل ما تريد، وهذا يعطي إنذاراً بحالة الرفض التام لممارسات الجهة الحاكمة في غزة والتي من الممكن أن تنعكس في أي لحظة بثورة ضدها.

كما تفضي النتائج بأن ثلاثة أرباع طلبة جامعات قطاع غزة لديهم الرغبة في التضحية بمصالحهم مقابل أن يستمروا في مشاركتهم السياسية، وهذه نسبة عالية من المقامرة مقابل استمرار مشاركتهم السياسية، وهذا يدعم وجهة النظر القائلة بأن هذه الشريحة من المجتمع لديها الاستعداد للتضحية واستخدام وسائل عنيفة من أجل استمرار تعاطيهم للسياسة والتي تعتقد بأن مصالحها مرتبطة بالأوضاع السياسية سواءً تطورت سلباً أم إيجاباً.

إن حوالي 42 % من طلبة جامعات قطاع غزة مؤهل لعدم الالتزام برأي الأغلبية، وهذا يدلل على أن مفاهيم الديمقراطية والتي تقوم أساساً على مفهوم الأغلبية والأقلية ضعيفة بين طلبة جامعات قطاع غزة.وإن استمر هذا الفهم في المستقبل فإن نتائج أي عملية ديمقراطية معرضة للخطر والانقلاب عليها، وبربط النتيجة بالانتماء التنظيمي نجد أن هناك علاقة وثيقة بين الالتزام برأي الأغلبية والانتماء التنظيمي، فنسبة من يلتزمون برأي الأغلبية من حركة فتح 72 % ومن حركة حماس 71 % ومن الجهاد الإسلامي 91 % ومن الشعبية 26 % ومن الديمقراطية 20 % والمستقلين 72 % والتنظيمات الأخرى 58 %، وهذه النسبة تعطي انطباعاً بوجود نسب عالية داخل الطلبة المنتمين لتنظيمات لديهم تعصب حزبي تجاه حزبهم والثقافة التي غرست بداخلهم.

بالرغم من الشعور بالانتماء الوطني، فإن نسبة من يفكرون بالهجرة خارج الوطن تصل إلى 35 %، وهذا مؤشر سلبي على مستقبل قطاع غزة، لأن الشباب هم عماد المستقبل، ويعزى ذلك إلى الانقسام السياسي الداخلي وما تركه من آثار سلبية على هذا الجيل، وعدم الشعور بالمساواة وعدم تطبيق القانون على الجميع سواسية، وانعدام الثقة بالجهة الحاكمة في قطاع غزة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة وارتفاع نسبة البطالة والتي تصل حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى نسبة 41 %، وهذا يعطي طلبة

جامعات قطاع غزة وشبابه عامة بأن نسبة فرص العمل بعد التخرج ضعيفة، وعليه فإن الثلث يفكر بالهجرة خارج الوطن من أجل فرصة عمل.

إن ثلثي طلبة جامعات قطاع غزة يرون بأن من لا يحصل على حقوقه كمواطن غير ملزم بواجباته، وهذه النتيجة طبيعية للشعور بعدم المساواة وعدم تطبيق القانون على الجميع، وكذلك قناعة أن على المواطن أخذ حقه بيده في الظروف الحالية.

أفضت نتائج تحليل الانتماء الحزبي وجود ثقافة عامة مؤداها ضرورة احترام رأي وثقافة أبناء التنظيمات الأخرى حيث ما نسبته 80 % ترى ذلك، كما أن حالة الانقسام السياسي الداخلي تركت بصماتها على القناعة بالوحدة الوطنية، حيث إن ما نسبته 84 % من طلبة جامعات قطاع غزة لا يشعرون بأن هناك وحدة وطنية، بالرغم من ذلك مازال الانتماء الوطني عند طلبة جامعات قطاع غزة يعلو فوق الانتماء الحزبي والاختلافات الدينية والفكرية والأيدلوجية حيث يرى أكثر من ثلاثة أرباع الشباب ذلك بنسبة 78 % وهذا ينسجم مع حب الوطن والشعور بالاعتزاز والفخر والانتماء له.

بالرغم من قناعة طلبة جامعات قطاع غزة بأن القانون يطبق على الضعفاء الذين لا ينتمون لأي حزب أو تنظيم بنسبة 60 % وكذلك معرفتهم بأن الوساطة والمحسوبية والانتماء التنظيمي هي الطريقة السائدة لحصول الفرد على حقه وقضاء مصالحه بنسبة 66 %، فإن الوعي السياسي بينهم يعدُّ مقبولاً بشكل كبير حيث يرى ثلاثة أرباع الطلبة بأن انتماءهم لتنظيم سياسي لا يعني أن ذلك يؤهلهم لأن يكونوا فوق القانون، وبربط الفقرة بالانتماء التنظيمي نجد أن 84 % من المنتمين لحركة فتح يرون بأن (الواسطة) والمحسوبية والانتماء الحزبي هي الطريقة السائدة لحصول الفرد على حقه وقضاء مصالحه، بينما 59.2 % من المنتمين لحماس يرون عكس ذلك، وأكد المنتمون للجهاد الإسلامي بنسبة 72.72 % والشعبية بنسبة 97.4 % والديمقراطية بنسبة 60 % والمستقلون بنسبة 84.4 % والمنتمون للتنظيمات الأخرى بنسبة 57.4 % بأن (الواسطة) والمحسوبية والانتماء الحزبي هي الطريقة السائدة لحصول الفرد على حقه وقضاء مصالحه.ومخالفة الأغلبية من المنتمين لحركة حماس لرأي الطلبة ناتج عن انتمائهم لحركة حماس الجهة الحاكمة لقطاع غزة.

الجدول (11)

الانتماء الحزبي

	النسبة		
	نعم %	لا %	لا رأي%
1.احترم رأي وثقافة التنظيمات الأخرى غير تنظيمي	80.1	14.9	5.1

	النسبة		
	نعم %	لا %	لا رأي%
2.الشعور بالوحدة الوطنية يصعب تصديقه هذه الأيام	83.9	14.6	1.6
3.فلسطينيتنا أهم من أي اختلافات دينية أو ثقافية فكرية أيدلوجية	78	20.9	1.1
4.من الأفضل أن يهاجر الإنسان لأي بلد توفر له حياة كريمة ولا يتقيد بالعيش بوطنه	22.8	75	2.2
5.بعد الانقسام الحاصل أفكر في الهجرة خارج الوطن	34.5	61.9	3.6
6.أنتمي للحزب أو التنظيم لأكون فوق القانون وعدم التعرض للمعاقبة والخوف منه	19.5	75.6	4.9
7.الواسطة والمحسوبية والانتماء التنظيمي هي الطريقة السائدة لحصول الفرد على حقه وقضاء مصالحه	66.3	29.6	1.4
8.لا قيمة لتعدد الأحزاب فالأفضل نظام الحزب الواحد	41.3	52.8	5.9
9.الولاء والانتماء لتنظيم أهم من الولاء والانتماء للدولة	25.3	68.4	6

إن القناعة بالديمقراطية قد تأثرت سلباً نتيجة ما أفرزته التجربة الديمقراطية الأخيرة من انقسام سياسي داخلي تأثر به المجتمع الفلسطيني، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى الثقافة الحزبية المسيطرة إلى حد كبير بين أوساط طلبة جامعات قطاع غزة، والتي بدورها خلقت حالة دكتاتورية في الفكر حيث يرى كل منتم إلى تنظيم أن أفكار تنظيمه هي الصحيحة والصالحة للمجتمع وبناءً عليه يرى في تنظيمه المخلص والذي يجب أن ينتمي الجميع إليه في شكل نظام الحزب الواحد، فنسبة 53 % رأوا من الأفضل تعدد الأحزاب، وبربط الفقرة بالانتماء التنظيمي نجد أن 46 % من المنتمين لحركة فتح يرون بأن الأفضل نظام الحزب الواحد، وأكد المنتمون للجهاد الإسلامي بنسبة 54.54 % بأن الأفضل تعدد الأحزاب، وأكد المنتمون للشعبية بنسبة 97.4 % بأن الأفضل نظام الحزب الواحد، والمنتمون للديمقراطية رأوا بنسبة 60 % أن الأفضل نظام الحزب الواحد، والمستقلون بنسبة 44.15 % رأوا أن الأفضل تعدد الأحزاب، والمنتمون لتنظيمات أخرى بنسبة 63.8 % رأوا أن الأفضل نظام الحزب الواحد.

إن التناقض واضح هنا في مسألة فكرة تعدد الأحزاب حيث يؤيد فقط حوالي النصف التعددية الحزبية، وأقل من النصف بقليل يرى ضرورة وجود حزب حاكم واحد، رغم ما أثبتته الدراسة من أن الانتماء والشعور الوطني مرتفع، والإصرار على المشاركة السياسية.إن نسبة 69 % يرون بأن الانتماء والولاء للدولة أهم من الولاء والانتماء للتنظيم، وهو ما يؤكد بأن الشعور بالوطنية الفلسطينية ما زال عالياً بالرغم من وجود نسبة 26 % ترى عكس ذلك.

الخلاصة:

دلت النتائج على وجود حالة من التردد والازدواجية عند الطلبة نحو وعيهم بمبادئ المواطنة، وظهر ذلك جلياً من خلال اتضاح مفهوم الهوية في وعي الطلبة فهم يشعرون بالفخر والاعتزاز بفلسطينيتهم ولا يقل حبهم كلما زاد حرمانهم من حاجاتهم الأساسية، ويقبلون القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويتأكد من خلال الوعي بواجبات المواطنة ومسئولياتها، حيث يؤكدون على الاهتمام بالإنجازات الوطنية، ووجوب المحافظة على المؤسسات والمرافق العامة، والدفاع عن الوطن كفريضة على الجميع، وأنه يجب على المواطنين احترام القانون وسيادته والخضوع له.

المشاركة السياسية باعتبار أنها ليست مسئولية الحكومة وحدها، فجزء كبير غير راضٍ عن الحكومة، وأنهم يشاركون ولا يخافون على مصالحهم، ولا يجب أن يأخذوا حقهم بأيديهم، وأنهم يلتزمون برأي الأغلبية واحترام ثقافة الآخر ورأيه حتى لو خالفهم رأيهم، ويهتمون بالإنجازات الوطنية، لأن ثمارها تعود على الجميع، كما أنهم يحافظون على المؤسسات والمرافق العامة وأن المحافظة عليها واجب على كل مواطن، وأنه يجب على المواطنين احترام القانون والخضوع له، وأنهم يحبون الوطن مهما كانت سياسة الحكومة والثقافة المتبعة فيها، وأن فلسطينيتهم أهم من أي اختلافات دينية وثقافية وفكرية، وأنه يجب التمسك بالجذور الفلسطينية الوطنية وقضيتهم مهما كانت النتائج، وأنه ليس من الأفضل أن يهاجر الإنسان لأي بلد يوفر له حياة كريمة ويتقيد بالعيش بوطنه، وأن المواطن ملزم بواجباته حتى لو لم يحصل على حقوقه، وأن الولاء والانتماء لدولة أهم من الولاء والانتماء لتنظيم.

وبالرغم من كل ذلك فهم يشعرون بأن الانتماء قل بين الناس وبخاصة، فئة الشباب، ويرون بأنه لا قيمة لمشاركة الأفراد في السياسة لأن الحكومة تفعل ما تريد ولا توفر العمل للجميع، وبأنه لا توجد مساواة كاملة بين المواطنين، وأن القانون يطبق على الضعفاء الذين لا ينتمون إلى أي حزب أو تنظيم، وهذا يعطي مدلولاً على عدم وجود انتماء وطني، وأن الشعور بالوحدة يصعب تصديقه هذه الأيام، وأن الواسطة والمحسوبية والانتماء التنظيمي هي الطريقة السائدة لحصول الفرد على حقه وقضاء مصالحه، وأن المسئولية وأبناء التنظيمات لا يلقون عقاباً على أخطائهم، ويفضلون نظام الحزب الواحد وهو توجه عام نحو الدكتاتورية والتعصب الحزبي، كما ارتفعت نسبة من رأوا أن الولاء والانتماء لتنظيم أهم من الولاء والانتماء لدولة وكانوا بنسبة 25.6 %، وأنه لا توجد مساواة كاملة بين المواطنين.

إن هذه الازدواجية في فهم الطلبة لمبادئ وقيم المواطنة الخاطئة نابعة بالأساس من ممارسات وسلوكيات النظام الحاكم والممارسات والسلوكيات السلبية لتوجهات الأطر السياسية الفلسطينية (التنظيمات) ، والتي يقع على عاتقها دور كبير في ترسيخ مفهوم المواطنة بقيمها ومبادئها، وبالتالي فإن هناك مسئولية كبيرة تقع على عاتق النظام السياسي الحاكم أياً كان توجهه وفكره، وعلى الأطر السياسية ضرورة غرس ثقافة المواطنة بقيمها ومبادئها السليمة، لأن استمرار الوضع الحالي بهذه الازدواجية سينعكس سلباً على البنية المجتمعية وعلى النظام السياسي القائم.

التوصيات:

1. توحيد المرجعية بين الفصائل كافة بتحديد السياسات العامة والاستراتيجية الموحدة بين التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية كافة تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث يكون الاختلاف تحت مظلتها لا خارجها، الاختلاف داخلها لا عليها وفق رؤية وطنية موحدة.

2. تبني نهج الثقافة وليس الأيديولوجية حتى تسمح بنمو العديد من القيم الديمقراطية التي تجد لها تربة خصبة في النمو، وتعزيز مبدأ التعددية الحقة، وإبعاد أو تجاهل كل من يتبنى ثقافة مغايرة للثقافة الوطنية.

3. يجب على الفصائل الفلسطينية أن تغير من طريقة تعبئتها الفكرية والثقافية لأبنائها لأن النتيجة الحتمية والنهائية للتعبئة الحالية مدمرة للمجتمع.

4. خضوع التنظيمات والأحزاب السياسية كافة لرقابة النظام السياسي القائم أياً كان من يشكله ويقوم عليه من حيث الثقافة والفكر الذي يتبناه للحد من الثقافات المشوهة التي تقسم المجتمع وتقضي على مفهوم المواطنة.

5. تغذية المناهج التعليمية المدرسية والجامعية بمفاهيم المواطنة لترسيخها فكراً وسلوكاً في الجيل الناشئ.

6. تبني مشروع سياسي للمؤسسات الحكومية كافة يقوم على مبدأ التربية من أجل المواطنة تشارك فيه المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وممثلون لأطياف الفكر والأحزاب السياسية كافة.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. أبو فودة، محمد.(2006) : دور الإعلام التربوي في تدعيم الانتماء الوطني لدى الطلبة الجامعيين في محافظات غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة.
2. الأمم المتحدة «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا».(2001) : المواطنة والنوع الاجتماعي دراسة نظرية، مكتبة التخطيط، عدد 30، نيويورك.
3. حسين، عدنان السيد.(2008) : المواطنة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، الرباط، المملكة المغربية.
4. الخالدي، احمد مبارك.(2014) : اداء السلطة القضائية الفلسطينية وتحقيق العدالة (1993 – 2013) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
5. الزنيدي، عبدالرحمن.(2005) : فلسفة المواطنة في المجتمع السعودي، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي بإدارة التربية والتعليم بالسعودية.
6. السويدي، جمال سند.(2009) : ندوة التربية وبناء المواطنة نحو استراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء، بحث مقدم إلى كلية التربية بجامعة البحرين خلال ندوة التربية وبناء المواطنة، 29 – 30 سبتمبر.
7. الشرقاوي، موسى علي.(2005) : وعي الطلاب ببعض قيم المواطنة دراسة ميدانية، دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي جامعة عين شمس، العدد التاسع، أكتوبر.
8. العامر، عثمان بن صالح.(2005) : أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي دراسة استكشافية، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي بإدارة التربية والتعليم بالسعودية.
9. غيث، محمد عاطف.(1995) : قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
10. فرج، هاني عبدالستار.(2004) : التربية والمواطنة دراسة تحليلية، مجلة مستقبل التربية العربية، جامعة عين شمس ومكتب التربية العربي وجامعة المنصورة، المجلد العاشر، العدد 34، سبتمبر.

11. المعمري، سيف ناصر علي، ومحمود طوسان.(2001) : مقومات المواطنة عند الشباب العربي ودور المؤسسات التربوية في تنميتها «ندوة التربية وبناء المواطنة»، جامعة البحرين، 29 – 30 سبتمبر.

12. ناصر، إبراهيم.(1994) : التربية المدنية «المواطنة»، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان – الأردن.

13. ناصر، إبراهيم.(2003) : المواطنة، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، الطبعة الأولى، عمان – الأردن.

14. نافع، عبدالمنعم.(2005) : وعي طلاب التعليم الأساسي بمبادئ المواطنة؛ دراسة ميدانية»، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد5، مايو.

15. النجار، باقر.(2001) : المواطنة والمجتمع تساؤلات في دور المؤسسات التعليمية، ندوة التربية وبناء المواطنة، إدارة التربية والتعليم بالبحرين، سبتمبر.

ثانياً ـ المواقع الإلكترونية:

1. أبراش، إبراهيم.(2013) : تعدد المرجعيات والتباس مفهوم المصالحة، الحوار المتمدن (http:/ / palestine.assafir.com/ Article.aspx?ArticleID=2427, accessed 08.12.2014)

2. دائرة المعارف البريطانية (2004) : المواطنة مقابل المواطنة الثقافية.
(http:/ / www.britannica.com/ EBchecked/ topic/ 118828/ citizenship,accessed25.2.2010)

3. عبدالباقي، صابر أحمد.(2009) : المواطنة حقوق وواجبات، جامعة المنيا، مايو.
(http:/ / kenanaonline.com/ users/ drsaber/ posts/ 88497,accessed 13.11.2009)

4. شبكة العهد للإعلام.(2010) : قضاة حماس يصدرون أحكامهم دون الرجوع للقانون ويتعاملون مع القضايا على أساس حزبي.
(http:/ / www.alaahd.com/ arabic/ ?action=detail&id=51900, accessed 20.2.2011)

5. التلاوي، أحمد.(2010) : غياب الشباب المصري عن المشاركة السياسية..لماذا؟! ، إخوان أون لاين، 7/ 12/ 2010م.
(http:/ / www.ikhwanonline.com/ new/ Article.aspx?ArtID=13912&SecID=303 ,accessed 12.2.2011)

6. الزيدي، المنجي.(2008) : الشباب والتنشئة على قيم المواطنة مقاربة سوسيولوجية للنموذج التونسي، وقائع المؤتمر الدولي (قضايا الشباب في العالم الإسلامي: رهانات الحاضر وتحديات المستقبل) الذي عقدته الإيسيكو تحت رعاية السامية لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي، تونس: 14 – 26 نوفمبر 2008م.
(http:/ / www,isesco.org.ma/ arabe/ kadaya%20chabab/ p25.php,accessed 9.2.2011)

ثالثاً ـ المراجع الأجنبية:

1. *BernardCrick.(1999): National Curriculum Citizenship, Citizenship Foundation.*
2. *European Integration (1999): language and Citizenship, European Integration and the changing concept of Citizenship, Journal of the European Cultural.*
3. *Jayasuriya, Laksiri.(1993) : key issues in citizenship and republicanism «Citizenship and Republicanism in a Multicultural Nation», FECCA Conference, Perth, December.*
4. *Patrick, John (2001) : The Concept of Citizenship in Education for Democracy, Office of Educational Research and improvement (OERI) ,January.*
(http:/ / www.ericdigests.org/ 2000- 1/ democracy.html, accessed 5.10.2009)
5. *GerardDelanty.(2007) : Citizenship as a learning process Disciplinary citizenship versus cultural citizenship, Journal of the European Cultural, 2007.*
(http:/ / www.eurozine.com/ articles/ 2007- 06- 30- delanty- en.html.,accessed 7.9.2009)

الآفاق المستقبلية
لنقل أعضاء الحيوان إلى الآدمي *

أ.السايح بوساحية **

* تاريخ التسليم: 31/ 8/ 2014م، تاريخ القبول: 7/ 12/ 2014م.
** أستاذ مساعد رتبة- أ- / كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة العربي التبسي/ تبسة/ الجزائر.

ملخص:

يعالج هذا البحث قضية على قدر من الأهمية وهي النقص الفادح في الأعضاء البشرية، وكذا الشروط الطبية والأخلاقية والقانونية التي دفعت إلى التفكير في نقل الأعضاء الحيوانية إلى الإنسان باستخدام بعض الأجزاء لمعالجة حالات مرضية.

أظهر البحث أنه تاريخياً، رغم أن زرع الأعضاء الحيوانية بدأ في الظهور بشكل موازي مع إحراز تقدم كبير في علم المناعة، فإنه ما زال يثير جدلا قانونياً وفقهياً وأخلاقياً، بل حتى اجتماعيا إضافة إلى الأسباب الأخرى للرفض ومنها خطر انتقال الفيروسات.

في ظل النقص الفادح في الأعضاء البشرية المناسبة أصبح من الواضح أن فكرة استخدام أعضاء جسم الحيوان مغرية يوماً بعد يوم كبدائل معدلة وراثياً بدأت تظهر إلى الوجود، **فما مدى ملاءمة إمكانية نقل أعضاء الحيوان إلى الإنسان من الناحية الطبية والدينية والأخلاقية؟**

Future Prospects for Xenotransplants

Abstract:

Historically, Xenotransplant trials escalated widely with the beginning of the 60's with the leading achievements in modern medical development despite the outstanding fact of the lack of success of most of them.Today, Xenotransplants scope is developing very quickly, and there is a great interest on this field of knowledge.There is enormous danger in xenotransplantation because it is still far from being a perfect solution for most health problems.

مقدمة:

النقص الفادح في الأعضاء البشرية التي هي على قدر كبير من الأهمية، والراجع أساسا إلى الشروط القانونية والطبية والأخلاقية دفع الباحثين إلى التفكير في نقل الأعضاء الحيوانية إلى الإنسان وتجلّى هذا في البداية في استخدام بعض أجزاء من الحيوانات مثل: الأنسولين المستخرج من البنكرياس والخيوط الجراحية القابلة للامتصاص، وصمامات قلب الخنزير، وغيرها، في معالجة بعض الحالات المرضية، حيث اعتبرت تلك الحلول «مقبولة» بالنسبة لبعضهم في العلاجات الطبية فقط.

وقد أثار نقل أعضاء الحيوانات إلى البشر وزراعتها قد أثار جدلا فقهياً كبيراً ومشكلات كبيرة [1] حيث يرى بعضهم أن الوضع الراهن لا يبرر مثل هذه التجارب، خاصة مع ثبوت أنها لا تقدم فائدة علاجية أو حتى مجرد أمل في الشفاء، فالمدافعون عن مثل هذه التجارب يقولون إنه لا يمكن تبرير ذلك الحظر بعدم توافر بدائل أخرى رغم تنامي المعارف المكتسبة، وشكك بعضهم الآخر في أن المنع ينطوي على تدخلات غير مسئولة.

من جهة أخرى، احتجت مختلف جماعات حقوق الحيوان على هذه التضحية من طرف الحيوانات للمشاركة في البحوث وإنقاذ أرواح البشر، واعتبرت أن الحيوانات ليست «مجرد وسيلة» لرفاهة الإنسان، وإنما يجب أن يكون نطاق التجارب البشرية على الحيوانات محترماً إلى قدر كبير في الأبحاث، ومنها تخفيف الألم أو العذاب وتخفيضه إلى أدنى حد ممكن، وتحديد بعض الأعضاء مثل القرنية إذا كان ذلك ممكناً ومبرراً.

ويرى بعضهم الآخر يرى أن نقل أعضاء الحيوان إلى الإنسان مرفوض أخلاقياً؛ لأنه محاولة إخصاب بين الإنسان والحيوان وهو ما يتعارض وكرامته، رغم أن التطورات الأخيرة أثبتت أن الخنازير المعدلة وراثياً يمكن أن تكون أكثر توافقا مع البشر من الحيوانات الأخرى، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى للرفض، ومنها الاستجابات المناعية والقلق من خطر انتقال الفيروسات ومسببات الأمراض الأخرى من نوع جنس إلى آخر.

وتعدُّ زراعة الأعضاء والأنسجة من الحيوان إلى البشر فكرة قديمة، وأولاها نقل كلى الحيوانات إلى الإنسان مع بداية القرن العشرين ثم تم التخلي عنها في فرنسا وألمانيا لأنها لم تكلل بالنجاح [2] ، ثم بدأت في الظهور مرة أخرى خلال الستينيات، عندما تم إحراز تقدم كبير في علم المناعة بتمام زرع كلى قرد الشمبانزي للمرضى الذين يعانون من الفشل الكلوي، خاصة إن أنصار التطور، من ناحية أخرى، يستندون في آرائهم إلى درجة التشابه

الوراثي بين الإنسان والحيوان، كما تم في عام 1984 زرع قلب قرد البابون لرضيع حديث الولادة وعاش 20 يوما بعد العملية الجراحية، [3] لكن هذه التطورات صاحبتها عقبات عدة للنجاح منها كون الرفض مفرط الحدة ليس معياراً للصحة العامة، والقضايا الأخلاقية إلى جانب الوازع الديني، وهكذا وفي ظل النقص الفادح في الأعضاء البشرية المناسبة من الواضح أن فكرة استخدام أعضاء الحيوان أصبح مغرية يوماً بعد يوم كبدائل بحاجة إلى استكشاف على نحو أكثر عمقاً، خاصة وإن العلماء يؤمنون بإمكانية زرع الأعضاء الحيوانية إلى الإنسان خلال السنوات القليلة القادمة، وهذا يمكن أن يكون الجواب على النقص الخطير في الأعضاء البشرية.

المبحث الأول ـ ماهية نقل الأعضاء الحيوانية:

في الطب الحيوي الحديث، بذلت جهود في زراعة الأعضاء يعود تاريخها إلى وقت مبكر من هذا القرن أي قبل معرفة المبادئ المناعية التي تقوم عليها عملية الزارعة، وفشلت معظم هذه الجهود، على الرغم من أنه وجدت واحدة من السوابق في الستينيات لزرع كلى الشمبانزي كللت بنجاح العمل بها لحوالي تسعة أشهر [4] .

المطلب الأول ـ تعريف نقل الأعضاء الحيوانية:

نقل الأعضاء هو مصطلح يستخدم لتغطية زرع الخلايا والأنسجة أو الأعضاء الحية من صنف واحد لآخر [5] مثل من الخنازير إلى البشر [6] (أي من الحيوانات وتزرع في جسم الإنسان) [7] وتسمى هذه العملية لنقل وزرع الخلايا والأنسجة أو الأعضاء أو الأعضاء المستمدة من الحيوانات [8] «xenotransplants» **ويمكن أن يتم ذلك الزرع بالعديد من الطرق**:

- العلاجات الحيوانية الخارجية (تصفية سوائل أو خلايا الشخص المريض أو تستنبت من خلال (النمو) مع الخلايا الحيوانية ثم تعود مرة أخرى إلى الشخص المريض) .
- العلاجات الحيوانية الخلوية (خلايا الحيوانات تزرع في جسم الإنسان المريض للتعويض عن نقص عمل خلايا المريض نفسها) .
- زرع الأعضاء الحيوانية كلها (من خلالها كل الأعضاء مثل القلب والكلى) أو الأنسجة (كالجلد) تزرع في جسم الإنسان المريض لتحل محل العضو المريض أو المصاب.

كانت مواقف معظم مجالس البحوث الصحية والطبية حيال نقل الأعضاء من الحيوان إلى الإنسان بالتوصية على أن التجارب السريرية السابقة الذكر (نقل الأعضاء) يسمح بها

فقط عند توافر الشروط الآتية:

- تنفيذ إدارة المواد العلاجية إطاراً قوياً لتنظيم التجارب السريرية التي تنطوي على زرع الأعضاء ونقلها.
- تأسيس معيار قوي للرقابة والرصد، بما في ذلك، على سبيل المثال، استراتيجية مراقبة وتسجيل المريض.

المطلب الثاني ـ أنواع نقل الأعضاء الحيوانية:

هناك أربعة أنواع من الزرع التي يمكن القيام بها، وهي الترقيع الذاتي من وإلى الشخص نفسه، الزرع بين شخصين متطابقين وراثيا كالتوأم، الزرع مع اختلاف وراثي والنقل من الأعضاء المستمدة من الحيوانات فبالنسبة للنوع الأول لا يثير مشكلات أخلاقية أو دينية، أما النوع الثاني فهو استثناء من القاعدة، أما النوع الثالث فهو الأكثر شيوعاً، وأما النوع الرابع– فهو موضوعنا.

بدلا من ذلك، يتوقع الباحثون أنه، على المدى القصير إلى المتوسط، العلاج بالخلايا الحيوانية (مثل خلايا البنكرياس أو خلايا الدماغ الصغيرة) أو العلاجات الخارجية الحيوانية (مثل الأجهزة التي تستخدم خلايا الكبد الحيواني، أو ترقيع الجلد) هي أكثر عرضة للنجاح، وذلك لأن زرع الخلايا والإجراءات الخارجية تسبب مناعة أقل رفضاً من زرع العضو وأقل مشكلات من الناحية الهيكلية والوظيفية.

في الوقت الراهن، وصلت النتائج إلى ثلاثة أنواع من عمليات الزرع منها: [9]

العلاج بالخلايا (مثل خلايا المخ أو خلايا جزر البنكرياس) ، أو العلاجات الخارجية الحيوانية (مثل خلايا الكبد الخارجية أو ترقيع الجلد) غير أنه ليس من المتوقع نجاح التجارب في المستقبل القريب، لأن المشكلات الرئيسة بشأن الأداء السليم، رفض العضو الحيواني ومشكلات أخرى بحاجة لمزيد من البحث.

في السنوات الأخيرة، استخدم الباحثون تقنيات الهندسة الوراثية لتعديل الخنازير من أجل التغلب على أقسى أشكال الرفض المناعي، ويعتقد الباحثون أن هذه الأوقات قد تستمر في التحسن، خاصة تقنية نمو جلد الإنسان على طبقات من الخلايا الحيوانية المغذية، ثم استخدام الجلد لإصلاح الحروق.

المطلب الثالث ـ وسائل نقل الأعضاء الحيوانية:

موقف مجالس البحوث الصحية والطبية بشأن نقل الأعضاء من الحيوان كان بالتوصية [10] على أن التجارب السريرية السابقة الذكر يسمح بها **فقط عند توافر الشروط**

الآتية: [11]

♦ تنفيذ إدارة المواد العلاجية إطاراً قوياً لتنظيم التجارب السريرية التي تنطوي على زرع الأعضاء ونقلها.

♦ تأسيس معيار قوي للرقابة والرصد، على سبيل المثال، استراتيجية مراقبة وتسجيل المريض [12].

♦ العلاج بالخلايا الحيوانية ينطوي على زرع الخلايا الحيوانية أو مجموعات معزولة من الخلايا لها القدرة على علاج الأمراض، مثل السكري، ومرض باركنسون وهنتنغتون، وقد تكون أيضا قادرة على إصلاح الأنسجة أو الأجهزة التالفة، وبالتالي تجنب الحاجة إلى الجراحة، لأنها قد تحقق بعض النجاح.

نقص أجهزة الزراعة السريرية في العالم حيث 60 % من المرضى الراغبين في استبدال الخلايا الميتة لا يزالون في قائمة الانتظار، الجيل السابق لاحظ رفض الجسم للأعضاء المزروعة من كائن آخر كالخنزير، وقد يكون بالإمكان قريباً التقليل من مخاطر الرفض، واستخدام أنسجة بديلة لأنسجة الإنسان، فقد تنقذ زراعة الأعضاء آلاف المرضى المنتظرين للمتبرعين بأعضائهم، فخلايا الحيوانات كالخنزير أو قرد الرباح المعدلة وراثياً بجينات الإنسان تعمل على خداع جهاز الإنسان المناعي ليتقبلها كجزء منه زراعة أنسجة المبيض الفئران الناقصة المناعة استخدمت فعلياً في البحوث لدراسة تطوير جريبات المبيض، **وتتلخص إيجابيات النقل في**: [13]

♦ إمدادات غير محدودة من الأجهزة المختارة وتوفير أجهزة من كل الأحجام.

♦ الحد من الوقت وتجنب التدهور الصحي في أثناء انتظار نقل العضو أو الحصول عليه.

♦ الحد من التكاليف المالية المتعلقة بالفشل في القضاء على الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية.

المبحث الثاني - إجراءات نقل الأعضاء الحيوانية

معظم عمليات الزرع والنقل تكون بوضع عضو أو نسيج حي إلى جسم المريض لتحل محل العضو أو النسيج المريض أو الفاشل، أما الأقل شهرة واستعمالا فهي العلاجات الخارجية، مثل تنمية جلد الإنسان في المختبر واستخدامه في وقت لاحق كتطعيم لعلاج الحروق، كما أجريت تجارب سريرية أخرى باستخدام خلايا أو أنسجة من كائن آخر لعلاج السرطان والسكري وفشل الكبد ومرض الرعاش وفي حال اكتملت العملية بنجاح يمكن

الاحتفاظ بالخلايا المزروعة طوال العمر، ونجد الخلايا والأنسجة أكثر سهولة من الأجهزة للزراعة [14].

المطلب الأول ـ الخلفية التاريخية لنقل أعضاء الحيوان إلى الإنسان:

قام فريق من الجراحين عام 1982، في كاليفورنيا، بزرع قلب قرد إلى الطفل FAE الذي ولد بنقص في التنسج متلازم مع البطين الأيسر، على أساس بعض الأدلة المخبرية التي تؤكد أن عملية النقل سوف تتم بنجاح فنياً، كانت العملية ناجحة لنحو ثلاثة أسابيع قبل رفض الجسم لذلك القلب، وفي الأيام الأولى بعد عملية الزرع، قدمت وسائل الإعلام كامل الثناء على نجاحها، ولكن عند وفاة الطفلة سرعان ما تحولت إلى حلقة لها تأثير سلبي عام في مجال زرع الأعضاء [15] ثم اتبعت في عام 1992 بعمليات أكثر تقدماً في السعي لتحقيق النجاح في زرع الأعضاء بأداء أربع عمليات زرع لكبد البابون إلى الإنسان، وبعد وفاة كل المرضى تقرر عدم إجراء أية عمليات زرع أخرى؛ لأنه لم يكن هناك فكر علمي ومعرفة بما فيه الكفاية للقيام بعمليات أخرى، لأن ذلك يعدُّ بمثابة «جنون» [16] ، ورغم أنه كانت هناك تكهنات حول هذه الظاهرة، من خلال إنشاء مستوى تحت إكلينيكي للطعم المضاد للمرض الجديد وتطعيم نظم المناعة للمتلقي [17] ، في بعض الحالات كان هذا التكيف البيولوجي فعالاً بحيث يمكن توقيف المناعة الكيميائية دون أن يتوقف رفض التطعيم، وأخيراً مع اكتشاف الخلايا الوهمية أو المفترضة «الميسرة» – كفئة متميزة من الخلايا التي تسهل نمو زرع نخاع العظام [18] ، اقترح عام 1995 استخدام زراعة نخاع العظم لقرد البابون إلى الإنسان لعلاج المريض من فيروس الإيدز عن طريق إعادة تشكيل نخاعه جزئيا من قردة البابون (chimaerism) لأن خلاياه الليمفاوية لا تصاب بفيروس نقص المناعة المكتسبة [19] .

هذه الحلقة كانت مفيدة جدا في تاريخ زرع الأعضاء وتوضح المسائل الحالية للاهتمام المتزايد بهذا الميدان، فمن وجهة نظر تنظيمية، الهيئات المعنية تتطلب الحصول على طلب محدد أولي إلى الإدارة مثل ما هو حاصل مع إدارة الأغذية والأدوية الأمريكية (FDA) التي أنشأت لجنة لمراجعة تلك الطلبات بدقة [20] .

الجدول (1)

بعض أعضاء الحيوانات التي زرعت حتى 1995

الحيوان	العضو	عدد عمليات النقل	السنة	مدة العيش بالعضو
الخنزير	الكلى	01	1906	03 أيام
قرد البابون	النخاع	01	1995	–

الحيوان	العضو	عدد عمليات النقل	السنة	مدة العيش بالعضو
قرد الشمبانزي	الكلى	03	1963	09 أشهر
قرد البابون	القلب	01	1985	20 يوما
قرد البابون	الكبد	01	1993	26 يوما
قرد البابون	العظم	01	1995	–

المصدر: نشرة منظمة الصحة العالمية 1999، 77 (1) ، موقع منظمة الصحة العالمية

المطلب الثاني ـ النطاق الديني المتعلق بنقل أعضاء الحيوان إلى الإنسان:

من وجهة النظر الدينية، التي تؤدي دوراً مهماً جداً في سلوك الإنسان، فإن معظم الديانات إن لم تكن كلها تقبل التبرع الايثاري بالأعضاء، وتبرر ذلك بحفظ الحياة وتعزيزها، ولكن على الرغم من إيجابية مواقف أتباع الديانات المختلفة حيال زرع الأعضاء والتبرعات، فهناك نقص عالمي هائل [21] في زرع الأعضاء والكلى [22] على وجه التحديد؛ لأن العرض لا يمكن أن يغطي الطلب، زيادة على الأنشطة غير المشروعة وعمليات الاتجار، مما قد يكون حجر عثرة في الموضوع [23] .

ونعلم أن الشريعة الإسلامية تكفل المصالح الخمس [24] ومنها الحق في الحياة [25] وبالتالي ينبغي استخدام كل الوسائل الممكنة لإنقاذ حياة البشر وعلاجهم [26] طالما أن الوسائل المستخدمة هي مقبولة قانونياً ومبررة، واختتمت بالقول إن التبرعات يجب أن تكون حرة بين المسلمين وطوعاً [27] ، كما ينبغي ألا يعامل الإنسان أعضاءه كسلعة للبيع ولكن إذا كانت هناك حاجة ماسة، وشراء العضو هو السبيل الوحيد، ففي هذه الحالة يمكن شراؤه (بحكم الضرورة) [28] على الرغم من خطأ البائع، إلا إذا كان هذا الأخير محتاجاً للغاية [29] وأشارت إلى وجوب وجود نظام لوضع مكافأة مناسبة من قبل الحكومة لمنع الاتجار بالأعضاء البشرية [30] والكثير يوافق على هذه الرؤية، ويؤكد جواز نقل أعضاء من الحيوان– حتى ولو كان خنزيرا [31] -W .

جميع الفروع الأربعة لليهودية تدعم وتشجع التبرع بالأعضاء والأنسجة، في اليهودية هناك مبدأ عام على أن توفير «حياة للإنسان يأخذ الأسبقية على جميع القوانين الأخرى» بما في ذلك أي تأخير في الدفن وتشجع التبرع ليس فقط «لأجل البشرية»، ولكن أيضا «في سبيل الله» وذلك أسمى تعبير عن التقوى.

في البوذية حيث هناك اعتقاد في التناسخ، يمكن أن تكون هناك آراء متضاربة حول

ما إذا كان استخدام عضو غير بشري يمنح الإنسان أو الحيوان ميزة على هذا النحو، وترى البوذية أن الحياة سلسلة متصلة، ولا ينظر إلى الموت ككارثة، ولكن مجرد تغيير في الوعي، ولذلك فإن إزالة الأجهزة وإنفاق موارد هائلة لتناسب هذه الأجهزة جسم المتلقي للحفاظ على الحياة [32] يبدو في البوذية فعلاً من أفعال الوهم الذاتي، التي قد تشير إلى جهل هوية المرء الروحية، وبالتالي لا تدين عملية زرع ونقل زرع الأعضاء لكن لا تروج لها.

في الهندوسية أيضا، حيث وحدة الوجود والفلسفات، لا يوجد أي تعليق مباشر على مفهوم زرع الأعضاء واستخدام البقر يمكن أن يثير مشكلة مماثلة لاستخدام الخنازير في الإسلام واليهودية.

المسيحية، وعلى الرغم من الاختلافات البسيطة لطوائفها ومجموعاتها، وبشكل لاهوتي رسالة الخلاص هي نفسها تشجع أي عمل من أعمال الإيثار، بما في ذلك التبرع بالأعضاء سواء من الأحياء أو الأموات ما دام هذا القانون لا ينتهك كرامة الإنسان.

لا تحظر القوانين الدينية الهندية التبرع بالأعضاء وهو قرار فردي، ولا يوجد شيء في الديانة الهندوسية يشير إلى أن أجزاء من البشر، حيا أو ميتا، يمكن أن تستخدم للتخفيف من معاناة البشر، لكن لا تقر التبرع بالأعضاء من الجثث، والشعائر الدينية ليست هي السبب الوحيد لذلك، بل يضاف لها نقص وسائل النقل والفقر، والمناخ شديد الحرارة، ونقص الجراحين المتخصصين في عمليات الزرع والنقل– وكلها أساسية في الحصول عليها [33].

في الفلسفات والنظم الدينية الأخرى فإن المجتمعات مثل الصين واليابان، حيث استخراج الأعضاء من الموتى وخاصة الدماغ يكون في اعتقاد بعضهم تجرد للإنسان من إنسانيته، فمن الممكن أن لا يجوز غرس جهاز غير بشري وينظر إليه بالمثل، أما الكونفوشيوسية تقليدياً فضد التبرع بالأعضاء، ولكن إذا كان الموت [34] الدماغي رسمياً ومعترفاً به، كما حدث في كوريا في عام 2000 لأغراض التبرع بالأعضاء، مع وجوب انعدام الضرر على الجسم كله.

المطلب الثالث ـ مخاطر نقل أعضاء الحيوان إلى الإنسان:

قردة البابون والخنازير هي المصادر الحيوانية المحتملة لزرع الأعضاء البشرية لأسباب علمية، وقد اقترحت القردة من قبل قلة من الجراحين الأمريكيين لإثبات «الدليل على المفهوم»، في عام 1986 إجراء عملية زرع قلب لطفل بواسطة ليونارد بايلي تلقت الكثير من الدعاية السلبية بسبب المخاوف الأخلاقية عن «التجارب» على المواليد الجدد، ومع ذلك المزيد من الأعضاء المستمدة من الحيوانات للأطفال باستخدام قلوب البابون يجري التخطيط لها حيث أجريت اثنتان عام 1993 وفشلت أيضا لأسباب غير معروفة.

ساعد نشطاء مكافحة الايدز في تسريع تجارب الطعم الأجنبي للإنسان في حالة وجود مريض بالإيدز تلقى نخاع عظم البابون في محاولة عالية المخاطر في التكوين المناعي، نخاع عظام القرد فشلت في النمو ولكن المريض استمد بعض الاستفادة من نظام التكييف المستخدم في إعداده لهذا الإجراء، لذلك ظل النخاع الأصلي للمريض يعمل بكامل طاقته لكن انتقادات قوية وجهت للتجربة من طرف كثير من الباحثين استنادا إلى عدم وجود جدارة علمية مهمة وإمكانية مخاطر الأمراض المعدية التي تحدث نتيجة لوجود بعض الفيروسات تعيش في اعضاء هذه الحيوانات وممكن أن تنتقل إليه وهذا الاحتمال بسيط جدا، ولكنه قد يحدث [35].

لم يكن الاستخدام الواسع النطاق للأعضاء المهمة غير البشرية مستبعداً، وذلك أساسا بسبب المخاطر الجسيمة الناجمة عن الأمراض المعدية بشكل طبيعي عن طريق القردة، وحتى مع ظهور العلاجات الخلوية مثل تلك المستخدمة لعلاج مرضى «باركنسون» يبقى احتمال الخطر أكبر؛ لكون هؤلاء المرضى من كبار السن، فالدراسات جارية على المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص من الفيروسات الذاتية للخنزير [36].

المطلب الرابع ـ بعض التجارب الدولية في نقل أعضاء الحيوان إلى الإنسان:

لقد اختبر استخدام آلات خارجية تحتوي على خلايا الكبد لعلاج الفشل الكبدي الحاد في دراسات عدد من الحيوانات وحقق نتائج واعدة، لذا سمحت إدارة الغذاء والدواء في الولايات المتحدة والسلطات المعنية في أوروبا بالتجارب السريرية على إجراءات غسيل كلى الخنازير وعلى الكبد، وأظهرت التجارب مع بعض النجاح في «كسب الوقت» لمرضى الفشل الكبدي الذين ينتظرون عملية زرع، ذلك أن استخدام خلايا كبد الخنزير بهذه الطريقة، لأنها لا تسبب أي آثار سلبية، كما جرب بعض الأطباء استخدام عظام من عجول صغيرة في إصلاح إصابات في عظام مريض [37].

إن الخطوط العريضة لتنظيم زراعة الأعضاء في بريطانيا تتمثل، بالتقدم بطلب لهيئة زراعة الأعضاء يوضح عدم تعارض العملية مع المعتقدات والأخلاق السائدة في انتظار موافقة الهيئة الطبية «وزارة الصحة»، رغم المناقشات الكثيفة التي توجت من بعض العلماء الذين اعتبروا المشروع هدراً للمال، ويجب البحث عن مصدر آخر للأعضاء تفاديا للإصابة بما لا يقل عن 11 فيروسا [38].

إن عملية زرع الأعضاء البشرية في الحيوان أو العكس في ألمانيا ليس عيباً والعمل جار بها، ولكن مجلس الأخلاق الألماني [39] يصر_ ليس فقط _على حظر زرع الخلايا الجنينية البشرية في جسم الحيوانات، بل أيضا على حظر زرع الخلايا الجنينية الحيوانية

في جسم الإنسان، ويرى المجلس أيضا أن المنع يجب أن يطال زرع الخلايا البشرية في المبيض الحيواني التي يهدف من ورائها الحصول على سلالة من الجينات البشرية [40] ، ففي بريطانيا مثلا أنتج باحثون سنة 2008 بهذه الطريقة أبقارا أسطورية ذات جينات بشرية مما تسبب في رد فعل على الصعيد العالمي، عكس ألمانيا، فمثل هذه التجارب غير ممنوعة قانوناً [41] .

المبحث الثالث ـ أسباب نقل أعضاء الحيوان إلى الإنسان:

ما زال البحث عن نقل أعضاء الحيوان وزرعها في الانسان في تطور، والتركيز الحالي يجري على نسبة النجاح، وإذا كان الأمر كذلك، فما مدى علاقته بالسلامة البشرية، وذلك بسبب المشكلات المرتبطة بالرفض وغيرها من العوامل الهيكلية والوظيفية، فزرع الأعضاء سوف يكون من أصعب الإجراءات وربما لن يكون ناجحا.

ذلك نظرا للقيود الأخلاقية والتشريعات القانونية والدينية التي تتحكم في عمليات زراعة الأعضاء، حيث بدأ العلماء منذ سنوات عدة للبحث عن حلول لتجاوز هذه المشكلة والاستعاضة عنها ببدائل أسهل قبولاً وأقل خطراً على الإنسان، إلا أن محاولات العلماء زرع أعضاء حيوانية داخل الإنسان وتجاوز حاجز الأجناس ما زالت تواجه معضلات صحية وأخلاقية وتشريعية [42] .

المطلب الأول ـ البحوث العلمية وعملية النقل:

يواجه الممارس الطبي دائماً تحدياً ليس فقط بشأن مسألة شفاء المرضى، ولكن أيضا مسألة إطالة العمر، ونتيجة للأبحاث المتعددة، تكتشف زمر مختلفة ويتم تحديد فصائل الدم والمخاطر المرتبطة بنقله والتي انخفضت إلى حد كبير بفضل الجهود المبذولة وبناء على هذا النجاح بدأت عمليات النقل، مما حدا بالأطباء إلى النظر في إمكانية استبدال الأعضاء البشرية المعيبة بالأعضاء الصحيحة من الجثث [43] .

اليوم، وبعد سنوات وسنوات من التجربة، لم تعد الجثث كعنصر تبرع، ولكن تعدى ذلك إلى الأحياء [44] ثم الحيوانات، ويتم ذلك دون أنانية [45] ، ومعناه خيار من الجهة المانحة أو أسرته للتبرع بالأعضاء أم لا وليس هناك تعويض مالي للمتبرع (أو للعائلة) .

احتمال نجاح زرع الأعضاء الحيوانية قد يغير التطور البشري بطريقة معمقة، فالفيروسات الارتجاعية في رواج كناقلات للجينات المكوكية إلى المرضى لعلاج مجموعة متنوعة من الأمراض الوراثية، حيث تم تسجيل أكثر من 200 بروتوكول سريري بشري لنقل جينات ووفق عليها، والمزيج من خلايا الخنازير والفيروسات القهقرية تنتج بيئة

مواتية لتنبيغ جينات الخنازير من الارتجاع الذاتي، والعديد من الدراسات تدعم فكرة أن هذا الفيروس معد لخلايا الإنسان، ونظريا، جينات الخنازير المنبغة قد تندمج في جينات الإنسان عندما يتم إصابة المتلقي بالفيروس الارتجاعي المحلي للخنزير.

المطلب الثاني ـ الدواعي الطبية لعملية النقل:

طبيا يحذر الأطباء من احتمال انتقال عدوى في حالة نقل أجزاء من جسم الحيوان إلى الإنسان، كما هو الحال في عدوى الالتهاب الرئوي الحاد (سارس) القاتل، كذلك الحمى القلاعية فأكبر الأخطار التي سوف يواجهها المريض اكتسابه لفيروسات حيوانية توجد داخل الأعضاء المزروعة أو في أنسجتها واحتمال العدوى والخلط في الخلايا ببعض وتأثيراتها.

من جانبه يقول الدكتور عبد الوهاب نور ولي الأمين العام المساعد السابق للندوة العالمية للشباب الإسلامي: «لا مانع من نقل الأعضاء من الحيوان للإنسان إذا كان هناك جزء متعطل بجسم الإنسان ولا يمكن علاجه إلا عن طريق أعضاء الحيوان، فإذا كان العضو متوافقا، ولم يرفض من قبل جسم الإنسان فهذا جيد جدا ولو تأكد النجاح فذلك سوف يوفر الشيء الكثير...لأنه من المهم جدا المحافظة على حياة الإنسان سواء بنقل الأعضاء له أو استخدام التقنيات الجديدة» (46).

ويوضح الدكتور محمد عمر بادحدح، استشاري الجراحة بمستشفى الملك فهد بجدة أن الجسم البشري في أغلب الأحيان يرفض أي شيء غريب عنه، فإذا كان هناك إمكانية لزرع أعضاء الحيوانات فإنها سوف تكون نفعاً كبيراً وستحل مشكلات كبيرة ومؤرقة للمرضى، فالتقبل حينئذ سيكون بنسب ضعيفة كما هو الحال في نقل الكلى، إذ لا بد من التطابق في المواصفات والأنسجة فالمشكلة المطروحة هي في تقبل الجسم البشري للعضو الحيواني أو الخلية الحيوانية.

المطلب الثالث ـ انحلال القيم الأخلاقية وعلاقته بعملية نقل أعضاء الحيوان إلى الإنسان:(74)

الأخلاق والمبادئ الأساسية لأخلاقيات الطب الحيوي مثل الرحمة، الإحسان وعدم الإيذاء والعدالة (وغيرها) يجب أن تطبق في هذا المجال، وذلك لمصلحة كل من الفرد والمجتمع، لأنه لا يمكن تجاهل المسائل الأخلاقية والاقتصادية وغيرها من المسائل المرتبطة بهذا النوع من التكنولوجيا المتقدمة (48).

قد يكون هناك صراع محتمل، على سبيل المثال، بين حق مريض يحتضر في العلاج المتاح فقط وحق المجتمع لتجنب تهديد غير معروف من العدوى، فهي قضايا ومسائل

أولوية تنشأ عند تحديد كيفية استخدام الموارد الصحية والحاجة إلى الإجراءات العلاجية المكلفة، خاصة وأن أخلاق الإيثار والتضحية والتعاون على الخير من جملة أخلاق الإسلام ومبادئه العامة التي جاء بها للبشرية، ولأن مصلحة الحي مقدمة على مصلحة الميت [49].

يتناول الشارع باهتمام وقع وأهمية الفتاوى التي تجيز نقل أعضاء الحيوان للإنسان، على غرار الشارع المصري، وذلك بعد أن أصدر الدكتور على جمعة مفتي الجمهورية (تم نفي ذلك من قبل المفتي نفسه) فتوى تبيح نقل أعضاء الإنسان إلى الحيوان والتداوي بأجزائه شرط أن يكون هذا الحيوان طاهراً وغير نجس [50].

في السياق السابق، يقول الدكتور محمد عمر بادحدح: «إذا أمكن استخدام أعضاء الحيوانات المحرم أكلها كالسباع وغيرها فلا أرى أن هناك مشكلة في استخدامها، فكثير من البشر يعانون من الفشل الكلوي وأمراض العين وغيرها، فإذا أمكن نقل أعضائها فإنه سوف يكون نفعا كبيرا للبشرية فالإنسان أعز وأكرم ما خلق الله في الكون، والأرض جميعها مسخرة للإنسان، ماؤها وأرضها وجوها ونباتها وحيوانها، فإذا استفاد الإنسان من ذلك في صحته وعلاجه فهذا شيء محمود ومقبول» [51].

المبحث الرابع ـ الوضع الحالي والمشاريع المستقبلية لعملية نقل أعضاء الحيوان إلى الإنسان:

لتقارب الأنسجة الحيوانية من أنسجة الإنسان تم النظر في إمكانية زرعها في الإنسان فإن ـالشمبانزي يعدُّ الخيار الأمثل وذلك لأنها مماثلة لحجم خلايا الإنسان وكذلك لتوافق فصيلة الدم، إلا أن الشمبانزي مدرج في قائمة الحيوانات المهددة بالانقراض لذلك تم البحث عن جهات مانحة أخرى كقرد الرباح ومع ذلك فإنها أيضا غير جيدة وتكمن المشكلة في صغر حجمها وندرة فصيلة دمها وطول فترة الحمل وزيادة خطر انتقال الأمراض.

ويعتقد حاليا بأن الخنازير هي أفضل جهة للتبرع بالأعضاء، حيث أن خطر انتقال الأمراض منخفض وذلك لزيادة نمو الإنسان وتطوره، وهناك أيضاً نتائج مشجعة من الدراسات على الحيوانات والتجارب السريرية على حد سواء في تقنية نمو جلد الإنسان على طبقات من الخلايا الحيوانية المغذية، ثم استخدام الجلد لإصلاح الحروق [52].

المطلب الأول ـ استراتيجيات نقل أعضاء الحيوان إلى الإنسان:

على سبيل المثال، عام2001، أنشأ المجلس الوطني للصحة والبحوث الطبية في استراليا (NHMRC) لجنة عمل زرع ونقل الأعضاء لتقديم المشورة بشأن القضايا العلمية الأخلاقية والتقنية المتعلقة بالبحوث في هذا المجال ووضع مبادئ توجيهية لتقويم

المقترحات حول محاولات زرع ونقل الأعضاء الحيوانية إلى الإنسان والتشاور على نطاق واسع مع المجتمع حول هذه القضايا، وفي جويلية 2002، أصدرت اللجنة ورقة مناقشة بعنوان: "ورقة مشروع المبادئ التوجيهية والمناقشة في الموضوع"، وكان الدور الرئيس لها تعزيز وعي المجتمع بشأن وتجاه هذه المسألة ومشروع المبادئ التوجيهية لإجراء محاولات نقل أعضاء الحيوان إلى الإنسان.

وهكذا، المشاورات العامة عززت، على مستوى عال، المشاركة المجتمعية وقدمت معلومات كبيرة إلى المجلس عن وجهات نظر المجتمع حول نقل وزرع الأعضاء وقضايا الرفق بالحيوان وإمكانية نقل أمراض جديدة من الحيوان إلى الإنسان، أما القلق فتمثل في كيفية تنظيم عملية البحث في هذا المجال.

وافق المجلس على أن فريق العمل ينبغي أن يستجيب للقضايا التي أثيرت وإجراء جولات أخرى من المشاورات أوصت بوثيقة إضافية سميت– دليل المجتمع نحو زرع أعضاء الحيوان إلى الإنسان– والتي ينبغي توافرها لتسهيل الفهم العام كما اتفقت أيضا على أنه ينبغي للجنة التوسع لتشمل ذوي الخبرة في مجال رعاية الحيوان ومراقبة الأمراض المعدية وتنظيم التجارب السريرية ثم أنشئت لجنة فرعية حول قضايا الحيوانات لمساعدة فريق العمل حول قضايا الأخلاق، والرفق بالحيوان وتنظيم استخدام الحيوانات في بحث زرع الأعضاء والقضايا الرئيسية التي يجب التشاور بشأنها مع المجتمع [53].

المطلب الثاني ـ آليات ووسائل نقل أعضاء الحيوان إلى الإنسان:

بعض المنظمات المهمة التي صاغت مبادئ توجيهية في هذا المجال، نذكر منها مجلس أوروبا، مجلس الصحة في هولندا، اللجنة السويدية لزرع الأعضاء، اللجنة الفرعية الإسبانية لزرع الأعضاء، واللجنة الوطنية الأرجنتينية لزرع الأعضاء، لجنة وزارة الصحة والخدمات البشرية لزرع الأعضاء في الولايات المتحدة، الهيئة المؤقتة لتنظيم زرع الأعضاء في المملكة المتحدة اللجنة الإيطالية لزرع الأعضاء، في فرنسا، الجوانب الأخلاقية محل دراسة من قبل أخلاقيات اللجنة الوطنية الفرنسية للأخلاقيات وتطبيقات التجارب السريرية وهي في حاجة إلى موافقة من وكالة سلامة المنتجات الصحية التابعة لوزارة الصحة والمشكلة حديثا، في ألمانيا أنشأ المجلس الطبي الألماني لجنة لإعداد مبادئ توجيهية بشأن زرع الأعضاء، أما في كندا «فوزارة الصحة « لها سلطة تنظيم زرع الأعضاء كتكنولوجيا جديدة.

حتى الآن لا توجد عملية زراعة ناجحة وهناك العديد من العقبات لاستجابة الجهاز المناعي هذا الرد بشكل عام محبط، ويؤدي في النهاية إلى رفض فكرة زراعة الأعضاء، وفي

بعض الحالات تؤدي زراعة الأعضاء إلى الوفاة الفورية، وهناك أنواع عدة لرفض الجهاز المناعي وتشمل: الرفض القطعي ورفض الأوعية الدموية والرفض الخلوي والمزمن [54] ، وعليه تم التوقف عن زراعة الأعضاء ونقلها من الحيوانات إلى الإنسان لمدد معينة نقلاً عن التطورات الدولية بهذا الشأن بوساطة منظمة الصحة العالمية والوكالات الدولية وجميع الدول التي قامت بتجارب من هذا النوع خاصة في الدول الغربية المتطورة.

الجدول (2)

جانب من زرع الأعضاء باستخدام الخلايا أو الأعضاء الرئيسية غير البشرية

السنة	عدد المتلقين	مصدر العضو الحيواني	مدة البقاء حيا بالعضو
1910	01	كلى قرد	يومان
1913	01	/	/
1964/ 63	13	كلى شمبانزي [12] ، قرد (1)	لكل واحد 9 أشهر
1964	06	كلى بابون	أقل من 60 يوما
1964	01	كلى بابون	05 أيام
1964	01	قلب شمبانزي	02 ساعات
1965	02	كلى شمبانزي	04 أشهر
1966	01	كبد شمبانزي	أقل من 01 يوم
1966	01	كلى شمبانزي	31 يوما
1969	02	كبد شمبانزي/ بابون	أقل من يوم إلى 09 أيام
1969	01	قلب شمبانزي	04 ساعات
1970	01	كبد بابون	03 أيام
1970	01	كبد بابون	أقل من 01 يوم
1995	مريض بالإيدز	خلايا مناعية لبابون	توفيت الخلايا

المصدر: مجلس اوروبا تقرير عن حالة من الفن في ميدان زرع الأعضاء، ص40.

المطلب الثالث ـ الآراء التنظيمية والقانونية في نقل أعضاء الحيوان إلى الإنسان:

في هولندا مثلا، استخدام الحيوانات منظم من قبل قانون صحة ورعاية الحيوان الذي ينص على أن القيام بإجراءات التكنولوجيا الحيوية، بما في ذلك التعديلات الوراثية، يخضع للترخيص على أساس حكم أخلاقي من قبل لجنة، والتي اقترحت تعديل القوانين

لاستخدام الأنسجة والأعضاء [55] والخلايا من الحيوانات المعدلة وراثيا خارج هولندا.

أوروبيا، هناك توصيات بالسعي إلى اتفاق داخل الاتحاد فيما يتعلق بتطبيق الأنظمة المتعلقة بالأعضاء المعدلة وراثياً بالطريقة التي تتعامل تحديداً مع القضايا المحيطة بزرع الأعضاء، حيث الحكومات ينبغي أن تعمل قبل بداية التجريب السريري، لحماية المرضى والصحة العامة ضد المخاطر المرتبطة بزرع الأعضاء.

هناك أيضا توصيات مختلفة بشأن تضمين متطلبات الجودة التي تنطبق على قوانين الإنتاج ومتطلبات رقابة تجارة الأعضاء بمعايير موحدة في جميع أنحاء العالم.

الإلحاح العلمي ينص على وجوب تضمين البحوث الطبية المقبلة على قوانين موضوعات الإنسان التي تغطي التجارب السريرية في نقل الأعضاء وزرعها، وهي دعوة أساسية للإشراف على هذه الأنشطة [56] بوساطة لجان محلية أخلاقية طبية تعطي الإذن بالتجارب السريرية بموجب قانون مع سلطة مراجعة بروتوكولات البحوث التي تنطوي على زرع الأعضاء للإنسان والهدف هو رصد التطورات في هذا المجال [57] .

إلى غاية الآن لا توجد وثيقة تنظيمية أو قانونية أو أخلاقية تنظم إجراءات زرع أعضاء الحيوان إلى الانسان في جميع أنحاء العالم، لكن أفرج عن وثائق عدة مكتوبة في السنوات القليلة الماضية والتي يمكن أن تشكل الأساس لإطار تنظيمي دولي في هذا الشأن، ومن هذه الوثائق «توجيهات خدمة الصحة العامة في الولايات المتحدة (PHS) المعنية بقضايا الأمراض المعدية في زرع الأعضاء (19 جانفي 2001) [58] ، كما نجد التوصية رقم (2003) 10 للجنة وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذا الوثيقة التي أعدت في أعقاب عقد المشاورة الاستشارية حول زرع الأعضاء في جنيف في أفريل 2005 وكل هذه الوثائق المتنوعة وغيرها تشمل فعالية وجوانب السلامة والمبادئ الأخلاقية والأطر التنظيمية للزرع.

موازاة مع إعداد إطار تنظيمي مقبول ومطبق دولياً، مثل التقرير الذي شكل الأساس لقرار الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية، الذي اعتمد شهر ماي 2004، والذي يعد خطوة أولى مهمة نحو مواءمة الإجراءات وسياسات زرع الأعضاء في مكانها الصحيح» [59] ، **وتنفيذ مثل هذا القرار يمكن تلخيصه في ما** [60]:

- إجراء جرد لممارسات زرع ونقل الأعضاء الحيوانية في كل دولة.
- السماح بالنقل إلا إذا كان هناك نظام رقابي فعال.
- تأكد السلطات التنظيمية من المخاطر والمنافع المحتملة لأي تجربة بشكل صحيح

قبل إعطاء الإذن.

- التأكد من أن المعايير التنظيمية من الدرجة الأولى في مكانها الصحيح، فيما يتعلق بالحيوانات المصدر؛ والإذن بالإجراءات، والموافقة الأخلاقية؛ ...
- ضمان وجود أنظمة مراقبة فعالة وتحديد الأحداث التي قد تشكل خطراً محتملاً على الصحة العامة.
- ضمان الشفافية حول أنشطة زرع ونقل الأعضاء.
- تقديم أفضل رعاية لنجاحها وتقليل مخاطر الفشل.
- استخدام الخلايا الجذعية في تجارب علاج خاصة الأمراض القلبية وابتكار بديل لاستنساخ الأجنة.
- تعزيز الوعي العام بشأن التبرع بالأعضاء الإنسانية.

الخاتمة:

مجال نقل الأعضاء من الحيوان إلى الإنسان يتحرك بسرعة كبيرة، هناك هيمنة كبيرة لبعض أصحاب المصلحة على هذا المجال، وهناك أيضا خطورة كبيرة واهتمام واسع بالنسبة لبعضهم الآخر، فالبحوث الرئيسية التي تجري الآن حول هذا الموضوع تمول وتنفذ من قبل شركات التكنولوجيا الحيوية، وواحدة من الاعتبارات في المناقشات الحالية هو الدور الذي تقوم به هذه الشركات في تحديد التوقيت، والتكنولوجيا وتطوير زرع ونقل الأعضاء ككل.

هناك فرق واضح في نهج نقل وزرع الأعضاء في العالم، ففي دول على غرار الأوربية منها هناك شعور بأن القاعدة العلمية غير كافية للشروع في التجارب السريرية، ولذلك فهناك في الوقت الحاضر فرض حظر فعال أما في دول أخرى كالولايات المتحدة فالتوافق يبدو في أن هذا المختبر وهذه التجارب على الحيوانات سواء إلى الحيوان نفسه أو إلى الإنسان لا تجيب إجابة كافية وشافية على المسائل الرئيسة، وأن السبيل الوحيد لتقدم القاعدة العلمية هو «المضي قدما بحذر» نحو التجارب السريرية.

تجارب زراعة أعضاء وأنسجة الحيوان إلى الإنسان لم تنشأ في فراغ، بل هي النتيجة النهائية لفرضية أساسية في الفقه الطبي مفادها أن الحل لمعظم المشكلات الصحية في المجتمع يكمن في التطوير والبحث والإنفاق أكثر من أي وقت مضى، رغم خطورة هذه التجارب وردود الفعل حولها.

وعلاوة على ذلك، بدلا من الاستبعاد الكلي لاستخدام الرئيسيات غير البشرية، النهج هو وضع متطلبات لاستخدامها على المستويات التي من المستحيل تقريبا تحقيقها، ومسألة الموافقة على التجارب السريرية، من المرجح أن تكون شائكة فبعض المبادئ الأساسية التقليدية للموافقة قد تتعرض للانتهاك [61].

وقد أصبحت عمليات الزرع والنقل اليوم أكثر روتينية، لكنها أبعد من أن تكون الحل الأمثل لمعظم المشكلات الصحية التي تسعى إلى حلها، وعلى الرغم من هذا التقدم والإمكانات السريرية الهائلة فإن عدداً من القضايا الأخلاقية تتطلب دراسة متأنية مستقبلا منها إشراك المستفيدين وشركات التكنولوجيا الحيوية والجمهور العام.

النتائج:

1. ثمة حاجة، حاضراً ومستقبلاً، في أنحاء العالم لزيادة عرض الأعضاء المتبرع بها.
2. كثير من علامات الاستفهام لا تزال عالقة بشأن موضوع نقل أعضاء الحيوان.
3. الأدلة غير كافية لاستنتاج للرد على المخاوف المحتملة من عمليات النقل.
4. لا يمكن الاعتداد بالتجارب السريرية رغم نجاح بعضها.
5. زرع أعضاء الحيوان إلى الإنسان في جانب منه نظري أكثر من إجرائي.
6. بعض الدراسات الرائدة في هذا المجال سلبية أكثر بسبب الدعاية السلبية.
7. التطور الحاصل في الوقت الحاضر يفتح الأبواب لاكتشافات أخرى في هذا المجال.
8. يبقى الموضوع دائما يصطدم بالاعتبارات الدينية والاجتماعية وحتى النفسية.

التوصيات:

1. إنشاء هيئات وطنية واسعة النطاق مدعومة حكوميا للسيطرة على جوانب الموضوع.
2. إرساء هيئة دولية تتولى التنسيق بين الهيئات السابقة.
3. الأخذ بعين الاعتبار القضايا الأخلاقية المحيطة والنص على حمايتها قانونا.
4. رصد جميع المخاوف المشتركة والاختلافات بين الدول في الحقوق، والثقافات، والتقاليد الدينية في اتفاقيات واجبة التطبيق.

5. دعم البرامج الصحية والصيدلانية في هذا المجال.
6. تطوير المناهج الدراسية خاصة بالجامعات.
7. مساعدة الطلاب على التعلم عن الخيارات المهنية في المجالات ذات الصلة.
8. اجراء بحوث ودراسات في هذا المجال وباللغة العربية.

الهوامش:

1. انظر زرع الأعضاء غير البشرية: الآمال والهواجس، بيان صادر عن المشاورة الخاصة بزرع الأعضاء غير البشرية، منظمة الصحة العالمية، جنيف 18 – 20 أفريل 2005، ص01 و02.
2. Francisco Ortega, Organ transplantation in the 21th century Landes Bio-science and Springer Science and Business Media, 2012, p.20.
3. See http:/ / en.wikipedia.org/ wiki/ Baby_Fae, accessed on February 26th, 2014.
4. Reemtsma K et al., Renal hetero xenotransplantation in man, Annals of surgery 1964, 160 pp.384–410.
5. لمزيد من التوضيح انظر الموقع: http:/ / optn.transplant.hrsa.gov، آخر دخول 04 فيفري 2010.
6. أول عملية أجريت هي زرع قلب خنزير إلى الإنسان في ديسمبر 1996 بالهند من قبل الدكتور بارواه والذي غرم لاحقا بعشرة آلاف روبية بموجب قانون 1994 لزرع الأعضاء نظرا لوفاة المتلقي، انظر في ذلك:

Pig- to- human heart transplant slated to begin in 1996, Nature Medicine, 1995, 1 p.987.

7. تعريف إدارة الأغذية والأدوية الأمريكية، 1999 و2001.

– في هذا الصدد، في عام 1984، كانت الرضيعة الأمريكية فايي المريضة بمصبغ متلازم في البطين الأيسر للقلب أول متلق لزرع الأعضاء، عندما تلقت قلب قرد البابون، لكن توفيت بعد شهر بسبب العدوى.

8. تعرف عملية زرع عضو حيوان إلى الإنسان علميا بـ: Xenotransplantation، وكلمة xenos تعني في اليونانية "أجنبي أو خارجي"، انظر المعجم على الرابط:

http:/ / www.merriam- webster.com/ dictionary/ xenos

– منتجات زرع الأعضاء تخضع للتنظيم من قبل إدارة الأغذية والعقاقير تحت القسم 351 من قانون الخدمة الصحية العامة في الولايات المتحدة والقانون الاتحادي للأغذية والأدوية ومستحضرات التجميل، ووفقا للأحكام القانونية، منتجات زرع الأعضاء تخضع لمراجعة وموافقة إدارة الأغذية والأدوية، انظر:

Tushar Samdani et al., Xenotransplantation, at:

http:/ / emedicine.medscape.com/ article/ 432418- overview, Updated: March 27th 2012.

9. مشروع المبادئ التوجيهية وورقة مناقشة حول بحوث الزرع السريري للأعضاء الحيوانية، مجلس الصحة الوطنية والبحوث الطبية، 2001، ص15.

10. وصفت الكاتبة الأمريكية «دالي جانيت» زرع أعضاء الحيوان إلى الإنسان، في برنامج حواري سياسي على قناة ابي بي سي بتاريخ 31 جويلية 1998، بالبشع، وطالبت بمعاهدة دولية ليس فقط لحظر هذا الإجراء ولكن أيضا لحظر هذا المجال من البحث.

11. لمزيد من التفصيل انظر أحمد محمد بدوي، نقل وزرع الأعضاء البشرية، دار الكتب المصرية، القاهرة (د س ط) ، ص168 وما يليها، ومحمد علي البار، الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء، ط1 دار القلم، دمشق، 1994، ص137 وما يليها.

12. نشرة منظمة الصحة العالمية، 1999، 77 (1) .

13. Emanuele Cozzi et al, Xenotransplantation as a model of integrated multidisciplinary research Organogenesis journal, USA January- March 2009, 5 (1) pp.288–296.

14. الخلايا والأنسجة البشرية: الحاجة لإطار أخلاقي عالمي، نشرة منظمة الصحة العالمية 88: 870 – 872 مجلة منظمة الصحة العالمية، المجلد 88، نوفمبر 2010.

15. الطبيعة التجريبية لهذه المحاولات بطبيعة الحال تؤدي إلى اختيار مجموعة من الأشخاص المرضى جدا هكذا كان أول متلق مريض ايدز في حالة متقدمة جدا والتهاب كبد شبه نهائي كانت له مناعة جديدة قوية للغاية، وهكذا استسلم للأمر الواقع في النهاية.

16. Hoke F., as cross- species transplantation moves ahead, some scientists call for caution restraint Scientist, August 1st 1995, p.09.

17. Starzl TE et al., Donor cell chimerism permitted by immunosuppressive drugs: a new view of organ transplantation Immunology today, 1993, 14 (6) pp.326–332.

18. Getty J., the tragic hypocrisy of “animal rights”, Wall St.journal, June 13th 1996, p.16.

19. أعلنت وكالة رويترز الأمريكية أن باحثين اكتشفوا هيكلا عظميا لإنسان عاش قبل أربعة ملايين سنة يظهر أن البشر لم يتطوروا عن أسلاف يشبهون قرد الشمبانزي، ثم أضافت أن الناس لديهم اعتقاد أن الشمبانزي الحديثة لم تتطور كثيرا وهو ما يؤكد اختلاف الإنسان عن القردة، نفيا لنظرية التطور، كمال عبيد، تاريخ البشرية والحلقة

المفقودة بين الأجيال، شبكة النبأ المعلوماتية، الأحد 25 سبتمبر 2011.

20. سان أنطونيو قسم علم الفيروسات والمناعة، مؤسسة البحوث الطبية الحيوية، الولايات المتحدة الأمريكية الحلقة 410، 2013، ص01 وما يليها.

21. كريم حسنين إسماعيل، القرآن الكريم ونقل الأعضاء الحيوانية: انظر إلى الآذان، نشر يوم 10 مارس 2004، على الموقع: www.readandthik.com

22. تم إجراء أول عملية لزرع الكلى في عام 1954 من قبل ديفيد هيوم في بوسطن على كلية جثة في محاولة لإنقاذ حياة واحد من مرضاه إلا أن المحاولة لم تنجح، انظر عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الثاني مادة ديفيد هيوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984، ص611.

23. قرار مجمع الفقه الإسلامي بالهند، الندوة الفقهية الثانية، جامعة همدرد (دلهي) الفترة 8 – 11، 8 – 11 ديسمبر 1989 والقرار رقم 3 (2/ 2) بشأن زراعة الأعضاء.

24. سحر الياسري، آثار الحق في الحياة للإنسان بين الشريعة والقانون، 24 أوت 2007، 18: 02: 17 على الرابط:
http:/ / www.alhares.org/ site/ modules/ news/ article.php?storyid=1858

25. فؤاد عبد المنعم أحمد، نقل الأعضاء من الحيوانات إلى الإنسان وموقف الشريعة الإسلامية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص12 وما يليها.

26. حمود حمبلي، حقوق الإنسان بين النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995، ص100 – 101.

– عام 1981 صدرت المدونة الإسلامية لأخلاقيات مهنة الطب، التي أقرت خلال المؤتمر الدولي الأول حول الطب الإسلامي أن الفرد هو مسؤولية يتحملها المجتمع، والذي يجب عليه ضمان احتياجاته الصحية بأي وسيلة دون إلحاق أي ضرر بالآخرين وهذا يشمل التبرع بسوائل وأجهزة الجسم كفرض كفاية والذي هو واجب إلزامي على المانحين بالوفاء نيابة عن المجتمع.

27. سامي عبد المنعم حسين حسن الجامعة، نقل القرنية: دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، رسالة لنيل دكتوراه في التصنيف العام، كلية الحقوق، جامعة بنها، 2008، ص100 – 103.

28. عقيل بن أحمد العقيلي، حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي، مكتبة الصحابة، جدة، 1992، ص75 وما يليها.

– يوسف القرضاوي، فتاوى معاصرة، ج2، ط1، دار القلم، الكويت، 2001، ص530 وما يليها.

29. نفى الدكتور على جمعة أن يكون أفتى بجواز نقل أعضاء الحيوان إلى جسم الإنسان وهي الفتوى التي نسبتها إليه بعض الصحف المصرية، لكنه أشار إلى أن هذا الموضوع ورد في دراسة للدكتور مصطفى عبد الكريم الأستاذ بجامعة الأزهر وينظره حاليا مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر.

30. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1999، ص84 وما يليها.

31. الدكتور مصطفى عبد الكريم، الأستاذ بجامعة الأزهر، تقدم بدراسة تجيز نقل أعضاء الحيوان إلى الإنسان من أجل التداوي لعموم الأدلة الدالة على مشروعيته، حيث أكد في دراسته أنه يجوز استعمال عضو الحيوان أو جزء منه لإنقاذ حياة مريض أو المساعدة على شفائه، حتى لو كان هذا الحيوان خنزيرا، لكن بشروط.

32. محمد فضل المراد وآخرون، مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص14 و16.

33. نقل أعضاء الخنزير غير جائز شرعا لسببين، الأول أن الخنزير نجس العين، والسبب الثاني أن الأطباء قرروا أن نقل عضو من حيوان إلى إنسان يؤدى إلى التأثير في طباع الإنسان وتصرفاته وحركاته بما يتلاءم مع هذا العضو، انظر محمد السقا عيد، قضايا طبية معاصرة في ضوء الفقه الإسلامي، طبعة منقحة، 30 نوفمبر 2011، ص38 إلى 42.

34. محمد علي البار، الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء، ط1، دار القلم، دمشق، 1994 ص15 وما يليها.

35. سهام الصالح، أبحاث عن زراعة أعضاء حيوانية في جسم الإنسان بالسعودية، جريدة الشرق الأوسط الرياض، العدد 8756، الاثنين 18 نوفمبر 2002.

36. الدكتور مصطفى عبد الكريم أشار إلى أن التداوي بأعضاء الحيوان مباح كالتداوي بسائر المباحات وقال أن التداوي بالنجس مثل الخنزير لابد فيه من تحقق شرطين، الأول الضرورة أو الحاجة بشهادة الأطباء المختصين، والثاني أن لا يوجد ما يقوم مقامه من عضو طاهر، للتفصيل انظر السيد رضوان محمد جمعة التداوي بالمحرمات والنجاسات: دراسة فقهية مقارنة، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر –فرع دمنهور– .

– انظر بالتفصيل المبحث السابع في حكم نقل عضو من حيوان إلى آدمي: نقل وزراعة الأعضاء، قسم الأبحاث الشرعية، دار الإفتاء المصرية، 28 فيفري 2009.

37. محيي الدين لبنية، قطع غيار حيوانية لأجسام البشر، مجلة العربي، العدد 434، جانفي 1995 ص18 وما يليها.

38. تقرير هيئة المملكة المتحدة المؤقتة لتنظيم زرع الأعضاء اعتبرت هذا التغيير يعزى إلى عددا من التعديلات في الإطار القانوني، اللجان الحكومية لجان أخلاقيات البحوث، وترتيبات الإدارة السريرية والمهام على الموقع:

http:/ / webarchive.nationalarchives.gov.uk/ +/ www.dh.gov.uk/ ab/ Archive/ UKXIRA/ index.htm

39. التجارب السريرية على زرع الأعضاء تقع حاليا تحت مسؤولية لجان أخلاقية محلية، التطورات التنظيمية في زرع الأعضاء في ألمانيا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1998.

40. مجلس الأخلاق الألماني يعتبر عملية زرع الأعضاء البشرية في الحيوان أو العكس ليس عيبا والعمل جار بها منذ سنوات كما يقول فولف ميشائيل كاتنهوزن، الذي يشغل منصب الناطق الرسمي باسم مجموعة البحث حول الكائن المختلط من إنسان وحيوان والتابع لمجلس الأخلاق الألماني، لكن الإشكال المطروح يضيف كاتنهوزن هو «هل يمكن أن نتصور مستقبلا تطورا في مجال زراعة الأعضاء يصل درجة تغيير هوية الإنسان أو الحيوان؟ ».

41. J.Straßburger, The regulation of xenotransplantation in Germany and in the European Union, Xenotransplantation journal, Volume 15, Issue no.05 September/ October 2008, pp.299–300.

42. مصطفى أبو لسان، زراعة الأعضاء الحيوانية: حلول ومعضلات، مجلة الوسط، العدد 272، 14 أفريل 1997، ص25 وما يليها.

43. عن طرق إزالة العضو – دماغ– جراحيا والاستعاضة عن ذلك الشخص المريض في تحسين الحالة الصحية للمتلقي.

44. في الوقت الراهن معظم الأعضاء تتمثل في الكلى ثم تليها أجزاء من الفص الكبدي.

45. M.Slabbert & F.D.Mnyongani, Law, religion and organ transplants Department of Jurisprudence, Unisa PRETORIA, N.Goolam Faculty of Law, Rhodes University GRAHAMSTOWN, 2002, p.102.

46. كمال بوزيدي، الأثر والبيان في تأكيد جواز شرعا نقل الأعضاء وزرعها من إنسان إلى

آخر، اليوم الدراسي التحسيسي المجلس العلمي للمركز الاستشفائي الجامعي بالبليدة (فرانتز فانون سابقا) ، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، يوم 02 ديسمبر 2008.

47. من الواضح أن هذا الموضوع قد فتن الناس لفترة طويلة ونجد أمثلة على ذلك في أساطير من العديد من الأديان، ربما واحدة منها هي تلك المتمثلة في ترقيع لرأس فيل على جثة الصبي غانيشا في الهند القديمة انظر:
Lesley A.Sharp, IMAGINING TRANSPECIES KINSHIP IN XENOTRANS-PLANTATION sites: new series, vol.8 no.01, 2011, pp.21- 33.

48. منظمة الصحة العالمية، منبر الصحة العالمي، المجلد العاشر، رقم 02، ص235 وما يليها.

49. عبدالرشيد راشد، أميرة إبراهيم، الخلاف حول نقل الأعضاء وزراعتها والتبرع بها لا يزال قائما، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، العدد 532، 03 سبتمبر 2010، ص02 وما يليها.

50. هناء العلي، جدل في مصر حول فتوى تجيز نقل أعضاء، صحيفة صدى الالكترونية، آخر تعديل: 13 مارس 2009 07: 03.

51. عمر المصباحي وآخرون، زراعة أعضاء الحيوان في جسم الإنسان بين التحليل والتحريم، على الرابط: http:/ / www.mriraq.com/ vb/ / showthread.php?t=473688

52. عبد الرحمن الحريتاني، زرع الجلد الحي، مجلة الفيصل، العدد 116، السنة الحادية عشر، 1987 ص76 – 77.

53. انظر مقرر لجنة العمل الاسترالية حول بحث زرع أعضاء الحيوان إلى الإنسان، دليل للمجتمع والتشاور بشأن زرع الأعضاء، 2003، ص01 إلى 04.

54. MONICA ERE, E.TÎRZIU, A REVIEW OF CURRENT STRATEGIES TO OVERCOME REJECTION IN XENOTRANSPLANT, LUCRĂRI STI-INIFICE MEDICINĂ VETERINARĂ VOL.43 2010, (1) TIMISOARAS, pp.285- 288.

55. يسري رضوان، قضية استنساخ إنسان، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2000، ص18.

– حسين فضل الله وآخرون، الاستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق، دار الفكر، دمشق، 1997، ص20.

– يوسف القرضاوي، استنساخ الأعضاء البشرية من منظور إسلامي، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، عدد 532، 03 سبتمبر 2010، ص525.

56. في بريطانيا مثلا، اللوائح الجديدة بشأن زرع الأعضاء لا تولي اهتماما كاف للمشاكل الأخلاقية (والقانونية) الواسعة التي أثارتها هذه التقنية وأن التخلي عن هيئة وطنية مع السلطة التنظيمية الشاملة في هذا المجال هو خطأ، انظر:

Sheila McLean and Laura Williamson, the demise of UKXIRA and the regulation of solid-organ xenotransplantation in the United Kingdom, journal of Medical Ethics July 2007, 33 (7) , pp.373–375.

57. سعد هلالي، قضايا فقهية معاصرة زراعة الأعضاء البشرية، جريدة الأهرام المسائي، مصر، السنة 22 العدد 7760، 26 أوت 2012.

58. سلطة دائرة خدمات الصحة العامة في الولايات المتحدة، المبادئ التوجيهية حول الأمراض المعدية في قضايا زرع الأعضاء، 2001، على الرابط:

www4.od.nih.gov/ oba/ sacx/ xenoguide01.pdf

59. Sykes M, Sandrin M, Cozzi E, Rees MA., World Health Organization resolution on xenotransplantation, Xenotransplantation11, 2004, pp.224–225.

60. في الآونة الأخيرة، المشاورة الاستشارية حول زرع الأعضاء التي عقدت في جنيف في أفريل 2005 صدر بيان حيث تعريف دور كل دولة من الدول الأعضاء ليكون على نحو أكثر شمولا، على وجه الخصوص انظر: دور الدول الأعضاء استشارة منظمة الصحة العالمية العالمي الثانية حول المتطلبات التنظيمية لزرع أعضاء الحيوان والتجارب السريرية، 17 – 19 أكتوبر 2011، منظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا.

61. محمود عبد الغفار يوسف، تصرفات المريض مرض الموت– دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون– رسالة لنيل الدكتوراه في التصنيف العام، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1992، ص12 وما يليها.

– منظمة الصحة العالمية، زرع الأعضاء غير البشرية: الآمال والهواجس، بيان صادر عن المشاورة الخاصة بزرع الأعضاء غير البشرية، 18 – 20 أفريل 2005، ص01 و02.

المصادر والمراجع:

أولا- المراجع العربية:

1. أحمد محمد بدوي، نقل وزرع الأعضاء البشرية، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د س ط) .
2. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1999.
3. حسين فضل الله وآخرون، الاستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق، دار الفكر، دمشق، 1997.
4. حمود حمبلي، حقوق الإنسان بين النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.
5. سان أنطونيو قسم علم الفيروسات والمناعة، مؤسسة البحوث الطبية الحيوية، الولايات المتحدة الأمريكية الحلقة 410، 2013.
6. عقيل بن أحمد العقيلي، حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي، مكتبة الصحابة، جدة، 1992.
7. فؤاد عبد المنعم أحمد، نقل الأعضاء من الحيوانات إلى الإنسان وموقف الشريعة الإسلامية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.
8. محمد السقا عيد، قضايا طبية معاصرة في ضوء الفقه الإسلامي، طبعة منقحة، 30 نوفمبر 2011.
9. محمد علي البار، الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء، ط1، دار القلم، دمشق، 1994.
10. عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الثاني مادة ديفيد هيوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1984.
11. محمد فضل المراد وآخرون، مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.
12. يسري رضوان، قضية استنساخ إنسان، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2000.
13. يوسف القرضاوي، فتاوى معاصرة، ج2، ط1، دار القلم، الكويت، 2001.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

1. *Emanuele Cozzi et al, Xenotransplantation as a model of integrated multidisciplinary research Organogenesis journal, USA January- March 2009 5 (1) .*
2. *Francisco Ortega, Organ transplantation in the 21th century Landes Bioscience and Springer Science and Business Media, 2012.*
3. *Getty J., the tragic hypocrisy of "animal rights", Wall St.journal, June 13th 1996.*
4. *Hoke F., as cross- species transplantation moves ahead, some scientists call for caution restraint Scientist, August 1st 1995.*
5. *J.Straßburger, The regulation of xenotransplantation in Germany and in the European Union, Xenotransplantation journal, Volume 15, Issue no.05 September/ October 2008.*
6. *Lesley A.Sharp, IMAGINING TRANSPECIES KINSHIP IN XENOTRANSPLANTATION sites: new series, vol.8 no.01, 2011.*
7. *M.Slabbert & F.D.Mnyongani, Law, religion and organ transplants Department of Jurisprudence, Unisa PRETORIA, N.Goolam Faculty of Law, Rhodes University GRAHAMSTOWN.*
8. *MONICA ERE, E.TÎRZIU, A REVIEW OF CURRENT STRATEGIES TO OVERCOME REJECTION IN XENOTRANSPLANT, LUCRĂRI STIINIFICE MEDICINĂ VETERINARĂ VOL.43 2010, (1) TIMISOARAS.*
9. *Pig- to- human heart transplant slated to begin in 1996, Nature Medicine, 1995 1.*
10. *Reemtsma K et al., Renal hetero xenotransplantation in man, Annals of surgery 1964.*
11. *Sheila McLean and Laura Williamson, the demise of UKXIRA and the regulation of solid-organ xenotransplantation in the United Kingdom, journal of Medical Ethics July 2007, 33 (7) .*
12. *Starzl TE et al., Donor cell chimerism permitted by immunosuppressive drugs: a new view of organ transplantation Immunology today, 1993, 14 (6) .*
13. *Sykes M, Sandrin M, Cozzi E, Rees MA., World Health Organization resolution on xenotransplantation, Xenotransplantation11, 2004.*

ثالثا- المذكرات والأطروحات الجامعية:

1. السيد رضوان محمد جمعة، التداوي بالمحرمات والنجاسات: دراسة فقهية مقارنة، كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر –فرع دمنهور– .
2. سامي عبد المنعم حسين حسن الجامعة، نقل القرنية: دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، رسالة لنيل دكتوراه في التصنيف العام، كلية الحقوق، جامعة بنها، 2008.
3. محمود عبد الغفار يوسف، تصرفات المريض مرض الموت– دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون– رسالة لنيل الدكتوراه في التصنيف العام، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1992.

رابعا - المقالات العلمية:

1. عبد الرشيد راشد، أميرة إبراهيم، الخلاف حول نقل الأعضاء وزراعتها والتبرع بها لا يزال قائما، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، العدد 532، 03 سبتمبر 2010.
2. عبد الرحمن الحريتاني، زرع الجلد الحي، مجلة الفيصل، العدد 116، السنة الحادية عشر، 1987.
3. محيي الدين لبنية، قطع غيار حيوانية لأجسام البشر، مجلة العربي، العدد 434، جانفي 1995.
4. مصطفى أبو لسان، زراعة الأعضاء الحيوانية: حلول ومعضلات، مجلة الوسط، العدد 272، 14 أفريل 1997.
5. يوسف القرضاوي، استنساخ الأعضاء البشرية من منظور إسلامي، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، عدد 532، 03 سبتمبر 2010.

خامسا - الملتقيات والندوات العلمية:

1. المشاورة الاستشارية حول زرع الأعضاء التي عقدت في جنيف في أفريل 2005.
2. بيان دور الدول الأعضاء، استشارة منظمة الصحة العالمية العالمي الثانية حول المتطلبات التنظيمية لزرع أعضاء الحيوان والتجارب السريرية، 17 – 19 أكتوبر 2011، منظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا.

3. زرع الأعضاء غير البشرية: الآمال والهواجس، بيان صادر عن المشاورة الخاصة بزرع الأعضاء غير البشرية، منظمة الصحة العالمية، جنيف 18 – 20 أفريل 2005.

4. قرار مجمع الفقه الإسلامي بالهند، الندوة الفقهية الثانية، جامعة همدرد (دلهي) الفترة 8 – 11، 8 – 11 ديسمبر 1989 والقرار رقم 3 (2/ 2) بشأن زراعة الأعضاء.

5. المدونة الإسلامية لأخلاقيات مهنة الطب، التي أقرت خلال المؤتمر الدولي الأول حول الطب الإسلامي 1981.

6. كمال بوزيدي، الأثر والبيان في تأكيد جواز شرعا نقل الأعضاء وزرعها من إنسان إلى آخر، اليوم الدراسي التحسيسي المجلس العلمي للمركز الاستشفائي الجامعي بالبليدة (فرانتز فانون سابقا) ، الجزائر، 2008.

سادسا ـ البيانات التوجيهية والقرارات:

1. إدارة الأغذية والأدوية الأمريكية، 1999 و2001.

2. مشروع المبادئ التوجيهية وورقة مناقشة حول بحوث الزرع السريري للأعضاء الحيوانية، مجلس الصحة الوطنية والبحوث الطبية، 2001، ص15.

3. دالي جانيت، زرع أعضاء الحيوان إلى الإنسان، برنامج حواري سياسي على قناة ابي بي سي بتاريخ 31 جويلية 1998.

4. نشرة منظمة الصحة العالمية، 1999، 77 (1) .

5. الخلايا والأنسجة البشرية: الحاجة لإطارٍ أخلاقي عالمي، نشرة منظمة الصحة العالمية 88: 870 – 872 مجلة منظمة الصحة العالمية، المجلد 88، نوفمبر 2010.

6. حكم نقل عضو من حيوان إلى آدمي: نقل وزراعة الأعضاء، قسم الأبحاث الشرعية، دار الإفتاء المصرية 28 فيفري 2009.

7. التجارب السريرية على زرع الأعضاء تقع حاليا تحت مسؤولية لجان أخلاقية محلية، التطورات التنظيمية في زرع الأعضاء في ألمانيا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1998.

8. قرارات مجلس الأخلاق الألماني حول زرع الأعضاء البشرية في الحيوان أو العكس.

9. منظمة الصحة العالمية، منبر الصحة العالمي، المجلد العاشر، رقم 02.

سابعا ـ الجرائد والصحف:

1. سهام الصالح، أبحاث عن زراعة أعضاء حيوانية في جسم الإنسان بالسعودية، جريدة الشرق الأوسط الرياض، العدد 8756، الاثنين 18 نوفمبر 2002.
2. كمال بوزيدي، الأثر والبيان في تأكيد جواز شرعا نقل الأعضاء وزرعها من إنسان إلى آخر، اليوم الدراسي التحسيسي المجلس العلمي للمركز الاستشفائي الجامعي بالبليدة (فرانتز فانون سابقا) ، الجزائر، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، يوم 02 ديسمبر 2008.
3. مقرر لجنة العمل الاسترالية حول بحث زرع أعضاء الحيوان إلى الإنسان، دليل للمجتمع والتشاور بشأن زرع الأعضاء، 2003.
4. سعد هلالي، قضايا فقهية معاصرة زراعة الأعضاء البشرية، جريدة الأهرام المسائي، مصر، السنة 22 العدد 7760، 26 أوت 2012.

ثامنا ـ مواقع الإنترنت:

1. *http:/ / en.wikipedia.org/ wiki/ Baby_Fae, accessed on February 26th, 2014.*
2. *http:/ / optn.transplant.hrsa.gov*
3. *http:/ / www.merriam- webster.com/ dictionary/ xenos*
4. *http:/ / emedicine.medscape.com/ article/ 432418- overview, Updated: March 27th 2012.*
5. *www.readandthik.com*
6. *http:/ / www.alhares.org/ site/ modules/ news/ article.php?storyid=1858*
7. *http:/ / webarchive.nationalarchives.gov.uk/ +/ www.dh.gov.uk/ ab/ Archive/ UKXIRA/ index.htm*
8. *http:/ / www.mriraq.com/ vb/ / showthread.php?t=473688*
9. *www4.od.nih.gov/ oba/ sacx/ xenoguide01.pdf*
10. صحيفة صدى الالكترونية، آخر تعديل: 13 مارس 2009 03: 07.
11. شبكة النبأ المعلوماتية الأحد 25 سبتمبر 2011.

مقامات الزمخشريّ: رؤية وتأصيل *

د.هارون الربابعة **

د.نبيل حسنين ***

د.زياد أبو لبن ****

* تاريخ التسليم: 24/ 11/ 2014م، تاريخ القبول: 7/ 3/ 2015م.

** أستاذ مساعد/ جامعة البتراء/ عمّان/ الأردن.

*** أستاذ مساعد/ جامعة البتراء/ عمّان/ الأردن.

**** أستاذ مساعد/ جامعة البتراء/ عمّان/ الأردن.

ملخّص:

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ رحمةً للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا بحثٌ في (مقاماتِ الزمخشريّ) بعنوان: (مقامات الزمخشريّ: الرؤية والتأصيل) ، وقد حاولنا فيه أنْ نعرّفَ بهذه المقامات، ونحلّلَ مقدمتها وخطبتها، ونتحدث عن أثر الاعتزالِ فيها.ثمّ قمنا بتحليلِ طائفةٍ من المقامات، وهي: المراشد، والرضوان، والحذر، والتسليم، والمنذرة.**وكانَ التحليل على النحو الآتي**:

1. تبيُّن مدى ارتباط العنوان بالمضمون.
2. تبيّن براعة الاستهلال فيها.
3. توضيح الترابط بين الاستهلالِ والمتن والخاتمة.
4. دراسة لغة المقامات من حيث:
   - فصاحة الكلمات.
   - بلاغة الجُمل.
5. تبيُّن مدى مناسبةِ اللفظ للمعنى.
6. تبيُّن المضامين التي اشتملتْ عليها المقامات.
7. المحسناتِ البديعيّةِ التي تحفل بها المقامات.

وقد أفدنا في كتابةِ هذا البحث من مقاماتِ الزمخشريّ بشكلٍ رئيس، ثمّ من رسالةِ ماجستير بعنوان (مقامات الزمخشريّ دراسة تحليلية) .وتتسمُ هذه الرسالة بوضوح المنهج، وسعة الاستقراء.هذا، وقد أفدنا أيضاً من مصادر بلاغية مثل: الإيضاح للقزوينيّ، ومصادر نحويّة، مثل: شرح ابن عقيل، وشرح الأشمونيّ، واستأنسنا بها في تحليل بعض المقامات.

هذا، والله المرجوُّ أنْ يكونَ في هذا البحثِ فائدةٌ، فإننا لم نألُ جهداً في البحثِ والتحليل –حسب استطاعتنا– وكما يقال: إن كان خيراً فمن عند الله، وإنْ كانَ غير ذلك فمن عند أنفسنا، ونستغفر الله.

Maqamat Al- Zamakhshari: Analytical Study

Abstract:

This paper discusses Maqamat Al- Zamakhshari from an analytical perspective.The researchers tried to define these Maqamat, analyzed their introductions and the impact of (Al- Eatizal) on them; Maqamat of Almarashid, Alredhwan, Alhathar, ***Altaslim and Almonthera are analyzed and the following are found:***

1. *the title and the text are correlated.*
2. *ingenuity of initiation.*
3. *Clarifying the correlation between the beginning, body and conclusion.*
4. *Studying the language of Al- Maqamat from two sides:*

- *The eloquence of words.*
- *The eloquence of sentences.*

5. *suitability between the word and its meaning.*
6. *contents that are included in Al- Maqamat.*
7. *figurative speeches that are included in Al- Maqamat.*

In writing this paper, we depended mainly on «Maqamat Al- Zamakhshari,» and then on a thesis entitled with «Maqamat Al- Zamakhshari: An Analytical Study) because we think that this thesis has a clear message and approach. In addition to that, we benefited in this analysis from the rhetorical sources such as «Al- Eidhah» by Al- Qaswini and the grammatical sources such as «Sharh Ibn Aqil.»

تعريف موجز بالعلاّمة الرّمخشري صاحب المقامات:

لقد أشبع العلماء ممن حرّروا في السّير والتراجم أبا القاسم الزّمخشريّ دراسة وبحثاً، غير أنّ هذا لا يعفينا من أن نطلّ إطلالة سريعة على جانب من حياة هذا العالم الفذّ.وكما قيل: "ما لا يُدْرَك كلّه، لا يُترك جلُّه".

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمّد بن عمر الزّمخشريّ الخوارزميّ، كبير المعتزلة في عصره، ولد في زَمَخْشَر (قرية كبيرة من قرى خوارزم) سنة 467هـ، وتوفّي في جرجانيّة خوارزم سنة 538هـ.من أشهر مؤلّفاته: تفسير (الكشّاف) ، وكتاب: (المفصّل في النّحو) ، ومعجم (أساس البلاغة) .[1]

لقد كان الزّمخشريّ في الصّدارة من علماء عصره، شديد الذّكاء، متوقّد الذّهن، جيّد القريحة، كثير الحفظ، إماماً في أفانينَ كثيرة من المعرفة؛ عالماً متفنّناً في كلّ علم، فقد كان مفسِّراً، وفيلسوفاً متكلّماً، ونحويّاً بارعاً، وأديباً لامعاً، ناظماً وناثراً.وخير شاهد على هذا تصانيفه الكثيرة في العلوم الشّرعيّة كالتّفسير، والحديث، والفقه، والقراءات.وعلوم اللغة كالمعاجم، والادب، والنّحو، والعروض، فضلاً عن علم الكلام والمنطق.وقد أربت مؤلّفاته على الثّلاثين، ترك فيها ثمرات عقله الجَنيَّة، وخلاصة أفكاره النيّره، وكلّها تحمل في طيّاتها علوماً متنوّعة، تدلّ على تنوّع ثقافته.

التّعريف بمقامات الزمخشريّ:

يُعَدُّ فنّ المقامات من أهمّ فنون النّثر العبّاسيّ، وقد كان بديع الزّمان الهمذانيّ (المتوفّى سنة 398هـ) هو أوّل من مهّد الطّريق وعبّده لظهور هذا الفنّ، ثمّ خلفه الحريريّ (المتوفّى سنة 516هـ) وكان أوسع ثقافة، وأحكم صياغة، وأقوى تعبيراً، فوصل بهذا الفنّ إلى الذّروة، إذ لا نجد أحداً ممن جاء بعده استطاع ان يحلّق معه في الأفق الذي صعد إليه. وبذلك ظلّ الحريريّ الأديب الماهر الذي لا يُبارى، ولا يُجارى في هذا الفنّ، وكانت مقاماته مضرب المثل في الفصاحة والبيان.

وقد كان للعلاّمة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ نصيب من هذا الفنّ، إذ أسهم فيه بتأليف مقاماته، وشفعها بشرح مختصر لما غمُض من ألفاظها.وقد أنشأها الزّمحشريّ –كما يصرّح في مقدّمة مقاماته– تذكرةً لنفسه، وردعاً لها عن أنْ تعودَ إلى سالفِ عهدها من الغوايةِ والضلالِ، ويبدأها بخطابِ الذاتِ بقولِهِ: (يا أبا القاسم) ، وهذه

السمةُ الأسلوبيةُ تتكرّرُ في جميعِ المقاماتِ باستثناءِ مقامةٍ واحدةٍ هي مقامةُ التسليم[2]. وتدورُ هذه المقامات حولَ موضوعٍ رئيسٍ وهو الوعظ، وإنْ كانت تشتملُ على مَناحٍ اجتماعيّة وسياسيّة وغيرها.

يختلفُ النسقُ البنيويّ لهذه المقامات عمّا عهدناه لدى بديع الزمان الهمذانيّ، والحريريّ، فهي تكادُ تخلو من النمط القصصيّ إلاّ ما وردَ في مقامةِ (أيام العرب) [3] ، فهي تشيرُ إلى عناوينِ القصص دونَ أنْ تسبر أغوارها، فلا نجدُ فيها شخوصاً تتحرَّك، ولا أحداثاً، ولا زماناً، ولا مكاناً.بمعنى أنّها تخلو من مقومات الفن القصصيّ، ممّا يجعلها تقتربُ من مفهوم (المقام) أكثر من مفهوم المقامة.والمقام: هو أنْ يقومَ الخطيبُ بين يدي الخليفة للوعظِ والتذكير، كما أنها تختلف عن مقامات سابقيه كالحريريّ والهمذانيّ بأنّها كانت تنحو منحى الجدّ في جميعها، فلا نجد في مقاماته هزلاً أبداً؛ ولعلّ السبب يعود إلى جِدّيّة الموضوعات التي طرقها، كما أنّ وعظه كان صادقاً نابعاً من القلب.فجاءت مقاماته رسالة من القلب إلى القلب، والكلام إذا خرج من القلب وقع في القلب، وإن خرج من اللسان لم يجاوز الآذان.

وتشتركُ مقاماتُ الزمخشريّ مع المقامات البديعيّة في الصنعة اللفظية، ومن أهمّ خصائص هذه الصّنعة ومميزاتها:

1. الالتزام بالسّجع في المقامة كلّها.
2. انتقاء الألفاظ المنمّقة في مستوى الكلمة، والعبارات القوية المتينة في مستوى الجملة.
3. الإكثار من المحسّنات البديعيّة المختلفة، كالجناس والطّباق وغيرهما.
4. الإكثار من الألفاظ الغريبة، والكلمات النّادرة الاستعمال.
5. الاقتباس والتّضمين من القرآن الكريم، والأحاديث النّبويّة الشّريفة، والأمثال العربيّة، والحِكم، والأشعار.

أهداف الزّمخشري من مقاماته:

يهدِفُ الزمخشريُّ من هذه المقامات إلى جُملةٍ من الأغراضِ منها:

1. تذكير نفسه وردعها عن العودة إلى مّا كانت عليه في سالفِ عهدها (كما جاء في الخطبة) .فقد كان يأخذ نفسه بالشدّة حتّى تكون توبته نصوحاً، كما كان يعظها ويذكّرها برحمة **الله** ورضوانه.

2. حضّ القارئ على العمل بما فيها.ولذا نجده في كلّ مقاماته يتّجه بكل ما أوتي من قوة إلى الحضّ على عمل الخير الذي يرضي الله، والابتعاد عن زخارف الدنيا الباطلة، وملذّاتها الزّائلة، التي لا تساوي شيئاً إذا قيست بنعيم الآخرة الذي لا يزول.

3. حضّ القارئ على الانتباهِ على طريقةِ صياغتِها، وأسلوبِ فصاحتها، حتّى يُفيدَ من ذلك في محاكاة ذلك الأسلوب.

4. الإعلان الواضح أمام الأئمة والأمّة، عن اعتزاله سلاطين عصره، وحكّام زمانه، والإقلاع عن مدحهم، والوقوف على أبوابهم لالتماس العطايا والهبات.واستثمار الوقت بما هو خير من هذا من العمل الصّالح، والعلم النّافع؛ لذلك نجده في آخر مقاماته يتّخذ على نفسه عهداً بأن يتفرّغ لتعلّم القرآن الكريم والسنّة النّبويّة المطهّرة، وما انبثق منهما من علوم، وما يدور في فلكهما من معارف.

5. ويفهم من الهدف السّابق أنّ الزّمخشريّ – وهو العَلَم البارز، والطود الشّامخ في العلم والمعرفة– قد أخذ على نفسه عهداً بأن يطلب العلم، وفي هذا رسالة ضمنيّة إلى القارئ بضرورة طلب العلم وتعلّمه، وأن المرء لا يزال عالماً ما طلب العلم، فإن ظنّ أنّه علم فقد جهل.

6. إظهارُ جوانب معرفته الموسوعيّة المتعددة، ويظهرُ هذا في مقاماتِ: النحو [4] ، والعروض [5] ، والقوافي [6] ، والديوان [7] ، وأيام العرب [8] .

7. هداية القارئ إلى سبل الخير والصّلاح؛ لذلك نجد مقاماته متنوّعة بين الحكمة، والوصايا، والأدب، والتّاريخ.

مراحل كتابة المقامات:

يبدو أنّ هذه المقامات مع شرحها للزّمخشريّ قد مرّتْ بثلاثِ مراحل حتّى تمّت وأصبحت خمسين مقامة مشفوعة بشرح موجز يفسّر ما غمض من ألفاظها؛ **الأوليان للمقامات نفسها، والثّالثة لشرحها**:

- المرحلةُ الأولى: عندما سمعَ ذلك الهاتف المناميّ الذي كانَ باعثاً على كتابةِ مقامة (الرضوان) [9] وأتبعها بمقامات قلائل.
- المرحلةُ الثانيةُ: عندما أصيبَ بالمرضةِ الناهكةِ التي أسماها (المنذرة) [10] وكانَ هذا باعثاً على إتمامِ المقامات خمسين مقامة.
- المرحلةُ الثالثة: عندما طلب منه طالبُ علمٍ لبيبٌ مُجدٌّ أنْ يشرح غامض الكلماتِ،

فحقق له طلْبته، فجاءتْ المقاماتُ مشروحةً بشرحِ الزمخشريّ.ولا يزالُ الشرحُ يطبعُ مع المقاماتِ، كما نجدُ في طبعةِ دارِ الكتابِ العلميّةِ في بيروت.

الخطبة والمقدمة:

من العجيب أنْ نجدَ مقامات الزمخشريّ تبدأُ بمقدمة يتبعها خُطبة.وفي حين نجدُ المقدمةَ تصرِّحُ أنّ الباعثَ على الكتابة طلبٌ من أحد طلاب العلم، نجدُ أنّ الخطبةَ تصرِّحُ أنّ الباعث على إنشاء المقاماتِ رؤيا مناميّة، أفزعت أبا القاسم، وجَعلتهُ يتمّ ما سمعه من كلام إلى مقامة كاملة أتبعها ببضعِ مقاماتٍ، ثمّ أصابتهُ المرضةُ الناهكةُ فأتمّها خمسين مقامة.

إنّ نظرةً فاحصةً لمقدمةِ الكتابِ وخُطبتِه تُبيّنُ لنا أنّ الخطبة قد خصّها الزمخشريُّ للحديث عن المقامات نفسها، بينما خصّ المقدمةَ للحديث عن شرحِ المقامات؛ لأنّ منشئ المقاماتِ وشارحَها واحدٌ وهو الزمخشريّ.وما يؤكّدُ أنّ شارحَ المَقاماتِ هو كاتبها ما جاءَ في حاشيةِ الصفحةِ الرابعة والستين، وهو قول الزمخشريّ: «وقد ذكرتُ حقيقته في (الكشافِ عن حقائقِ التنزيل) » [11] وصاحبُ الكشافِ هو الزمخشريّ.

مقدمةُ الكتاب: [12]

يبدأُ الزمخشريّ مقدمة الكتاب بالتصريحِ بذكرِ اسمه، كما صرّحَ في الخطبةِ أيضاً، وقد كانت هذه سمة غالبةً على الكثير من كتبِ التراث، فيبدأُ المصنف كتابهُ بقوله: «قالَ فلانٌ، ويقولُ فلان» [13] ، وهذا ما نجدهُ صريحاً في خطبةِ الزمخشريّ، فبعدَ الحمدِ والصلاةِ على رسولِ **الله**، قالَ: «هذه مقاماتٌ أنشأها الإمامُ فخر خوارزم أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ» [14] .

ويبيّنُ الزمخشريّ أنّ هذه المقدمةَ قد خصّها لتقديم شرحه للمقاماتِ التي أنشأها أولاً، فالمقدمةُ كما أشرنا سابقاً لشرحِ المقاماتِ لا للمقاماتِ نفسها، يقولُ الزمخشريّ: «فأسعفتك إلى طلبكَ من بيانِ ما أشكَلَ عليها من ألفاظِ النصائحِ ومعانيها» [15] ويظهرُ في النصّ المقتبس أنّ الزمخشريّ عدّ مقاماته نصائح، وهذا يؤكدُ ما ذكرناهُ سابقاً من أنّها تقتربُ من مفهومِ المقام أكثر من مفهومِ المقامةِ.

ويشيرُ في هذه المقدمةِ إلى طبقتينِ اجتماعيتينِ متغايرتين:

- الأولى: تخصّ أهل الفضل والديانة.
- الثانية: تخصّ الذينَ يحسبونَ أنّهم يحسنونَ ولا يحسنونَ، وقد شبههم بالخنازيرِ، فهم لا يعملون بما يعلمون.

ويشيرُ الزمخشريّ في المقدمة إلى عادة دَرَجَ عليها بعضُ المؤلفينَ في كتابة مصنّفاتهم، فلا يرضونَ لمصنَّفهم «إلاّ أنْ يُكْتَبَ بخط رشيق، وبقلم جليل، وفي ورق جياد، وأنْ يُخطّ مضبوطاً بالنقط والشكل» [16] وكأنّهُ يطلبُ – بأسلوب ذكي– من هذا الطالب أنْ يُكْرمَ مقاماته على هذا النحو، زائداً عليه بإثبات اسم المنشئ وتفخيمه، والدعاء له بالرضوان والرحمة جزاء ما أفاده من فوائد، ونصحه من نصائح.

وقد أشار الزمخشريّ إلى أسلوبه في صياغة المقامات، بقوله: «وأنّ تنبِّه من يدرسه على مواقع النكت فيها واللطائف، وما روعيَ في مناظمها من رائع الترتيب، وتفهيمك أنّ كلمات السجع موضوعةٌ على أنْ تكونَ ساكنةَ الأعجاز، موقوفاً عليها» [17].

وتشتملُ المقدمةُ على آراء نقديّة جديرة بالتقدير [18]، خُذ مثلاً قول الزمخشريّ: «لتعلم أنّ ما سماهُ الناسُ البديعَ من تحسين الألفاظ وتزيينها بطلب الطباق فيها، والتجنيس، والتسجيع، والترصيع، لا يملُحُ ولا يبرُعُ حتّى يوازي مصنوعُهُ مطبوعَه، وإلاّ فما قلقَ في أماكنه ونبا عن مواقعه فمنبوذ بالعراء، مرفوضٌ عند الخطباء والشّعراء» [19]. فهو يرى أنّ الكلامَ لا يكونُ جميلاً بمجرد اشتماله على المحسنات البديعيّة، بل يشترطُ أنْ لا يسرفَ الكاتبُ فيها، وألاّ يقصدها لذاتها بحيثُ تختفي وراءَ كثافتها معاني الألفاظ ودلالاتها.وقد أفاضَ الزمخشريّ في الحديث عن السجع وأهميته، وطريقة الوقوف عليه، وما يجوزُ فيه من تغيير حتّى يستقيمَ للكاتب ما يريدُهُ من توافق الفواصل في أواخر الجُمل.

ويظهرُ في المقدمة تأثّرُ الزمخشريّ بالقرآن الكريم، كما في قوله في النصّ السابق: «فمنبوذ بالعراء» وهو تأثرٌ بقوله تعالى: ﴿**فنبذناهُ بالعراء وهو سقيمٌ**﴾ [الصافات: 145].

ويستشهدُ الزمخشريّ في المقدمة بما يُروى عن عيسى– عليه السلام– من قوله: «لا تَطرحوا الدُّرّ تحتَ أرجل الخنازير» [20] ، ويظهر في هذا تأثره بالإسرائيليات التي يبرزُ أثرُها في ثقافته.

ويلاحظُ في المقدمة أنّها تحفلُ بالسجع، وتوافق فواصل الجُمل لكننا لا نرى أثراً للصنعة في المقدمة إذا ما قسناها بمقامات الكتاب وخُطبته التي تظهرُ فيها الصنعةُ بشكل جليّ، وتحفلُ بالمحسنات البديعيّة المختلفة.

ويختمُ الزمخشريّ مقدمة كتابه بالدعاء لطالب العلم الذي نَفَذَ الزمخشريّ من خلاله إلى مخاطبة القارئ.

خُطبةُ الكتابِ: [21]

خصّ الزمخشريّ خُطبةَ كتابِه للحديثِ عن المقاماتِ أنفسِها – كما أسلفنا– وقد استهلها بالبسملةِ، وحمد **الله** تعالى، والصلاة على نبيِّه محمد– صلى **الله** عليه وسلم– ثمّ صرَّحَ باسمِه، وذكَر سبب إنشائه هذه المقامات – وقد تقدّم– وسنة إتمامها وهي سنة 512 هـ.

ويظهرُ في هذه الخطبة النَّمط القصصيّ بشكلٍ جليّ، فهو يقصُّ سبب إنشاءِ المقاماتِ، وما كان عليه في سالفِ عهدِه، وكيفَ رجَعَ إلى رشدِه، وذلكَ الهاتف المناميّ الذي صوّت به: «يا أبا القاسم، أجلٌ مكتوب، وأملٌ مكذوبٌ» [22] فالراوي هو الزمخشريّ الذي يمثلُ أيضاً دورَ البطل، ولا تُذْكَر أحداثُ القصّة بتسلسل، بل تبدأُ بذكرِ الهاتفِ المناميِّ واستيقاظ الزمخشريّ، وكتابته بضعَ مقامات، ثمّ إصابته بالمرضَة الناهكة، وإقسامه إنْ شفاه **الله** ألاّ يعودُ إلى سالفِ عهدِه من مدحٍ للسلاطين والحكّام لالتماس العطايا والهبات.وفي هذه الإشارة دليل على تلكَ الأَحداث التي سبقتْ الرؤيا المناميّة، والسيرة التي كانَ عليها الزمخشريّ في بلاط السلطان.وبعدَ أن يَشفى الزمخشريّ من هذه المرضة ينفّذ ما أخذهُ على نفسِه، ويتمُّ مقاماتِه خمسين.

ويضمّن الزمخشريّ خُطبتَه ذكرَ منهجِه في المقامات الذي يقومُ على:

1. انتقاء الألفاظ.
2. الاهتمام بالسجعِ.
3. جودة السبك.
4. إيداعها المعاني التي تزيد المستبْصِر في دين **الله** استبصاراً [23].

وتحملُ الخُطبةُ في طياتها أبعاداً دينيّة، وسياسيّة، واجتماعيّة، سوف يأتي الحديث عنها في مكانها في هذه الأوراق.

وتُبرزُ الخُطبة بعضَ العلوم التي مهَرَ فيها الزمخشريّ: القراءات، والحديث، وأبواب الشرع.ويشيرُ الزمخشريّ في إحدى جُملِ خُطبِه إلى ما يُمكنُ أنْ يفهم منه أنّه قصد إلى الإيجاز والاختصار في مقاماته بقوله: «والتّرحم على مُقْتَضِبِها» [24]، فعَدَّ نفسه مقتضِباً، واقتضابُ الكلامِ: «اختصارُهُ وارتجالُهُ» [25].

وختمَ الزمخشريّ خطبته بالدعاءِ لنفسه بأنْ يُلقيَ **الله** لمقاماتِه قبولاً في نفوسِ العباد، وأن يستنطق بها ألسنة الصالحين بالدعوة الطيبة [26].

الراوي والبطل في مقامات الزمخشريّ:

إنّ الراوي في هذه المقامات هو جارُ الله أبو القاسم الزمخشريّ، لكنّ الدقة العلميّة تقضي أنْ نُقرَّ بأنّ أوّلَ سارد في هذه المقامات وراوٍ لها هو ذلك الهاتف المناميّ الذي وضعَ اللبنات الأولى في المقامات المتمثلة بقوله: «يا أبا القاسم، أجلٌ مكتوب وأمل مكذوب» [27] ، وقد كانت هذه الكلماتُ الباعثَ على إنشاء المقامات، وقد سار الزمخشريّ على سَنَنها، والتزمَ بتلكَ اللازمة الأسلوبية الندائيّة (يا أبا القاسم) في جميع مقاماته إلاّ مقامة (التسليم) [28] ، وبعد هذه اللبنات تسلّم الزمخشريّ زِمام السرد إلى نهاية المقامات.

أما البطل في هذه المقامات فهو الزمخشريّ، وإنْ كنّا نميل إلى استبدال كلمة (المُتَلَقّي) بكلمة البطل؛ لأنّ هذه المقامات لا تقوم على الفن القصصيّ.ولكنّ الزمخشريّ استطاعَ أنْ ينفذ من خطاب الذات إلى خطابِ الجمهور؛ ففي حين صرّحَ في خطبة الكتاب أنّهُ أنشأ مقاماته حتى تكونَ رادعاً لنفسه عن العودةِ إلى ديدنها الأوّل من الغفلة واللجاج في الباطل، نجدهُ في المقدمة يطوّرُ هذا الهدف ويقدّمُها إلى طلاب العلم، ومن جملتهم ذلك الطالب الذي طلب إليه أنْ يفسر غامضها، ويوصي ذلك الطالب ألاّ يمكّن من هذه المقامات إلا مَن هو أهلٌ لذلك.

لقد بدأتْ جميعُ المقاماتِ بخطابِ الذاتِ باستثناءِ مقامة (التسليم) [29] ؛ لأنّها تتحدثُ عن أحوالِ الدّنيا في مصائبها وشدائدها، ولكنْ لماذا استخدمَ الزمخشريّ الكنية (أبا القاسم) في خطابه؟ **يعودُ ذلك إلى سببين:**

- أولهما: أنّ الهاتفَ المناميّ ناداهُ بالكُنية.
- والآخر: أنّ الكُنيةَ تدل على توقيرِ الشخص وإجلاله، فكأنّ الزمخشريّ أرادَ أنْ يذكّر نفسهُ بالسنِّ التي هو فيها من الوقارِ والهيبة، حتّى تكونَ رادعاً له عن الوقوعِ في المعاصي واتباعِ الأهواء والشهوات.وسنّ الزمخشري في ذلك الوقت قد تجاوزت به حدّ الأربعين– لأنّ ولادته كانت سنة 467هـ، وإتمام مقاماته كان سنة 512هـ– ، وسنّ الأربعين هي سنّ بلوغ الأشدّ.يقول تعالى: ﴿**حَتّى إِذَا بَلَغَ أَشُدّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيّ وَعَلَى وَالِدَيّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرّيّتِي إِنّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ**﴾ [سورة الأحقاف: الآية 15]

وقد عُهدَ عن العربِ استخدامهم الكُنية للتكريم، كما ورد في أحدِ شواهدِ الأشمونيّ قول الشاعر [30] :

أكْنيــهِ حــينَ أناديــهِ لأكرمــه ولا أُلَقِّبُــهُ والسَّــوأةَ اللقبــا

وقد استتبعَ هذه اللازمة الأسلوبيّة (أبا القاسم) شيوع أسلوب الطلب المتمثل في الأمر، والنهي.ولذلك خلَتْ مقامةُ (التسليم) من هذا الأسلوب؛ لأنّها خلتْ بدءاً من تلكَ اللازمة، وقد عَدَلَ في مقامة (التسليم) عن ضمير المخاطبِ إلى ضميرِ الغائبِ؛ لأنّهُ كانَ يتحدث عن حال المؤمن في سرّائه وضرّائه.

ويقودنا هذا الأمر وهو شيوعُ أسلوبِ الطلبِ وضمائر الخطابِ في المقاماتِ– بشكلٍ عام – إلى الإشارةِ إلى خلوِّ خطبةِ الكتابِ من ضمائر الخطابِ التي عدَلَ عنها الزمخشريّ إلى ضمائر الغائب، فتحدث عن نفسه بضميرِ الغائب، وكأنّهُ أَرادَ أنْ يشعرنا أنّ أبا القاسم الذي كانَ يجري في أذيال السلطانَ شخص آخر غير أبي القاسم الزمخشريّ التائب؛ لذلك استخدمَ ضمير الغائب وكأنّهُ أرادَ أنْ يتبرّأ من ماضيه.وتظهرُ نقطة التحول في مسيرةِ الزمخشريّ عندما تصيبُهُ المرضةُ الناهكةُ، فهذه المرضةُ كانت الحدَّ الفاصل بين سيرتِهِ الأولى، سيرةِ الغواية والضلال، وسيرته الأخرى، سيرة الهدى والاستقامة.

اعتزال الزمخشري في مقاماتِه:

ذكر أحدُ الباحثينَ أنّ أثر الاعتزالِ واضحٌ جليّ في مقاماتِ الزمخشريّ، ولم يكتفِ بهذا بل تعدّاهُ إلى التصريح بأنّ الزمخشريّ كانَ يدعو إلى الاعتزالِ، فقال: «ومن يتمعَّنْ مقاماتِ الزمخشريّ جيّداً لا ينتَابُهُ [31] أدنى شكّ في أنّها حَوَت جميع أصول المعتزلة» [32] وقال في موضعٍ آخر: «وبهذا يتبيّنُ أنّ هذا الأثر –الاعتزال– جاء وجوده قويًّا واضحاً في مقاماتِ الزمخشري لدرجةِ القول: إنّهُ جاء كذلك لإحياءِ آراءِ وأفكار المعتزلة في ثوبٍ أدبيّ جديد» [33].

ونرى أنّ الباحث أصابَ في النتيجةِ لكنّهُ أخطأ في الاستدلالِ، فالزمخشريّ –بلا شك مُعتزليّ– ولكنْ إذا أردنا أنْ نكونَ منصفينَ فلا يجوزُ أنْ نُحمّلَ النصوص أكثر مما تحتملُ فنحكم عليه بالاعتزال، ثمّ نبالغ في الأمر فندّعي أنَّه لم يكتفِ بالاعتزال، بل تعدّاه إلى الدّعوة إليه؛ فالكشاف – مثلاً– يحفلُ بحشْدٍ من الآراءِ الاعتزاليّة المبثوثة في تضاعيفِه، الأمر الذي دعا ابن المنير إلى أنْ يَرُدَّ عليه في كتابِه: (الانتصاف من الكشّاف) المطبوع في حاشيةِ (الكشّاف) .أمّا المقامات فلا نرى أنّ أثر الاعتزالِ جاءَ قويًّا واضحاً فيها، وسوف نوردُ أدلةِ الباحثِ، ثمّ نردّ عليها بما نراه صواباً.

لقد استدلَ الباحثُ بجملةِ أدلةٍ نلخّصها في نقطتين [34] :

1. ما ورد في المقاماتِ من إشارات إلى أصولِ المعتزلة، مثل: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مقامة (المراشد) [35] ، والتوحيد في مقامةِ (التوحيد) [36] ، والوعد والوعيد

في مقامةِ (التوقي) [37].

2. ما ورد في مقامةِ (التصبُّر) وهو قول الزمخشريّ: «واحتفظ بما ألقي إليكَ من باب الرياضة من جوهرة ابن عُبيد؛ فإنّه خيرٌ لك من جمهرة ابن دُريد» [38]، ولعلّ هذا أصرحُ الأدلةِ وأقواها؛ لأنّ ابن عبيد مُعتزليّ، وهو عمرو بن عبيد من شيوخِ المُعتزلةِ.[39]

أما الدليل الأول فلا أرى مسوّغاً للاحتجاج به؛ لأنّ ما ذكره الباحث أمرٌ تشتركُ فيه الفرقُ الإسلاميّة جميعها من الأمر بالمعروفِ والنهي عن المنكر، والتوحيد، والوعد والوعيد.وهو بالتالي لا يشكِّلُ خصيصةً اعتزاليّة، ولا نستطيعُ أنْ نجزمَ بهذا إلاّ إذا وجدنا في المقاماتِ من الأصولِ الاعتزالية ما يخالفُ ما عليه أهل السنة والجماعة، مثل: المنزلة بين المنزلتين، وتخليد أصحابِ الكبائر في النارِ، وإنكار صفات **الله**– تعالى عن ذلك علواً كبيراً– مثل السمع، والبصر، والكلام، وإنكارُ رؤية **الله** يوم القيامة، وإنكار شفاعة النبيّ المصطفى – صلّى **الله** عليه وسلّم– يوم القيامة.

أمّا الدليلُ الثاني فقد وضّح الزمخشريّ نفسُهُ في الشرحِ ما قصده بـ (جوهرة ابن عبيد)، فهي حكمة لابن عبيد يقول فيها: «لقد رُضْتُ نفسي رياضَةً لو أردتُها على تركِ الماءِ لتركتْه» [40]. وظاهرٌ أنّ هذه الكلمة تدعو إلى مُجاهدةِ النفسِ، وهو خُلُقٌ إسلاميّ رفيع لا يختصّ به مذهبٌ دونَ مذهب، يقول تعالى: «**وأمّا من خافَ مقامَ ربّه ونهى النَّفسَ عن الهوى فإنّ الجنّة هي المأوى**» [النّازعات: 40 – 41].

ونكرِّر أنّنا لا نُنْكرُ أنَّ الزمخشريّ معتزليّ؛ بل نُنْكرُ الاستدلالَ بنصوصٍ من المقاماتِ لا تدلُّ على هذا الأمر صراحةً، ونحمّلها أكثر مما تحتمل.

تحليلُ طائفةٍ من مقاماتِ الزمخشريّ:

قمنا باختيار المقاماتِ الآتية لتكونَ موضوعاً للتحليل، وهي:

1. مقامة المراشد [41].
2. مقامة الرضوان [42].
3. مقامة الحذر [43].
4. مقامة التسليم [44].
5. مقامة المنذرة [45].

وسبب اختيار هذه المقامات بالتحديد أنَّ مقامة (المراشد) [46] أولى مقامات الكتاب، ومعروفٌ أنّ الشيءَ يُقدَّم لأهميتِه، فكأنَّ الزمخشريّ رأى فيها من جودةِ السبكِ، وحسنِ

المعنى، وجمال التصوير ما يؤهلها إلى احتلال مكان الصَّدر في مقاماته فابتدأ بها، مع أنّ مقامةَ (الرضوان) تسبقها زمناً؛ لأنّها أولى مقاماتِ الزمخشريّ إنشاءً كما أشار في الخُطبة.

أما مقامةُ (الرضوان) [47] فقد كان مطلعها قد أُرِيَهُ الزمخشريُّ في إحدى إغفاءاتِ الفجرِ، وكانَ هذا المطلع هو الباعثَ على إتمامها مقامة كاملة، أتبعها فيما بعدُ ببضع مقاماتٍ، واستمر الأمرُ حتى انتهت إلى خمسين مقامة، كما أشار في الخُطبة.

أما مقامة (الحذر) [48] فلما تتميّزُ به من بروزِ المنهجِ العقليّ في المعالجةِ والتحليل، ومن ثَمّ الإقناع والتعليل، إضافةً إلى روعة التصويرِ فيها، وترابطها العضويّ والموضوعيّ المتين، واستطاعَ الزمخشريّ ببراعته أنْ يجعلنا نُحسُ بما يقول، فالزمخشريّ يطلُبُ من نفسه أنْ يتخيل أن جَمْرةً علقت ببعضِ أطرافه، أو أنّ قطرة ماءٍ مغليّ أصابتهُ، ففي تلكَ اللحظة ينشغلُ عن كلِّ ملاذِّ الحياة، ولا يسعى إلاَّ إلى إيجادِ حلّ يخلّصهُ مما هو فيه.ويخلصُ من هذا المثلِ إلى الاستدلالِ على حماقة الإنسانِ الذي يؤمنُ بالجنةِ والنارِ، وينشغلُ عن النارِ الكُبرى بعَرَضٍ من الدنيا زائلٍ.ويقارنُ بين عذابِ جهنّمَ وألم الجمرةِ من حيثُ الشدّة، والألَم، ومدة الإيلامِ.

أمّا مقامةُ (التسليم) [49] فهي تختلفُ عن جميعِ مقاماتِ الكتابِ في أنّها تخلو من اللازمةِ الأسلوبيةِ (يا أبا القاسم) ولعلَّ السبب في هذا أنَّ المقامةَ السابقةَ عليها (الاعتبار) تتحدثُ عن الدنيا وزوالها وتقلّبها بأهلها، وتأتي بدايةُ مقامةِ (التسليم) بالموضوعِ نفسه، فكأنّها جاءت تابعةً لتلكَ المقامة، ولو جرّبتَ أنْ تقرأَ المقامتينِ على أنّهما مقامةَ واحدة لتأتّى لك ذلك – والله أعلم بالصواب–

أمّا المقامةُ الأخيرةُ مقامةُ (المنذرة) [50] فقد أشار إليها الزمخشريّ في خطبة الكتاب، وأشار فيها إلى تلكِ المرضَةِ التي كانت نقطة التحول في مسيرةِ حياتِهِ، ويَبْرُزُ في هذه المقامة العنصر القصصيّ بشكلٍ جليّ واضحٍ.

علاقة العناوين بالمضمون:

في مقامة (المراشد) [51] – والمراشد جمع مَرْشَد بمعنى الرشد– يحضّ الزمخشريّ نفسه على فعلِ الخيرِ، والاقتداء بفاعليه، ونبذ الشر، والحذر ممن يفعله ويراعيه، وقد ورد لفظ (المراشد) صراحة في قولِ الزمخشريّ: "وناغها بالتذكرة الهادية إلى المراشد" [52]، من هذا يتبيّن أنّ الصلة وثيقةٌ بين العُنوان والمضمون، لا من حيثُ ذكرُ العنوان صراحةً في النصّ فحسب، بل بما اشتملت عليه المقامةُ من معانٍ كلّها تصبّ في باب الرّشدِ.

أمّا مقامةُ (الرضوان) [53] فقد صرّح الزمخشريّ باسمها في قوله: "ومشقة ساعة

يتلوها الرضوان وغبطةُ الأبد" [54]، والمقامةُ بجملتها تدعو إلى فعلِ الخير وتركِ الشرّ حتّى يفوزَ الإنسانُ بالرضوان.

أمّا مقامةُ (الحذر) [55] فهي وإنْ لم يصرّح فيها بـ (الحذر) فقد جاءت بجملتها مُحَذِّرةً من عذابِ جهنم بما فيها من صور مخيفة، واستدلال عقلانيّ منطقيّ مُقنِع.

أمّا مقامةُ (التسليم) [56] فقد جاء التّصريحُ فيها بأحد مشتقّات المصدر الصَّريح (التَّسليم) وهو اسم الفاعل (مسلِّم) في قولِ الزمخشريّ: "لأنّهُ مسلِّم لِمُجتَلَبِ القضا" [87] وجاءت المقامةُ حاضّة على الرضا بقضاء الله والتسليم له.

أمّا مقامة (المنذرة) [58] فهو يتحدث فيها عن المرْضة النّاهكة التي أيقظته من غفلته، وكانت سبباً لإعلانِ توبته، وقد سمّى هذه المرضة (المنذرة) لأنّها كانت نذير الموتِ في وقتها، وقد أشار إلى هذه التسميةِ في خطبة الكتاب، فقال: "فلمّا أصيب...بالمرضة الناهكة التي سماها المنذرة" [59] وقد أشار الزمخشريّ إلى هذه المرضةِ في مقامة (المنذرة) بقوله: "ومسَّك بضُرٍّ أنْ عَرَّى عظامَك وأنْحَفَكَ" [60].

وخلاصةُ القولِ أنّ المقامات ترتبطُ بمضمونِها سواء من حيثُ التصريح بالعُنوان في بعضها، أم بما تشتملُ عليه من معانٍ تصبّ في المعنى الذي يشيرُ إليه العُنوان.

براعةُ الاستهلال:

لا ريبَ أنّ الفصحاءَ يهتمونَ بالتأنّق في اختيار ألفاظهم وصَوْغِ تراكيبهم، وسبكِ جُمَلِهم، خاصّةً في مطالع كلامهم؛ لأنّها أوّلُ ما يصافحُ الأسماعَ، فإن أنِسَتْ به الآذانُ طمعت في الاستماعِ إلى ما يليه، وإنْ نَفَرَتْ منه صَمَّتْ عمّا يليه.وفيما يأتي بيان توافق هذا الأمر في المقامات المختارة محل البحث.

أمّا مقامةُ (المراشد) [61] فقد استهلَّها الزمخشريّ بذكرِ مَثَل جميلٍ للخير والشرّ، فضرب مثلاً للخيرِ تفاحَ لبنان الموصوف بحسنِ الطعم والرائحة، كيفما قلبته دعاكَ إلى نفسه، وضرب مثلاً للشرّ حَسَكَ السَّعْدان أنّى وجَّهْتَه نهاكَ عن لمسه [62].

أمّا مقامةُ (الرضوان) [63] فقد استهلَّها بما أُريَهُ في إحدى إغفاءات الفجرِ، وهو: "يا أبا القاسم، أجل مكتوب، وأمل مكذوب" [64].

واستهلَّ مقامة (التسليم) [65] بمطلعٍ يبرز فيه عنصر التشويق إلى الاستماعِ إلى ما يليه، وهو قوله: "جديدان يبلى بتناسخها كل جديد" [66].

وبدأ مقامة (الحذر) [67] بتمهيد عقليّ توسّل به للوصولِ إلى مطلوبِه، وهو الحذر من نار جهنَّمَ.

أمّا مقامة (المنذرة) فلا نجد فيها تلك البراعة التي رأيناها في المقامات السّابقة؛ فقد بدأها بقوله: "فَيْئَتُك إلى الله من صُنْعِه وفضله الغامر" [68] فهي تصلح أنْ تكون في وسط المقامة لا في أولها.

ومع هذا، فإنّ من الإنصاف أنْ نقول: إنّ الزمخشريّ لم يقتصر في جودة ألفاظه والتأنُّق فيها على حدود المطلع، بل تعدّاهُ إلى جميعِ أجزاءِ المقامةِ من أولها إلى آخرها.

الترابط بين الاستهلالِ والمتنِ والخاتمةِ:

في كُلِّ مقامة من المقاماتِ سالفةِ الذكر نجد أنْ المقامة جاءت على شكل حلقات، ترتبط فيها كُلُّ حلْقة بأختها، بحيث تشكل في مجموعها سلسلة مترابطة، وكلاًّ متكاملاً، تتجلى فيه الوَحدة العضوية في أبهجِ صورة، وتشيع في أرجائه وحدةُ الموضوع في أجلى معنى.

فمقامة (المراشد) [69]– مثلاً– يستهلّها الزَّمخشريُّ بذلك المثل سالف الذكر، حين يذكر أنَّ مثل الخير والشر كمثل تفاح لبنان وحسك السّعدان، ثمّ تأتي المقامة داعية إلى فعلِ الخير وترك الشرّ، ومحاسبةِ النفسِ حتى تستقيم على طاعةِ الله، ومصاحبة المتقين، ومخالفةِ الضالّين المُضلّين، والحذرِ من شرورهم، ويختم مقامته بمدحِ المتقين، والإشادةِ بمآثرهم، وحضِّ النفسِ على التأسي بهم، والالتحاق بقوافلهم.

وكذلك الحالُ في المقامات المتبقية، فقد استهلّ مقامة (الرضوان) [70] بذكر أنْ خير الأعمالِ قليل، وشرها كثير، وأنّ مرارة المعصية أشدُّ من لذتها، ولذةَ الطاعة ألذُّ من مشقَّتها، ثمّ يوبّخُ نفسه على إصرارها على المعصية، وختمَ المقامةَ بالتنويهِ بفضلِ العقلِ.

وبدأت مقامة (التسليم) [71] بذكر تعاقب الليلِ والنّهارِ، وما تحملُهُ الحياةُ من سعادة وشقاء، وجاء المتنُ ليبيّنَ موقفَ المؤمن من المصيبة، ويقارنه بموقف الفاسقِ الذي يفوّتُ على نفسه نوالَ أجر الصبرِ، فيجعل المصيبة مصيبتين، ويختم المقامة بطائفةٍ من الأشعارِ التي تُبيّنُ عِظمَ ثوابِ الصبرِ على المصيبة.

أمّا مقامةُ (المنذرة) [72] فاستهلها بما انتهت إليه حالُهُ من البُرءِ والشفاء، وتذكُّرِ فضلِ الله عليه، ثُمَّ أخذ يسترجعُ ما كانَ عليه من الضّلالِ، وكيفَ أصابهُ المرض، وجعلهُ يعلنُ توبته، وينتهي عمّا كان عليه، فكانتْ النقمةُ نعمةً، والمحنةُ منحةً.وختمَ المقامةَ بطائفةٍ من الأشعارِ عن نعمةِ المصائبِ والأدواء، وكما قيل: "رُبَّ ضارةٍ نافعةٌ" [73].

أمّا مقامةُ (الحذر) [74] التي ذهب فيها إلى الاستدلال على العذاب الأخرويّ الأعتى

والأشدّ بضرب المثل الحسيّ من العذاب الدّنيويّ الأدنى.

وبالجملة فإن هذه اللحمة في النّسيجين التّركيبيّ والدّلالي، تؤكّدُ ما قلناهُ سابقاً من الترابط العضويّ والموضوعيّ في كلِّ مقامةٍ من المقامات المختارة.

لغةُ المقامات (فصاحةُ الكلمات وبلاغة الجُمل) :

ذكر الخطيبُ القزوينيُّ في الإيضاح أنّ الفصاحةَ خاصةً صفةٌ للمفرد، فيقالُ (كلمةٌ فصيحةٌ)، ولا يُقالُ (كلمةٌ بليغة)، ووضّحَ شروط فصاحة المفرد، وبلاغة الجملة بقوله: "أمّا فصاحةُ المفرد فهي خلوصه من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس اللغويّ"[75]. «أمّا فصاحةُ الكلام فهي خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الحروف والتعقيد، مع فصاحتها» [76]، "وقيل: فصاحةُ الكلام هي خلوصه مما ذُكِر، ومن كثرة التَّكرار، وتتابُع الإضافات" [77].

ولو طبقنا المقاييس السالفة الذكر لتبيّنَ لنا ما يأتي:

♦ **أولاً- من حيثُ فصاحةُ الألفاظ:**

ألفاظُ المقامات فصيحةٌ، ويؤخذُ عليه بضعةُ مآخذ، مثل قوله: «فعليكَ بالخير إنْ أردتَ الرُّفولَ في مطارف العزِّ الأقعَس» [78].فوصفَ العزّ بالأقعس؛ والقَعَسُ [79] صفة للمتكبر لا تناسبُ مقامة (المراشد) ومقامها.وكذلك قوله في خطبة الكتاب: "وإلقاء الشراشر على ما يقتضيه ما أبرمه من الميثاق" [80].والشراشرُ، هي: ما تفرَّق وانتشر من الهمّ [81]، وفي هذه الكلمة صعوبةٌ في النطق، وثقلٌ على السّمع، وهي شبيهةٌ بكلمة (مستشزرات) التي أخذت على امرئ القيس في قوله: "غدائره مستشزرات إلى العُلا" [82].وكذلك الحالُ في قوله: «فما عُذرك في أنْ ترقل كُلّ هذا الإرقال»[83]، وترقل بمعنى تسرع.وقوله: «ويقتال تصور تلك الأحوال»[84].ويقتالُ بمعنى: يحتكم على الآخرين، والذي منعه من استخدام يحتكم ورودها في الجملة السابقة للجملة المستشهد بها، وهي قوله: «فإنَّ أدنى ما يحتكمُ عليه تبصُّر تلك الحال»[85].

♦ **ثانياً- من حيث بلاغة الجمل:**

إنّ الجمل بلا شك، جيدةُ السَّبك، تساوي الجملة أُختَها في الطول أو القصر، إلا ما نَدَر، وقد يعدل في بعض جمله عن أسلوب إلى آخر تأسّياً بأسلوب القرآن الكريم في بعض الآيات، كقوله: ﴿**وخالفْ عن بنيات طُرُق العادين**﴾ [86] فعدّى خالف باللام، تأسيًّا بقوله: ﴿**فليحذر الذينَ يخالفون عن أمره**﴾ [سورة النور، الآية: 63] وكذلك قوله: ﴿**ودعاكَ**

داعي الإسراف فاستجبْتَه﴾ [87]، فقد عدّى الفعلَ استجابَ إلى مفعوله مباشرةً، كقوله تعالى: ﴿ويستجيبُ الذينَ آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله﴾ [الشورى: 26]، مع جواز تعديه باللام، كقوله تعالى: ﴿استجيبوا لربكم من قبل أنْ يأتيَ يومٌ لا مردّ له من الله﴾ [الشورى: 47].

لكنّنا مع هذا نجدُهُ في بعض الأحيان يعدل عن الأفصح إلى الفصيح، كقوله في خاتمة مقامة المراشد: ﴿فعسيتَ بفضل الله تنجو﴾ [88] والأفصحُ في عسى اقتران خبرها بـ "أنْ" كقوله تعالى: ﴿عسى ربُّكم أنْ يرحَمَكُمْ﴾ [سورة الإسراء: الآية8] يقولُ ابن مالك[89]:

وكونُهُ بدون (أنْ) بعد (عسى) نزرٌ و (كاد) الأمرُ فيه عُكِسا

يقولُ ابن عقيل: "ومذهبُ جمهور البصريين أنّهُ لا يتجرّدُ ضميرها من (أنَّ) إلا في الشعر، ولم يردْ في القرآن إلا مقترناً بـ (أَنْ) " [90]

وكذلكَ قولُهُ: ﴿وهبْ أنّ أحداً من الملائكة والثقلين لا يراكَ﴾[91]، يقولُ (محمد محيي الدين عبد الحميد) : «واعلم أيضاً أنّ الغالبَ على (هَبْ) أنّ يتعدّى إلى مفعولين صريحين، كما في البيت الشاهد، وقد يدخُلُ على (أنّ) المؤكّدة ومعموليها، فزعَمَ ابن سيدةَ والجرميّ أنّهُ لحنٌ، وقال الأثباتُ من العلماء المحققين: ليس لحناً؛ لأنه واقعٌ في فصيح العربيّة.وقد رُويَ من حديث عمر: «هبْ أنَّ أباناً كان حماراً، وهو مع فصاحته قليل» [92]، فالأسلمُ إذن أنْ يقولَ: «هبْ أحداً...« حتّى يخرجَ من الخلافَ.

أمّا قولُ الزَّمخشري في مقامة التسليم: «ذاكَ لأنّهُ مسلّم لمجتلبِ القضا، عالمٌ أن محلَّ ذلك إلى انْقضا»، يقصدُ (القضاء) و (انقضاء) فقصر الممدود، فهذا جائزٌ وليس بخطأ، وإنْ كانَ الأصلُ المدّ؛ يقولُ الغلاييني: «يجوزُ قصر الممدود، فيقالُ في دعاء: دعا، وفي صفراء: صفرا، ويقبح مدّ المقصور، فيقبحُ أنْ يقال في عصا: عصاء، وفي غنى، غناء» [93].إذنْ فليس في قصر الممدود خروجاً على القياس، بل هو موافق له، خلافاً لما يراه بعض الباحثين [94].

♦ **ثالثاً- مناسبة اللفظ للمعنى:**

ذكر الزمخشريّ في خطبة كتابه أنّه راعى المناسبة بين اللفظ والمعنى، وذكر في مقدمة الكتاب ضرورة موافقة مطبوع الكلام لمصنوعه حتّى يكونَ بليغاً، وسأشيرُ في هذه السطور إلى أمثلة قليلة تدللُ على هذا؛ فقد قالَ في مقامة الرضوان: «وعمل خيره يقطر، وشره يسيلُ» [95]، فعبّر عن الخير بـ (يقطر) لقلته، وعن الشر بـ (يسيل) لكثرته.وكذلك قوله: «وخالص المتقين» [96]، ولم يقل (خالط) لأنّ المخالطةَ تكونُ بالأبدان، أمّا المخالصةُ فتزيدُ

على المخالطةِ بطهارةِ القلبِ وصدقِ اللسان.وقوله: "وامشِ في جادةِ الهادين الدّالين، وخالف عن بنيّاتِ طرق العادين الضالين" [97]؛ فطريق الهادين (جادَّة) ؛ لأنّ طريق الحقّ واحدة لا تتعدد.أمّا العادون فلهم (بُنَيّاتُ طرق) ؛ لأنّ طرق الضلال متعددة ومتشعبة.ولو وَزَنّا بعض الألفاظ التي ينتقيها الزمخشريّ بميزان الجمالِ التصويريّ، والجرْس الموسيقيّ لوجدنا لها وزناً كبيراً، كقولِه في مجاهدةِ النفس: «ناغِها» [98] والمناغاةُ تُستخدمُ للطفلِ، فانظر كيفَ اختار هذه الصورةَ ليدل على ضرورةِ أخذِ النفسِ باللينِ، حتّى تتعِظ وتلين.

المُحسناتُ البديعيّة في مقامات الزّمخشريّ:

أشارَ الزمخشريُّ في مقدمةِ كتابِه وخُطبتِه إلى اهتمامِه بالسجعِ والمحسِّنات الأخرى، بحيث لا تطغى على المعنى، بل يوافقُ المصنوعُ المطبوع، وأمثلة هذا المحسّنات ظاهرة في المقامات كلّها، **ومن هذه الأمثلة التي تبدّت في المقامات**:

1. السجْع: وهو "توافق الفاصلتين في الحروفِ الأخيرة من النثرِ" [99].

2. لزوم ما لا يلزم: وهو "أنْ يجيء قبلَ حرفِ الرويّ أو ما في معناه بما ليس بملازمه في التقفيةِ، ويُلْتَزَمُ في بيتين أو أكثر من الشعر، أو في فاصلتين أو أكثر من النثر" [100]. فلزوم ما لا يلزم ليس خاصّاً بالشّعر، بل هو عامّ في الشعر والنّثر.

3. الجناس: ويظهرُ في المقامات الجناسُ الناقص بخلافِ التام؛ فإنّه لا يكادُ يذكرُ، وقد نصّ علماءُ البلاغةِ على أنّ الجناسَ التامَ لا يكونُ له وجودٌ في كلامِ الفصحاءِ إلا إذا جاء عفوَ الخاطِر، أو دونَ أنْ يؤثر في تغيير المعنى.ومن أمثلةِ الجناسِ الناقص في المقامات:

- (الدالّين) و (الضالين) [101]
- (حرف) و (طرف) [102]
- و (مُلِم) و (مُهِم) [103].

4. الطّباق: ويظهر بوضوح في مقامة (التسليم) [104]، ومن أمثلتِه فيها:

- (وما الدّهرُ إلاّ أمسٌ ويومٌ وغدْ، وما العيشُ إلا ضنكٌ ورغَدْ)
- (فذو اللبِّ مَن جعل لذّاتِه كأوصابِهْ، وسوّى بين حالَتَيْ عُرسِه ومُصابِهْ)
- (فإذا اعتَوَرَه النَّعيمُ والبوسْ، لم يُعْتَقَبْ عليه التَّهلّلُ والعبوسْ)

فالطباق ظاهر بشكلٍ جليّ بين الأمس واليوم والغد، والضنك والرّغد، واللذّات

والأوصاب، والعرس والمُصاب (المصيبة) ، والتهلّل والعبوس، والنعيم والبؤس.

5. التَّرْصيع: وهو «توازن الألفاظ، مع توافق الأعجاز أو تقاربها» [105].وقد أشار إليه الزمخشريّ في المقدمة، ومن أمثلته:

خصال	الخير	كتفاح	لبنان	كيفما	قلبتها	دعتك	إلى	نفسها
خصال	الشرّ	كحسك	السّعدان	أنّى	وجّهتها	نَهَتْك	عن	لمسها

المقابلةُ: وهي: « أنْ يُؤتى بمعنَيَيْن متوافقين أو معانٍ متوافقة، ثمّ يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب» [106].ويمثلُهُ المثالُ السابق (الترصيع) خيرَ تمثيل.

مضامين المقامات:

تحملُ مقاماتُ الزمخشريّ أبعاداً متنوعة، دينيّة، واجتماعيّة، وسياسيّة؛ أما البعد الدينيّ فهو جليّ لا يحتاجُ إلى توضيح، فمقامةُ المراشد [107] تدعو إلى فعل الخير، ومقامة الرضوان [108] تدعو إلى لزوم الطاعة، وترك المعصية، ومقامة الحذر [109] تُحذّرُ من عذاب جهنَّم، ومقامة التسليم [110] تدعو إلى التسليم لقضاء **الله** وقدره، ومقامةُ المنذرة [111] تتحدّثُ عن نعمة **الله** على الإنسان، وأنّ النقمةَ قد تكونُ نعمةً، وتدعو إلى الإقلاع عن المعاصي.وهذه المضامين مضامين دينيّة.

أمّا البعد الاجتماعيّ فيتمثلُ في مقامة المراشد [112] في تينكَ الطائفتين، الأولى: طائفة المتقين، وقد ختَمَ مقامته بمدحهم، وحضّ نفسه على السير في ركبهم.والثانية: طائفة الضالين الذينَ يتّبعون ما تفرَّقَ من السُّبل، ويتنكبونَ عن الصراط السَّويّ.أمّا في مقامة التسليم [113] فتظهرُ طائفتانِ أُخريان، طائفةُ المؤمن الصابر على مصيبته، المنتظر الجزاء من **الله**، والثانية: طائفة الفاسق الجازع الذي يجمعُ إلى مصيبته الدنيويّة مصيبة دينية تتمثلُ في تفويته ثوابَ الصبر على المصيبة.وتحفلُ مقدمةُ الكتاب [114] بذكر طائفة من الناس شبَّهَهُم بالخنازير لعدم انتفاعهم بالعلم، وجاءت خُطبةُ الكتاب[115]محذِّرةً من أولئكَ النَّفر الذين يتعلمون العلم لينالوا به عَرَضاً من الدّنيا.

ويظهرُ البعد السياسيّ جلياً في خطبة الكتاب[116] حينَ ينتقدُ مجتمعاتِ السلاطين، فيأخذ على نفسه عهداً بنوده ما يأتي:

1. أنْ لا يطرق أبواب السلاطين ولا أعوانهم.

2. ألا ينظم الشعر فيهم وألا يمدحهم.

3. أنْ يتنزّهَ عن أموالهم، ويُسقط اسمه من الديوان [117].

وقد عَدَّ أموال السلاطين سحتٌ لا يجوزُ أكلُهُ، وأن حياتهم حياة جاهليّة تقومُ على النهبِ والسلبِ، وفي هذا أشدُ النقدِ لهم، يقول: «وأنّ يعنّفَ نفسه حتى تقيءَ ما اسْتَطْعَمَتْ في ذلك فيما خلا لها من سَبْي جاهليَّتها» [118].

ومع هذا فيظلُ البعد الدينيّ هو السّائدَ، إذ يغطي على البعدين السياسيّ والاجتماعيّ، فلا نكادُ نتبيّنهما إلا بعد طولِ تمعُّن، وتأمُّل.

الخلاصةُ:

بعد هذا التطوافِ في مقامات الزمخشريّ نخلص إلى النتائج الآتية:

1. يختلفُ النسقُ البنيويّ لمقاماتِ الزمخشريّ عمّا عهدناه لدى بديعِ الزمان الهمذانيّ والحريريّ؛ فهي تكادُ تخلو من الفن القصصيّ، مما يجعلها تقتربُ من مفهومِ (المقام) و (المواعظ) أكثر من مفهوم المقامة الذي عهدناهُ عند بديعِ الزمان الهمذانيّ.

2. مرت مقاماتُ الحريريّ بشرحها بثلاثِ مراحل حتّى استوتْ على سوقها، وجاءت على هذه الهيئة التي بين أيدينا.

3. خصّص الزمخشريّ (المقدمة) للحديث عن شرح المقامات، وخصّ (الخطبة) للحديث عن المقامات نفسها.

4. الزمخشريّ معتزليّ بلا شك، ولكنّ نصوص المقامات لا تُسعفُنا في الاستدلالِ على اعتزاله بشكل صريحٍ.

5. تتجلّى الوحدتان العضويّة والموضوعيّة في المقامات بشكل واضح؛ إذ ترتبطُ المقامة بأختها ارتباطاً وثيقاً، ويرتبط العُنوان بالمضمون، والمُسْتَهَلُّ بالمتن والخاتمة بشكل وثيق في المقامة الواحدة.

6. تتسمُ المقامةُ بفصاحةِ الألفاظِ، وبلاغةِ المعاني، ويتناسبُ فيها اللفظُ مع المعنى بشكلٍ واضحٍ.

7. تحفل المقامات بالمحسّنات البديعيّة، دون أن يظهر فيها التّكلّف أو أثر الصّنعة. وقد جاء هذا الأثر منسجماً مع المنهج الذي اختطّه لنفسه، وأفصح عنه في المقدّمة.

8. تشتملُ المقاماتُ على أبعادٍ دينيّة، واجتماعيّة، وسياسيّة، ولكنْ يظلُّ البعد الدينيّ هو السّائد بحيثُ يغطي البعدين السياسيّ والاجتماعيّ، فلا نكادُ نتبيّنهما إلا بعد طولِ تمعن.

وأخيراً، نسألُ الله أنْ يكونُ البحثُ مفيداً، وأنْ ينفع به إنّهُ نعم المولى ونعم النصير. والحمدُ لله الذي بنعمتِهِ تتمّ الصالحات

الهوامش:

1. (تُنظَر ترجمته في: سِيَر أعلام النّبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذّهبيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1422هـ/ 2001م، ج15، ص151 – 156) .والأنساب لعبد الكريم بن محمد بن منصور السّمعانيّ (توفي سنة 562هـ) ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر أباد، ط1، 1382هـ/ 1962م، ص2497 –2498.
2. مقامات الزمخشريّ، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1987، ص50.
3. نفسه، ص255.
4. نفسه، ص218.
5. نفسه، ص224.
6. نفسه، ص238.
7. نفسه، ص226.
8. نفسه، ص255.
9. نفسه، ص23.
10. نفسه، ص62.
11. نفسه، ص64 (في الحاشية) .
12. نفسه، ص7.
13. في هذا التصريح فائدة عظيمة فهو يزيدُنا ثقةً بنسبة الكتابِ إلى مؤلفه.
14. مقامات الزمخشري، ص10.
15. نفسه، ص7.
16. نفسه ص8.
17. نفسه، ص7.
18. تبرزُ آراء الزمخشريّ البلاغيّة بشكلٍ جليّ في مقامة (الفرقان) ص 187 – 193، فحين يتكلم على بعض مناحي إعجاز القرآن الكريم يقول: " ونظرتُ في سلامةِ سَبْكِه المستغرَب، وسلاسةِ مائه المستعذب، ورصانة نظمِه المُرصَّف، ومتانةِ نسجه المفوَّف،

وغرابة كنايته، ومجازه وندرة إشباعه وإيجازه، وروعة إظهاره، وبهجة حذفه وتكراره، وإصابة تعريفه وتنكيره، وإفادة تقديمه وتأخيره...».

18. مقامات الزمخشري، ص8.

19. نفسه، ص8.

20. نفسه، ص7.

21. نفسه، ص9.

22. نفسه، ص –10 11.

23. نفسه، ص14 – 15.

24. نفسه، ص15.

25. نفسه، حاشية ص15.والأصل في معنى الاقتضاب (القطع) .(القاموس المحيط، ج1، ص122، دار الجيل، بيروت) .

26. نفسه، ص15.

27. نفسه، ص–10 11.

28. نفسه، ص50.

29. نفسه، ص50.

30. شرح الأشمونيّ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، 1357هـ، 1955م، ج1، ص224.

31. هكذا وردت في الأصل، والصواب (لا ينْتبْهُ) لأنها جواب الشّرط.

32. مقامات الزمخشريّ– دراسة تحليليّة، باي هونغ وي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنيّة، إشراف أ.د.عبد الجليل عبد المهدي، 1997.ص 102.

33. نفسه، ص 103.

34. نفسه، ص 101.

35. نفسه، ص16.

36. نفسه، ص128.

37. نفسه، ص78.

38. نفسه، ص140.وقد استدلّ بها باي هونغ وي، في رسالته ص103.

39. عمرو بن عبيد كبير المعتزلة في زمنه، توفي سنة 144هـ، ورثاه الخليفة أبو جعفر المنصور، محمد بن أحمد بن عثمان الذّهبيّ، سِيَر أعلام النّبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1422هـ/ 2001م، ج6، ص106.

40. مقامات الزمخشري، ص 140.

41. نفسه، ص 16.

42. نفسه، ص23.

43. نفسه، ص42.

44. نفسه، ص50.

45. نفسه، ص62.

46. نفسه، ص16.

47. نفسه، ص23.

48. نفسه، ص42.

49. نفسه، ص50.

50. نفسه، ص62.

يظهرُ بشكلٍ جليّ ارتباط العناوين بمضمونها في جميع المقامات، حتّى مقامات النحو، والعروض، والقوافي، وأيام العرب، فهي وإنْ لم تتكلمْ على هذه العلوم من ناحيةٍ اصطلاحية، فقد استطاعتْ أن توظّف مصطلحات علم النحو، وعلمي العروض والقافية في خدمة المعاني الوعظيّة، وكذلك الحال في مقامة الديوان، إذ أفادَ من مصطلحات الديوان في الوعظ.وكذلك حين وظفَ الحوادث التاريخيّة ليستقي منها العبرة والعِظةَ في مقامة (أيام العرب) .

51. نفسه، ص16.

52. نفسه، ص19.

53. نفسه، ص23.

54. نفسه، ص23.

55. نفسه، ص42.

56. نفسه، ص50.

57. نفسه، ص 51.

58. نفسه، ص62.

59. نفسه، ص11.

60. نفسه، ص63.

61. نفسه، ص16.

62. نفسه، ص16.

63. نفسه، ص23.

64. نفسه، ص23.

65. نفسه، ص50.

66. نفسه، ص50.

67. نفسه، ص 42.

68. نفسه، ص62.

69. نفسه، ص16.

70. نفسه، ص23.

71. نفسه، ص50.

72. نفسه، ص62.

73. نفسه، ص63.

74. نفسه، ص42.

75. الإيضاح في علوم البلاغة، القزوينيّ، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1985م، ص5.

76. نفسه، ص7.

77. نفسه، ص10.

78. مقامات الزمخشريّ، ص17 – 18.

79. القَعَس: "خروج الصَّدْر، ودخول البطْن، وهو ضِدُّ الْحَدَب" يُنْظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط، ج2، ص251.

80. مقامات الزمخشريّ، ص14.

81. نفسه، ص14.وفي القاموس المحيط: «الشَّراشر: النَّفْس، والأثقالُ، والمَحبَّة، وجميع الجسد" الفيروزابادي: ج2، ص59.

82. جواهر البلاغة، أحمد الهاشميّ، ط1، مطبعة الإيمان، المنصورة، 1999، ص8.

83. مقامات الزمخشريّ، ص23.

84. نفسه، ص44.

85. نفسه، ص44.

86. نفسه، ص15.

87. نفسه، ص158.

88. نفسه، ص20.

89. نشرح ابن عقيل، ج1، ص301.

90. نفسه، ج1، ص302.

91. مقامات الزمخشريّ، ص180.

92. شرح ابن عقيل، القاضي بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، 1995م، ج1، ص390 الهامش.

93. جامع الدّروس العربيّة، الغلاييني، ط12، المكتبة العصرية، بيروت، 1973، ج1، ص108.وانظر: شرح الأشموني، ج2، ص657.

94. هو الباحث باي هةونغ واي في أطروحته للماجستير: مقامات الزمخشريّ دراسة تحليليّة، ص86.

95. مقامات الزمخشري، ص23.

96. نفسه، ص19.

97. نفسه، ص19.

98. نفسه، ص19 – 20، والثاني ص19.

99. جواهر البلاغة، ص318.

100. نفسه، ص321.

101. مقامات الزمخشريّ، ص19 – 20.
102. نفسه، ص43.
103. نفسه، ص42.
104. نفسه، ص50 – 54.
105. جواهر البلاغة، ص319.
106. نفسه، ص286.
107. نفسه، ص16.
108. نفسه، ص23.
109. نفسه، ص42.
110. نفسه، ص50.
111. نفسه، ص62.
112. نفسه، ص16.
113. نفسه، ص50.
114. نفسه، ص7.
115. نفسه، ص9.
116. نفسه، ص9.
117. نفسه، ص11.
118. مقامات الزمخشريّ، ص11.

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. الإيضاح في علوم البلاغة، القزوينيّ، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1985م.
3. جامع الدّروس العربيّة، الغلاييني، ط12، المكتبة العصرية، بيروت، 1973م.
4. جواهر البلاغة، أحمد الهاشميّ، ط1، مطبعة الإيمان، المنصورة، 1999م.
5. سِيَر أعلام النّبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذّهبيّ، ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1422هـ/ 2001م.
6. شرح ابن عقيل، القاضي بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، 1995م.
7. شرح الأشمونيّ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، 1357هـ، 1955م.
8. مقامات الزمخشريّ، الزمخشريّ، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1987م.
9. مقامات الزمخشريّ– دراسة تحليليّة، باي هونغ وي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنيّة، إشراف أ.د.عبد الجليل عبد المهدي، 1997م.

دور معايير المراجعة الدولية في ترشيد الحكم المهني للمراجعين في قطاع غزة - «دراسة تطبيقية» *

د.علي النعامي **

أ.أحمد كمال مرتجى ***

* تاريخ التسليم: 5/ 3/ 2014م، تاريخ القبول: 31/ 5/ 2014م.

** أستاذ مشارك/ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ قسم المحاسبة/ جامعة الأزهر/ غزة.

*** محاضر/ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ قسم المحاسبة/ جامعة الأزهر/ غزة.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور معايير المراجعة الدولية في ترشيد الحكم المهني لمراجعي الحسابات، وتنبع أهمية الدراسة من الحاجة إلى زيادة كفاءة عملية المراجعة ونجاعتها، حيث تعدُّ معايير المراجعة أداة اتصال لتوضيح متطلبات عملية المراجعة للجهات المستفيدة جميعها من عملية المراجعة، حيث إن ترشيد الحكم المهني للمراجع ينعكس على كفاءة عملية المراجعة ونجاعتها.ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، حيث صممِّت استبانة مكونة من (6) محاور اعتماداً على الإطار النظري و الدراسات السابقة، وزعت على المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة في قطاع غزة ، واُستردَّت (67) استبانة صالحة للتحليل.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الكفاءة المهنية تعدُّ من أهم العوامل المؤثرة على جودة الحكم المهني للمراجع، و تساهم المتابعة الدقيقة والإشراف و الرقابة و التدريب والفحص و التوظيف و الترقية في التقليل من درجة المخاطرة وعدم التأكد، وبالتالي ترشيد الحكم الشخصي للمراجع.

وتوصلت الدراسة إلى توصيات عدة من أهمها ضرورة اهتمام الباحثين بترشيد الحكم المهني للمراجع و الاهتمام بمدخل معايير المراجعة حتى تقل فجوة التوقعات بين المراجعين و المستخدمين مع إلزام المراجع بالاستفادة قدر الإمكان من المداخل الأخرى لترشيد الحكم المهني للمراجع لبث الثقة في نفوس مستخدمي القوائم المالية.

The Role of International Auditing Standards In The Rationalization of the Professional Judgment of the Auditors- (An Empirical Study)

Abstract:

The study aims to identifying the role of the International Auditing Standards in the rationalization of the professional judgment of the Auditors. The importance of this study stems from the need to increase the efficiency and effectiveness of the auditing process since the auditing standards are considered as a communication tool to clarify the auditing process requirements for all departments benefiting from the auditing process.The rationalization of the personal judgment of the auditor is reflected on the efficiency and effectiveness of the auditing process.The researcher adopted the descriptive analytical approach.The Study population consisted of the auditors working in the chartered auditing offices registered in the Auditors Association in the Gaza- Strip.The number of auditors amounted to (75) auditors.(67) Questionnaires were recovered.The results of the study showed that the professional efficiency is considered of the most important factors affecting the quality of the personal judgment of the auditor.The close following up, supervision, monitoring, training, examining, employing and promotion contribute to the reduction of risk and uncertainty and consequently to the rationalization of the auditors personal judgment.

The study made several recommendations, the most important of which is the interest of the researchers in the rationalization of the auditor›s personal judgment and their interest in the auditing standards.The standards as well as obliging the auditor to benefit from other entrances to rationalize the auditor's personal judgment to help build trust among the users of financial statements.

مقدمة:

انطلاقا من الأهمية القصوى لأهمية المعايير الدولية في عملية ترشيد الحكم الشخصي للمراجع ومدى إنعكاسها على قراراته ودرجة تأثير هذه المعايير من خلال البيانات المتاحة والإجراءات الإدارية، قدم الباحثان في هذه الدراسة دور معايير المراجعة الدولية في ترشيد الحكم المهني للمراجع عند أداء عملية المراجعة.

أولا ـ مشكلة الدراسة:

تعد المعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC»" The International Federation of Accountants من أهم المعايير الصادرة عن المنظمات المهنية ، نظراً لأنها صادرة عن أكبر تجمع دولي على مستوى العالم، حيث إن هذه المعايير تركت حيزاً للحكم المهني للمراجع تتصف بالعمومية ، مما دعا الباحث إلى دراسة هذه المعايير للتعرف على دورها في ترشيد الحكم المهني للمراجع ، والسؤال الرئيس للدراسة يتمثل في

ما مدى مساهمة معايير المراجعة الدولية في ترشيد الحكم المهني لمراجع الحسابات؟

ومنه تتفرع الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى مساهمة الكفاءة المهنية للمراجعين في ترشيد الحكم المهني للمراجع ؟
- ما مدى مساهمة تخطيط عملية المراجعة في ترشيد الحكم المهني للمراجع؟
- ما مدى مساهمة الأهمية النسبية في ترشيد الحكم المهني للمراجع؟
- ما مدى مساهمة كفاية أدلة الإثبات في ترشيد الحكم المهني للمراجع؟
- ما مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في ترشيد الحكم المهني للمراجع؟
- ما مدى مساهمة تحديد المخاطرة في ترشيد الحكم المهني للمراجع؟

ثانيا ـ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه، كما تنبع أهميتها أيضاً من المجال الذي تناولته، وهم المراجعون العاملون في مكاتب المراجعة في القطاع الذي يعدُّ من أهم

القطاعات في فلسطين، وعليه فإن أهمية الدراسة تعود إلى إظهار دور المعايير الدولية في ترشيد الحكم المهني، وكيفية تطويره، الأمر الذي ينعكس بدوره بشكل إيجابي على تطوير الأداء، وزيادة مستوى الشفافية في مخرجات العمل، مما يدعم ثقة المستخدمين،حيث تعتبر معايير المراجعة أداة اتصال لتوضيح متطلبات عملية المراجعة للجهات المستفيدة جميعها من عملية المراجعة، وبالتالي ينعكس على كفاءة عملية المراجعة ونجاعتها ،ونتيجة لندرة الدراسات الميدانية في هذا المجال في فلسطين فربما تساهم هذه الدراسة في خلق الحافز للقيام بدراسة أخرى مرتبطة بالموضوع.

ثالثاً ـ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى:

1. التعرف إلى دور معايير المراجعة الدولية في ترشيد الحكم المهني للمراجع.
2. التعرف إلى مدى مساهمة الكفاءة المهنية في ترشيد الحكم المهني للمراجع.
3. التعرف إلى مفهوم و أهمية الحكم الشخصي واهم المداخل المستخدمة لترشيده.
4. التعرف إلى أهم العوامل المؤثرة في جودة الحكم المهني.

رابعاً ـ فرضيات الدراسة:

اعتمد الباحثان في إجابتهما على مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضية الآتية:

◄ الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين معايير المراجعة الدولية وترشيد الحكم المهني للمراجع، و يتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين معايير المراجعة الدولية، يعزى إلى مستوى الكفاءة المهنية وترشيد الحكم المهني للمراجع.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين معايير المراجعة الدولية، يعزى إلى تخطيط عملية المراجعة وترشيد الحكم المهني للمراجع.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين معايير المراجعة الدولية، يعزى إلى الأهمية النسبية وترشيد الحكم المهني للمراجع.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين معايير المراجعة الدولية، يعزى إلى نظام الرقابة الداخلية، وترشيد الحكم المهني للمراجع.

5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين معايير المراجعة الدولية، يعزى إلى مستوى كفاية أدلة الإثبات و ترشيد الحكم المهني للمراجع.

6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين معايير المراجعة الدولية، يعزى إلى درجة المخاطرة و ترشيد الحكم المهني للمراجع.

◄ الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابة عينة الدراسة حول دور معايير المراجعة في ترشيد الحكم المهني لمراجع الحسابات، تعزى للمتغيرات الشخصية الآتية: (الجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة) .

خامسا ـ منهجية الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، و للتوصل إلى نتائج منطقية تدعم فرضيات الدراسة، أُعدت قائمة استقصاء لجمع البيانات الأولية من مجتمع الدراسة المتمثل في مراجعي الحسابات المزاولين لمهنة مراجعة الحسابات، و المسجلين فعلياً في جمعية مدققي الحسابات الفلسطينية بقطاع غزة ، وحُلِّلت هذه البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، و استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

سادسا ـ الدراسات السابقة:

دراسة (**موسى** ، **2013**) ، بعنوان: «إجراءات المراجعة التحليلية و دورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع « تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين إجراءات المراجعة التحليلية والحكم الشخصي للمراجع ، ونظراً لأهمية المواءمة بينهما، حيث إن ضعف الترابط بينهما قد يؤدي إلى صدور تقرير من قبل المراجع لا يعبر عن الواقع الحقيقي والصحيح للمنشاة محل المراجعة، وبالتالي يودي إلى صدور قرارات غير سليمة من قبل مستخدمي هذه التقارير ، فان هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء عن دور إجراءات المراجعة التحليلية في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، والتي تُحسن من خلالها جودة الأداء المهني، وقد اعتمدت الدراسة على أساليب التحليل المالي ، بالإضافة إلى أسلوب تحليل الاتجاه و أسلوب تحليل الانحدار، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: ضرورة التزام المراجع بمعايير المراجعة المتعارف عليها، وبذل العناية المهنية اللازمة والاجتهاد في أثناء الفحص وضرورة استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والمالية في عملية المراجعة لتساعده في ترشيد حكمه الشخصي، ومن أهم التوصيات التي توصلت اليها

الدراسة: ضرورة استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المراجع لترشيد حكمه الشخصي عند تقويم الأدلة وضرورة قيام المنظمات والجامعات بإجراء الندوات والدورات التدريبية لشرح أهمية استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والمالية في عملية المراجعة ودورها في ترشيد الحكم الشخصي.

دراسة (**احمد ، 2011**) ، بعنوان: «إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات– دراسة استطلاعية لبيان آراء عينة مختارة من مراقبي الحسابات في العراق" هدفت هذه الدراسة إلى إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات ، إضافة إلى بيان مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في ترشيد الحكم المهني لمراجع الحسابات ، وقد وزع (100) استبانة على مراجعي الحسابات في ديوان الرقابة المالية و مكاتب المراجعة ، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة وتحليلها، واختبار فرضياتها ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أن للخبرة دوراً كبيراً في إنجاز الأعمال ،إضافة إلى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في مساعدة المراجعين ترشيد الحكم المهني، وإبداء رأي فني حول مدى عدالة القوائم المالية ، كذلك القدرة على تأكيد الثقة في نظم المعلومات ،كذلك تمكين المراجع من تأدية عمله بسرعة عالية من خلال توفير المعلومات الضرورية، والتي من خلالها تساعد في ترشيد الحكم الشخصي ، ومن التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: ضرورة التزام مراجعي الحسابات بالمعايير المهنية وتكنولوجيا المعلومات، و بذل العناية المهنية اللازمة في أداء المهمَّات الموكلة لهم ، والتزامهم بالقيم الأخلاقية والمواثيق الدولية في أداء مهماتهم.

دراسة (**العماري و مناعي ،2010**) ، بعنوان: «ترشيد أداء المحاسبين والمراجعين للتقليل من مخاطر الإنحراف في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية «

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأهمية القصوى لجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ، والتي تؤخذ من ضرورة ترشيد أداء المراجعين والمحاسبين ، وتوجيههم التوجيه الصحيح و الإشراف عليهم بالكيفية السليمة ، وقد وُزِّعت (614) استبانة على المحاسبين و المراجعين و المستثمرين والأكاديميين ، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة وتحليلها، و اختبار فرضياتها ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن المحاسب والمراجع الجزائري لا ينقصه التأهيل أو التكوين بقدر ما ينقصه التحفيز و الحماية المهنية ، كذلك تبين أن الشركات الجزائرية، وبخاصة المدرجة بالسوق المالي ملتزمة حتماً منذ بداية عام 2010م بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: حث المحاسبين والمدققين بالتكوين والتأهيل المستمر والاستعداد بما يضمن الانتقال إلى تطبيق النظام

المالي والمحاسبي الذي طبِّق منذ بداية 2010 ، و بما يجعل المؤسسات تقوم بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، كذلك حث المستثمرين والملاك على المساهمة في عملية تحضير وسائل النجاح بما في ذلك متطلبات نظامها المحاسبي لجعله متوافقاً مع معايير المحاسبة الدولية و بالتالي تشجيع المحاسبين والمدققين على التطبيق السليم للنظام الجديد ، كذلك تحفيز المراجعين والمحاسبين و إقحامهم في عملية الإشراف على مرحلة التطبيق الأولية ،لمساعدة المؤسسات ومرافقتها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

دراسة (**حمدان، علام، 2008**) ، بعنوان: «مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق) التدقيق الالكتروني) في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية " هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الإلكتروني في فلسطين من حيث المجالات التي يستخدم فيها مدقق الحسابات الخارجي تكنولوجيا المعلومات، وتقويم مدى الاستخدام له في مختلف مجالات وأنشطة التدقيق من حيث، التخطيط، والرقابة، والتوثيق، وأثر ذلك على التدقيق الإلكتروني والأدلة، وقد وُزِّعت (85) استبانة على مكاتب المراجعة ، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة وتحليلها، و اختبار فرضياتها ، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن المدققين في فلسطين يستخدمون التدقيق الإلكتروني في التخطيط والرقابة والتوثيق إلى حد دون الوسط، كما أن استخدام التدقيق الإلكتروني يساهم في مساعدة مراجع الحسابات في ترشيد حكمه والوصول إلى حكم مهني ، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: ضرورة قيام الجهات المنظمة للمهنة بمتابعة استخدام مكاتب التدقيق لأسلوب التدقيق الالكتروني من خلال سن التشريعات التي تدعم هذه الأنظمة.

دراسة (**حسين ، 1997**) ، بعنوان: «تحديد وقياس أثار الخبرة المهنية و هيكل المعرفة على الأحكام الشخصية للمراجعين باستخدام تحليل المحاكاة « هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى قياس أثر الخبرة على الحكم الشخصي للمراجع واتخاذ القرارات ، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة وتحليلها، و اختبار فرضياتها، وقد وزعت (270) استبانة على مكاتب المراجعة في القاهرة و الجيزة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الحكم الشخصي لا يكون حكماً مهنياً إلا إذا صدر عن مراجع ذي مستوى خبرة مهنية ملائمة لإنجاز مراحل الحكم الشخصي كافة ، وبالتالي فإن الخبرة المهنية ذات علاقة طردية مع الحكم الشخصي ، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: ضرورة امتلاك المراجعين تحت التمرين المعرفة اللازمة

لانجاز المهمة ،كذلك أوصت الدراسة بضرورة حصول المراجعين على دورات تدريبية من أجل تزويدهم بالمعرفة الضرورية لبدء ممارسة العمل المهني ،كذلك أوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات المهنية المختصة بتنظيم مهنة المحاسبة و المراجعة بوساطة إصدار نشرات لمعايير المراجعة ، حيث تحاول هذه الإرشادات شرح الغموض الذي يوجد في بعض هذه المعايير وتفسيرها.

دراسة **(Ashton, 2011)** ، بعنوان: An Experimental Study of Internal Control Judgment» " هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الخبرة على الحكم الشخصي للمراجع عند تقويم نظام الرقابة الداخلية ، وشملت العينة 36 مراجعاً ، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي ، وتوصلت إلى انه لا يوجد ارتباط بين مستوى الخبرة والاختلاف في الأحكام الشخصية للمراجعين.

رراسة **(Agoglia,et al Hatfield, Brazel 2009,)**، بعنوان: «The Effects of Au-dit Review Format on Review Team Judgments» هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية جودة ورقة العمل وتأثيرها على جودة المراجعة ، حيث تبين هذه الدراسة كيف تؤثر طريقة مراجعة ورقة عمل المراجعة على أحكام فريق المراجعة من خلال تأثيرها على قدرة المراجع على تقويم قضايا الجودة وتفاعلها مع الوثائق التي توفرها أوراق العمل،وشملت العينة 60 مراجعاً في مكاتب المراجعة ،وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ،ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أن أحكام المراجعين هي في النهاية متأثرة بشكل المراجعة المتوقعة من معديها، وتشير تحليلات الوسائط إلى أن تأثير طريقة المراجعة على أحكام المراجعة تعدل الفجوة في تقويم جودة الوثائق.وخاصة أنه في المراجعة الالكترونية فإن العبء على المراجعين للتحديد والتعويض عن الوثائق المنخفضة الجودة يكون أكبر بصفة عامة، مما يؤدي غالباً إلى أحكام أقل جودة للمرجعين من حال المراجعة وجهاً لوجه.وتشير هذه النتائج إلى أن أثر طريقة المراجعة يمكن أن يمتد إلى حكم المراجع عن طريق تأثيره على وثائق ورقة عمل المعد والفجوة في تقويم جودة الوثائق الناتجة عن ذلك.وقد أشارت النتائج إلى أن أثر طريقة المراجعة استمر خلال عملية المراجعة، وأثر على أحكام فريق المراجعة، وبالنسبة للمراجعة وجهاً لوجه، فإن جودة أحكام المراجعين على الاستمرارية كانت أقل بشكل كبير من أوراق العمل التي توقعها المعدون والمراجعة الكترونية.

رراسة **(Davis,1996)** بعنوان: «Experience And Auditors Selection of Rele-vant Information For preliminary Control Risk Assessments» هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الخبرة المهنية للمراجعين على عملية البحث عن المعلومات الملائمة لتقدير

خطر الرقابة ، و تأثير ذلك على جودة تقدير الخطر، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة أجريت تجربة شارك فيها (37) مراجعاً خبيراً ، و (27) مراجعاً غير خبير ، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: أبرزها ميل الخبراء لاتباع مدخل أساسي للبحث عن المعلومات و هو التركيز على الخصائص العامة لموقف معين ، واستخدامها في اختيار العوامل الملائمة لتقدير هذا الموقف ، على العكس من ذلك فإن المراجعين المبتدئين لا يتبعون مدخلاً معيناً لاختيار العوامل الملائمة.

رراسة **(Fischer, M , J , 1996)** ، بعنوان: «The Benefits of New Technologies As A Source of Audit Evidence: An Interpretive Field Study» استخدمت هذه الدراسة المنهجية التفسيرية لدراسة المنافع المتحققة من استخدام أنواع جديدة من التكنولوجيا في عملية التدقيق، حيث قامت بدراسة ميدانية على شركات التدقيق الست الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ركزت الدراسة على جميع منهجيات التدقيق التي تبنت طرقاً حديثة، ولم تقتصر على تلك التي قامت بحوسبة عملية التدقيق، وكان الهدف الأساسي لهذه الدراسة تقديم كفاءة المنهجيات الحديثة المستخدمة ومجاعتها من قبل شركات التدقيق الكبرى، وقد بينت الدراسة أن دور تكنولوجيا المعلومات في عملية تحسين كفاءة التدقيق لا يمكن إنكاره، وبالتالي ينعكس ذلك على قرارات المراجعين.

سابعا ـ الإطار النظري:

أولاـ دور معايير المراجعة الدولية في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع:

ينبغي على المراجع مراعاة المعايير، في أثناء قيامه بمهمته، فمعايير المراجعة الدولية نشأت لتحسين جودة الأداء المهني و تحقيق قدر من التوافق و الاتساق في الأحكام الشخصية للمراجعين والعمل على رفع مستوى المهنة و الإرتقاء بها ، ويعد توافر معايير الأداء المهني في المراجعة من أهم المقومات الرئيسة لأداء عملية المراجعة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.ويمكن إبراز هدف معايير المراجعة الدولية وأهميتها من خلال تقليل التباين والتضارب في الأداء المهني لدى المراجعين لتحقيق موضوعية البيانات والإفصاح قدر الإمكان (فايد، ، 1992) .

ومن أهم هذه المعايير:

- **المعرفة بإعمال المنشاة:**

خصصت المعايير معيارًا خاصًا للمعرفة بأعمال منشأة العميل «SA301» فأوجبت على المراجع الحصول على معلومات تتعلق بطبيعة أعمال المنشأة والهيكل التنظيمي لها، وعن نشاط العميل ومدى تأثره بالأحوال الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، وأثر ذلك

على عملية المراجعة.

وتستخدم هذه المعرفة للمساعدة على ما يأتي (IFAC,1998) :

1. تكوين حكم شخصي عن مدى سلامة وعدالة السياسات المحاسبية ومدى كفاية الإفصاح.

2. تقويم مدى معقولية التقديرات المحاسبة.

3. تحديد أمور الفحص التي تحتاج إلى عناية خاصة.

4. تحديد الأحداث والمعلومات التي يكون لها تأثير مهم على القوائم المالية.

5. تقويم مدى معقولية البيانات والإيضاحات المقدمة من الإدارة.

- **تقويم نظام الرقابة الداخلية ومدى إمكانية الاعتماد عليه**

حدد معيار المراجعة الدولي "ISA 400" نقاطاً عدة عند التقويم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية 1998, (IFAC) وهي:

1. أوجبت المعايير على المراجع دراسة النظام المحاسبي ونواحي الرقابة المتعلقة به للحصول على تأكيد كافٍ بمدى كفاية هذا النظام وإن جميع المعلومات الحسابية كافية، وقد حُلِّلت حتى يتمكن من التقويم المبدئي، وتحديد نواحي الكفاءة والفعالية التي يمكن الاعتماد عليها عند قيامه بالمراجعة.

2. تركت أسلوب تسجيل المعلومات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للحكم الشخصي للمراجع، ومن أمثلة هذه الأساليب خرائط التدفق وقوائم الاستقصاء.

3. يتوقف الحكم المهني للمراجع على عوامل عدة عند تحديد طبيعة مدى الالتزام وتوقيتها واجراءاتها.

- **ا لإشراف على أعمال المساعدين:**

اهتمت المعايير الدولية بموضوع الإشراف على أعمال المساعدين، وقد تطرقت له في عدد من المعايير.

فالمعيار الخاص بالرقابة على جودة أداء عملية المراجعة «ISA220» ينص هذا المعيار في فقرته السادسة على:

"يجب على المراجع تخصيص موظفي المكتب على مهمَّات المراجعة، أن يكونوا على درجة عالية من الخبرة والكفاءة الفنية المطلوبة عند تنفيذهم للعمل المسند إليهم"

(IFAC,1998)

كما نص المعيار نفسه في فقرته الرابعة عشرة على: يجب على الأشخاص الذين لديهم مهمة الإشراف على أعمال المساعدين عمل الآتي:

1. مراقبة تقدم العمل وذلك التأكد من الآتي:

- أن المساعدين لديهم المهارة والكفاءة للقيام بالأعمال الموكلة إليهم.
- أن المساعدين متفهمون توجيهات المراجع.
- أن العمل أُدي وفقاً لبرنامج وخطط المراجعة.

2. المعرفة التامة بمشكلات المحاسبة والمراجعة المهمة، التي تتبين من خلال المراجعة وتقويم مدى تأثيرها وتعديل برنامج المراجعة وفقا لذلك.

3. حل الخلافات المتعلقة بوجهة النظر الشخصية (الحكم الشخصي) بين فريق المراجعة.

- **توثيق أعمال المراجعة:**

تعرف أوراق العمل بأنها: السجلات التي تُعدُّ عن طريق المراجع للإجراءات المطبقة أو الاختبارات المؤداة أو المعلومات التي يتم الحصول عليها أو الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها. (لطفي، 1990) .

وقد طالبت معايير المراجعة الدولية بضرورة توثيق أعمال المراجعة، وخصصت له معياراً خاصاً "ISA 230 "، واعتبر توثيق أعمال المراجعة ضمن المسئوليات التي يجب على مراجع الحسابات الالتزام بها كما يأتي:

نص المعيار في فقرته الخامسة والسادسة والسابعة على الآتي (IFAC,1998) :

1. يجب أن تكون أوراق العمل متكاملة ومفصلة، حتى يتمكن المراجع من فهم عملية المراجعة واستيعابها.

2. يجب أن تسجل أوراق العمل عملية التخطيط للمراجعة، وطبيعة إجراءات المراجعة الواجب القيام بها وتوقيتها ومداها، والنتائج التي تم التوصل إليها.كما يجب أن تتضمن أوراق العمل الأمور التي تتطلب من المراجع حكماً شخصياً على ما توصل إليه بهذا الشأن.

3. إن مدى التسجيل الذي يجريه المراجع يتوقف على الحكم الشخصي له، وليس من الضروري أو العملي أن يثبت المراجع في أوراق عمله الملاحظات والاعتبارات والنتائج التي توصل إليها كلها.

ثانيا- الحكم المهني:

تأسست معظم النظريات الاقتصادية والاجتماعية على افتراض الإنسان الراشد، أي الذي يمتلك قدرات مثالية ينتج عنها تصرفات منطقية، ولكن يبدو أن ذلك الافتراض نظري، ذلك لأن تصرفات الإنسان لا تكون رشيدة إلا بتوافر عدد من الاعتبارات من بينها علمه ومعرفته الكاملة بجميع الحقائق والاحتمالات المتعلقة بموضوع التصرف، وهذا الاعتبار لا يتوافر في معظم الأحيان.

- **المقصود بترشيد الحكم الشخصي في المراجعة:**

يتضح أن مصطلح « الترشيد « يستخدم في مجالات متعددة، ويختلف المعنى المقصود به من مجال لآخر.ففي مجال الإنفاق والاستهلاك يقصد به الاقتصاد فيما ينفقه أو يستهلكه الفرد.

وفي مجال اتخاذ القرارات يقصد بالترشيد أن يكون الاختيار قد وقع على أفضل البدائل، والذي يحقق أقصى المنافع الممكنة بأقل التكاليف، وبمعنى آخر أن يتفادى ضياع المكاسب نتيجة أحسن البدائل الأخرى (الشيرازي، ، 1973) .

- الرشد الشخصي: ويقصد به سلوك تعظيم المنفعة في ضوء المعلومات المحددة والمتاحة للإنسان، وآخذاً في الاعتبار القيود المختلفة التي قد تحد من قدرة الإنسان على الاختيار الأمثل، وبذلك يتحدد الرشد الشخصي في عاملين: أحدهما موضوعي خاص بتوفير المعلومات ودقتها وصدقها، والثاني شخصي وهو خاص بالعوامل الأخرى التي تؤثر على متخذ القرار (درويش، 1978) .

- **أهمية ترشيد الحكم الشخصي في المراجعة:**

يعدُّ الحكم المهني عنصرًا ضروريًا في العلوم الطبيعية والاجتماعية على حد سواء، ويؤكد المراجعون على الأحكام الشخصية كوسيلة لإخبار مستخدمي المعلومات بوجهة نظرهم في مدى عدالة القوائم المالية (سامي، 1987) .

وتظهر أهمية ترشيد الحكم المهني للمراجع نتيجة الحاجة إلى وجود قواعد تعمل على ترشيده، ويرى أحد الباحثين أنه من الضروري لتحقيق الكفاءة والفعالية عند تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة بصورة سليمة أن يكون ممارس المهنة على دراية بالأبعاد المختلفة للحكم الشخصي (Gibbins 1983) .

وإذا كان لهذا التقدير مميزاته الواضحة من حيث المرونة وإتاحة الفرصة لإبراز الكفايات، وتحمل مسئولية العمل كاملة، **فإن مثل هذا القدر الكبير من التقدير الشخصي**

يؤدي إلى عدد كبير من الصعوبات أهمها (شاهين، 1987) :

- صعوبة مقارنة الأداء وبالتالي وجود أكثر من احتمال بديل للتعرف إلى الحالات الممثلة تبعاً لاختلاف التقدير الشخصي.
- صعوبة الحكم أحيانا على كفاءة الأداء مهنياً وقضائياً.
- صعوبة تدريب الأعضاء الجدد للمهنة، حيث إن التدريب يتطلب وقتاً طويلا ومراقبة للزملاء قبل اكتشاف الخبرة اللازمة للتقدير الشخصي المستقل.

وبالتالي فإن ترشيد الحكم الشخصي للمراجع يعمل على تحقيق درجة عالية من الاتساق والتوافق في الأحكام الشخصية للمراجعين وإمكانية الرقابة الفعالة وتقويم جودة هذه الأحكام إذا ما تعرض للمساءلة القانونية (شاهين،1987) .

ويؤيد هذا الرأي أحد الكتاب فيرى أنه: " يجب على المراجع عند قيامه بأعمال المراجعة وإصدار أحكامه الشخصية أن تكون أحكامه متوافقة مع زميله الذي لديه القدر نفسه من المعلومات والبيانات (Mautz,1986) .

مفهوم الحكم الشخصي في المراجعة:

فيما يأتي أهم المفاهيم المتعلقة بالحكم الشخصي من خلال آراء الكتاب والباحثين:

أن الحكم الشخصي يعبر عنه بالإدراك الإنساني، أو الشعور الإنساني الفردي أو بالخبرة الإنسانية.(Johnson, 1980) .

كما يعرَّف بأنه رأي لأشخاص لديهم خبرة ومعرفة في مجال معين، ويتطلب القيام بمزاولة أعمالهم، والاعتماد على هذه الخبرة والمعرفة (Gibbins 1984 ,) .

ويعرَّف بأنه إدراك متبصر من جانب المراجع يرتكز على الاجتهاد والقياس على السوابق والتأهيل العلمي والخبرة العلمية المتميزة تستخدم في المشكلات والمهمَّات أو الموضوعات المتعلقة بالتقدير أو الحكم التي تواجه المراجع، لمساعدته في اتخاذ القرارات المناسبة) أحمد، 1994) .

ثامنا ـ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مراجعي الحسابات جميعها في مكاتب المراجعة، وعددهم (75) مراجعاً، وقد اُستخدم أسلوب الحصر الشامل نظرا لصغر مجتمع الدراسة، وُزِّعت الاستبيانات على مجتمع الدراسة جميعه، واُستردَّت (67) استبانة أي بنسبة بلغت 89%.

تاسعا ـ أداة الدراسة:

أُعدت الاستبانة على النحو الآتي:

1. إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
2. عُرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين الذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل ما يلزم أو حذفه.
3. إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة.
4. توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة بهدف جمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد قُسمت الاستبانة إلى قسمين كما يأتي:

- القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة، ويتكون من 5 فقرات.
- القسم الثاني تتناول دور معايير المراجعة الدولية في ترشيد الحكم الشخصي لمراجع الحسابات.

وقد اُستخدم سلم ليكرت كما يأتي:

التصنيف	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً
الدرجة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

صدق الإستبانة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أُعدت لقياسه (العساف، 1995: 429) ، كما يقصد بالصدق: « شمول الاستبانة للعناصر التي يجب أن تدخل في التحليل كلها من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها» (عبيدات وآخرون 2001، 179) .

ثانيا ـ ثبات الإستبانة:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، 1995) .وقد أجرى الباحثان خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما: طريقة التجزئة النصفية، ومعامل ألفا كرونباخ.

طريقة التجزئة النصفية Split- Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد، وقد صُحِّحت معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman- Brown Coefficient) حسب المعادلة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2\ ر}{1 + ر}$$

حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (14) يبين أن هناك معامل ثبات كبيراً نسبياً لفقرات الاستبيانة مما يطمئن الباحثين على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات، وقد بين الجدول (15) أن معاملات الثبات مرتفعة، مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

◄ **الفرضية الفرعية الأولى**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين معايير المراجعة الدولية، يعزى إلى مستوى الكفاءة المهنية وترشيد الحكم المهني للمراجع.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (مستوى الكفاءة المهنية للمراجعين) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي كما يأتي:

الجدول (1)

استجابات المستبينين حول مستوى الكفاءة المهنية للمراجعين وترشيد الحكم المهني

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	تساهم الكفاءة المهنية في ترشيد الحكم المهني من خلال الإلمام الكاف بالمبادئ و السياسات و الطرق المحاسبية المقررة رسميا.	4.39	0.549	87.76	20.686	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
2	يساعد إلمام المراجع بالقوانين و اللوائح المرتبطة بالمهنة على تمكين المراجع من ترشيد الحكم المهني.	4.31	0.583	86.27	18.447	0.000
3	وضع برامج تدريب متخصصة من خلال الهيئات العلمية و الجمعيات المهنية يزود المراجعين بالخبرات والتجارب مما يزيد من القدرة على اتخاذ قرارات بأحكام شخصية سليمة.	4.19	0.723	83.88	13.522	0.000
4	تساهم الكفاءة المهنية في ترشيد الحكم المهني من خلال الاتصال المستمر بين المراجعين و المدربين لتبادل الخبرات.	4.09	0.712	81.79	12.525	0.000
5	يتم ربط مزاولة المهنة باجتياز اختبارات كفاءة تمنح في نهاية مدة التدريب مع إعطاء شهادة رسمية بمزاولة المهنة يساهم في ترشيد الحكم المهني.	3.97	0.738	79.40	10.761	0.000
6	تساهم الكفاءة المهنية في ترشيد الحكم المهني من خلال الاستفادة من جوانب المعرفة الأخرى.	4.12	0.749	82.39	12.230	0.000
7	التأهيل العلمي و الخبرة العملية للمراجع وحصوله على قدر كبير من الاستقلالية و الأمانة والموضوعية يساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع.	4.43	0.633	88.66	18.527	0.000
8	تطوير الأساليب المتعلقة باكتشاف الغش و الأخطاء من خلال برامج التدريب المستمر يساعد في ترشيد الحكم المهني للمراجع.	4.13	0.776	82.69	11.958	0.000
	جميع الفقرات	4.21	0.440	84.10	22.398	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية " 66" تساوي 2.0

◄ **الفرضية الفرعية الثانية**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين معايير المراجعة الدولية يعزى إلى تخطيط عملية المراجعة وترشيد الحكم المهني للمراجع.

أُستخدم اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول (19) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (تخطيط عملية المراجعة) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي كما يأتي:

الجدول (2)

استجابات المستبينين حول تخطيط عملية المراجعة وترشيد الحكم المهني

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	تحديد برنامج المراجعة وإجراءات تقسيم العمل بين المساعدين يساهم في ترشيد الحكم المهني.	4.13	0.649	82.69	14.309	0.000
2	تحديد حدود إختصاصات كل شخص من المساعدين حسب درجة تعقيد المهمة وحسب مؤهلاتهم و حسب مستوى الخبرة يساهم في ترشيد الحكم المهني.	4.12	0.729	82.39	12.574	0.000
3	التوجيه و الإشراف و التنسيق بين عمل الفريق يساهم في ترشيد الحكم المهني.	4.22	0.599	84.48	16.738	0.000
4	التخطيط السليم لنطاق و توقيت إجراءات المراجعة تساهم في التقليل من الضغوط التنافسية و بالتالي ترشيد الحكم المهني للمراجع.	4.13	0.694	82.69	13.378	0.000
5	الفهم الكافي لطبيعة نشاط المنشأة يساهم في التقليل من الضغوط التنافسية وبالتالي ترشيد الحكم المهني للمراجع.	4.09	0.645	81.79	13.826	0.000
6	إستخدام برامج مصممة وفقاً لدرجة تعقد المهمة يساهم في التقليل من الضغوط التنافسية وبالتالي ترشيد الحكم المهني للمراجع.	3.88	0.896	77.61	8.040	0.000
7	تحديد أتعاب المراجع مقدماً عند قبول التعاقد مع العميل يساهم في التقليل من الضغوط التنافسية و بالتالي ترشيد الحكم المهني للمراجع.	3.79	0.862	75.82	7.509	0.000
	جميع الفقرات	4.05	0.428	81.07	20.157	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية " 66" تساوي 2.0

◄ **الفرضية الفرعية الثالثة**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين معايير المراجعة الدولية يعزى إلى الأهمية النسبية، وترشيد الحكم الشخصي للمراجع

أُستخدم اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول (20) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (الأهمية النسبية) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي كما يأتي:

الجدول (3)

استجابات المستبينين حول الأهمية النسبية وترشيد الحكم المهني

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	ظروف المنشأة و الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة و الظروف البيئية التي تعمل تساهم في ترشيد الحكم المهني عند تقييم مدى كفاية إجراءات المراجعة.	3.97	0.852	79.40	9.317	0.000
2	درجة تأثير مخاطر المراجعة على نطاق و إجراءات المراجعة تساهم في ترشيد الحكم المهني عند تقييم مدى كفاية إجراءات المراجعة .	3.84	0.730	76.72	9.369	0.000
3	تأثير التحريفات غير الجوهرية للسنة السابقة على الأهمية النسبية للعام الحالي يساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع.	4.01	0.807	80.30	10.294	0.000
4	الاعتماد على أكثر من مؤشر للأهمية النسبية عند التقييم يساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع.	3.93	0.858	78.51	8.824	0.000
5	تحديد مستويات الأهمية النسبية للبنود سواء بأسلوب كمي أو غير كمي تساهم في ترشيد الحكم المهني عند تقييم مدى كفاية إجراءات المراجعة.	3.75	0.876	74.93	6.970	0.000
	جميع الفقرات	3.90	0.555	77.97	13.245	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية " 66" تساوي 2.0

◄ **الفرضية الفرعية الرابعة**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين معايير المراجعة الدولية يعزى إلى نظام الرقابة الداخلية وترشيد الحكم المهني للمراجع

اُستخدم اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول (21) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (نظام الرقابة الداخلية) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي كما يأتي:

الجدول (4)

استجابات المستبينين حول نظام الرقابة الداخلية وترشيد الحكم المهني

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	الفهم الكافي لهيكل نظام الرقابة الداخلية يساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية	4.28	0.623	85.67	16.866	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
2	التحديد الواضح لمسئوليات المراجع عن النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية يساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية.	4.30	0.603	85.97	17.615	0.000
3	مدى اعتماد المراجع على نظام الرقابة الداخلية في السنوات السابقة يساهم في ترشيد الحكم المهني عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية.	4.06	0.851	81.19	10.197	0.000
4	مدى سلامة الأدوات الرقابية المستخدمة في المنشأة ومناسبتها لحجم المنشاة يساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية.	4.18	0.695	83.58	13.893	0.000
5	مدى تأثير دراسة نظام الرقابة الداخلية على توقعات المراجع عن اكتشاف الأخطاء الجوهرية يساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية	4.12	0.729	82.39	12.574	0.000
	جميع الفقرات	4.19	0.446	83.76	21.819	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية " 66" تساوي 2.0

◄ **الفرضية الفرعية الخامسة**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين معايير المراجعة الدولية يعزى إلى مستوى كفاية أدلة الإثبات و ترشيد الحكم المهني للمراجع.

أُستخدم اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول (22) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الخامس (كفاية أدلة الإثبات) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي كما يأتي:

الجدول (5)

استجابات المستبينين حول كفاية أدلة الإثبات وترشيد الحكم المهني

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	مدى موضوعية أدلة الإثبات يساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع عند تقييم مدى كفاية وفعالية أدلة الإثبات.	4.22	0.623	84.48	16.072	0.000
2	تكلفة وتوقيت الحصول على أدلة الإثبات مقارنة بالعائد المتوقع يساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع عند تقييم مدى كفاية وفعالية أدلة الإثبات	4.01	0.749	80.30	11.098	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
3	سلوك المراجع عند تقدير مدى كفاية أدلة الإثبات تساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع عند تقييم مدى كفاية وفعالية أدلة الإثبات.	3.87	0.833	77.31	8.507	0.000
4	مدى الإرتباط بين القرائن و الحصول عليها من مصادر مختلفة يساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع عند تقييم مدى كفاية و فعالية أدلة الإثبات	4.13	0.600	82.69	15.465	0.000
5	الأهمية النسبية للبنود المحاسبية محل الفحص تساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع عند تقييم مدى كفاية و فعالية أدلة الإثبات.	4.06	0.736	81.19	11.784	0.000
6	توفير إرشادات واضحة للحكم على مدى كفاية و فعالية أدلة الإثبات ووسائل الحصول عليها يساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع.	4.01	0.788	80.30	10.542	0.000
	جميع الفقرات	4.05	0.427	81.04	20.189	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية " 66" تساوي 2.0

◄ **الفرضية الفرعية السادسة**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين معايير المراجعة الدولية يعزى إلى درجة المخاطرة و ترشيد الحكم المهني للمراجع.

أُستخدم اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول (23) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور السادس (المخاطرة) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي كما يأتي:

الجدول (6)

استجابات المستبينين حول المخاطرة وترشيد الحكم المهني

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	المتابعة الدقيقة والإشراف و الرقابة و التدريب والفحص و التوظيف و الترقية تساهم في التقليل من درجة المخاطرة و عدم التأكد و بالتالي ترشيد الحكم المهني للمراجع.	4.21	0.664	84.18	14.909	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
2	أهمية الخطأ بالنسبة لإختبارات المراجعة تساهم في التقليل من درجة المخاطرة و عدم التأكد و بالتالي ترشيد الحكم المهني للمراجع.	3.85	0.803	77.01	8.677	0.000
3	تقييد مخاطر الإكتشاف حتى يمكن من خلالها التحكم في الأخطار الحتمية و أخطار الرقابة تساهم في التقليل من درجة المخاطرة وعدم التأكد و بالتالي ترشيد الحكم المهني للمراجع.	3.84	0.809	76.72	8.457	0.000
4	استخدام أسس موضوعية لتقييم التقديرات المحاسبية يساهم في التقليل من درجة المخاطرة و عدم التأكد وبالتالي ترشيد الحكم المهني للمراجع.	4.21	0.708	84.18	13.979	0.000
5	استخدام أساليب كمية لتقدير أخطار المراجعة يساهم في التقليل من درجة المخاطرة و عدم التأكد و بالتالي ترشيد الحكم المهني للمراجع.	3.78	0.775	75.52	8.197	0.000
6	تحديد الحد المقبول للأخطاء المسموح بها و التي يسأل عنها المراجع يساعد في ترشيد الحكم المهني للمراجع.	3.94	0.851	78.81	9.048	0.000
	جميع الفقرات	3.97	0.483	79.40	16.448	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية " 66" تساوي 2.0

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج:

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان ما يأتي:

1. يمكن الاستفادة من المداخل المختلفة لترشيد الحكم المهني للمراجع
2. أظهرت الدراسة أن معايير المراجعة الدولية تركت أموراً عامة بهدف توفير قدر من المرونة للمراجع عند تفسير بعض الأمور، مما أدى إلى شيوع بعض الممارسات المحاسبية المختلفة، و بالتالي اختلاف الأحكام الشخصية للمراجعين.
3. تبين أن مستوى الكفاءة المهنية للمراجع تؤثر إيجاباً في جودة الحكم المهني عند مستوى دلالة (α= 0.05) و بمتوسط حسابي 4.21 ووزن حسابي 84،10 % .

4. تبين أن تخطيط عملية المراجعة و الإشراف و التنسيق بين فريق عمل المراجعة يساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع عند مستوى دلالة (α= 0.05) ، و بمتوسط حسابي 4،05 ووزن نسبي 81،01 %.

5. تبين أن تحديد مستوى الأهمية النسبية للبنود يؤثر إيجاباً في جودة الحكم المهني لمراجع الحسابات عند مستوى دلالة (α= 0.05) و بمتوسط حسابي 3،90 ووزن نسبي 80 %.

6. تبين أن دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقويمه، والتحديد الواضح لمسئوليات المراجع عن النظام المحاسبي و الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية يساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع عند مستوى دلالة (α= 0.05) و بمتوسط حسابي 4،19 ووزن نسبي 83،58 %.

ثانيا ـ التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحثين يوصيان بما يأتي:

1. ضرورة اهتمام الباحثين بترشيد الحكم المهني للمراجع و الاهتمام بمدخل معايير المراجعة كأهم المداخل لترشيد الحكم الشخصي للمراجع.

2. إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية الخاصة بتطوير دور معايير المراجعة حتى يمكن ترشيد الحكم المهني للمراجع.

3. ضرورة توافر برامج للتدريب والتعليم المستمر للتعرف إلى المعايير و كيفية تطبيقها.

4. ضرورة تطوير معايير المراجعة مع الأخذ في الاعتبار مجالات التطوير المقترحة حتى تقل فجوة التوقعات بين المراجعين و المستخدمين.

5. العمل على تحقيق عنصر الإلزام بالمعايير ، مع إلزام المراجع بالاستفادة قدر الإمكان من المداخل الأخرى لترشيد الحكم المهني للمراجع، لبث الثقة في نفوس مستخدمي القوائم المالية ، كذلك إضفاء مزيد من المصداقية على عمل المراجع.

6. إلزام الإدارة العليا في شركات المراجعة ومكاتبها بمراجعة عمليات تخطيط وتطوير معايير المراجعة الدولية لمواكبة المتغيرات البيئية المحيطة.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. أحمد، أسامة (1994) إطار مقترح لنظرية الحكم الشخصي في المراجعة، رسالة دكتوراه، كلية تجارة بورسعيد، جامعة قناة السويس، ص 15.
2. احمد، أسامة (1994) إطار مقترح لنظرية الحكم الشخصي في المراجعة، رسالة دكتوراه ، كلية تجارة بورسعيد، جامعة قناة السويس، ص15 مجلة المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين،
3. احمد ، محمد (1995) تطوير نماذج تقدير المخاطرة في عملية المراجعة ، مجلة أفاق الجديدة ، جامعة المنوفية ، العدد الثالث.
4. احمد، منهل (2011) إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في ظل تكنولوجيا المعلومات، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل، العراق.
5. العماري ومناعي (2010) ، "ترشيد أداء المحاسبين والمراجعين للتقليل من مخاطر الانحراف في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء الرابع، القاهرة– مصر.
6. حمدان، علام (2008) "مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الالكتروني) في فلسطين، وأثر ذلك في الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، فلسطين.
7. حماد ،محمد (1996) ، تطوير نماذج تقدير مخاطر المراجعة كميا لضمان فاعلية المراجعة"، المجلة العلمية المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول، ص92.
8. حماد، محمد على (1995) ، تطوير نماذج مخاطر المراجعة كميا لضمان فعالية المراجعة ، ، ص121
9. حماد ،محمد علي (1996) " نحو نموذج فعال للوفاء بمتطلبات المعيار الثاني للعمل الميداني"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثاني، ص225

10. شحروري، محمود، (1999) مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ص26.

11. موسى، علي (2013) "إجراءات المراعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني ص114.

ثانياً- المراجع الاجنبية:

1. *Abdolmohamadi And Wright, (1987) »An Examination Of Effects Of Experience And Task Complexity an Audit Judgment «, The Accounting Review ,1987.*
2. *Michael Gibbins, M.(1984) proposition About the psychological professional judgment In Puplic Accounting,»- Journal of Accounting Research.*
3. *Agoglia, etal Hatfield, Brazel, (2009) , "The Effects of Audit Review Format on Review Team Judgments", Journal of Accounting Research.*
4. *AICPA, (1987) An Introduction To Article Intelligence And Expert Systems ,A management Advisory Services Special Report ,New York.*
5. *American Institute Of Certificate Public (1988) Accountants ,Statement Of Auditing Standards No.56, Analytical Procedures.New York, AICPA.*
6. *Ashton H.R., (2011) An Experimental Study Of Internal Control Judgment, « Journal Of Accounting Research, P.14.*
7. *Berstein, L., (1967) »The Concept of Materiality», The accounting Review, ,p.89.*
8. *Biggs, and Mach (1984) , Auditor Information An Audit Scopes Decision» ,Journal Of Accounting research.*
9. *Boatsoman And Rebortson, (1974) ,»policy capturing on selected materiality judgment,» the accounting review.*
10. *Davis, Tom, (1996) , "Experience and Auditors Selection of Relevant Information for Preliminary Control Risk Assessments", The Accounting Review.*
11. *Einhorn H, And Hogarth (1975) ,»Behavioral Decision theory process of judgment and choice « The Accounting Review, January*

12. *Fischer, M, J, (1996) , "The Benefits of new Technologies as a Source of Audit Evidence: An Interpretive Field Study".Accounting Review.*
13. *Gibbins,M., (1983) »Easing The Tension Between Professional Judgment And Standards», CPA Magazine, the conidian institute of charter accountants.*
14. *Guy D., al, Auditing, (1990) Ed., Harcourt Brace Jovonvik Inc., New York,1990.*
15. *International Federation Of Accountants IFAC Hand Book 1998: Technical Pronouncements, New York, 1998.*
16. *Jacy, And Biddle (1981) »Anchoring and Adjustment In probabilistic Information In Auditing,» Journal OF accounting Research.*
17. *Johnson, Alon P, (1980) Auditing Judgment , A book of Cases, Richard D.Irwin Inc.Homewood Dllinois, P.1X..P.39.*
18. *Shibance.T.(1990) , «Assessing Audit Risk From Errors and Irregularities «, Journal Of Accounting Research, Supplement.*

تقويم أداء الأفراد ودوره في تحسين الإنتاجية بمؤسسة تسويق وتوزيع المنتجات البترولية (نفطال) *

أ.زوايدية أفراح **
أ.د ثلايجية نوة ***

* تاريخ التسليم: 1/ 11/ 2014م، تاريخ القبول: 14/ 12/ 2014م.
** دكتوراة/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.
*** أستاذ/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى مرتكزات نظام تقويم الأداء وأهدافه بمؤسسة تسويق المنتجات البترولية وتوزيعها «نفطال»، بالإضافة إلى تقويم فاعلية نظام تقويم الأداء وجدواه في تحسين الإنتاجية بالمؤسسة محل الدراسة، و لهذا الغرض استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته طبيعة البحث، حيث أعدت استبانة وزعت على عينة من العمال بمؤسسة تسويق المنتجات البترولية وتوزيعها «نفطال»، هذه العينة مكونة من (90) عاملاً مقسمة إلى ثلاث فئات هي: فئة الكفاءات البالغ عددهم (15) ، فئة التقنيين البالغ عددهم (30) و فئة المنفذين البالغ عددهم (45) .

و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن عملية تقويم الأداء بمؤسسة نفطال تتمحور حول نسبة إنجاز الأهداف المسطرة في برامج العمل، كما أشارت غالبية عينة البحث بعدم رضاهم عن نتائج التقويم وذلك لغياب الموضوعية، فالتقويم يكون في أغلب الأحيان على اعتبارات شخصية بين الإدارة و الأفراد و بين الرؤساء المباشرين و الأفراد، فغياب الموضوعية في تقويم أداء الأفراد يؤدي إلى تحطيم الروح المعنوية، وهو ما يكون لديهم تعمد الإهمال و اللامبالاة في أداء أعمالهم و هذا بدوره ينعكس على مستوى أدائهم و إنتاجيتهم.

واختتمت الدراسة ببعض التوصيات كأن يكون تقويم الأداء موضوعياً، وأن يتسم بالعدالة بالنسبة لجميع الأفراد العاملين، بالإضافة إلى ضرورة وجود نظام خاص بتظلمات العمال لممارسة حقهم في التظلم إذا كان هناك شعور بالظلم من نتيجة التقويم.

الكلمات المفتاحية: التقييم، الأداء، تقويم أداء الأفراد.

The Role of Performance Appraisal in Improving the Productivity of the National Company of Commercialization and Distribution of Petroleum Products (NAFTAL)

Abstract:

This study aims to determine the foundations and objectives of the performance appraisal system in the National Company for Commercialization and Distribution of Petroleum Products (NAFTAL) and to evaluate the effectiveness and feasibility of this system in improving the productivity of the company.For this purpose, the descriptive analytical approach has been used due to its relevance with the nature of this search, in which a survey has been carried out on different employees of the company.Those employees taken as samples were 90 divided into three categories: competencies (15) , technicians (30) and laborers (45) .

According to this study, the performance appraisal process in NAFTAL is based on the completion ratio of the objectives underlined.Most of the individuals have shown their dissatisfaction of the evaluation results due to the lack of objectivity.Evaluation, according to them, is often based on personal considerations between the administration or the direct superiors and the individuals.This lack of objectivity in evaluating the individuals' performance leads to a demoralization, and consequently make them deliberately neglect their tasks.This in turn influence their performance and productivity.

The study ended with some recommendations such as the emphasis on objectivity and justice of evaluation of the workers.Moreover, a special system for the laborers' complaints have to be established.

Keywords: *evaluation, performance, individuals' performance evaluation.*

المقدمة:

يخضع غالبية العاملين سنويا لعملية تقويم أدائهم السابق، و قد تستغرق عملية تقويم أداء موظف معين فترة قصيرة لا تتجاوز خمس الدقائق و تتم بشكل غير رسمي، بينما تستغرق لدى بعضهم الآخر فترة طويلة قد تتجاوز الأسبوع، وتمر بالعديد من الخطوات.

و ينظر جميع العاملين إلى عملية التقويم على أن لها بعض التأثيرات المباشرة في حياتهم العملية، إذ ينجم عنها زيادة في الراتب أو علاوة أو ترقية إلى وظيفة أعلى، أو عقوبة في بعض الأحيان، أو الدخول في دورة تدريبية من أجل اكتساب معارف و مهارات جديدة تمكنهم من أداء الأعمال بشكل أفضل من السابق.

1. مشكلة الدراسة:

لقد أصبح تقويم أداء الأفراد العاملين في المؤسسات الناجحة عنصراً أساسياً في ترشيد استخدام الموارد البشرية بما يوفره من بيانات عن أداء الأفراد، هذه البيانات التي تؤدي إلى اتخاذ كثير من القرارات الإدارية الملائمة مثل الإبقاء على العمال الأكفاء ومساعدة الأفراد متوسطي الكفاءة على التقدم والرقي، كما تساعد نتائج التقويم في التعرف على من يستحق المكافأة نتيجة لمجهوداته المبذولة في العمل، و من ثم رفع الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة.

مما دفع إلى طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

إلى أي مدى يساهم تقويم أداء الأفراد في تحسين الإنتاجية بمؤسسة تسويق المنتجات البترولية وتوزيعها «نفطال»؟

و تتفرع هذه الإشكالية الأساسية إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما المقصود بتقويم الأداء؟
- ما أهداف تقويم الأداء وغاياته؟
- ما طرق تقويم الأداء؟ وما الطريقة المستخدمة في تقويم أداء الأفراد بمؤسسة نفطال؟
- هل نقوِّم من أجل تصحيح مشكلات قائمة، أو من أجل تحديد المكافآت، أو من أجل تحسين الإنتاجية؟

- كيف يساهم تقويم الأداء في تحسين الإنتاجية بمؤسسة نفطال؟

2. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها نظراً للوضع الراهن الذي تمر به المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، والتي تستدعي الاهتمام بتقويم أداء الأفراد، الذي يعد في الوقت الحاضر جزءاً أساسياً من منهجية إدارة الجودة الشاملة التي تمثل المنهج المعاصر في إدارة المنظمات، و هي منهجية تؤكد على ضرورة الاستمرار في تحسين و تطوير أداء العاملين من خلال ما تظهره نتائج تقويم أدائهم.

3. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف إلى أهمية وظيفة تقويم أداء الأفراد.
- تقديم المعرفة العلمية في طرق تقويم أداء الأفراد.
- التعرف إلى واقع عملية تقويم أداء الأفراد في مؤسسة نفطال.
- الوصول إلى نتائج وتوصيات حول نظام تقويم الأداء، وكيفية الاستفادة من تطبيقاته من أجل تعظيم مكاسبه سواء بالنسبة للمؤسسة أم العاملين.

4. الدراسات السابقة:

سنعرض في هذا العنصر بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع تقويم أداء الأفراد، **و من بين هذه الدراسات ما يأتي:**

أ. الدراسات العربية:

دراسة **عبد الناصر موسي (2004)** بعنوان: « تقويم أداء الأفراد كأداة لرفع أداء المنظمات « هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى مساهمة تقويم أداء الأفراد في تنمية المنظمات وتطويرها، و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نجاح أي منظمة في تحقيق أهدافها يعتمد بدرجة كبيرة على أداء الأفراد العاملين بها، فان وجود نظام رسمي لتقويم أداء الأفراد بهذه المنظمات أصبح أمراً ضرورياً، و نجاح هذا النظام فيً تحقيق الأهداف المرجوة منه يتحقق إذا حظي هذا النظام بقبول الأفراد العاملين و بدعم الإدارة العليا وإشرافها.

دراسة **موسى محمد أبو حطب (2009)** بعنوان: « فاعلية نظام تقويم الأداء و أثره على مستوى أداء العاملين حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية « هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى فاعلية نظام تقويم الأداء و أثره على مستوى أداء العاملين في جمعية أصدقاء المريض الخيرية، و ذلك من خلال التحقق من مدى فاعلية نظام تقويم الأداء بالتعرف إلى أفضل الطرق والوسائل المستخدمة لعملية التقويم وأثرها على تحسين أداء العاملين، و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام تقويم الأداء وكل من التحليل الوظيفي، والمعايير المستخدمة، وأساليب التقويم المستخدمة، والتغذية الراجعة، ومهنية نظام التقويم، ومستوى الأداء.

كما بينت الدراسة أن عملية التحليل الوظيفي في الجمعية لا تُراجع بشكل دوري، و أن المعايير المستخدمة لتقويم الأداء في الجمعية قليلة.

دراسة **كامل محمد عمران (2007)** بعنوان: « تقويم أداء العاملين في شركة الصناعات الالكترونية سيرونيكس « هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى أداء العاملين من وجهة نظر المشرفين عليهم، وهل يتعلق هذا الأداء ببعض المتغيرات، ولتحقيق ذلك بنيت استمارة قياس علمية تقيس أداء العاملين في الشركة، بلغ عدد العاملين في خط الإنتاج الذين أجريت عليهم عملية القياس (111) عاملاً وعاملة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- يزداد مستوى أداء العاملين في شركة الصناعات الالكترونية بزيادة المستوى التعليمي للعاملين.

- يزداد مستوى أداء العاملين في شركة الصناعات الالكترونية بزيادة مقدار الأجر الشهري.

- يزداد مستوى أداء العاملين في شركة الصناعات الالكترونية بزيادة التكريم المادي و المعنوي للعاملين.

دراسة **زاوي صورية و تومي ميلود (2010)** بعنوان: « دور نظام معلومات الموارد البشرية في تقويم أداء الموارد البشرية في المؤسسة « هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى إسهام نظام معلومات الموارد البشرية في تقويم أداء الموارد البشرية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لكسب رضا العاملين وزيادة أدائهم والتحكم فيهم عملت المؤسسة على تسيير هذه الموارد بشكل فعال من خلال المهمَّات التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية فيها، من تحفيز العاملين وإشباع حاجاتهم، وإرساء ثقافة التعاون و العمل الجماعي فيهم، و الإصغاء لاقتراحاتهم وأفكارهم، وتزويدهم بالمعارف و المهارات، والتي تعدُّ نتائج موضوعية لعدالة عملية تقويم الأداء، مستخدمة نظام معلومات الموارد البشرية

وسيلة لترشيد قراراتها وتحسين نشاطاتها.وبالتالي فان نظام معلومات الموارد البشرية في المؤسسة يحتاج دائما إلى تطوير حتى يتمكن من تحقيق المهمَّات المفترض به تأديتها، ويجعل عملية تقويم أداء الموارد البشرية أكثر فعالية.

دراسة **زياد يوسف المعشر و مجدولين عصري الطراونة (2012)** بعنوان: « أثر موضوعية نظام تقويم الأداء في الثقة التنظيمية دراسة تطبيقية على المعلمين والمعلمات في مديريات التربية والتعليم في محافظة الكرك في الأردن « هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر موضوعية نظام تقويم الأداء في الثقة التنظيمية لدى المعلمين و المعلمات في مديريات التربية و التعليم في محافظة الكرك في الأردن، و توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسة مفادها أن تصورات أفراد عينة الدراسة لأبعاد موضوعية نظام تقويم الأداء و مستوى الثقة التنظيمية في المديريات التي أجريت عليها الدراسة كانت متوسطة بشكل عام.

دراسة **سامي علي أبو الروس و خالد ماضي أبو ماضي (2011)** بعنوان: » مدى اهتمام الجامعات الفلسطينية بمتطلبات رفع كفاءة عملية تقويم أداء العاملين دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة – فلسطين» هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى اهتمام الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة بمجموعة من متطلبات رفع كفاءة عملية تقويم أداء العاملين مثل تطوير المعايير و النماذج والتغذية الراجعة و إجراء التظلم و مقابلة ما بعد التقويم والتدريب، و كذلك الثواب والعقاب أثر التقويم، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى اهتمام الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة بمتطلبات رفع كفاءة عملية تقويم أداء العاملين متدنية وليست عالية، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بهذا الخصوص بين الجامعات الفلسطينية تعزى إلى متغيرات الجنس، والعمر، ونوع الوظيفة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة.

ب.الدراسات الأجنبية:

دراسة **Noaimee (2002)** بعنوان: « اتجاهات الموظفين الإشرافيين و غير الإشرافيين نحو تقويم الأداء في القطاع الحكومي بماليزيا «، حيث تكونت عينة الدراسة من (460) موظفا من المشرفين و (920) من الموظفين غير المشرفين اختيروا من سبع وزارات، و ذلك للتعرف إلى حقيقة اتجاه كل من المجموعتين حيال نظام تقويم الأداء، و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين متوسط اتجاهات الموظفين المشرفين و غير المشرفين في جميع المجالات، كما بينت الدراسة أن النظام الحديث لتقويم الأداء في نظام الخدمة المدنية في ماليزيا ما زال يفتقر إلى المعايير الموضوعية، و أن كلا المجموعتين الإشرافية و غير الإشرافية تفضلان التقويم السنوي.

دراسة Gbadamosi G.& Al- qahtany M.d.(2005) بعنوان: « أثر تقويم الأداء على الالتزام التنظيمي: دراسة ميدانية في دولة بتسوانا »، هدفت الدراسة إلى اكتشاف أثر نتائج تقويم أداء موظفي القطاع العام في دولة بتسوانا على الالتزام التنظيمي، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين عدم ارتياح الموظفين لتقويم أدائهم وبين الإيمان بضرورة هذا التقويم.

5. منهجية الدراسة:

تحقيقا لهدف الدراسة التي استخدم فيها المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم الاعتماد على مسارين الأول نظري و الثاني ميداني، فقد استخدم في المسار النظري أسلوب المسح المكتبي، و لقد تم الاطلاع على الكتب و المراجع و المصادر، و الدراسات السابقة المتوافرة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، و ذلك لبناء الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، أما المسار الميداني فاستخدمت فيه استبانة أداةً للدراسة، لجمع البيانات و العمل على تحليلها إحصائيا للوصول إلى إجابات تتعلق بأسئلة الدراسة.

6. مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مؤسسة تسويق المنتجات البترولية وتوزيعها «نفطال»، حيث أجريت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة بلغ عددها (90) عاملاً، و قسمت هذه العينة إلى ثلاث فئات هي: الكفاءات البالغ عددهم (15) ، التقنيون البالغ عددهم (30) ، والمنفذون البالغ عددهم (45) .

وقد جُمعت المعلومات من خلال استبانة كأداة للدراسة، وُزِّعت على أفراد العينة.

7. حدود الدراسة:

من أجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة تم تحديد مجال الدراسة وفقا للأتي:

- المجال المكاني: اختصر المجال المكاني للقيام بالدراسة الميدانية على مؤسسة تسويق المنتجات البترولية وتوزيعها «نفطال».
- المجال الزماني: فيما يخص المجال الزماني للدراسة فقد كانت عملية توزيع الاستبانة بمؤسسة تسويق المنتجات البترولية وتوزيعها «نفطال» خلال سنة 2012.

أولاً- مفهوم تقويم الأداء وأهميته ودوره في تحسين الإنتاجية:

يعد تقيم الأداء نشاطاً أساسياً من عملية إدارة الموارد البشرية فهو عملية مستمرة تهدف إلى تقرير مدى تلاءم الفرد ونوع العمل الذي يمارسه بالمؤسسة للحكم على مدى مساهمته في العملية الإنتاجية، ومن أجل اتخاذ القرارات التي تخص الفرد ومصيره الوظيفي.

قبل التطرق لمفهوم تقويم أداء العاملين سيتم تحديد المصطلحات المشكلة له و هي:

- الأفراد: ويقصد بالأفراد العنصر البشري المتاح للمنظمة أي كل العاملين بها سواء كانوا دائمين أم مؤقتين، رؤساء أم مرؤوسين، و قد أصبح ينظر للأفراد في المنظمات على أنهم أهم مواردها بحيث تتوقف كفاءة هذه المنظمات وفاعليتها على كفاءة هذا العنصر، إلى درجة جعلت كثيراً من الخبراء و الممارسين في مجال الإدارة يشيرون إلى أن تحقيق الميزة التنافسية في المنظمات الحديثة لا يستند إلى مجرد امتلاكها الموارد الطبيعية أو المالية أو التكنولوجية فحسب، بل يستند في المقام الأول على قدرتها على توفير نوعيات خاصة من الأفراد تمكنها من تعظيم الاستفادة من بقية الموارد المتاحة.(موسي، 2004 – 2005، ص 14)

- الأداء: يشير الأداء إلى «درجة تحقيق و إتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، و هو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة».(حسن، 2003، ص209)

كما يعرف الأداء بأنه: «المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعمله من حيث كمية العمل المقدم من طرفه وجودته».(حمداوي، 2004، ص123)

كما يعرف الأداء بأنه: « سلوك عملي يؤديه فرد أو مجموعة من الأفراد، أو مؤسسة، ويتمثل في أعمال و تصرفات و حركات مقصودة من أجل عمل لتحقيق هدف أو أهداف محددة».(المبيضين، و جرادات، 2001، ص49)

- التقويم: يمكن تعريف التقويم بأنه تقدير قيمة الشيء أو كميته بالنسبة إلى معايير محددة و الهدف من التقويم هو الحكم الموضوعي على العمل الخاضع للتقويم، صالحاً أو فاسداً، ناجحاً أو فاشلاً، وذلك بتحليل المعلومات المتيسرة عنه، و تفسيرها في ضوء العوامل و الظروف التي من شأنها أن تؤثر على العمل.(موسي، مرجع سابق، ص14)

1. مفهوم تقويم الأداء:

يشير مفهوم الأداء إلى درجة تحقيق المهمَّات المكونة لوظيفة الفرد وإتمامها، وهو

يعكس الكيفية التي تحقق أو يشبع بها الفرد متطلباته الوظيفية، وغالبا ما يحدث لبس وتداخل بين الأداء والجهة، فالجهة تشير إلى الطاقة المبذولة، أما الأداء فيقاس على أساس النتائج التي حققها الفرد، ويتحدد أداء الفرد داخل المؤسسة بجهوده التي تبدأ بالقدرات وإدراك الدور والمهمَّات، ويعني هذا أن الأداء يمكن أن ينظر إليه على أنه نتاج للعلاقة المتداخلة بين كل من (الجهد، والقدرات، وإدراك الدور "المهمات") (حسن، 2000، ص216) ، ويشير الجهد إلى الطاقة الجسمانية والعقلية التي يبذلها الفرد لأداء المهمة، أما القدرات فهي الخصائص الشخصية المستخدمة لأداء الوظيفة، ويشير إدراك الدور أو المهمة إلى الاتجاه الذي يعتقد الفرد أنه من الضروري توجيه الجهود في العمل من خلاله، بالإضافة إلى ذلك، فهناك مجموعة من العوامل خارج نطاق سيطرة الفرد والتي يمكن أن تؤثر على مستوى أدائه ومن أمثلتها الظروف الاجتماعية، ومحيط العمل، والإضاءة، والضوضاء، وترتيب الآلات، ونطاق الإشراف...الخ، لذلك فإن تحسين أداء الفرد هو محصلة لجهود وعوامل كثيرة تبذلها الإدارة والأفراد لبلوغ مستويات مرضية من الأداء.

فإن كان الأداء هو الأثر الصافي الناتج عن تفاعل هذه العوامل، والتي تعكس مستوى معيناً من إنجاز الفرد فإن مفهوم تقويم الأداء يشير إلى: «العملية التي بموجبها يُقاس أداء الأفراد العاملين طبقاً لمهمات وواجبات الوظيفة في ضوء الإنجاز الفعلي للفرد وسلوكه وأدائه ومدى استعداده لتحسين الإنجاز الذي يقدمه وتطويره، وبما يساعد على معرفة جوانب القوة والضعف في طريق أدائه، والعمل على تعزيز الأول ومواجهة الثانية وذلك لضمان تحقيق فاعلية المؤسسة الآن وفي المستقبل».(عقيلي، 1991، ص166)

هناك تعاريف أخرى لتقويم أداء العاملين، نذكر منها:

- «هو نظام رسمي لقياس التأثير في خصائص الفرد الأدائية والسلوكية وتقويمها، ومحاولة التعرف إلى احتمالية تكرار نفس الأداء و السلوك في المستقبل لإفادة الفرد و المنظمة و المجتمع».(الهيتي، 2005، ص 199)

- كما تعرف عملية تقويم الأداء بأنها: «تلك العملية التي تعنى بقياس كفاءة العاملين و صلاحيتهم وانجازاتهم و سلوكهم في عملهم الحالي للتعرف إلى مقدرتهم على تحمل مسؤولياتهم الحالية واستعدادهم لتقلد مناصب أعلى مستقبلا».(نصر الله، 2002، ص 196)

- كما يعرف تقويم الأداء بأنه: «عملية قياس موضوعية لحجم ما أُنجز ومستواه بالمقارنة مع المطلوب إنجازه كماً ونوعاً».(شاويش، 2005، ص 87)

- كما يعرف أيضا بأنه: « تقرير دوري يبين مستوى أداء الفرد و نوع سلوكه مقارنة

مع مهمات الوظيفة المنوطة به وواجباتها، فهو يساعد المسئولين على معرفة جوانب الضعف و القوة في نشاط ذلك الفرد، و الهدف المنشود من ذلك هو معالجة الضعف إن وجد و تدعيم جوانب القوة أيضا».(صالح، 2004، ص 137)

- « يقصد بتقويم أداء العاملين قياس مدى قيام العاملين بالوظائف المسندة إليهم و تحقيقهم للأهداف المطلوبة منهم، و مدى تقدمهم في العمل و قدرتهم على الاستفادة من فرص الترقية و زيادة الأجور».(ثابت، 2001، ص87)

- « تقويم الأداء هو قياس الأعمال التي تتم أو تمت، و يتم القياس بواسطة المعايير الرقابية التي تقررت، و تعتبر عملية قياس الأداء من أهم العمليات، لأنه بدونها لا يمكن القيام بعملية الرقابة».(شمسان، 2001، ص57)

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن أن نستخلص النقاط الآتية: ، (p 32 Moulinier) ،1998

- إن تقويم أداء العاملين هو جمع البيانات التي تساهم في تحديد مستوى أداء الفرد للعمل المكلف به بهدف قياس الإنجاز الفعلي للفرد.

- إن تقويم الأداء هو عملية مخطط لها مسبقا.

- إن تقويم الأداء هو عملية ايجابية لا يسعى من خلالها فقط إلى الكشف عن نقاط الضعف للفرد وإنما أيضا يهتم بنقاط القوة التي جسدها الفرد أثناء سعيه إلى تحقيق الأهداف.

- إن تقويم الأداء يتطلب وجود معايير أو أساس يقارن به للحكم على هذا الأداء.

- إن نتائج تقويم الأداء تبنى عليها قرارات متعلقة بالمصير المهني للفرد مثل الترقية، النقل، الفصل، ...الخ.

لذلك يجب توفر الموضوعية في التقويم.

2. أهمية تقويم أداء الأفراد ودوره في تحسين الإنتاجية:

يعدُّ تقويم أداء العاملين جزءاً أساسياً من عمل إدارة الموارد البشرية فهو عملية مستمرة تهدف إلى تقرير مدى تلاؤم الفرد ونوع العمل الذي يمارسه في المؤسسة، وبالتالي استخلاص معلومات واقعية وصادقة عن سلوكه وأدائه تعكس مدى مساهمة الفرد داخل الإنتاجية.

تعدّ عملية تقويم أداء العاملين عملية ضرورية لا غنى عنها لأية منظمة تسعى للتطور

و التميز في الأداء، و يترتب على تقويم الأداء قرارات كثيرة في مجال إدارة الموارد البشرية مثل تثبيت العاملين في العمل، واستحقاقهم للترقية، أو حتى الاستغناء عنهم، فالعمال عناصر إنتاجية ووسائل لتحقيق غايات تنظيمية لابد للتنظيم من التأكد من قدرتهم على القيام بالمهمات المطلوبة منهم.(القريوتي، 2010، ص187)

يمكن لمعلومات تقويم الأداء أن توفر المعلومات التي تستخدم كمدخلات لتحديد كل من الاحتياجات التدريبية سواء على مستوى الفرد أم المؤسسة، فعلى سبيل المثال يمكن استخدام تقويم الأداء في تحديد نقاط الضعف ونقاط القوة في الإدارة، وهذه المعلومات يمكن استخدامها فيما بعد لتحديد الاحتياجات التدريبية، فيجب أن يقدم تقويم الأداء خطة توضح الخطوط العريضة للاحتياجات التدريبية.(حمود، و الخرشة، 2010، ص 152)

و يمكن تلخيص أهداف التقويم بشكل عام على النحو الآتي: (القريوتي، مرجع سابق، ص 188)

1. توزيع العمل على العاملين حسب قدراتهم و مهاراتهم.
2. توفير الأسس الموضوعية لترقية أو عدم ترقية العاملين.
3. الانتباه لمؤشرات عدم الكفاءة في العمل.
4. تحسين عملية اختيار العاملين.
5. اكتشاف العاملين المؤهلين لشغل وظائف قيادية.

إن وجود نظام لتقويم الأداء في المؤسسة يعد ضرورة ملحة لما يحققه لها من فوائد تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، كما تتجلى هذه الأهمية في الجوانب الآتية: (السيد، 2010، ص 305)

- الكشف عن فجوة الأداء بين الأهداف العامة للمؤسسة و الأهداف الخاصة بالعمل.
- وضع معدلات للأداء من أجل الوصول إلى تقارير تقويم الأداء، وتحديد المستوى المطلوب لأداء العامل.
- قياس كفاءة العنصر البشري من خلال الحصول على المعلومات المرتدة التي تعكس جوانب القوة في أدائه و القابلة للتحسين.

ثانيا- طرق تقويم أداء الأفراد:

لتقويم أداء الأفراد بالمؤسسة تستخدم طرق مختلفة مثل طريقة التقويم ببحث الصفات، وطريقة الترتيب، وطريقة المقارنة المزدوجة بين العاملين، وطريقة التوزيع

الإجباري، ...الخ، وسوف يتم التعرض إلى أهم هذه الطرق:

1. طريقة تقويم الأداء ببحث الصفات:

تعتمد هذه الطريقة على تحديد عدد من الصفات أو الخصائص التي يفترض أن تتوافر في الفرد، ويُعطى الفرد تقديراً معيناً بحسب توافر تلك الصفة، وتعطى لكل صفة درجة أدنى تمثل انعدامها في الفرد (0 مثلا) ودرجة أعلى تمثل توافر هذه الصفة (5 مثلا) ، تجمع الدرجات الممنوحة ويمثل مجموعها مستوى أداء الفرد مقارنة بالآخرين، ويمكن توضيح هذه الطريقة في الجدول الآتي لتقويم ثلاثة أفراد: (الصيرفي، 2007، ص 220)

الجدول (1)

يوضح طريقة تقويم الأداء ببحث الصفات

الصفات	الفرد «أ»	الفرد «ب»	الفرد «ج»
– التعاون مع الزملاء.	2	3	5
– العلاقة مع المرؤوسين.	3	2	3
– العلاقة مع الرؤساء.	4	5	2
– الدقة في المواعيد.	5	5	1
– السرعة في إنجاز الأعمال.	1	3	0
– القدرة على حل المشكلات.	2	2	4
– القدرة على التفاهم.	1	1	4
المجموع (7x5 صفات) = 35	18	21	19

المصدر: (السلمي، 1985، ص332)

إن هذه الطريقة سهلة التطبيق إلا أنه يعاب عليها عدم ابتعادها عن الذاتية في أثناء التقويم، فقد يكون الشخص القائم بعملية التقويم متحيزا لبعض الأفراد في المؤسسة وقد تكون اتجاهاته مخالفة لاتجاهاتهم، مما يؤثر على تقويمه لهم وبالتالي فطريقة الصفات لا يمكنها أن تعكس حقيقة أداء الأفراد بالمؤسسة.

2. طريقة المقارنة المزدوجة بين العاملين:

في هذه الطريقة يقسم الأفراد الخاضعون لعملية التقويم إلى أزواج بحيث يُوضع كل موظف مع موظف آخر في شكل ثنائية ويقارن بينهما، ثم يؤخذ الفرد السابق نفسه ويقوّم مع شخص آخر في ثنائية جديدة وهكذا، فإن كان لدينا خمسة أفراد خاضعين للعملية فإنه

يتم تقييم الفرد وليكن أ مع الفرد ب، ثم الفرد أ مع ج ثم أ مع د ثم أ مع هـ، ونفس العملية مع الفرد ب.

فإذا كان لدينا N شخص خاضعين للتقييم فإن عدد المقارنات الثنائية تكون $\frac{N(N-1)}{2}$.

ففي المثال السابق سيكون لدينا 5 (5 – 1) / 2= 10 مقارنات.

وبعد الانتهاء من جميع المقارنات يتم حصر عدد المرات التي ذكر فيها الفرد هو الأفضل من الشخص الآخر ويتم الترتيب في التقويم على هذا الأساس.(العزاوي، و جواد، 2010، ص 378) ، ويوضح لنا الجدول التالي هذه الطريقة:

الجدول (2)

يوضح تقويم الأداء باستعمال طريقة المقارنة المزدوجة بين العاملين

الفرد	عدد المرات التي ذكر فيها أنه الأحسن في عملية المقارنة	الترتيب
أ	3	2
ب	4	1
ج	0	5
د	2	3
هـ	1	4

المصدر: (السلمي، مرجع سابق، ص335)

من الجدول يتضح أن العامل ب هو الأفضل في التقويم.

إن هذه الطريقة سهلة التطبيق إلا أنه يعاب عليها أنها مملة وتستغرق وقتا طويلاً، فلو كان عدد الأشخاص 30 شخصاً، فإن عدد المقارنات سوف تكون 435 مقارنة، كما أن هذه الطريقة لا تصلح لأغراض الترقية ووضع نظام الأجور والحوافز، لذلك فإنها لا تعدُّ كافية لتقويم أداء الأفراد بالمؤسسة.

3. طريقة التوزيع الإجباري:

حسب هذه الطريقة تقوم الإدارة بتحديد مجموعات معينة في المؤسسة تحتوي كل منها على نسبة من الأفراد وما على المشرف إلا وضع الأفراد الواقعين تحت تصرفه ضمن هذه المجموعات مع احترام النسب المحددة لها.

ويطلب من المقيم أن يقيم أداء الأفراد وفق توزيع محدد إجباري، **وبالتالي يقسمهم إلى مجموعات على النحو الآتي:**

المجموعة الأولى أداؤها ممتاز، المجموعة الثانية أداؤها جيد، المجموعة الثالثة أداؤها مرض، المجموعة الرابعة أداؤها مقبول، المجموعة الخامسة أداؤها ضعيف، وتوزع نسبة الأفراد على المجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى 10 %، المجموعة الثانية 20 %، المجموعة الثالثة 40 %، المجموعة الرابعة 20 %، والمجموعة الخامسة 10 %، فإذا كان عدد الأفراد الخاضعين لعملية التقويم 40 فردا، فإن المجوعة الأولى تضم 4 أشخاص والثانية 8 أشخاص والثالثة 16 شخص والرابعة 8 أشخاص والخامسة 4 أشخاص.

فالعدد المحدد لا يمكن تجاوزه وهو العيب الذي يميز هذه الطريقة، ذلك أنه من الممكن جداً أن نجد ضمن الأفراد الخاضعين للتقويم 5 أشخاص ذوي أداء ممتاز، وبالتالي فإننا نحرم الشخص الخامس من هذه المرتبة، ويوضع في رتبة أقل وبالتالي فان هذه الطريقة قد تكون سببا في أخطاء لا تعكس فعليا مستوى أداء الأفراد.(السيد، مرجع سابق، ص 327)

4. طريقة الاختيار الإجباري:

من المشكلات البارزة التي تحد من موضوعية طرق التقويم مشكلة تحيز المدير عند تقويمه لأداء الأفراد بحيث يُعطون تقديراً أعلى مما يستحقونه بسبب تأثره بمستوى كفاءتهم في مجالات محددة أو بسب علاقات شخصية، ولمعالجة هذا المشكل استخدمت طريقة الاختبار الإجباري، والتي تعتبر بمثابة تطوير لطريقة التوزيع الإجباري.

وبموجب هذه الطريقة يطلب من المقيم أن يرتب مجموعة من العبارات التي تصف كيفية أداء الفرد للمهام والواجبات والمسؤوليات المطلوبة منه لأداء الوظيفة، وتعطى أوزانا لعبارات لا يعرف المقيم هذه الأوزان وبعد ترتيبه لها تقوم إدارة الموارد البشرية بتطبيق الأوزان وحساب الدرجة التي يستحقها الفرد.(عبد النبي، 2010، ص207)

5. بعض الاتجاهات الحديثة في تقييم أداء الأفراد:

نظرا لأهمية تقويم أداء الأفراد، ولتقليل درجة الأخطاء والصعوبات المرتبطة بالطرق السابقة فقد تطورت طرق وأساليب جديدة لتقويم الأداء ومن بين هذه الطرق:

- طريقة الترتيب على الأساس السلوكي (الطريقة الرتبية للتطابق السلوكي) .
- طريقة الإدارة بالأهداف.

6. طريقة الترتيب على الأساس السلوكي:

Behaviorally Anchored Rating Scales (BARS)

غالبا ما يشار إلى هذه الطريقة بمختصر (BARS) ، وقد طورت من قبل كل من «سميث

وكندل» في 1963، وترتكز في تقويم الأفراد على أساس السلوك المطلوب لأداء الوظيفة بنجاح والافتراض الأساسي لها هو أن السلوك الأفضل يؤدي حتماً إلى الأداء الفعال.

لتطبيق هذه الطريقة نقوم بتحديد وتصميم أعمدة لكل صفة أو سلوك مستقى من واقع العمل الفعلي بحيث تكون هذه الصفات أو السلوكيات مرتبطة بمتطلبات العمل الأساسية، وليست صفات عامة، إضافة إلى ذلك فإنه يتم توضيح وتفسير المستويات المختلفة لهذا السلوك ودرجة فاعليته كأن يكون أداء ممتازاً، جيد جدا، جيد، مقبول، ...الخ.(السالم، 2009، ص 247 – 248)

ويوضح لنا الجدول الآتي أنموذجا لتطبيق هذه الطريقة.

الجدول (3)

نموذج الترتيب على الأساس السلوكي لتقييم إجراءات الاستقبال من قبل سكرتير مدير عام.

الدرجة	العبارات السلوكية
ممتاز () جيد ( )	تحليل ودراسة الموقف لتفادي الزائرين غير المرغوب فيهم من قبل المدير. معرفة الزائرين والمراجعين غير المخطط لهم وتشخيصهم وتوجيههم للدائرة المناسبة.
متوسط () مقبول () ضعيف () غير مقبول ()	تحديد جداول العمل ومواعيد الزيارات. في بعض الأحيان يترك الزائرون في انتظار المدير لمدة طويلة دون مبرر. يرحب بالزبائن وهو يدخن أو يأكل. غيابات كثيرة وإهمال للزبائن.

المصدر: (عباس، و علي حسين، 1999، ص 206)

على المقوِّم أن يقرأ قائمة العبارات التي تصف السلوك عند كل درجة، بعد ذلك نقوم بوضع علامة (X) أمام العبارات التي تلائم سلوك الفرد وتتكرر هذه العملية لكل بعد أو سلوك وظيفي، وفي الأخير يتم الحصول على تقويم كلي من خلال جمع أو ضم كل القيم التي وضعت العلامة (X) أمامها.

إن العيب الأساسي في استخدام هذه الطريقة هو طول الوقت والجهد اللازم لتطبيقها كما تتطلب صفات أو سلوكيات متعددة لكي يكون التقويم موضوعياً.

7. طريقة الإدارة بالأهداف:

تعتمد عملية تقويم الأداء وفقا لهذه الطريقة على أساس النتائج حيث يقوَّم أداء الأفراد على أساس ما أنجز وليس على أساس كيفية الإنجاز، ولذلك فإن هذه الطريقة تتضمن خطوتين أساسيتين، الأولى تحديد الأهداف والثانية مراجعة الأداء، يتم تحديد

الأهداف لفترة مقبلة بين الرئيس ومرؤوسه ويجب أن تكون هذه الأهداف واقعية وفقا لقدرات الأفراد العاملين ومهاراتهم، وأن تُقبل منهم، وأن تكون قابلة للقياس، أما في الخطوة الثانية فيقوّم الأداء وفقا لما حُدِّد من الأهداف وما حُقّق من النتائج وكذا تسجيل الانحرافات ويحسب الانحراف بين الأداء الفعلي والأداء المستهدف والجدول التالي يبين نموذجا لهذه الطريقة.(بربر، 2008، ص 185)

الجدول (4)

تقييم الأداء باستعمال طريقة الإدارة بالأهداف

الأهداف المحددة	مستوى الأداء المستهدف	مستوى الأداء الفعلي	الانحراف
عدد الوحدات المباعة من السلع	10.000	14.000	4%
عدد العملاء الجدد	50	25	50%
شكاوى الزبائن من البضائع المبيعة	10	20	50%
تكاليف الترويج و الإعلان	100.000	105.000	5%
عدد الطلبات الملباة من السلع خلال7 أيام من تاريخ استلامها	200	200	0%
عدد الدورات التجريبية التي أجريت بنجاح	5	4	20%

المصدر: (عباس، و علي حسين، مرجع سابق، ص 263)

ثالثا: تقويم أداء الأفراد بمؤسسة تسويق المنتجات البترولية وتوزيعها «نفطال»

1. تقديم مؤسسة نفطال:

تم إنشاء المؤسسة الوطنية لتكرير المنتجات البترولية وتوزيعها بموجب المرسوم رقم 80/ 101 المؤرخ ب 6 أفريل 1981 لتخفيض الضغط المتزايد على شركة سونا طراك، التي كانت تقوم بكل المهمات الاقتصادية من بحث واستكشاف، وتنقيب، وإنتاج، واستغلال، وتكرير وتوزيع للداخل والخارج للمنتجات البترولية، فضلا عن البحث العلمي، خاصة في البتر وكيمياء.

وقد دخلت ميدان النشاط في 1 جانفي 1982، لتكون مسؤولة عن صناعة تكرير المواد البترولية وتوزيعها، وفي عام 1987 تم فصل نشاط التكرير عن نشاط التوزيع، وذلك بموجب المرسوم رقم 87/ 189 الذي تشكلت بموجبه مؤسستان هما:

1. مؤسسة نفتك: أوكلت لها مهمة تكرير المواد البترولية.
2. مؤسسة نفطال: أوكلت لها مهمة توزيع المنتجات البترولية ومشتقاتها وتسويقها

ضمن تزويد السوق الوطني باحتياجاته منها.

مع العلم أن أصل رمز المؤسسة NAFTAL يرجع الى:

- NAFT: يقصد به النفط
- AL: الحرفان الأولان لكلمة الجزائر ALGERIE

ليحمل الرمز في طياته معنى «نفط الجزائر»

♦ **مهمات مؤسسة نفطال**:

إن المهمة الرئيسة لمؤسسة نفطال هي توزيع المنتجات البترولية وتوزيعها بصفة عامة و أهم المنتجات التي تسوق هي: الإطارات المطاطية، غاز البترول المميع، المذيبات، الشمع.

ولها مهمات أخرى تسعى إلى تحقيقها وهي:

- تنظيم وظيفة التسويق للمنتجات البترولية وتطويرها.
- تخزين المنتجات البترولية ونقلها وتوزيعها في كامل التراب الوطني.
- الحرص على الاستعمال العقلاني للمواد الطاقوية .
- تطوير هياكل التخزين والتوزيع لضمان تغطية التراب الوطني.
- ضمان صيانة كل التجهيزات التي في حوزتها.
- متابعة تطبيق المخططات السنوية ومراقبتها وكذلك المخططات التي تتجاوز السنة، والتي تهدف إلى تغطية حاجيات السوق بما فيها استعمال المنتجات البترولية واستهلاكها.
- مباشرة دراسات السوق كلها بما فيها استعمال المنتجات البترولية واستهلاكها.
- الحرص على إدخال دراسات السوق الوطنية كلها للمنتجات البترولية.
- تطوير قدرات العمال عن طريق التربصات والتكوين المستمر.
- الحرص على تحسين الكميات المنتجة ومراقبتها.

♦ **الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال**:

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لمؤسسة تسويق و توزيع المنتجات البترولية «نفطال» من خلال الشكل الآتي:

الهيكـــل التنظيمـــي لمؤسسة نفطـــال:

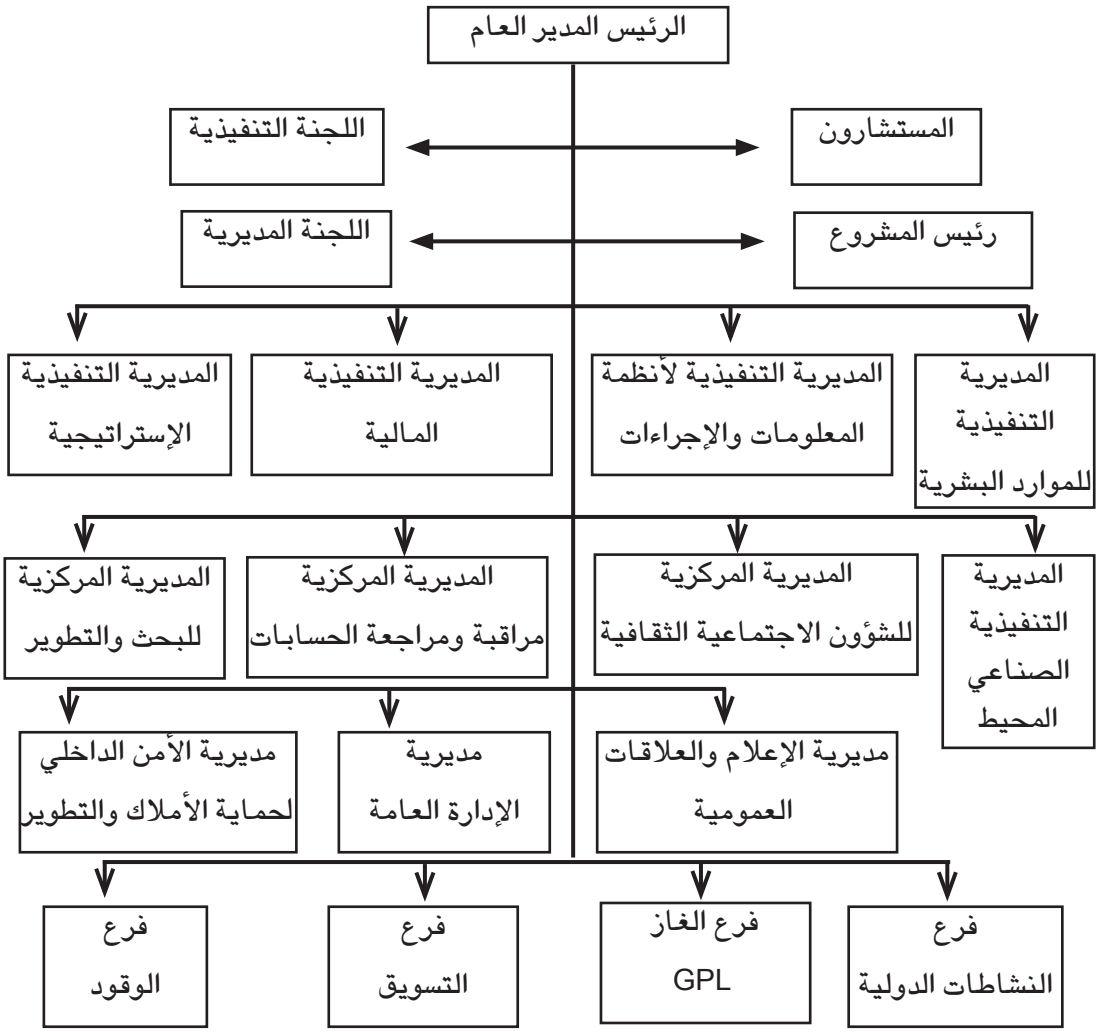

المصدر: مصلحة الموارد البشرية

- **نظام تقويم الأداء بمؤسسة نفطال**:

يعد تقويم أداء الأفراد أحد الوظائف الأساسية في إدارة الموارد البشرية حيث تبنى عليه قرارات ذات أهمية كبيرة لتنمية أداء الأفراد ومن ثم تحسين مستوى الإنتاجية فعلى أساس نتائج التقويم تحدد قرارات الترقية أو النقل أو الفصل أو التدريب، وفي ضوئه تقوَّم فاعلية أنشطة الاختبار والتعيين والتدريب...الخ.

ونظرا لأهمية هذا النشاط في توجيه أداء الأفراد نحو المستويات الأحسن، سيتم التطرق إلى عرضٍ لتقنيات ومرتكزات تقويم الأداء وتحليلها بمؤسسة نفطال، مبرزين فاعلية هذا النشاط وتقويم جدواه في تحسين الإنتاجية بالمؤسسة محل الدراسة.

تبني مؤسسة نفطال نظاماً لتقويم أداء مواردها البشرية ويقوم هذا النظام على مجموعة من المرتكزات والأهداف كالتالي:

2. مرتكزات وأهداف نظام تقويم الأداء بمؤسسة نفطال:

يرتكز نظام تقويم الأداء بمؤسسة نفطال على مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يأتي:

- ارتكاز تقويم الأداء على وتيرة المعلومات والعلاقات المستمرة بين العامل الخاضع للتقويم ورئيسه المباشر.
- تتمحور عملية التقويم حول نسبة إنجاز الأهداف المسطرة في برامج العمل.
- التغذية العكسية لنتائج التقويم بما يضمن في المستقبل تحقيق الفاعلية وتنمية أداء الأفراد.
- التقويم الموضوعي والعادل للأداء.

بالإضافة إلى هذه المرتكزات فإن نظام تقويم الأداء يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تحسين نوعية أداء الأفراد وخاصة الكفاءات.
- مكافأة مجهودات العمال والمنفذين تبعا للنتائج المحققة في ضوء التقييم.
- إقامة الترابط والحوار والتعاون بين المسئولين ومساعديهم من أجل خلق جو تعاوني وتحقيق التزام جميع الأفراد بإنجاز أهداف المؤسسة وتحفيزهم على ذلك.
- تحديد الأفراد ذوي الكفاءات العالية، والتي يجب ترقيتها لإدارة مهام المؤسسة.

3. تقنية تقويم الأداء بمؤسسة نفطال:

تتم عملية التقييم بمؤسسة نفطال بالاعتماد على تقنيتين أساسيتين وهما:

المحادثة، وملء استمارة تقييم.

- المحادثة: تعد المحادثة تقنية من تقنيات تقويم الأداء وهي حوار منظم يتم مرة واحدة بشكل رسمي خلال فترة برنامج العمل الفردي بين الفرد الخاضع للتقويم ورئيسه المباشر (القائم بعملية التقييم) وذلك بهدف تحفيز الفرد على تحسين أدائه، كما يتضمن

هذا الحوار ثلاثة عناصر أساسية هي:

- مدى وضوح الأهداف المنتظر تحقيقها من طرف العامل الخاضع للتقويم.
- مدى تحقيق الأهداف.
- استخراج النتائج.

▪ استمارة التقويم: تشمل استمارة التقويم على المعلومات الأساسية لعملية التقويم والتي يتم ملئها مرة واحدة عند نهاية فترة التقويم وتتمثل المعلومات فيما يأتي:

الجدول (5)

استمارة تقييم أداء الأفراد لمؤسسة نفطال

معايير التقييم	الثلاثي الأول 1er Tri	الثلاثي الثاني 2er Tri	الثلاثي الثالث 3éme Tri	الثلاثي الرابع 4éme Tri
كمية العمل: 5/				
جودة العمل: 5/				
المواظبة: 3/				
السلوك: 2/				
المجموع: 15/				
إمضاء الرئيس المباشر				
إمضاء رئيس ثم إدارة الموارد البشرية				
تاريخ التوظيف				

المصدر: وثائق المؤسسة

♦ **ترجمة نتائج تقويم الأداء لمؤسسة نفطال:**

تترجم نتائج تقويم أداء الأفراد بمؤسسة نفطال إلى قرارات تهدف بمجملها إلى تنمية أداء الأفراد وتحسينه، وهذه القرارات تتمثل فيما يأتي:

- مكافأة الأفراد على مجهوداتهم.
- اتخاذ القرارات من أجل مكافأة على الفرد، ترقية، أو تدريب، أو إتقان، أو إعادة التأهيل.
- توجيه توبيخات أو إنذارات إلى الأفراد أو معاقبتهم.

مكافأة القوى العاملة:

تترجم نتائج تقويم الأداء لمؤسسة نفطال إلى مكافآت مالية على شكل منحة المردودية الفردية (The individual performance incentive) ومنحة المردودية الجماعية (The collective performance incentive) .

- **منحة المردودية الفردية (The individual performance incentive)**: تهدف علاوة المردود الفردي إلى تحسين إنتاجية الأفراد وتشجيعهم على العمل، والتقويم يكون شهرياً وتدفع كل ثلاثة أشهر، كما تحسب على أساس المعايير المحددة في استمارة التقويم، وتصل نسبة هذه المنحة إلى 15% من الأجر القاعدي.

- **منحة المردودية الجماعية (The collective performance incentive)**: تهدف علاوة المردود الجماعي إلى تحسين الإنتاجية لمجموعة من العمال، وتسدد شهرياً حسب معايير ومقاييس تحدد سنوياً بقرار داخلي للمؤسسة وتحدد نسبتها القصوى ب 35% من الأجر القاعدي، تحدد إدارة المؤسسة كيفية تحديد هذه النسبة انطلاقاً من الأهداف المحققة والأهداف المخططة مع الأخذ بعين الاعتبار نتيجة المحاسبة لسنة، وانطلاقا من هذا التقويم تُحدَّد نسبة المردودية الجماعية كما هي موضحة في الجدول الآي:

مستوى انجاز الأهداف	نسبة المردودية الجماعية
90% فأكثر	35%
85% إلى 89%	30%
80% إلى 84%	25%
اقل من 80%	20%

إضافة إلى القرارات السابقة والمتعلقة بمنحة المردودية الفردية والجماعية، يتم كذلك ترجمة نتائج التقويم إلى قرارات تتعلق بالمصير المهني للفرد **وتتمثل هذه القرارات فيما يأتي:**

- **التعيين.**
- **إعادة التعيين.**
- **الترقية.**

- **التعيين**: التعيين هو الفعل الذي يترجم من خلاله احتلال الوظيفة أو المنصب

من طرف الأجير، وفي ضوء نتائج التقويم وإذا أثبت الشخص الخاضع للتقويم كفاءته في احتلال منصبه يمكن للمؤسسة تحرير قرار تعيينه النهائي في منصبه.

- **إعادة التعيين**: في حالة عدم تمكن الفرد من القيام بمهمَّات مرتبطة بمنصب عمله يمكن للمؤسسة إعادة تعيينه في منصب جديد معادل لقدراته الجسمية والفكرية حسب الإمكانية المتوافرة لدى المؤسسة، ويمكن أن يكون المنصب الجديد ذا تأهيل وراتب أقل من ذلك المنصب القديم.

- **الترقية**: الترقية هي التنقل من مستوى تأهيلي إلى آخر حيث إن المنصب الجديد يتضمن زيادة في الواجبات و المسؤوليات والصلاحيات، ويصاحب ذلك زيادة الحوافز المادية و المعنوية، **وترتبط الترقية بـ**:

  - شغور منصب العمل.
  - استحقاق المترشح للمنصب.

نلاحظ أن نظام تقويم الأداء بالمؤسسة يرتكز على مبادئ وأهداف تساهم في تحسين الإنتاجية، كما نلاحظ أن نتائج تقويم الأداء تعدُّ مصدراً معلوماتياً، يتحدد في ضوئها قرارات تتعلق بالزيادات في الأجور والمتمثلة في منح المردودية الفردية والجماعية، كما تعدُّ هذه النتائج أساسية لتحديد استحقاق الفرد لترقيةٍ أو نقل أو فصل أو عقوبة...الخ أي تحديد الحوافز المادية و المعنوية، ولا شك في أن الأخذ بهذه القرارات يساهم مساهمة فعالة في تحسين الإنتاجية من خلال تنمية أداء الأفراد بالمؤسسة وترقيته، ويشير هذا إلى أن المؤسسة تميل إلى الأساليب العلمية لإدارة الموارد البشرية.

♦ تقويم فاعلية نظام تقويم الأداء وجدواها في تحسين الإنتاجية بمؤسسة نفطال:

إن الأخذ بجملة القرارات التي تتخذ في ضوء نتائج تقويم الأداء للمؤسسة محل الدراسة والعمل على تطبيقها يؤدي إلى تحسين الإنتاجية من خلال تنمية أداء الأفراد بالمؤسسة وتطويره، إلا أنه من الضروري أن يتم تقويم مدى جدوى وفاعلية هذا النظام في تحسين الإنتاجية للمؤسسة، و لهذا الغرض ستتم دراسة مدى مساهمة هذا النظام في تحقيق الرضا الوظيفي للأفراد، أي بعبارة أخرى ستُسجَّل ردود أفعال الأفراد ونظرتهم إلى عدالة هذا النظام وموضوعيته، وقد طرحت مجموعة من التساؤلات على عينة البحث وقد كانت الإجابة كما يلي:

الجدول (6)

أثر نظام تقويم الأداء على الرضا الوظيفي للأفراد بمؤسسة نفطال

التساؤلات		الكفاءات		التقنيون		المنفذون		كل العينة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كيف ترى النظام المتبع في تقييم أدائك	مناسبة	7	46.66	11	36.66	13	28.88	31	34.44
	غير مناسبة	8	53.33	19	63.33	32	71.11	59	65.55
	المجموع	15	100	30	100	45	100	90	100
هل أنت راض عن نتائج التقييم	راض	6	40	13	43.33	11	24.44	30	33.33
	غير راض	9	60	17	56.66	34	75.55	60	66.66
	المجموع	15	100	30	100	45	100	90	100

المصدر: تفريغ استمارة البحث

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يأتي:

لقد أفادت عينة البحث أن النظام المتبع في تقويم الأداء غير مناسب وقد بلغ عدد الذين أجابوا بعدم التناسب 59 فرداً من إجمالي عينة البحث التي بلغت 90 فرداً أي نسبة 65.55 % وبالتدقيق في نتائج الاستقصاء نجد أن نسبة 53.33 % من فئة الكفاءات و63.33 % من فئة التقنيين و71.11 % من فئة المنفذين أجابوا بأن نظام تقويم الأداء غير مناسب.

كما بلغت نسبة الذين أجابوا بأن نظام تقويم الأداء مناسب 34.44 % من إجمالي حجم العينة وقد وزع عدد الذين أجابوا بذلك على 46.66 % من فئة الكفاءات و36.66 % من فئة التقنيين و28.88 % من فئة المنفذين.

كما أشارت أغلبية عينة البحث إلى عدم رضاهم عن نتائج التقويم، وقد بلغ عدد الذين أجابوا بذلك 60 فرداً وبنسبة 66.66 % من إجمالي حجم عينة البحث، أما عدد الذين أجابوا بقبولهم لنتائج التقويم فقد بلغ عددهم 30 فرداً أي نسبة 33.33 % من حجم العينة.

ويرجع أفراد عينة البحث إلى عدم رضاهم عن نتائج التقويم إلى غياب الموضوعية حيث إن التقويم يكون في غالبية الأحيان على اعتبارات شخصية بين الإدارة والأفراد وبين الرؤساء المباشرين والأفراد، ويؤدي غياب الموضوعية في التقويم إلى تحطيم الروح

المعنوية، وهو ما يكون لدى الأفراد تعمد الإهمال والتباطؤ واللامبالاة في أداء أعمالهم اعتقاداً منهم أن الأداء الجيد لا يقابل بالتقويم العادل والموضوعي، وهو ما ينعكس بالطبع على مستوى أدائهم وإنتاجيتهم.

بالإضافة إلى هذا فإن اعتماد نظام تقويم الأداء على معايير محددة وقليلة الغياب الكلي والشبه الكلي إلى المعايير السلوكية في التقويم والارتكاز على المعايير الكمية فقط، يجعل عملية التقويم تنحرف عن الأهداف الأساسية لها، وهي تحديد نقاط القوة في أداء الأفراد والعمل على تنميتها، وتحديد نقاط الضعف والعمل على تصحيحها، ولاشك أن الانحراف في تحقيق هذين الهدفين يؤثران تأثيراً مباشراً على أداء الأفراد ومن ثمَّ إنتاجية المؤسسة.

الخلاصة:

أصبحت عملية تقويم الأداء من المسائل التي شكلت اهتماماً متزايداً في المؤسسات المعاصرة، انعكس ذلك على المكانة الوظيفية التي أصبحت تشكلها ضمن إستراتيجية إدارة الموارد البشرية، فأصبحت وظيفة متخصصة لها قواعد و أصول، يتولى القيام بها متخصصون محترفون، تستند على مقاييس علمية و موضوعية محورها ضبط أداء الموارد البشرية وتوجيهها نحو المستويات المرغوبة.

نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

1. تتمحور عملية تقويم الأداء بمؤسسة نفطال حول نسبة انجاز الأهداف المسطرة في برنامج العمل.

2. يهدف نظام تقويم الأداء بمؤسسة نفطال إلى تحديد الأفراد ذوي الكفاءات العالية التي يجب ترقيتها لإدارة مهمات المؤسسة.

3. أشارت غالبية أفراد العينة بعدم رضاهم عن نتائج التقويم، وذلك لغياب الموضوعية، حيث إن التقويم يكون في غالبية الأحيان على اعتبارات شخصية بين الإدارة و الأفراد و بين الرؤساء المباشرين والأفراد.

4. يؤدي غياب الموضوعية في تقويم أداء الأفراد إلى تحطيم الروح المعنوية، و هو ما يكون لديهم تعمد الإهمال و اللامبالاة في أداء أعمالهم، وهذا بدوره ينعكس على مستوى

أدائهم و إنتاجيتهم.

5. إن تقويم الأداء هو العملية التي نحصل بموجبها على المعلومات حول فعالية العاملين في الوحدات الإنتاجية والتي يتم في ضوئها اتخاذ كثير من القرارات التنظيمية، لذا فإن نتائج عملية تقويم الأداء تعد المؤشر الذي يبين مدى القدرات والإمكانات العملية التي يمتلكها الأفراد في الوحدة الإنتاجية، والذي يعكس بدوره قدراتهم على تحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة وفاعلية.

6. يعد نظام تقويم الأداء الفعال أداة الإدارة التي تتمكن بوساطتها من اتخاذ قرارات دقيقة تتعلق بنقل العامل أو استمراره في مكان عمله أو ترقيته، كما أنه يعد من الأنظمة التي تساعد على تهيئة الظروف المناسبة لرفع الكفاءة الإنتاجية.

التوصيات:

وفقا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة فإننا نوصي بما يأتي:

1. ضرورة وجود نظام تغذية راجعة يتبع عملية تقويم الأداء حتى يتمكن العاملون من التعرف إلى نتائج تقويم أدائهم الذي بدوره يكشف عن نقاط الضعف والقوة في أداء الأفراد لعملهم.

2. تطوير معايير الأداء بحيث تكون موضوعية وواضحة قادرة على قياس أداء العاملين و لا تؤدي إلى تدخل العوامل الشخصية بحيث تعكس طبيعة أداء كل وظيفة حتى تساهم في تطوير الفرد و المؤسسة.

3. ضرورة العمل على أن يكون الهدف من نظام تقويم الأداء تطويرياً وبنائياً أكثر من كونه هدفاً يُحاسب من خلاله العامل من أجل مكافأته أو معاقبته.

4. ضرورة وجود نظام خاص بتظلمات العمال لممارسة حقهم في التظلم إذا كان هناك شعور بالظلم من نتيجة التقويم.

5. تفعيل وتطبيق وتحسين نظام المكافآت والحوافز المادية والمعنوية، وربطها بعملية تقويم الأداء وهذا بدوره يؤدي إلى تقدم مستوى الأداء وتطوره ومن ثم تحسين إنتاجية المؤسسة.

6. إشعار الخاضعين لعملية التقييم بضرورة هذه العملية وأهميتها، ومحاولة إضفاء

نوع من الجدية على تطبيق هذا النظام.

7. يجب على المؤسسة القيام بتحليل جميع مناصب العمل وتوصيفها، من أجل تحديد مسؤوليات وواجبات كل وظيفة في جميع المستويات سواء الإدارية أم الوظيفية في المؤسسة، و يتم من خلالها بناء معايير للأداء تتسم بالعدل و الموضوعية و الدقة و تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الفعلية في أداء العمل.

8. ضرورة إنشاء لجنة أو جهة خاصة مكلفة بمتابعة التوصيات التي تسفر عنها نتائج التقويم، واستخدامها في اتخاذ القرارات و الإجراءات الإدارية اللازمة بما يخدم المسار الوظيفي للعاملين ويطوره.

9. توفير ظروف العمل وتحسينها للوصول إلى أفضل أداء، ومن ثم زيادة إنتاجية المؤسسة، لأن العامل وحده غير قادر على تحقيق أداء أحسن دون توافر الوسائل و الأدوات اللازمة لتنفيذ مهمات وظيفته.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. أبو الروس سامي علي، و أبو ماضي خالد ماضي (2011) : «مدى اهتمام الجامعات الفلسطينية بمتطلبات رفع كفاءة عملية تقييم أداء العاملين دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة- فلسطين»، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) : المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 1179 – 1212.
2. أبو حطب موسى محمد (2009) : «فاعلية نظام تقييم الأداء و أثره على مستوى أداء العاملين حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية»، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة.
3. بربر كامل (2007) : «إدارة الموارد البشرية اتجاهات و ممارسات»، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت.
4. ثابت زهير (2001) : «كيف تقيم أداء الشركات و العاملين»، دار قباء للطباعة و النشر، القاهرة.
5. حسن راوية (2003) : «إدارة الموارد البشرية (رؤية مستقبلية) »، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر.
6. حسن رواية محمد (2000) : «إدارة الموارد البشرية»، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر.
7. حمداوي وسيلة (2004) : «إدارة الموارد البشرية»، مديرية النشر لجامعة قالمة- الجزائر.
8. حمود خضير كاظم، و الخرشة ياسين كاسب (2010) : «إدارة الموارد البشرية»، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر، عمان- الأردن.
9. زاوي صورية، و تومي ميلود (2010) : «دور نظام معلومات الموارد البشرية قي تقييم أداء الموارد البشرية في المؤسسة»، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر: العدد السابع.

10. السالم مؤيد سعيد (2009) : «إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي تكاملي»، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر، عمان– الأردن.

11. السلمي علي (1985) : «إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية»، مكتب غريب.

12. السيد معين أمين (2010) ، «إدارة الموارد البشرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية»، الطبعة الأولى.

13. شاويش مصطفى (2005) : «إدارة الموارد البشرية»، دار الشروق، عمان– الأردن.

14. شمسان أحمد محمد صالح (2001) : «قضايا إدارية»، مركز دراسات جامعة القاهرة.

15. صالح محمد فالح (2004) : «إدارة الموارد البشرية– عرض و تحليل»، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان– الأردن.

16. الصيرفي محمد (2007) : «إدارة الموارد البشرية»، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

17. عباس سهيلة محمد، و علي حسين علي (1999) : «إدارة الموارد البشرية»، دار وائل للنشر.

18. عبد النبي محمد أحمد (2010) : «إدارة الموارد البشرية»، الطبعة الأولى، دار زمزم للنشر، عمان– الأردن.

19. العزاوي نجم عبد الله، و جواد عباس حسين (2010) : «الوظائف الإستراتيجية في إدارة الموارد البشرية»، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان– الأردن.

20. عقيلي عمرو وصفي (1991) : «إدارة الموارد البشرية»، مؤسسة زهران، الأردن.

21. عمران كامل محمد (2007) : «تقويم أداء العاملين في شركة الصناعات الالكترونية سيرونيكس»، مجلة جامعة دمشق: المجلد23، العدد الأول، 189 – 241.

22. القريوتي محمد قاسم (2010) : «الوجيز في إدارة الموارد البشرية»، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان– الأردن.

23. المبيضين عقلة محمد، و جرادات أسامة محمد (2001) : «التدريب الإداري الموجه بالأداء»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

24. المعشر زياد يوسف، و الطراونة مجدولين عصري (2012) : «أثر موضوعية نظام تقييم الأداء في الثقة التنظيمية دراسة تطبيقية على المعلمين و المعلمات في مديريات التربية و التعليم في محافظة الكرك في الأردن»، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال: المجلد8، العدد الرابع، 624 – 652.

25. موسي عبد الناصر (2004) : «تقييم أداء الأفراد كأداة لرفع أداء المنظمات»، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر: العدد السادس.

26. موسي عبد الناصر (2004 – 2005) : «نظام مقترح لتقييم أداء الأفراد في المؤسسات الاقتصادية العمومية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة– الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية.

27. نصر الله حنا (2002) : «إدارة الموارد البشرية»، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

28. الهيتي خالد عبد الرحيم (2005) : «إدارة الموارد البشرية– مدخل استراتيجي»، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان– الأردن.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Gbadamosi G.& Al- qahtany M.d.(2005) : « The influence of performance appraisal on organizational commitment: the case of Botswana », university of sharjah journal for pure & applied sciences, vol.(2) , no.(3) , october.*
2. *Moulinier René (1998) : « l'évaluation du personnel », top: édition, paris.*

المزيـج التسويقي الإلكتروني وأثـره في تقـــويـم أداء منظمات الأعمـــال دراسة ميدانية على عدد من شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة *

أ.جابر مهدي **
أ.د مـــاضي بلقاسم ***

* تاريخ التسليم: 1/ 11/ 2014م، تاريخ القبول: 20/ 12/ 2014م.
** جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.
*** أستاذ التعليم العالي/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.

ملخص:

تُعنى الدراسة بمعرفة مدى استخدام شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة المزيج التسويقي الالكتروني من أجل تقويم أدائها.وحددت الدراسة بمشكلة للبحث كان نصها: «ضعف إدراك شركات الصناعات التحويلية لأهمية الدور الذي تؤديه عملية تبني فلسفة المزيج التسويقي الإلكتروني».واعتمدت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المزيج التسويقي الإلكتروني وتقويم الأداء لشركات الصناعات التحويلية.وقد اشتملت الدراسة على جانب نظري تمثل في المزيج التسويقي الإلكتروني وأبعاد تقويم الأداء، كما تمّ تصميم استبانة لاختبار الفرضيات بعد المعالجة الإحصائية اعتماداً على برنامج SPSS.وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها، أنَّ المزيج التسويقي الإلكتروني يمكن اعتماده مؤشراً أو معياراً يساعد الشركات في تقويم أدائها، وبشكل دوري من حيث مدى رضا الزبائن عن منتجاتها وقابليتها على تحقيق أقصى ربح ممكن.كما توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة أن تكون الإدارة في الشركات أكثر تفاعلية مع الزبائن، كون هذا الأخير ليس سلبيا،ً ويمكنه التفاعل في كل لحظة مع عروض الشركة واقتراحاتها.

The Impact of e- Marketing Mix in the Performance Appraisal of the Business Organizations: Field Study on a Variety of Private Industrial Manufacturing Companies in Annaba

Abstract:

This study investigates to how extent the e- marketing mix is used in the performance appraisal of private industrial manufacturing companies in Annaba.The problem is of the weak awareness of these companies of the role of adopting the e- marketing mix philosophy.Many hypotheses are used in this study such as the existence of a statistically significant relationship between the e- marketing mix and the performance evaluation of the industrial manufacturing companies.There is, in this paper, a study of the theoretical side of e- marketing mix and the performance appraisal dimensions, and a survey has been established to test this based on SPSS. The results of the study showed that e- marketing mix as an indicator or criterion helps companies evaluate their performance periodically in terms of customer satisfaction and the possibility to achieve the maximum possible profit.The researcher recommends the necessity of more interaction between the companies and the clients.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم ثورة هائلة في مضمار تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أحدثت هذه الثورة النوعية تغيرات وتحولات جوهرية في كل جزء من أجزاء الأعمال دون استثناء، ومن الملاحظ أنّ الواقع الأكبر لهذه الثورة يجد أصداءه في ميدان التسويق، إذ تتسارع خطى المنظمات على اختلاف أنواعها لإعادة هندسة وظائف التسويق التقليدية، وعناصر مزيجه بما يتناسب ومتطلبات وضغوط هذه الثورة الهائلة.وبالرجوع إلى استراتيجية التسويق التي تعني تحديد الأسواق المستهدفة وارتباطها بالمزيج التسويقي وتحليلها، لتحقيق رضا الزبون في تلك الأسواق ومن ثم تحقيق مستويات معقولة من الربحية، آخذين بعين الاعتبار أنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصال تجعل استراتيجية التسويق الالكتروني تقوم على الاستجابة لهذه البيئة وتغيراتها، لكي يتم التعويل عليها، والذي يتطلب توافر بنية تحتية مادية ومعرفية معينة، الأمر الذي لا يتوافر بالقدر اللازم والكافي في الشركات الجزائرية على المستويات كافة، سواء البنية التحتية الصلبة أم الناعمة أم الموارد البشرية المؤهلة للعمل وفق هذه التكنولوجيا.وبناء على ما تقدم تأتي هذه الدراسة للتعرف إلى أثر المزيج التسويق الإلكتروني في تقويم أداء شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة. وبالنتيجة البحث عن علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة.لتحقيق هذه الغاية سنقوم بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة أقسام: خصص القسم الأول للجانب النظري، والقسم الثاني خصص للجانب الميداني لمعالجة تحليل ومناقشة النتائج، واختبار فرضيات الدراسة، الشيء الذي يسمح بعرض الاستنتاجات والتوصيات في القسم الثالث.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف إدراك شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة، لأهمية الدور الذي تؤديه عملية تبني فلسفة المزيج التسويقي الإلكتروني، وذلك ابتداء من مرحلة تصميم المنتج وإنتاجه، وانتهاء بمرحلة الترويج وتسعير وتوزيع المنتج، مع المحافظة على مستوى النوعية والجودة المطلوبة في تحقيق النجاح المالي والتنافسي للشركة، وتدعيم بقائها في السوق.**وفي هذا الصدد سعت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية**:

- بم تتمثل فلسفة التسويق الإلكتروني، وما العناصر الواجب توفيرها لنجاحه؟

- كيف تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على عناصر المزيج التسويقي المتعارف عليها؟
- ما اتجاهات الإدارة نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المزيج التسويقي؟
- ما العوامل التي تؤثر على اتجاهات الإدارة نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المزيج التسويقي؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية المسؤولية التي تسعى منظمات الأعمال لقيادتها، والتي تتمثل في اكتساب القدرة علي تلبية حاجات الزبائن وتطلعاتهم بالشكل المناسب، الشيء الذي يعد أساساً مهماً في نجاح المنظمات وتطورها.فالدراسة تسعى إلى إبراز طبيعة العلاقة وجوهرها بين المتغير المستقل «المزيج التسويقي الالكتروني» والمتغير المعتمد «تقويم الأداء»، وكذلك بيان أثر كل منها على الآخر.

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف في:

- التعرف إلى المرتكزات الأساسية للمزيج التسويقي الإلكتروني، والسعي إلى تحقيق الترابط والتمازج الفكري بين متغيرات الموضوع.
- التعرف إلى اتجاهات الإدارة في المنظمات الأعمال المدروسة نحو العوامل التي تؤثر في المزيج التسويقي الإلكتروني.
- تسليط الضوء على مدى اتباع هذه المنظمات لاستراتيجية متكاملة فيما تتعلق بالمزيج التسويقي الإلكتروني.

فرضيات الدراسة:

ترتكز الدراسة على الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين المزيج التسويقي الإلكتروني وتقويم أداء عند مستوى معنوية 0،05.
- توجد علاقة تأثير معنوي بين المزيج التسويقي الإلكتروني وتقويم الأداء عند مستوى معنوي 0،05.

- توجد فروق معنوية بين متوسطي إجابات العينة تبعا لنوع الجنس عند مستوى معنوية 0،05.
- توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للخبرة العملية عند مستوى معنوية 0،05.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي بهدف الإحاطة بجوانب الموضوع وفهم كل مكوناته وأبعاده، بالإضافة إلى أنها تتضمن قدراً من التفسير للبيانات والحقائق التي يتم تجميعها.واُستخدم المسح الميداني باعتباره أكثر المناهج المستخدمة في مجالات الدراسات التسويقية، وهو وسيلة تمكن من جمع بيانات حول مجتمع البحث لدراسة واقعه، من خلال الاستدلال الإحصائي لعلاقة الارتباط والتأثير بين المتغيرات الرئيسية والفرعية (واثق صبري يصغ، 2006، 24) .اعتمد في جمع البيانات على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.وقد اُستخدمت استبانة خاصة لهذه الدراسة، كما اعتمد على مقياس ليكارت likert الخماسي (اتفق بشدة، اتفق، محايد، لا تفق، لا اتفق بشدة) .ولمعالجة البيانات استخدمت التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي، كما استخدم معامل الارتباط ومعامل الانحدار و t- test و ANOVA.

مجتمع الدراسة:

من واقع البيانات الجبائية الخاصة بمفتشية الضرائب لولاية عنابة، بلغ عدد شركات الصناعات التحويلية الخاصة التي تقوم بنشاطات اقتصادية مختلفة 58 شركة في المنطقة.وبعد القيام بالبحث الاستطلاعي اتضح أن 6 شركات فقط التي تطبق المزيج التسويقي الإلكتروني والمتمثلة في (شركة العجائن الغذائية محبوبة، وشركة المصبرات الغذائية SIPA، وشركة تصنيع الأكياس البلاستيكية AZATIS، وشركة الحليب ومشتقاته المائدة، وشركة انتاج الغاز الصناعي LINDEGAZ، وشركة انتاج الحديد PROTUIL) ، وبذلك تكون نسبة الشركات التي تم استجوابها10 % كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (1)

توزيع شركات الصناعات التحويلية الخاصة وفق النشاط الاقتصادي بمدينة عنابة.

النشاط الاقتصادي	العدد الكلي	العدد المستجوب
الصناعات الغذائية	23	3
صناعة الحديد	6	1

النشاط الاقتصادي	العدد الكلي	العدد المستجوب
صناعة البلاستيك	13	1
صناعة الورق	4	0
قنوات الصرف الصحي	4	0
الصناعات الصيدلانية	4	0
صناعات أخرى	4	1
المجموع	58	6

تتوافر لدى الشركات المستجوبة مصالح تُعنى بنشاط المزيج التسويقي، تضم موظفين ورؤساء أقسام.فمجتمع الدراسة يشمل الموظفين كلهم الذين يقومون بمختلف النشاطات التي تحقق هذه المهمة.ووُزِّعت استبانة على المكلفين بمناصب إدارية في قسم الانتاج وقسم التسويق، وتم استبعاد الموظفين العاديين غير المكلفين بأي منصب إداري. وقد استردت 42 استبانة صالحة للتحليل كما هو مبين في:

الجدول (2)

عدد المستجيبين حسب القسم والشركة

الشركات	العدد المستجيب		المجموع
	قسم الانتاج	قسم التسويق	
محبوبة	4	3	7
SIPA	3	4	7
المائدة	3	3	6
AZATIS	3	3	6
PROTUIL	3	4	7
LINDEGAZ	4	5	9
المجموع	20	22	42

حدود الدراسة:

- تقتصر الدراسة على شركات الصناعات التحويلية الخاصة كقطاع أساسي، ضمن

قطاع الصناعات التحويلية العاملة في مدينة عنابة، وهذا على مستوى المنطقة الصناعية برحال وجسر بوشي.

♦ لا تقوم هذه الدراسة في البحث في الأداء المالي لتوجس القائمين على هذه الشركات من البحث العلمي، وبالتالي فإنها لم تستخدم البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية.

القسم الأول- الإطار النظري للدراسة:

أولا- المزيج التسويقي الإلكتروني:

◄ 1 – 1: **التسويق الإلكتروني، المفهوم والفاعلية:**

تُعنى وظيفة التسويق في منظمات الأعمال بمجموعة العمليات المتعلقة بتخطيط المفاهيم المتعلقة بالتسعير وتنفيذها والترويج والتوزيع للأفكار والسلع والخدمات، وذلك لتحقيق عمليات التبادل باتجاه إرضاء الأفراد ومقابلة أهداف المنظمة.ويرى فيليب كوتلر Ph.Kotler أنه يمكن تصنيف التسويق إلى ثلاثة أنواع رئيسة (عمر عبد الغني، 2008) فنجد التسويق الخارجي External Marketing الذي يرتبط بوظائف التسويق التقليدية تتصميم وتنفيذ المزيج التسويقي Mix Marketing .والتسويق الداخلي Internal Market-ing الذي يعنى بالعاملين للعمل كفريق يسعى لإرضاء العملاء واتباع حاجاتهم ورغباتهم. والتسويق التفاعلي Interactive Marketing الذي يركز على أن جودة الخدمات والسلع المقدمة للعملاء تعتمد على جودة التفاعل والعلاقة بين البائع والمشتري.

وهنا أشار محمد عبد العظيم أحمد إلى أن مفهوم التسويق الالكتروني يستخدم كمرادف للتسويق التفاعلي، مادام هذا الأخير يعبر عن العمليات الخاصة باتباع الحاجات والرغبات الإنسانية المتعلقة بالمعلومات والخدمات والمنتجات.ويتم إشباع تلك الحاجات من خلال التبادل الالكتروني لنمط استهلاك كل فرد على حده (محمد عبد العظيم أحمد، 2005، 16) .وعليه فالتسويق الإلكتروني يعد القناة التسويقية الأوسع والأسرع والأرخص والأكثر تفاعلية من المكان السوقي بسبب الفضاء الرقمي، ومن المتجر المادي بسبب المتجر الافتراضي، ومن التسعير الثابت إلى التسعير الديناميكي، ومن الإعلان التقليدي بكل أنواعه بسبب الإعلان الإلكتروني، ومن القنوات المحلية إلى الأنترنت القناة الأكثر شمولية.ويرى Michel Badoc (M ,Badoc ,1999 ,74) أن التسويق الإلكتروني يتطلب متغيرات تضاف لمتغيرات المزيج التسويقي، والتي تعد المفاتيح القيادية وهي المعلومة، والتكنولوجيا، والأفراد.فهذه الأخيرة تعد مصدراً لتطور عملاء جدد أو عروض جديدة باستخدام الأنترنت

وغيرها من الوسائل التكنولوجية التفاعلية لخلق وإحداث حوار بين المنظمة ومستهلكين معينين.والاستفادة من الخبرة والخبراء في مجال التسويق في تطوير استراتيجية جديدة وناجحة وفورية تمكن من تحقيق الأهداف والغايات الحالية بشكل أسرع من التسويق التقليدي، بالإضافة إلى التوسع ونمو الأعمال بدرجة كبيرة في وقت قصير وباستثمار أقل لرأس المال (علي موسى، 2007، 128) ، **وحتى تنجح عملية التسويق الإلكتروني وتكون عملية ناجحة وفاعلة، فإنه ينبغي أن يتوافر فيها عدد من العناصر منها (يوسف أحمد أبو فارة، 2004، 138)** .

- تحقيق منفعة الزبون، تسعى المنظمة إلى تقديم منفعة كافية وواضحة من خلال طرح المنتج عبر الأنترنت، إذ يترتب على مستوى هذه المنفعة قرار الزبون بتكرار أو عدم تكرار عملية الشراء، فالمنظمة العاملة على الأنترنت تسعى لتحقيق التميز من خلال تقديم منافع فريدة ومتميزة إلى زبائنها differentiation .

- تحقيق التكامل مع جميع أنشطة الأعمال الإلكترونية، يجب على المنظمة تحقيق التكامل بين التسويق الإلكتروني وبقية أنشطة الأعمال الإلكترونية، بحيث تنعكس هذه الأنشطة في كل من مرحلة من مراحل عملية التسويق الإلكتروني (مرحلة الإعداد، والاتصال، والتبادل، ومرحلة ما بعد البيع) .

- القدرة على عرض محتويات وخدمات المتجر الإلكتروني في صورة فاعلة، ينبغي عرض محتويات المتجر وخدماته المختلفة ضمن موقع الويب (Web site) بصورة تلائم الطبيعة الجديدة للأعمال الإلكترونية، ويكون بصورة مختلفة عن الأساليب المستخدمة في ميدان الأعمال التقليدية.فاللجوء إلى استنساخ الأساليب التقليدية ونقلها وتبنيها في أنشطتها التسويقية عبر الأنترنت يوقعها في هفوات ونقاط ضعف متعددة.

- البناء البسيط والابتكاري لموقع المتجر الإلكتروني، ينبغي بناء المتجر الإلكتروني بصورة بسيطة وابتكارية، تسهل على الزبون عملية الحصول على البيانات والمعلومات وإجراء عمليات التبادل والتفاعل، وتحقيق هذا الأمر يتطلب تحقيق التوافق بين ثلاثة عناصر مترابطة وهي (زينب شطيبة، 2009، 79) :

- عرض وتوفير القدر الكافي واللازم من المعلومات مع الاختصار قدر الإمكان حفاظاً على الزبون وتحقيقاً للسرعة.

- توفير المعلومات الدقيقة التي يبحث عنها الزبون حصراً.

- تحقيق التنظيم الجيد لصفحات موقع الويب.

◄ 1 – 2: المزيج التسويقي الالكتروني:

لا يوجد اتفاق محدد وتقسيم موحد لعناصر المزيج التسويقي الإلكتروني بين الباحثين في ميدان الأعمال الإلكترونية، فهناك من يرى بأنها تتكون من العناصر التقليدية الأربعة نفسها مع اختلاف في الممارسات والتطبيق.إلا أنه يمكن ترجيح الرأي الذي يرى في عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني تطوراً لعناصر مزيج تجارة التجزئة Retailing Mix، والذي يتكون من خدمات الزبون، والموقع، والترويج، والسعر، والتصنيف وتصميم المتجر، وقد قدم الباحثان Mc Intyre&Kalyanam مزيجا للتسويق الإلكتروني يتكون من تصميم موقع الويب، وخدمات الزبون، والمنتوج وتصنيفه، والسع، والترويج، والتوزيع، والتخصيص، والخصوصية، والأمن والمجتمعات الافتراضية (مقري زكية، 2008، 196) ، والشكل الآتي يوضح تطور عناصر المزيج التسويقي من التقليدي إلى الإلكتروني مروراً بمزيج تجارة التجزئة.

الشكل (1)

مقارنة بين عناصر المزيج التسويقي

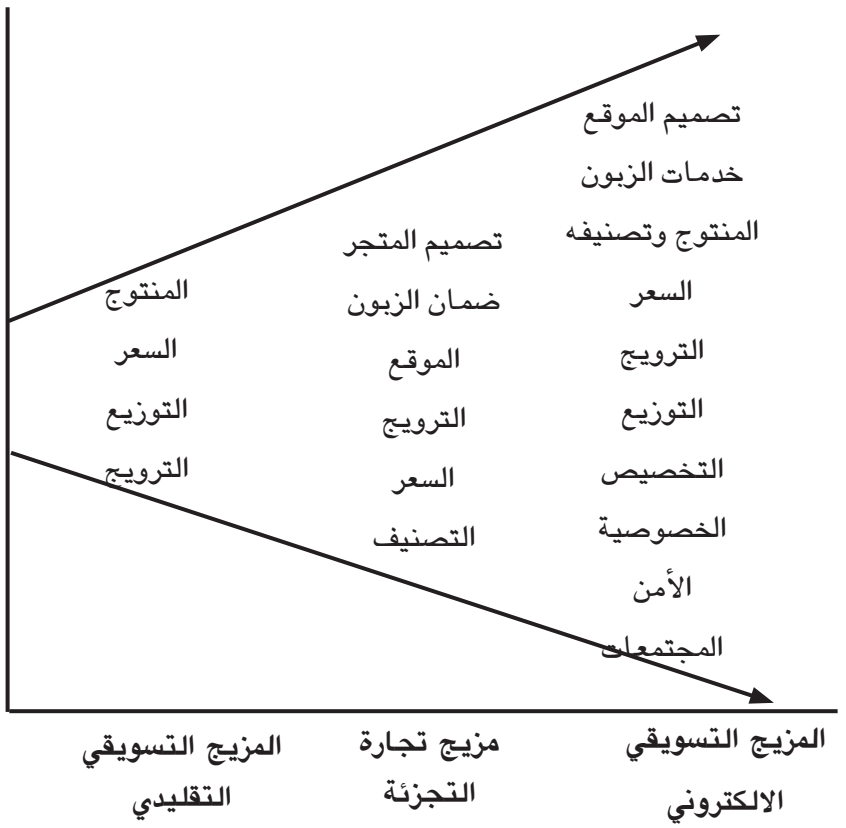

المصدر: (شيروف فضيلة، 2010، 103)

◄ 3: تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على عناصر المزيج التسويقي التقليدي:

إن الاختلاف في تقسيم عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني وتحديدها نابع من عدم وجود تقسيم موحد متفق عليه لعناصر المزيج التسويقي التقليدي، ومن المتعامل به، أن عناصر المزيج التسويقي هي أربعة عناصر، **ويتوزع تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على هذه العناصر كالآتي:**

♦ **المنتج:** ظهر المنتج بمفهومه الواسع على أنه: «مجموعة من المنافع التي يحصل عليها العميل لإشباع حاجاته، وهذه المنافع تشمل المنافع المادية، المعنوية وغيرها (فريد الصحن، 2002، 23) .فتعريف المنتج المدعم بالتسويق العادي والمنتج المدعم بالتسويق الإلكتروني واحد، أو بالأحرى فإن المفهوم في كلتا الحالتين، وإن اختلف في المظهر، فإنه متشابه إلى حد كبير في الجوهر إلا في بعض الخصائص، فالمنتوج نفسه سواء كان سلعة أم خدمة أم فكرة ...، لكن أوجه الاختلاف تظهر جلية في تلك الصفات والمميزات التي يتفوق فيها بكل جدارة المنتج الإلكتروني عن المنتج العادي، وهذا بسبب تمتع الأول بمزايا وفوائد الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات وكل ما تقدمه هذه الأخيرة من تحسينات في طرق الإنتاج وأساليبه من سرعة وجودة....، وما يحمله من ملاحظات ومواصفات تقدم بطلبها الزبائن في حد ذاتهم، وأهم خاصية في منتوج التسويق الإلكتروني هي إيجاد قيمة عالية للزبون (الخنساء سعادي، 2006، 77) .**وتسعى الشركات إلى استخدام التقنيات التمكينية في المجالات الآتية:**

- تصميم السلع وتقديم الخدمات باستخدام الحاسوب، بدلاً من أساليب التصميم التقليدي، حيث توجد العديد من البرمجيات الجاهزة والمفضلة للقيام بهذه المهمَّات.

- إنتاج السلع وتقديم الخدمات باستخدام الحاسوب أيضا، بالإضافة إلى الأساليب الأخرى مثل: المصنع الافتراضي Virtual Factary، والواقع الافتراضي Virtual Reality والطلب الاتصالي، أو عن بعد عبر الانترنت والاكسترانت....

- الحصول على معلومات فورية وفي الوقت الحقيقي نفسه، عن أوضاع المنتجات والعلامات التجارية، والحصص السوقية، وذلك من خلال شبكة الاتصالات المتطورة.

- القيام بالبحوث الخاصة بالسوق والمستهلكين وسلوك الشراء، حيث أصبح الحصول على بيانات ومعلومات تفصيلية محدثة عن النشاطات والفعاليات التسويقية أمراً سهلا.

- يلجأ مديري المنتجات الجديدة والبحث والتطوير إلى ما يسمى نموذج الاختبار

القبلي للمنتج الجديد، والذي يعد أداة غاية في الدقة والإتقان للتنبؤ بالحصة السوقية، وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية للمنتجات، والتعرف إلى مرحلة المنتج في دورة حياته.

- أصبح بإمكان المشترين عبر الأنترنت القيام بمقارنة السلع والمنتوجات المعروضة على خط Online، مما يتيح لهم فرصة البحث عن أفضل العروض (حميد الطائي واخرون، 2007، 339) .

♦ **التسعير**: يعرف السعر على أنه: «قياس لقيمة السلعة بحساب المتوسط الاجتماعي للجهد المبذول» (Pierre Desmet ,2002,165) ، يؤشر التعريف إلى أن السعر عبارة عن نسبة مبادلة سلعة أو خدمة بالنقود، فالسعر يأخذ قيمة السلعة ومتوسط الجهد المبذول في إنتاجها بعين الاعتبار، فهو بهذا المعنى يوضح العلاقة بين السلعة من جهة والنقود باعتبارها قيمة الأشياء من جهة ثانية، وقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات في إحداث ثورة حقيقية في مجال هيكل الأسعار، وديناميتها، وأساليبها وإجراءاتها، **حيث يمكن إنجاز ذلك بالآتي** (**بشير العلاق**، 2003، 150)

- ربط التسعير بالسوق المستهدفة والمكانة التنافسية والمنتج.
- دراسة استراتيجية التسعير البديلة وتفحصها.
- دراسة تكاليف التصنيع والتوزيع وعلاقتهما بالطلب على المنتج.
- اختيار السعر الأمثل بالاستناد إلى الاستراتيجية الأفضل وكذا التكاليف ومنحنى مرونة السعر.
- التحكم بالتغيرات السعرية المفاجئة وتقدير الطلب على المنتجات، وبالتالي تحديد الأسعار المناسبة.
- تنامي استخدام الطرق الإبداعية في التسعير من خلال الأنترنت، كاستخدام تطبيقات التسعير المرن أو الرشيق (Fluid Pricing) .

♦ **التوزيع**: يعد التوزيع أداة في جعل المنتج مُتاحاً بالوقت المناسب والمكان المناسب والكمية المناسبة، وبتالي يتكامل التوزيع المادي للمنتج بخصوصية مع التسويق الإلكتروني من خلال (ثامر البكري، 2006، 296) :

- القدرة على جعل عمليات الطلب مبرمجة حاسوبيا ومنتظمة.
- السرعة في عمليات الايصال مقابل تخفيض كلف عمليات التوزيع وضعف الكفاءة في الانجاز.

- سرعة التجهيز وخدمة المستهلك الذي يساهم في تخفيض مستوى التخزين إلى الحد الأدنى.

- إيجاد علاقة عمل مغلقة مع سلسلة المجهزين الذين تتعامل معهم الشركة.

وقد أضافت الأنترنت إمكانية ربط الشركات بالعملاء على أساس فردي أو جماعي، وكنتيجة لهذا التطور تعاظمت إمكانية إحداث تحول في نظم القيمة Value Systems، ومن الملاحظة أن أبرز تأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التوزيع، أنها أسهمت في تقليص دور الوسطاء التقليدين وأهميتهم، ولكن لا يعني أبدا إلغاء دور الوسطاء في العملية التسويقية، كونهم يسهلون عملية انسياب المنتجات من المُنتِج إلى الزبون، وبالتالي تحقيق كل من المنفعة المكانية والزمنية، الشكلية والحيازية (بشير العلاق، 2003، 43) .

وفي هذا الصدد، فإن الاتجاهات الحالية تميل إلى ترجيح واحدة أو أكثر من الاحتمالات الآتية:

- إحداث نوع من المواءمة بين قنوات التوزيع التقليدية وقنوات التوزيع المبتكرة، إما باستخدام كل منها على حدة أو جعلهما يكملان بعضهما بعضاً.

- اللجوء إلى ما يسمى بوسائط المعرفة الإلكترونية Cybermediaries، وهي منظمات افتراضية تتواجد في السوق الرقمي لتسهيل عملية التبادل بين المنتجين والزبائن من خلال تلبية حاجات كل منها.

- اعتماد جميع هذه القنوات ضمن نظام توزيع متكامل يضع في الاعتبار طبيعة المنتجات والخدمات التي يطرحها المنتجون في السوق، وطبيعة العملاء والإمكانيات المتاحة لكافة أطراف عملية التبادل.

إن الأسواق الإلكترونية تتألف من قنوات غير مادية ومعلوماتية (افتراضية) ، وتتألف سلسلة قيمتها الافتراضية من نشاطات غير خطية، كما أن وظائف هذه القناة غير مرتبة أو متسلسلة أو متعاقبة، وهذا نتيجة لتكاليف التنسيق المنخفضة التي تساهم في عزل التوزيع المادي عن الوظائف التي يقوم بها وسيط معلومات الأنترنت، الأمر الذي يساعد على تقليص عدد وسائط التوزيع المادي، فهيكل الأسواق الإلكترونية يتم بوجود قناة مادية خطية أقصر، مدعمة بعمليات غير خطية توفرها منظمات الوساطة المعلوماتية.

♦ **الترويج**: يعد الترويج جوهر الاتصالات التسويقية، هذه الأخيرة التي تسعى المنظمة من خلالها إلى تعزيز التفاعل الإنساني والاجتماعي مع الجمهور، كونها تعد جوهراً لشبكة من المعلومات المتناقلة بين طرفي عملية التبادل، الهادفة في أساسها إلى

إشباع وإرضاء حاجات المستهلك ورغباتهم، وتحديد حجم واتساع السوق الحالي والمحتمل مستقبلا للمنظمة، ويعرفها Fill Chris أنها «العمليات الإدارية القائمة على حوار تفاعلي مع الجمهور المستهدف، من خلال تنظيم سلسلة من الرسائل الموجهة نحو المجاميع المختلفة منهم وتطويرها وتقويمها، باتجاه خلق مكانة المنظمة في أذهانهم« (Fill chris,1999,14) ، والملاحظ من هذا التعريف أنه شمل ثلاثة عناصر أساسية لتحديد مفهوم الاتصالات التسويقية هي:

- الحوار، في معناه تنظيم عملية الاتصال مع الجمهور المستهدف عبر وسائل الاتصال المتاحة للمنظمة، باتجاه خلق استجابة لما تقدمه المنظمة من سلع أو خدمات.

- المكانة الذهنية، أي التأثير الإيجابي الذي تحققه المنظمة من خلال عملية الاتصال بالآخرين، عندما تترسخ الرسالة في ذهنية المستلم لها.

- الاستجابة، وهي رد الفعل الإيجابي من مستلم الرسالة المتحققة من خلال الاتصال التسويقي (ثامر البكري، 2009، 68) .

فالترويج هو من أكثر عناصر المزيج التسويقي تأثراً بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لدرجة أنه أصبح يطلق عليه التسويق المباشر Direct Marketing، والذي يشير إلى نشاطات الوسائل كافة التي تولد سلسلة من الاتصالات والاستجابات من العملاء الحاليين والمرتقبين، وتضطلع تكنولوجيا المعلومات بمهمات أساسية وحيوية لدعم عناصر المزيج الترويجي التقليدية وتفعيلها مثل: الدعاية والإعلان، والبيع الشخصي، وتنشيط المبيعات، لدرجة أنها باتت تحدث تغييراً جوهرياً في اتجاهاتها وآلياتها ووسائل استخدامها، للتأثير بالأفراد والجمهور على حد سواء (حميد الطائي وآخرون، 2007، 344) ، ومن أبرز وسائل الترويج الجديدة نجد: إعلان البريد المباشر، وإعلان الاستجابة المباشرة، والإعلان عبر الأجهزة النقالة، والإعلان حسب الطلب، والدفع مقابل المشاهدة، وبرامج الولاء المدعمة بتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات التسويقية التفاعلية.

ثانيا ـ تقـــويم الأداء:

◄ **مفهوم تقويم الأداء في منظمات الأعمال**: يعرف الأداء حسب Miller & Bro-mily على أنه: «انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية، بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها» (عداي الحسين، 2000، 231) .نلاحظ مما سبق أن التعريف مرتكز على عنصرين رئيسيين هما: الطريقة في استعمال موارد المنظمة، ونقصد عامل الكفاءة، والنتائج المحققة من ذلك الاستخدام، وتعني بذلك عامل الفعالية.ويعرف كل من D.Kaisergruber & J.handrieu الأداء على أنه: «إصدار

حكم على الشرعية الاجتماعية لنشاط معين«، فالأداء وفق هذا المنظور مرتبط بفعل ومعرفة اجتماعية، بما يقود إلى اكتساب قبول اجتماعي للأنشطة التي تقوم بها المنظمة إلى جانب الشرعية الاقتصادية (الشيخ الداوي، 2010، 218) .ولضمان ما يسمي «بتوازن الأداء« داخل المنظمة يتم إسقاط أدبيات التسيير على عملية الأداء، مما يوجد سلسلة متداخلة ومتفاعلة من العمليات تتمثل في تخطيط الأداء، وتسيير الأداء، ومتابعة الأداء، وتقويم الأداء، وتحسين الأداء، وتمكين القائمين بالأداء وتعويضهم، وهذا كله يندرج ضمن مفهوم إدارة الأداء الذي تسعى المنظمة من خلال تبنيه إلى تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، ومن أهم تلك الأهداف سد فجوة الأداء التي تعد بمثابة المشكلة الحقيقية للإدارة، وسد هذه الفجوة يمكن أن يتحقق بأسلوبين، أحدهما إيجابي محقق للهدف وهو الأداء الفعلي ليصل إلى الأداء المستهدف، والثاني سلبي وهو تخفيض أداء المستهدف ليتعادل مع الأداء الفعلي (الشيخ الداوي، 2010، 223) .

وبالرجوع إلى تقويم الأداء، نجده أساس عمل إدارة الأداء، فيقصد به: «جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية، مع تطور دراسة العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة، أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف، والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقياس ومعايير معينة›› (مجيد الكرخي، 2010، 31) .كما عُرفت عملية تقويم الأداء بأنها: «العملية التي بواسطتها تقدم الإدارة وبجميع مستوياتها المعلومات حول أداء الأنشطة داخل المنظمة، والتي من خلالها تتم الحكم على الأداء بواسطة المعايير الموجودة في الموازنات والخطط والأهداف« (Blach-er and all, 1999,723) .

◄ 2 – 2: **أهداف تقويم الأداء ومزاياه**: تستهدف عملية تقويم الأداء تحقيق ما يأتي (مجيد الكرخي، 2010، 32)

- الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به، وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية، وتحديد إنجازاته سلباً أو إيجابا، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع المستوى أداء الوحدة.

- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر

بتكاليف أقل بنوعية جيدة.

- يهدف تقويم الأداء إلى ترشيد القرارات الإدارية من خلال تزويد الإدارة بالبيانات اللازمة عن نتائج تقويم أداء جوانب الأنشطة المختلفة (سوادي، 2005، 61).

- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنظمات المختلفة، وهذا بدوره يدفع المنظمة إلى تحسين مستوى أدائها (الحسيني، 2000، 233).

- تعكس عملية تقويم الأداء درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة لتنفيذها، وعلاقاتها بالبيئة التنافسية للمنظمة.

- توضيح عملية تقويم الأداء المركز الاستراتيجي للمنظمة ضمن إطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها، وبالتالي تحدد الآليات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي لها.

- تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الأدائي لكل مشروع، فصناعة، فقطاع وصولا للتقويم الشامل أعلاه.

◄ 2 – 3: **أنواع تقويم الأداء**: تندرج عملية تقويم الأداء ضمن العملية الشاملة للنشاط برمته في الوحدة الاقتصادية، ومن ثم يمكن تحديد الأنواع التالية من تقويم الأداء:

- تقويم الأداء المخطط: يراد به دراسة مدى تحقيق المنظمة للأهداف المخطط لها من خلال مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعية مع المؤشرات الفعلية خلال فترات زمنية محددة، فتظهر التطور الحاصل في الأداء الفعلي، وتوضح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها (مجيد الكرخي، 2010، 43).

- تقويم الأداء الفعلي: يقصد به تقويم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية، وتأثير درجة الأداء ومستواه في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، من خلال تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية ومقارنتها مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة، وكذلك مقارنتها مع ما حققته الوحدات الاقتصادية المثيلة، خلال السنة المالية المعينة والسنوات السابقة.

- تقويم الأداء المعياري: والمقصود به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية. ويوجد قسمان من المقارنات، القسم الأول يعنى بمقارنة النتائج التي حقّقتها الوحدة مع نتائج معيارية وضعت لتكون مقياساً للحكم على النتائج الفعلية، من حيث إنها مرضية أم لا، أما القسم الثاني فيتم فيه مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات

المعيارية.

- تقويم الأداء العام: يتم من خلاله التطرق لجوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية جميعها، واستخدام المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية جميعها في عملية التقويم. ومن خلال إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة– وهذا من منظور الإدارة العليا– تجعلها ترجح بين نشاط وآخر، وباستخدام هذه الترجيحات ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية، يتم التوصل إلى درجة التقويم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية.

◄ 2 – 4 **مقاييس الأداء ومراحل تقويمه:**

2 – 4 – 1 **مقاييس الأداء**: يعد الأداء مرآة المنظمة في تحقيق الإنتاجية العالية، بشرط أن يكون ذلك مقروناً برضا الزبائن، والاستئثار بحصة سوقية جيدة تستطيع توفير عائد مالي مناسب.فمنظمات الأعمال تعمل في بيئة غير مستقرة تتصف بالتقلب وعدم الاستقرار، ولا سيما في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، فضلا عن أن أغلب منظمات الأعمال تتجه حالياً نحو الاقتصاد المعرفي، فإن ذلك يستوجب وقوف المنظمة على مستوى أدائها للكشف عن إمكاناتها وقدراتها التنافسية وموقعها في السوق.ولقياس مستوى الأداء يفضل استخدام مقاييس مركبة، لأنها تكون أكثر دقة وموضوعية من المقاييس الفردية، فهي تعرف بمقدار تحقيق أهداف عدة (سلمان الفارس، 2010، 72) ، فنموذج بطاقات العلاقات المتوازنة في قياس الأداء لـ (Kaplan & Narton) يحدد أربعة محاور هي:

- المحور المالي، ويعكس الأهداف المالية مثل العائد والربحية.

- محور العمليات الداخلية، ويعكس أداء النشاطات التشغيلية والقدرة في السيطرة عليهما.

- محور الزبائن، ويعكس حاجات الزبائن ورغباتهم وقدرة المنظمة على تحقيق رضاهم (الزبائن الداخليون، الزبائن الخارجيون) .

- محور التعلم والنمو، ويعكس مدى قدرة المنظمة على إحداث تنمية في القدرات الفكرية للعاملين ومستوى مهاراتهم، وإحداث التطوير في هياكلها وثقافتها، أي بعبارة أخرى القدرة على إحداث الإبداع المنظمي.

2 – 4 – 2: **مراحل تقويم الأداء**: تمر عملية تقويم الأداء بمراحل عدة تتلخص في:

- تحديد النشاط المراد تقويمه: وهنا يتم التركيز على العناصر الأكثر أهمية في كل نشاط يتم إخضاعه للقياس، حيث إن تنفيذ رسالة المنظمة وأهدافها وغايتها يستدعي القيام بالعديد من الأنشطة المتكاملة، ولا بد من تحديد أهداف الأداء والتركيز

على أكثر العناصر دلالة في كل عملية، ويجب قياسها بشكل ثابت وموضوعي (فلاح حسين، 2006، 212) .

- وضع معايير الأداء: انطلاقا من رسالة المنظمة وأهدافها وغايتها يتم وضع معايير للأداء، لاستخدامها في قياس المستوى المحدد من قبل الإدارة كنموذج لتقويم الأداء، والمعايير تستخدم كنقاط يمكن أن يقارن بها الأداء الفعلي، ويمكن التعبير عنها بالأهداف المخططة من قبل والمطلوب تحقيقها خلال مدة زمنية معينة، ويمكن تصنيف المعايير المستخدمة في عملية التقويم على النحو الآتي (عبد اللطيف تركمان، 2007، 135) :

- المعايير الكمية: تستخدم الأرقام المطلقة للتعبير عنها مثل حجم الأرباح...
- المعايير النوعية: تستخدم النسب للتعبير عنها مثل درجة ولاء العملاء...
- المعايير الزمنية: مثل وضع جدول زمني لتنفيذ مشروع جديد.
- معايير التكلفة: مثل أجور المديرين، تكلفة نظام الحاسب...

- قياس الأداء: بعد تحديد المعايير التي سيتم بها قياس الأهداف تأتي مرحلة قياس الأداء، وجوهر هذه الخطوة هي عملية جمع المعلومات التي تمثل الأداء الفعلي للنشاط، وعند مقارنتها بالمعايير الموضوعة لقياس الأداء يتم التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعة: فمن خلال مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب، نستطيع تحديد الفجوة بينهما، ونحاول العمل على إغلاقها بمعرفة التغيرات الداخلية والخارجية للمنظمة.ففي هذه الخطوة يتم التعرف على الاختلاف بين الأداء الفعلي والمخطط، وهل هذا الاختلاف ذو أهمية ويجب تصحيحه أو يمكن قبوله.

- اتخاد اجراءات تصحيحية: من خلال تزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم، والاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

القسم الثاني ـ الجانب الميداني للدراسة:

◄ **أولا- تحليل خصائص عينة الدراسة**: لقد استخدم الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، حيث لُخِصت النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (3)

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	النسبة المئوية % المجمعة
الجنس	ذكر	23	% 54.8	% 54.8
	أنثى	19	% 45.2	% 100
	المجموع	42	% 100	
العمر	20 الى 30 سنة	15	% 35.7	% 35.7
	31 الى 40 سنة	14	% 33.3	% 69
	41 الى 50 سنة	7	% 16.7	% 85.7
	اكبر من 50 سنة	6	% 14.3	% 100
	المجموع	42	% 100	
المؤهل العلمي	دبلوم مهني	16	% 38.1	% 38.1
	ليسانس	20	% 47.6	% 85.7
	ماجستير (ماستر)	6	% 14.3	% 100
	دكتوراه	-	-	
	المجموع	42	% 100	
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	11	% 26.2	% 26.2
	5 الى 10 سنوات	12	% 28.6	% 54.8
	11 الى 15 سنة	6	% 14.3	% 69.1
	16 الى 20 سنة	4	% 9.5	% 78.6
	أكثر من 20 سنة	9	% 21.4	% 100
	المجموع	42	% 100	

تبين من الجدول (3) أن معظم من قام بتعبئة الاستبانة تقل أعمارهم عن 40 سنة، وقد بلغت نسبتهم 69 % أما الذين تتراوح أعمارهم 40 سنة فأكثر فبلغت نسبتهم 31 %.وتشير هذه النتيجة إلى أن النسبة الأكبر من المستجيبين من عينة الدراسة يتميزون بحداثة معلوماتهم الدراسية، وهذا يتناسب مع محاور الدراسة، وتوضح بيانات الجدول أن نسبة الذكور ممن قاموا بتعبئة الاستبانة بلغت 54.8 % أما نسبة الإناث فبلغت 45.2

%.والملاحظ كذلك من الجدول أن نسبة 47.6 % من الذين قاموا بتعبئة الاستبانة من حملة الليسانس، يليهم حملة الدبلوم المهني بنسبة 38.1 % ثم حملة الماجستير (ماستر) 14.3 %.وهذا يدل على أن وظيفة الانتاج ووظيفة التسويق تستقطب ذوي الكفاءات نظراً لأهميتها.بالإضافة إلى ذلك تظهر بيانات الجدول أن 73.8 % من المستجيبين من عينة الدراسة تزيد خبرتهم العملية عن 5 سنوات، وهذا يضفي الدقة على نتائج الدراسة نظرا لدقة المعلومات المجمعة عن طريق هذه الفئة من المستجيبين.

◄ **ثانيا- عرض نتائج الدراسة:**

2 - 1: **اختبار ثبات المفردات وصدقها**: لقد اُستخدم اختبار (كرونباخ الفا) Alpha Cronbach لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة ألفا:

ألفا كرونباخ	عدد المفردات
0,939	31

نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تساوي 0،939، وبالتالي فهي جيدة؛ لأنها أعلى من القيمة المقبولة 0،6.وبالرجوع لمعامل الصدق فهو يبرز أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، ويحسب عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات، ويعرف بصدق المحك.

صدق المحك $=\sqrt{0.939}=$0،969

والملاحظ أن صدق المحك قيمته مرتفعة، مما يدل على أن المقياس جيد للدراسة.

2 - 2: **وصف متغيرات المزيج التسويقي الإلكتروني وتشخيصها وتحليل النتائج**:

لتحديد اتجاه إجابات عينة الدراسة تم الاعتماد على المعايير الآتية، المتوسط المرجح للإجابات لكل محور من محاور الدراسة، والانحراف المعياري، والنسبة المئوية.كما استخدم في القياس سلم ليكارت الخماسي للحكم على اتجاه استجابات أفراد عينة الدراسة، والمبين في:

الجدول (4)

معيار الحكم على الاتجاه

2 المتوسط المرجح	من 1 الى 1.8	من 1.81 الى 2.6	من 2.61 الى 3.4	من 3.41 الى 4.2	من 4.21 الى 5
الاتجاه	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة

الجدول (5)

المحور I: المُنتج الالكتروني

المحور I	الفقرات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه
المُنتج الالكتروني	تسعى المنظمة لشراء مستلزماتها في عملية الانتاج عبر شبكة الانترنت.	2,9	1,008	58	محايد
	تعتمد المنظمة على شبكة الانترنت في الحصول على بعض التجهيزات التي تتطلبها عملياتها المختلفة في مرحلة الانتاج.	3,45	0,968	69	اتفق
	تتميز عملية تطوير المنتجات في المنظمة بالمرونة من خلال الاستجابة للمعلومات التي ترد اليها خلال مرحلة التطوير.	3,38	0,795	67.6	محايد
	تساهم تكنولوجيا المعلومات في تسريع وتقصير مدة تصميم و تطوير المنتج الجديد.	3,86	0,977	77.2	اتفق
	تصمم المنتجات باستخدام الحاسوب من خلال البرمجيات الجاهزة والمفصلة للقيام بهذه المهام.	3,74	0,885	74.8	اتفق
	تعد الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات و كل ما تقدمه من تحسينات في طرق الانتاج واساليبه من العوامل التي تؤدي للجودة والتكلفة المنخفضة.	3,93	0,778	78.6	اتفق
المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري		3,54	0,5947	70.8	اتفق

يتضح من الجدول (5) أن متوسطات استجابات عينة الدراسة على أثر المنتج الإلكتروني تراوحت بين (2.9 – 3.93) ، هذه النتيجة تشير إلى إدراك أفراد عينة الدراسة لحجم التحديات التي تواجهها، والمتمثلة في زيادة المنافسة المحلية والعالمية التي ترمي بظلالها على الشركات جميعها، وترتب عليها مواجهة ذلك عبر اللجوء إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تمكنها من تضافر جهود العاملين لتحسين المنتج وتطويره بشكل متواصل لتلبية رغبات العملاء المتغيرة باستمرار، كما يمكنها من تخفيض التكاليف عبر التحسين المستمر.وفيما يتعلق بالاتجاه العام نجد اتفاقاً بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.54 والانحراف المعياري 0.5947، وهذه النتيجة تشير إلى أن أثر المنتج الإلكتروني في تقويم أداء شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة، كبير من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بنسبة 70.8 %.

الجدول (6)

المحور II: التسعير الإلكتروني

المحور II	الفقرات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه
التسعير الإلكتروني	تساعد تكنولوجيا المعلومات المنظمة على ربط التسعير بالسوق المستهدفة والمكانة التنافسية والمنتج.	3.29	1.066	65.8	محايد
	تتيح الانترنت اختيار السعر الامثل بالاستناد الى الاستراتيجية الافضل وكذا التكاليف ومنحنى المرونة.	3.12	1.087	62.4	محايد
	تسعى المنظمة لاستخدام الطرق الابداعية في التسعير من خلال الانترنت كاستخدام تطبيقات التسعير المرن.	2.93	0.867	58.6	محايد
	تساعد تكنولوجيا المعلومات المنظمة على تسريع عملية اتخاذ وتنفيذ قرار التسعير.	3.31	1.024	66.2	محايد
	تلجأ المنظمة البرمجيات لأغراض تحليلية تخص انشطتها بما في ذلك استراتيجيات التسعير.	3.24	0.878	64.8	محايد
المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري		3.17	0.777	63.4	محايد

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (6) وجود حياد حول أثر التسعير الإلكتروني في تقويم أداء منظمات الاعمال.ففي المحور الثاني من المزيج التسويقي الإلكتروني تبيّن أن متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة تراوح بين (2.93 – 3.31) ، ونسبة مئوية تقع بين (58.6 % – 66.2 %) ، وتشير هذه النتيجة إلى انخفاض مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية المتغير، ويعود ذلك إلى ضعف تبني متغيرات المحور من قبل مجتمع الدراسة.فالتسعير الإلكتروني يتصف بالمرونة وعدم الثبات، إضافة إلى تميزه بالانخفاض، ويعود ذلك للتنافس الشديد بين الشركات العارضة على المواقع المخصصة. وبالرجوع لواقع شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة، نجدها لا تلجأ كثيراً لهذا النوع من التسعير لعدم قدرتها على التنافس في مجال نشاطها على مستوى السوق الافتراضي، بالإضافة إلى ذلك أن السوق المحلي غير مشبع أي ما يمكنها من تغطية جزء من الفجوة السوقية الموجودة محليا.وفيما يتعلق بالاتجاه العام لجميع فقرات متغير التسعير الإلكتروني بلغ المتوسط الحسابي 3.17 وبانحراف معياري 0.777، مما يعني

أن أفراد عينة الدراسة لديهم اتجاه محايد بنسبة 63.4 % على أثر التسعير الالكتروني في تقويم أداء شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة.

الجدول (7)

المحورIII: التوزيع الإلكتروني

المحور III	الفقرات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه
التوزيع الإلكتروني	تستخدم المنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توزيع منتجاتها من خلال القنوات الالكترونية.	3,24	1,226	64.8	محايد
	تلجأ المنظمة للتوزيع الإلكتروني من اجل تقليص دور واهمية الوسطاء التقليديين.	3,31	1,070	66.2	محايد
	تسعى المنظمة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الى جعل عمليات الطلب مبرمجة حاسوبيا ومنتظمة وكذلك تسريع عمليات الايصال.	3,5	0,969	70	اتفق
	تلجأ المنظمة لوسطاء المعرفة الالكترونية لتسهيل عملية الاتصال مع الزبائن.	3,26	1,106	65.2	محايد
	تقوم بتوفير المهارات والتقنيات التي تكون قادرة على تحقيق فعالية وكفاءة عملية التبادل الالكتروني	3,43	1.107	68.6	اتفق
المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري		3,34	0,835	66.8	محايد

يتضح الجدول (7) أن متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة تراوحت بين (3.24 – 3.5) ، وبنسبة مئوية تراوحت بين (64.8 % – 70 %) ، وتشير هذه النتيجة إلى انخفاض مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية المتغير، ويعود ذلك إلى ضعف تبني متغيرات المحور من قبل مجتمع الدراسة، مع ذلك نجد أنّ هناك إدراكاً من طرف أفراد عينة الدراسة فيما يخص اللجوء إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال لجعل عمليات الطلب مبرمجة حاسوبياً ومنتظمة، وكذلك تسريع عمليات الإيصال، وتوفير المهارات والتقنيات التي تكون قادرة على تحقيق فعالية عملية التبادل الإلكتروني وكفاءتها. وبالنسبة للاتجاه العام لجميع فقرات التوزيع الإلكتروني، فقد بلغ المتوسط الحسابي 3.34 وانحراف معياري 0.835، ونسبة مئوية 66.8 %.وتشير هذه النتيجة إلى وجود اتجاه محايد حول أثر التوزيع الإلكتروني في تقويم أداء شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة.

الجدول (8)

المحور IV: الترويج الإلكتروني

المحور IV	الفقرات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه
الترويج الإلكتروني	تتفاعل المنظمة مع زبائنها عبر الانترنت من خلال الحوارات المباشرة.	2,98	1,278	59.6	محايد
	تسعى المنظمة لنشر العديد من الاعلانات عبر مواقع الويب.Web sites	3,5	1,194	70	اتفق
	تستخدم المنظمة اسلوب البريد الالكتروني في الاتصال الترويجي من اجل زيادة فعالية وكفاءة الأداء لرجال البيع.	3,69	1,024	73.8	اتفق
	تتبنى المنظمة مفهوم التسويق المباشر لبناء علاقة قوية مع المستهلك.	3,95	1,011	79	اتفق
	إن نجاح الحملة التسويقية للمنظمة يعتمد على المنتج و ذكاء القائمين عليه من الداخل مما يؤدي الى عدم تحمل تكاليف غير جوهرية.	3,98	0,842	79.6	اتفق
المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري		3,61	0,783	72.2	اتفق

تكشف البيانات الواردة في الجدول (8) وجود اتفاق لأفراد عينة الدراسة على معظم فقرات محور الترويج الإلكتروني، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (2.98 – 3.98) ، ونسبة مئوية ما بين (59.6 %– 79.6 %) .فهذه النتيجة تشير إلى إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية المتغير، وذلك من منطلق أن الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة في الاتصالات يجعلها أكثر دقة في التعامل مع العملاء، من خلال رفع كفاءة العاملين بالتدريب على التواصل الإلكتروني، مما يجنب هذه الشركات تكاليف غير جوهرية. وفيما يخص الاتجاه العام، فقد بلغ المتوسط الحسابي 3.61 بانحراف معياري 0.783 ونسبة مئوية 72.2 %، وتشير هذه النتيجة إلى أن أثر الترويج الإلكتروني في تقويم أداء شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة، كبير من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

2 – 3 وصف متغيرات تقويم الأداء وتشخيصها وتحليل نتائجها:

الجدول (9)

المحورا: الربحية

المحور ا	الفقرات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه
الربحية	تقوم المنظمة بمقارنة النفقات التسويقية بالمبيعات المحققة من اجل تحقيق الربحية الخاصة.	3,38	1,125	67.6	محايد
	تستخدم المنظمة تحليل الانتاجية التسويقية لعناصر المزيج التسويقي بغية تعزيز اثرها على الربحية.	3,38	0,854	67.6	محايد
	تسعى المنظمة للحصول على فوائد تنافسية وتحسين ربحيتها من خلال الاستغلال الامثل لمكونات تكنولوجيا المعلومات.	3,64	1,074	72.8	اتفق
	تتبنى المنظمة فلسفة ادارة المعرفة لزيادة العوائد المالية.	3,48	0,969	69.6	اتفق
	ان تقليل تكاليف الهدر والانتاج المعيب وتكاليف سوء التعامل مع التقانا ووسائل العمل يؤدي بالمنظمة الى زيادة قاعدة ربحتيها.	3,71	1,195	74.2	اتفق
المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري		3,51	0.724	70.2	اتفق

من الجدول (9) يتضح وجود اتفاق حول مضمون الفقرات الثلاث الأخيرة، فمتوسطاتها الحسابية تراوحت بين (3.48 – 3.71) وبنسبة مئوية ما بين (69.6 % – 74.2 %) ، مما يدل على قوة تبني أفراد عينة الدراسة للمتغيرات.أما بالنسبة للفقرة الأولى والثانية، ومن واقع الجدول تبيَّن وجود اتجاه محايد حيث إن المتوسط الحسابي قدر بـ 3.38 لكليهما بانحراف معياري (1.125 – 0.854) ، ونسبة مئوية 67.6 % لكل من الفقرتين، وهذا مفاده أن أفراد عينة الدراسة ليس لديهم تصور كافٍ حول مقارنة النفقات التسويقية بالمبيعات، وكذا تحليل الانتاجية التسويقية لعناصر المزيج التسويقي الإلكتروني، وذلك راجع لغياب هذه الممارسات على مستوى الشركات.وفيما يتعلق بالاتجاه العام كان هناك اتفاق بدلالة المتوسط الحسابي البالغ 3.51 والانحراف المعياري 0.724، مما يدل على أن المتغير واضح لأفراد عينة الدراسة، والتي تمتلك تصوراً حول أهمية متغير الربحية قدرت نسبته المئوية 70.2 %.

الجدول (10)

المحور II رضا الزبون

المحور II	الفقرات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه
رضا الزبون	تسعى المنظمة الى جعل الزبون نقطة ارتكاز لعملياتها وطريقها الى التفوق والتميز.	4,17	0,537	83.4	اتفق
	تعتمد المنظمة في ادارة العلاقة مع الزبائن على تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق مفهوم الزبون رأس المال وبالتالي انشاء قيمة للزبون.	3,64	1,122	72.8	اتفق
	تعمل المنظمة على تعزيز التفاعل مع الزبائن من خلال الانترنت لاستقطاب المعلومات واستغلالها.	3,31	1	66.2	محايد
	ترتكز المنظمة على نظام توزيع متكامل يوفر على الزبون عناء التنقل والبحث والتقصي.	3,62	0,987	72.4	اتفق
	تقوم المنظمة بطرح منتجاتها بأسعار يرضى عنها الزبون مقابل حصوله على السلعة.	3,93	0,808	78.6	اتفق
المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري		3,73	0,678	74.6	اتفق

يتضح من الجدول (10) وجود اتفاق حول مضمون معظم فقرات المحور والتي متوسطاتها الحسابية تراوحت بين (3.62 – 4.17) ونسبة مئوية بين (72.4 % – 83.4 %) ، مما يدل على قوة تبني أفراد عينة الدراسة للمتغيرات.أما بالنسبة للفقرة الثالثة من المحور فكان اتجاهها محايداً، حيث إن المتوسط الحسابي قدر بـ 3.31 وانحراف معياري 1 ونسبة مئوية 66.2 %، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة ليس لديهم تصور كاف، فيما يخص تعزيز التفاعل مع الزبائن من خلال الانترنت لاستقطاب المعلومات واستغلالها بغية تحقيق رضاهم.أما بخصوص الاتجاه العام فقد كان هناك اتفاق بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.73 وانحراف معياري 0.678، مما يدل على أن المتغير واضح لأفراد عينة الدراسة، التي تمتلك تصوراً حول أهمية متغير رضا الزبون، قدرت نسبته المئوية 74.6 %.

ثالثاً ـ قياس علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

بعد أن حُلِّلت استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، سيتم فيما يلي تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لاختبار الفرضية الأولى كما هو محدد مسبقاً.

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المزيج التسويقي الإلكتروني،

وتقويم الأداء عند مستوى معنوية 0،05.

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المزيج التسويقي الالكتروني، وتقويم الأداء عند مستوى معنوية 0،05.

الجدول (11)

معامل الارتباط الكلي

		تقويم الأداء
معامل الارتباط الكلي	المزيج التسويقي الالكتروني	0,826
	Sig الدلالة	0,000
	N	42

نلاحظ من الجدول (11) وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل «المزيج التسويقي الإلكتروني» والمتغير المعتمد «تقويم الأداء»، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0،826) ، وهذا يدل على أن اهتمام عينة الدراسة بالمزيج التسويقي الالكتروني أدى إلى تحسين الأداء.وبما أن Sig=0.000 أصغر من α=0.05، عليه نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية الوجودH1، أي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المزيج التسويقي الإلكتروني وتقويم الأداء عند مستوى معنوية 0.05.

◄ **رابعا: تحليل أثر المزيج التسويقي الإلكتروني وتقويم الأداء واختباره**: تتضمن هذه الفقرة اختبار الفرضية الرئيسة الثانية التي نصها كالآتي:

H0: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين المزيج التسويقي الإلكتروني وتقويم الأداء عند مستوى معنوية 0،05.

H1: توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين المزيج التسويقي الالكتروني وتقويم الأداء عند مستوى معنوية 0،05.

الجدول (12)

تقدير معلمات نموذج الانحدار البسيط

م مستقل / م تابع	Constant	المزيج التسويقي الالكتروني	F المحسوبة	F الجدولية عند مستوى (40, 5%)	R^2 معامل التفسير
	B	A			
تقويم الأداء	0,636	0,874	86,124	4.08	0,683

إن قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط بلغت 86،124، وهي أكبر من قيمة

F الجدولية البالغة 4.08 بمستوى معنوية 5 % وبدرجة ثقة 95 %، وهذا يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المذكور، وبالتالي القاعدة واضحة هي رفض فرضية العدم H0 وقبول فرضية الوجود H1، بمعنى توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين المزيج التسويقي الإلكتروني وتقويم الأداء.

♦ ونلاحظ أن قيمة R2 معامل التفسير 0،683، أي نسبة ما يفسره المزيج التسويقي الإلكتروني من التغيرات التي تطرأ على تحقيق الأداء تبلغ 68.3 %، أما النسبة الباقية فتعود لمساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج.

◄ 2 – 5: اختبار فرق المتوسطين t- test لكل إجمالي محور من محاور الدراسة على نوع الجنس.

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسطي إجابات العينة تبعاً لنوع الجنس عند مستوى معنوية 0،05.

H1: توجد فروق معنوية بين متوسطي إجابات العينة تبعاً لنوع الجنس عند مستوى معنوية 0،05.

الجدول (13)

اختبار فرق المتوسطين t- test

المحور	Levene's test		t	Sig (2 tailed)
	F	Sig		
المنتج الالكتروني	0,103	0,750	0.002 -	0,998
التسعير الالكتروني	0,105	0,747	1.432	0,160
التوزيع الالكتروني	0,236	0,630	145. 0 -	0,886
الترويج الالكتروني	0,005	0,942	0.692	0,493

من الاختبار الأول Levene يتضح وجود دلالة للمحاور الأربعة، حيث قيمة الدلالة الخاصة بكل محور هي على الترتيب: 0،75 و 0،747 و 0،630 و 0،942 وجميعها أكبر من 0،05، مما يؤشر إلى لوجود تجانس بين الذكور والإناث، مما يعني الاعتماد لدلالة اختبار t على قيمة Sig 2tailed، فنجد احتمالات المعنوية لاختبار t للفرق بين المتوسطين هي على الترتيب: 0،998 و0،160 و0،886 و0.493، والتي بدورها تؤكد قبول فرضية العدم H0 بمعنى عدم وجود فروق معنوية بين متوسطي إجابات العينة تبعاً لنوع الجنس.

◄ 2 - 6: اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لكل إجمالي محور من محاور الدراسة حسب الخبرة العملية

H0: لا توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للخبرة العملية عند مستوى معنوية 0،05.

H1: توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعاً للخبرة العملية عند مستوى معنوية 0،05.

الجدول (14)

تحليل التباين الأحادي حسب الخبرة العملية

المحور	F	الدلالة Sig
المنتج الإلكتروني	1,401	0,253
التسعير الإلكتروني	3,432	0,018
التوزيع الإلكتروني	1,547	0,209
الترويج الإلكتروني	1,261	0.303

يوضح الجدول (14) مقارنة المتوسطات باستخدام اختبار F (ANOVA) ، وعليه يتضح عدم وجود دلالة بالنسبة للمحاور التالية: المنتج الإلكتروني، والتوزيع الإلكتروني، والترويج الإلكتروني، حيث قيم الدلالة لهذه المحاور كالآتي: 0،253، 0،209، 0.303، وهي أكبر من 0،05 ومما يدل على عدم وجود فروق معنوية، بالتالي نقبل فرضية العدم.أما محور التسعير الإلكتروني فقيمة الدلالة قدرت بـ 0.018 وهي أقل من 0.05، و بالتالي نرفض فرضية العدم بمعنى توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للخبرة العملية.

ولتحديد أي زوج من مستويات الخبرة له تأثير معنوي نطبق اختبار LSD من اختبارات المقارنات البعدية، فنلاحظ أن الثنائية (من 5 إلى10 سنوات ومن 11 إلى 15 سنة) قيمة الدلالة هي 0،014، وكذلك بالنسبة للثنائية (من 5 إلى 10 سنوات وأكثر من 20 سنة) قيمة الدلالة هي 0،002، وكلتاهما أقل من 0،05 مما يدل على معنوياتهما.

الخبرة العملية (I)	الخبرة العملية (J)	الدلالة
5 الى 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	0.099
	من 11 الى 15 سنة	0.014
	من 16 الى 20 سنة	0.135
	أكثر من 20 سنة	0.002

القسم الثالث ـ الاستنتاجات والتوصيات:

♦ **أولا: الاستنتاجات**: من خلال مطالعاتنا لنتائج الدراسة نستنتج ما يأتي:

1. وجود اهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكل ما تقدمه من تحسينات من طرف الإنتاج وأساليبه، من طرف شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة، قدرت النسبة المئوية (78.6%) ، وهذا راجع لمساهمته في تحسين الجودة وتخفيض التكلفة، كما أشارت النتائج إلى عدم سعي الشركات لشراء مستلزماتها في عملية الإنتاج عبر شبكة الأنترنت، ويعزى ذلك إلى وجود بدائل أخرى للاتصال طغت على ممارستها في هذا المجال.

2. أظهرت نتائج الدراسة وجود اتجاه محايد لمحور التسعير الإلكتروني، وهذا يدل على أنّ شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة، تولي أهمية لعملية التسعير الإلكتروني، ولكن ليس بشكل كبير جداً، وهذا راجع لعدم قدرتها على التنافس من خلال هذا النوع من التسعير على مستوى السوق الافتراضي، الذي يتميز بمرونة الأسعار وانخفاضها، الأمر الذي يجعلها تهتم بالسوق المحلي الذي يتميز في أغلب الأحيان بعدم الإشباع، لوجود فجوات تسويقية يمكن لهذه الشركات أن تغطي جزءاً منها.

3. كما بينت نتائج الدراسة وجود اتجاه محايد لمحور التوزيع الإلكتروني على مستوى شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة، ولكن نجدها تهتم جيدا بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تجعل عمليات الطلب مبرمجة حاسوبياً ومنتظمة، إضافة إلى توفيرها للمهارات التي تكون قادرة على تحقيق فعالية وكفاءة عملية التبادل الإلكتروني.

4. أشرت النتائج إلى أنّ زيادة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال يؤدي إلى زيادة كفاءة الأداء الترويجي ونجاعته، من خلال رفع كفاءة العاملين بالتدريب على التواصل الإلكتروني، مما يجنب شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة تكاليف غير جوهرية، كما بينت النتائج عدم تفاعل الشركات بشكل جيد مع زبائنها عبر الانترنت من خلال الحوارات المباشرة، ويعزى ذلك إلى وجود بدائل أخرى للتواصل مع الزبائن، على غرار الهاتف الثابت والمحمول، تكفل هذه المهمة في إطار المعاملات المحلية.

5. أظهرت النتائج أنّ الأهمية النسبية لمحور الربحية قدرت بـ 70.2 %، وهذا راجع لسعي شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة، للحصول على فوائد تنافسية من خلال الاستغلال الأمثل لمكونات تكنولوجيا المعلومات، وتقليل التكاليف الخفية.في حين بينت الدراسة غياب بعض الممارسات على مستوى هذه الشركات، فيما يخص مقارنة النفقات التسويقية بالمبيعات، وتحليل إنتاجية المزيج التسويقي الإلكتروني.

6. أوضحت النتائج وجود تصور جيد لشركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة، حول محور رضا الزبون بنسبة مئوية 47.6 %، ويرجع ذلك لكون هذه الشركات تسعى لجعل الزبون نقطة ارتكاز لعملياتها، لتحقيق مفهوم الزبون رأس المال، وبالتالي إنشاء قيمة للزبون، كما أظهرت النتائج أنّ الشركات لا تتفاعل بشكل جيد مع الزبائن من خلال الانترنت لاستقطاب المعلومات واستغلالها لتحقيق رضاهم، ويعزى ذلك للسوق المحلية غير المشبعة، فمعظم منتجات الشركات تجد طريقها للزبون دون تعرضها للمنافسة الشديدة، الأمر الذي رجع بالسلب على عملية الاستشعار البيئي.

7. أسفرت النتائج الخاصة بتحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات عن استنتاج مفاده، وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية بين المزيج التسويقي الإلكتروني وتقويم الأداء، إذ بلغ معامل الارتباط (0.826) .

8. أشرت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين المزيج التسويقي الإلكتروني وتقويم الأداء.

9. أوضحت نتائج اختبار t- test، أنه لا توجد فروق معنوية بين متوسط إجابات العينة تبعاً لنوع الجنس.

10.أثبتت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA، أنه لا توجد فروق معنوية تبعاً لمستوى الخبرة العملية بالنسبة للمحاور الآتية: المنتج الإلكتروني، والتوزيع الإلكتروني، والترويج الإلكتروني.أما محور التسعير الإلكتروني فقد ثبت وجود فرق معنوي.

- **ثانيا- التوصيات**:

1. نظرا لكون الزبون واع ومتعلم، ويهتم بجودة المنتجات التي تقدمها له شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة، فعلى هذه الأخيرة أن تسعى لجعل عملية تطوير المنتجات تتميز بالمرونة من خلال الاستجابة للمعلومات التي ترد إليها خلال مرحلة التطوير، حتى تحقق له أقصى درجات الإشباع والرضا، من خلال العمل على توفير أكبر قدر ممكن من المنافع مقارنة بالقيمة المدفوعة حتى يشعر الزبون بالرضا.

2. زيادة الاهتمام بالتسعير الإلكتروني لما له من فوائد على المركز التنافسي لشركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة، فتكنولوجيا المعلومات والاتصال تساعد على ربط التسعير بالسوق المستهدفة والمكانة التنافسية والمنتج، كذلك تسرِّع عملية اتخاذ قرارات التسعير وتنفيذها.

3. زيادة التركيز على قنوات التوزيع الالكترونية من طرف شركات الصناعات التحويلية الخاصة بمدينة عنابة، لغرض تحقيق فعالية وكفاءة عملية التبادل الإلكتروني، وكذا تقليص دور الوسطاء التقليديين وأهميتهم.

4. تكريس ثقافة التفاعل عبر الأنترنت مع زبائن، الأمر الذي يؤدي لزيادة ولاء الزبائن وإدراك الشركات لحاجات السوق ورغباته المستهدفة بطريقة مباشرة وفعالة، مما يدعم مركزها التنافسي.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

الكتب

1. ابو فارة يوسف احمد، «التسويق الالكتروني (عناصر المزيج التسويقي عبر الانترنت)»، ط1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004.
2. الصحن محمد فريد، «قراءات في إدارة التسويق»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
3. العلاق بشير، «التسويق في عصر الانترنت والاقتصاد الرقمي»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003.
4. البكري ثامر، «الاتصالات التسويقية والترويج»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004
5. البكري ثامر، «التسويق أسس ومفاهيم معاصرة»، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2006.
6. الحسيني فلاح حسن، «الإدارة الاستراتيجية»، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
7. الحسيني فلاح حسن، مؤيد عبد الرحمان، «إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر» ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
8. الكرخي مجيد، «تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية»، دار المناهج، عمان، الأردن 2010
9. العلاق بشير، «الاستراتيجية التسويقية في الانترنت»، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.
10. الطائي حميد وآخرون، «الأسس العملية للتسويق الحديث» دار اليازوري، عمان الأردن، 2007.
11. علي موسى، فرغلي عبد الله، «تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني»، القاهرة، اينزاك، 2007

12. عداي الحسين فلاح الحسن، '' الإدارة الاستراتيجية''، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 231

الرسائل والأطروحات:

1. محمد عبد العظيم احمد، «عوامل قبول المستهلك للتسوق الإلكتروني»، أطروحة دكتوراه، إدارة أعمال، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2005.
2. شطيبة زينب، ''دور التسويق الالكتروني في دعم الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية''، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009.
3. مقري زكية، ''نحو تفكير جديد في إدارة الإنتاج في ظل هيمنة التسويق''، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
4. سعادي الخنساء، ''التسويق الالكتروني وتفعيل التوجه نحو الزبون من خلال المزيج التسويقي»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوسف بن حدة، الجزائر، 2006.
5. سوادي أمل فرحان، '' اثر الجودة الشاملة في تحسين الأداء دراسة ميدانية في المعهد التقني في البصرة''، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، 2005.
6. شيروف فضيلة، ''اثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية''، ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010

المقالات العلمية:

1. الداوي الشيخ، ''تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء''، مجلة الباحث العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.
2. الفارس سليمان، ''دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداة المنظمات، ''مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010.
3. تركمان عبد اللطيف، ''الرقابة الاستراتيجية و أثرها علي زيادة فعالية أداء المنظمات»، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العملية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 127، دمشق، 2007 ص 135

4. يصغ واثق صبري، '' اثر استخدام المنشآت التجارية للإعلان الالكتروني في الشبكة العنكبوتية على الأداء التسويقي''، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، المجلد الأول، العدد الأول، 2006، ص 24

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Blocher Edward and al, ''cost management: A strategic Emphasis'', McGraw- Hill,1999.*
2. *Fill Chris, ''marketing comnumcation''2ended, prentice hall, Europe, 1999.*
3. *Michel Badac, Bertrand lavayssiére, Emmanuel Copin,''E- marketing de la banque et l'assurance'', Edition d'ovalisation, paris, 1999.*
4. *Pierre Desmet,''la promotion des ventes'' , DUNOD, paris, 2002.*

قائمة المواقع: عمر أبو ايمن عبد الغني، فرص وتحديات التسويق الالكتروني في ظل الاتجاه نحو العولمة http:/ / etudiant.com/ vb/ show thread.php ?t=1316

حالة تعثر النمو الاقتصادي في الجزائر خارج نشاط قطاع النفط *

أ.شيخ رحمة **

المشرف د.منصوري عبد اللّه ***

* تاريخ التسليم: 9/ 2/ 2014م، تاريخ القبول: 24/ 8/ 2014م.

** طالبة دكتوراه/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.

*** أستاذ محاضر رتبة- أ- / كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.

ملخص:

تتميز العديد من بلدان الجنوب النفطية [1] بهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد، وعدم تمكنها من تحقيق النمو المستدام.وتُقدّم هذه الورقة البحثية مثالاً عن هذه الاقتصاديات والمتمثل في الاقتصاد الجزائري.

يهدف هذا الموضوع إلى دراسة مدى استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، وتشخيص العناصر الأساسية المفسرة للنقائص الموجودة. وذلك من خلال التعرض في البداية إلى التأصيل النظري لتعثر النمو بالاقتصاديات الغنية بالنفط، في إطار تشخيص القنوات السببية لتعثر النمو.وفي مرحلة ثانية، التطرق إلى حالة الاقتصاد الجزائري، بدراسة مدى استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، عبر التركيز على تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في العشريتين الأخيرتين.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد يقوم على الريع، مؤشرات النمو الاقتصادي، النمو المستدام.

(1) تم اعتماد مصطلح بلدان الجنوب النفطية، لأن غالبية البلدان المصدرة للنفط التي تتوزع جنوب الكرة الأرضية، تتميز من الناحية الاقتصادية بأنها أقل تقدما (بدرجات متفاوتة) مقارنة بمصدري النفط في الشمال، كالنرويج وبريطانيا.

THE STATUS OF ECONOMIC DECLINE IN ALGERIA, OUTSIDE THE CONTEXT OF OIL SECTOR

Abstract:

The issue of the sustainable growth characterizes many hydrocarbon exporting countries of the South.Indeed, hydrocarbons remain the dominant sector of the economy.This study aimed to figure the sustainability of growth in the case of Algeria, and to explore the factors that determine the existing deficiencies.To achieve this, the researcher proposes a literature review about various channels that could explain the poor performance of many oil exporting countries, and then, an analysis of the sustainability of growth in Algeria by examining economic indicators in the last twenty years.

Keywords: *rentier economy, indicators of economic growth, sustainable growth.*

مقدمة:

أدت طفرة الأسعار النفطية عام 1973م إلى خلق طموح لدى بلدان الجنوب النفطية، التي تحوز على الجزء الأعظم من هذه الثروة بعهدٍ جديد، تغيّر فيه من موقعها ضمن الهيكل التقليدي للتجارة الدولية، كما كانت تهدف (خاصة أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط) إلى استغلال قوتها النفطية لتحقيق مكاسب تنموية.

مع ذلك فامتلاك النفط لا يعني بالضرورة الاستغلال الأمثل له، من خلال آليات وأوجه استخدام الموارد النفطية، سواءً في العمليات الإنتاجية اللاحقة أو التوظيف الكفء للإيرادات المترتبة عنها، بتحويلها إلى أصولٍ إنتاجية مولِّدة للثروة.وفي هذا السياق تتمحور الإشكالية الرئيسة لهذا الموضوع، حول حالة الاقتصاد الجزائري، في الآتي: «إلى أي مدى توصّل الاقتصاد الجزائري، الذي يمثل أحد اقتصاديات الجنوب النفطية، في تهيئة اقتصاده لما بعد نضوب النفط؟ ».

يهدف هذا الموضوع إلى دراسة مدى استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، وتشخيص العناصر الأساسية المفسرة للنقائص الموجودة.ذلك أن النمو المستدام يعكس الأداء الاقتصادي الجيد والإدارة السليمة للعائدات النفطية، مما يساهم في انتقال الثروة عبر الأجيال.

ولمعالجة هذه الإشكالية، تمّ التعرض في البداية إلى التأصيل النظري لتعثر النمو بالاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية، خاصة النفط، كتمهيد في إطار تشخيص القنوات السببية لتعثر النمو؛ مع ترجيح النتائج التي توصّلت إليها مجموعة الدراسات التي نفت العلاقة الحتمية للعنة الموارد.ممّا يفتح المجال أمام إمكانية تحسين الأداء الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية والإصلاح المؤسساتي.

في مرحلة ثانية، تمّ التعرض إلى حالة الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة مدى استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، **بالتركيز على تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في العشريتين الأخيرتين، لاسيما:**

- دراسة الارتباط الإحصائي بين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وأسعار نفط برنت؛
- دراسة تطور معدلات النمو الاقتصادي، وهيكل القيمة المضافة؛

- تحليل مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد الطبيعية؛
- تشخيص العناصر الرئيسية لتراجع النمو الاقتصادي في الجزائر.

وأخيرا، ومن خلال محصلة الدراسة، استُنبطت بعض العناصر الرئيسية التي يمكن أن تشكّل ركائز أساسية للنمو المستدام في الجزائر، وكذلك اقتصاديات الجنوب النفطية.

فيما يخص منهج الدراسة، فلقد تمّ الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، لأجل دراسة مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد الطبيعية، وتشخيص العناصر الرئيسة لتراجع النمو الاقتصادي في الجزائر.كما تمت الاستعانة بالمنهج المقارن، في بعض الأحيان، لتعزيز النتائج المُتَحصّلِ عليها.فاختير الاقتصاد النرويجي الذي يمثّل أفضل نموذج يمكن الاستناد إليه حول الإدارة الجيدة للموارد النفطية، والاقتصاد التونسي، الفقير من حيث الموارد المعدنية مقارنة بالجزائر إلا أنه يتميز بأدائه الجيد.

وفيما يتعلق بالمصادر الأساسية التي اعتُمِدت في الدراسة، فتمثلت في:

- بالنسبة للتأصيل النظري: ضمّ الأدبيات التي تناولت موضوع الاعتماد على الموارد الطبيعية، خاصة النفط وتأثيره على الأداء الاقتصادي؛
- بالنسبة لحالة الاقتصاد الجزائري: فاُعتمِد على تقارير وقواعد بيانات الهيئات الرسمية والمنظمات الدولية بشكل أساسي، وكذا قاعدة بيانات بريتيش بتروليوم، إضافة إلى الملتقيات الدولية.

1ـ القنوات السببية لتعثر النمو خارج نشاط قطاع النفط: [2]

فيما يتعلق بالتأصيل النظري لتعثر النمو بالاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية وخاصة النفط، لا يُميَّز تيار معين وإنما توجد مفاهيم رئيسة عدة لاقت أهمية بالغة في تحليل الأسباب التي تفسر هذا التأخر.وعموما، عادة ما يتم التركيز في تحليل القنوات السببية للآثار الجانبية لثروة الموارد الطبيعية على أداء اقتصاديات الجنوب المصدرة لها، **على العناصر الآتية:**

- أولا– تقلب أسعار المواد الأساسية (خاصة النفط) : مما يجعل الإيرادات من صادرات المحروقات تتصف بالتذبذب وعدم اليقين، حيث لا تخضع فقط لعوامل اقتصادية داخلية، بل تتأثر أيضا بعوامل خارجية، كونها سلعة إستراتيجية ناضبة.ويؤثر ذلك تبعًا على مسار الإنفاق العام، ومن ثَمّ على النمو والاستقرار الاقتصادي، كما يؤثر سلباً على تمويل العملية التنموية.
- ثانيا– الطابع الريعي للاقتصاد: طُرح مصطلح «الدولة الريعية» لأول مرة من

طرف حسين هدفي (1970، ص.428) .والذي عرّف الدول الريعية على أنها تلك الدول التي تتحصّل بشكل منتظم على مبالغ كبيرة من الريع الخارجي.

ولقد اشترط البلاوي (1987) ضرورة توافر أربع خصائص لتصنيف دولة ما على أنها دولة ريعية.و تشمل هذه الخصائص: هيمنة الريع على الاقتصاد، أن يكون مصدر الريع خارجيا، قلة المساهمين في توليد الريع أمّا الأغلبية فتُعنى بتوزيعه و استهلاكه، كما لابد للحكومة من أن تكون المستقبل الرئيسي للريع الخارجي في اقتصاد البلد المعني.

واعتبر Luciani (1987) السّمة الرئيسة في الدولة الريعية هي تحرير الدولة من الحاجة إلى الحصول على إيراداتها من الاقتصاد المحلي.فعلى خلاف «الدولة الإنتاجية» التي تعتمد على ضرائب الاقتصاد المحلي، تشكل الصادرات مصدر إيرادات أساسية للاقتصاد في «الدولة التوزيعية» (حوالي 40 %) ؛ فهي لا ترتبط بمصادر الدخل المحلية.الأمر الذي يجعل سياسة الدولة الإنتاجية موجهة إلى زيادة النمو الاقتصادي، في حين فشلت تلك التوزيعية في إرساء ما يمكن أن يُطلق عليه سياسة اقتصادية فعالة.

أما فيما يتعلق بالناحية التقنية، فيمكن إرجاع تصنيف الاقتصاد المنجمي إلى التصنيف الذي اعتمده Nankani (1979) .والذي اعتبر في دراسته المقدمة إلى البنك الدولي، اقتصاداً منجمياً: «كل اقتصاد ينتمي إلى مجموعة البلدان النامية، ويتميز بارتفاع حصة الإنتاج المنجمي من الناتج المحلي الإجمالي (10 % على الأقل) ، وكذلك ارتفاع الصادرات المنجمية من إجمالي الصادرات (40 % على الأقل) ».(Nankani، 1979، ص.i) .ويؤخذ على هذا التعريف أن نسبة كل من الإنتاج و الصادرات المنجمية، لا تعكسان بوضوح مدى ارتباط الاقتصاد المعني بالقطاع الإستخراجي؛ ومنه إمكانية التفريق بين الأداء الاقتصادي لمختلف البلدان النامية المصدرة للموارد المنجمية.

♦ ثالثا– لعنة الموارد: تُنسب إلى Auty صياغة عبارة: «لعنة الموارد الطبيعية»، لوصف المفارقة بين وفرة الموارد الطبيعية في البلدان النامية وانخفاض أدائها الاقتصادي، الذي قد يكون أضعف من البلدان الأقلّ وفرة من حيث الموارد.(Auty، 1993، ص.1) .في حين شكّلت دراسة Sachs و Warner مُنطلقًا لأدبيات الاقتصاد القياسي، التي انتشرت فيما بعد، بالتركيز على العلاقة السلبية بين وفرة الموارد الطبيعية (لاسيما النفط و المعادن) وضعف النمو الاقتصادي، في الاقتصاديات النامية.إذ تميل عيّنة الدراسة في مجملها، إلى النمو على نحوٍ أبطأ مقارنة بعينة الدول الفقيرة من حيث الموارد في الفترة (1970 – 1989) .(Sachs & Warner، 1995، ص.2 – 3) .

ومن بين الدراسات التي أقرّت بإيجاد تأثير سلبي للنفط على وجه الخصوص على الأداء الاقتصادي، أعمال Sala- i- Martin و Subramanian (2003)، ص.13 – 16) ، حول الأداء الاقتصادي لنيجيريا في الفترة (1970 – 2000) .وعموما توجد العديد من الأبحاث حول العلاقة السببية السلبية بين وفرة الموارد الطبيعية وضعف الأداء الاقتصادي.بالمقابل توجد دراسات إحصائية أخرى، جزمت بغياب هذه العلاقة السلبية للموارد الطبيعية، من خلال الدراسة التي قام بها Alexeev و Connard (2009)على عينة من البلدان التي تشهد عملية انتقال اقتصادي.[3]

♦ رابعا– الهيكل المؤسساتي/ الحوكمة: [4] ركزت العديد من الدراسات، منذ نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات (من القرن الماضي) ، على أثر جودة المؤسسات على الأداء الاقتصادي، كأعمال Schleifer، North و 1999، Leite & Weiderman).Vishny، ص.3) .وهو ما يفسر اتجاه عدد من الاقتصاديين إلى محاولة توضيح التأثيرات السلبية لوفرة الموارد الطبيعية على جودة المؤسسات، وبالتالي تأثيرها على الأداء الاقتصادي للبلدان المعنية.

فبعض الاقتصاديين بيّن وجود علاقة ارتباطٍ بين وفرة الموارد الطبيعية والفساد خخاصة النفط و بعض المعادن) .كالدراسة القياسيةً التي قام بها كلّ من Leite و Weid-mann (1999) ، حول العلاقة السببية بين الاعتماد على الموارد الطبيعية ومظاهر الفساد التي تصيب الاقتصاد.إضافة إلى دراسة Sala- i- Martin و Subramanian (2003) بالتركيز على حالة نيجيريا.كذلك Ross (2014) ، اعتبر أن ثروة الموارد الطبيعية تؤدي إلى انحراف الحوكمة، من خلال دراسة الآثار السلبية للنفط على عدد من البلدان النفطية. فحسب Ross، يميل النفط إلى إطالة فترة حكم الأنظمة الاستبدادية، وتفشي بعض أشكال الفساد، كما يساعد على إثارة صراعات عنيفة في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل.ولقد حثّ Stiglitz (2005) ، الحكومات الغربية على ضرورة محاولة الحدّ من الصراعات الداخلية لأجل الاستحواذ على الريع، في البلدان الغنية بالموارد، بتشجيع البلدان الأقل تقدما على تبني ديمقراطية شاملة.

مع ذلك تجدر الإشارة إلى نفي العلاقة السببية بين وفرة الموارد ونقص الديمقراطية من خلال دراسات كتلك التي قام بها الباحثان Haber و Menaldo (2011) ، و اللذان ععتمدا في نموذجيْهما القياسي على سلاسل زمنية طويلة.كما نفت دراسة Mehrara، Al-hosseini و Bahramirad (2008) حتميّة ارتباط الثروة النفطية بلعنة الموارد، من خلال

دراسة تأثير نوعية المؤسسات القائمة في البلدان الغنية بها.حيث قاموا بفحص العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في 42 دولة نفطية، مكونة من فئتين: فئة فقيرة وأخرى غنية من حيث المؤسسات القائمة بها، في الفترة (1976 – 2006) .وتوصلت الدراسة إلى أن الفئة الفقيرة من حيث المؤسسات القائمة، تتميز بتأثير سلبي معتبر للإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي.في حين تلك التي تتوافر على مؤسسات قويةً، تميزت بتأثير إيجابي معتبر للإيرادات النفطية على النمو.بالتالي فنوعية المؤسسات القائمة في البلد المعني، هي التي تتسبب في تحويل الثروة النفطية إلى نعمة أو إلى نقمة. فكلما تدهورت نوعية المؤسسات ازداد التأثير السلبي للإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي.

من خلال هذا الطرح، يتبيّن تنوّع التأصيل النظري واختلافه لتعثر النمو بالاقتصاديات الغنية بالنفط، بل تضارب بعض النتائج المُتوّصل إليها.ويمكن إرجاع هذا التضارب في نتائج الدراسات القياسية، إلى الاختلافات التي قد تشمل كلاً من: عينات الدراسة، والفترة المأخوذة بعين الاعتبار، وأساليب قياس اعتماد الاقتصاد على وفرة الموارد الطبيعية، ومحددات النمو الاقتصادي المدروسة، ونماذج الاقتصاد القياسي المتبعة، واختلاف البيانات المجمّعة.مع ذلك، لا يمكن اعتبار ضعف الأداء الاقتصادي نتيجة طبيعية لوفرة الموارد.فهناك أمثلة تاريخية ناجحة لتنميةٍ قائمةٍ على الموارد الطبيعية، لاسيما حالة كل من: الولايات المتحدة (والتي كانت من أغنى الاقتصاديات بالمعادن عندما أصبحت رائدة عالمياً في الصناعة التحويلية) ، وكندا، وأستراليا، وتشيلي، وماليزيا والنرويج.و هو ما يرجّح صحة النتائج التي توصّلت إليها مجموعة الدراسات التي نفت العلاقة الحتمية للعنة الموارد.مما يفتح المجال أمام إمكانية تحسين الأداء الاقتصادي للبلدان النفطية من خلال الإصلاحات الاقتصادية والإصلاح المؤسساتي.

2ـ محصلة حول الأداء الاقتصادي للجزائر من خلال مؤشرات النمو الاقتصادي:

أظهر تقرير»الآفاق الاقتصادية في إفريقيا» (2014) ، تمكن الاقتصاد الجزائري في ظل الاستقرار السياسي الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة، من تحقيق نتائج اقتصادية حسنة من ناحية: معدل النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، فائض الميزان الجاري، احتياطيات الصرف الأجنبي، وضعف الاستدانة الخارجية.

إذ سمحت عودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ سنة 2000،

بتسطير السلطات العمومية لبرامج استثمارية طموحة لدعم النمو الاقتصادي.وتتمثل هذه البرامج حسب ما أوردته الوزارة الأولى للجزائر (تقارير الوزارة الأولى، 2008، 2010) في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009) ، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014) .خُصّصت لها بعد المراجعة، مبالغ مالية نهائية قُدِرت على التوالي بحوالي: 16 مليار دولار أمريكي، 130 مليار دولار (بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ومختلف المشاريع الإضافية) ، و 286 مليار دولار (يشمل برنامجاً جارياً يعادل 130 مليار دولار وبرنامجا جديدا بمبلغ 155 مليار دولار) .

وذلك لتدارك التأخر التنموي الذي أصابها عقب انهيار أسعار النفط سنة 1986، بما يتوافق مع منظور البنك الدولي، إذ يتم استهداف التنمية المستدامة، والإنفاق على التنمية البشرية ومكافحة الفقر.

بالمقابل، من ناحية التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام، يبقى الاقتصاد الجزائري شديد الارتباط بقطاع المحروقات (من غاز طبيعي ونفط خام وشبه خام) .إذ يشكل هذا الأخير أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي (36 % لسنة 2012) ، يضمن 70 % من إيرادات ميزانية الدولة، و 98 % من الصادرات.وفي ظل كل من انخفاض مستويات إنتاج القطاع، وزيادة الاستهلاك المحلي للطاقة، وانخفاض صادرات المحروقات [5] (من حيث الكمية و القيمة خلال سنة 2013) ، ازدادت حساسية الاقتصاد الجزائري اتجاه تقلبات الأسعار خلال سنة 2013.

(Perspectives Économiques en Afrique : Algérie : 2014، 2014، ص.2 – 3) .

وتدفع هذه الحالة، التي تُظهر مبدئيا اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، إلى التساؤل حول مدى استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد. وهو ما سيتم دراسته من خلال تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي بالتركيز على العشريتين الأخيرتين.

1.2 – الناتج المحلي الاجمالي:

لأجل التحليل القياسي لعلاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي) ومتوسط أسعار نفط برنت السنوية [6] (وفقا لمعطيات British Petroleum) للفترة (1993 – 2012) ، سيتم اتباع نموذج الانحدار الخطي البسيط ذي الصيغة الخطية، بالاستعانة ببرنامج Eviews6.

الجدول (1)

- تقدير تأثير أسعار نفط برنت على مستويات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (Eviews6)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P	1662.447	50.44191	32.95765	0.0000
C	17508.89	2838.306	6.168781	0.0000

R-squared	0.983699	Mean dependent var	93875.89
Adjusted R-squared	0.982793	S.D. dependent var	55884.33
S.E. of regression	7330.635	Akaike info criterion	20.73215
Sum squared resid	9.67E+08	Schwarz criterion	20.83172
Log likelihood	-205.3215	Hannan-Quinn criter.	20.75159
F-statistic	1086.207	Durbin-Watson stat	1.684700
Prob(F-statistic)	0.000000		

تأخذ العلاقة الرياضية الشكل التالي: .حيث: P: سعر نفط برنت (متغير مستقل) ، PIB: الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (متغير تابع) ، e: حدّ الخطأ، b: معامل الارتباط، a: قيمة الناتج المحلي الإجمالي في حالة غياب العائدات النفطية.و انطلاقا من الجدول1، يأخذ التمثيل الرياضي للعلاقة الشكل التالي:

$$PIB = 1662.44713961 \times P + 17508.8856711$$

يتبين من علاقة الانحدار، أن العلاقة الخطية بين المتغيرين هي علاقة موجبة (b=1662.447) .وعليه فأسعار النفط تؤثر طردياً على مستويات الناتج المحلي الإجمالي، إذ يترتب عن ارتفاع أسعار النفط بدولار واحد زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 1662.447 مليون دولار.وهو مبلغ كبير مقارنة بحجم الناتج المحلي في الجزائر، ففي سنة 2012، قُدِّر متوسط أسعار نفط برنت بـ 111.67 دولارا، أما الناتج المحلي فقدر بمبلغ 205788.796 مليون دولار.

ويمكن من خلال نتائج الانحدار الموضحة في الجدول1، اختبار صلاحية النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين مستويات الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وأسعار النفط كمتغير مستقل، **إذ نميز أن:**

1. مؤشر قياس جودة النموذج R- squared، يُقدّر بـ0.983699 (قريب من الواحد) ، أي أن أسعار النفط تفسر نسبة كبيرة من التغيرات على مستوى الناتج المحلي الإجمالي؛
2. F- statistic (إحصائية فيشر) هي معنوية عند 1 %، 5 % و 10 %؛
3. t- Statistic (إحصائية ستودنت) هي معنوية عند 1 %، 5 % و 10 %.

وهو ما يؤكد على أهمية أسعار النفط في تفسير تغيرات مستويات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، كما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري اتجاه أسعار النفط.

وباتباع نفس المنهجية مع الحالة النرويجية، وفقا لمعطيات قاعدة بيانات البنك الدولي ومعطيات British Petroleum، تم تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط بالاستعانة ببرنامج Eviews6.والذي نتج عنه التمثيل الرياضي الآتي:

$$PIB = 3.89168401582 \times P + 87.1803672073$$

يتبين من علاقة الانحدار أن العلاقة الخطية بين المتغيرين هي علاقة موجبة (b=3.892) .وعلى الرغم من أهمية أسعار النفط في تفسير تغيرات مستويات الناتج المحلي الإجمالي في النرويج، ومعنويّتها، فإن هذا الأثرمبلغ جدّ منخفض.فكل تغير بدولار واحد في أسعار النفط يؤثر على مستويات الناتج المحلي بمبلغ 3.892 مليون دولار.ويشكل هذا المبلغ 2.34 % من مبلغ التغير المسجل في الجزائر، والذي يقدر بمبلغ 1662.447 مليون دولار.في حين أن حجم الناتج الإجمالي النرويجي يتجاوز ضعف حجم الناتج الجزائري. ممّا يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري للإيرادات النفطية لدعم برامجه التنموية، في حين تنويع الاقتصاد النرويجي خارج نشاط قطاع النفط.

وتبين قاعدة بيانات البنك الدولي (http://data.worldbank.org/ country) التبعية اتجاه أسعار النفط في الجزائر، من خلال مؤشر نسبة ريع الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتراوح عموما بين 25 % و 45 %.كما توضح تقلّب ريع الموارد الطبيعية لاسيما المحروقات، وتمثيله لنسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر. وهو ما يفسر التأثير القوي لتغيرات أسعار المحروقات، والتي يشكل الريع أحد عناصرها، على مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

2.2 – معدلات النمو الاقتصادي:

تبين معطيات البنك الدولي، من خلال الشكل1، مستويات نموٍ اقتصادي منخفضة نسبياً، كما تتميز هذه الأخيرة بالتذبذب، مما يدل على هشاشة النمو وعدم استقراره.

الشكل (1)

تطور مستويات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1993 - 2012)

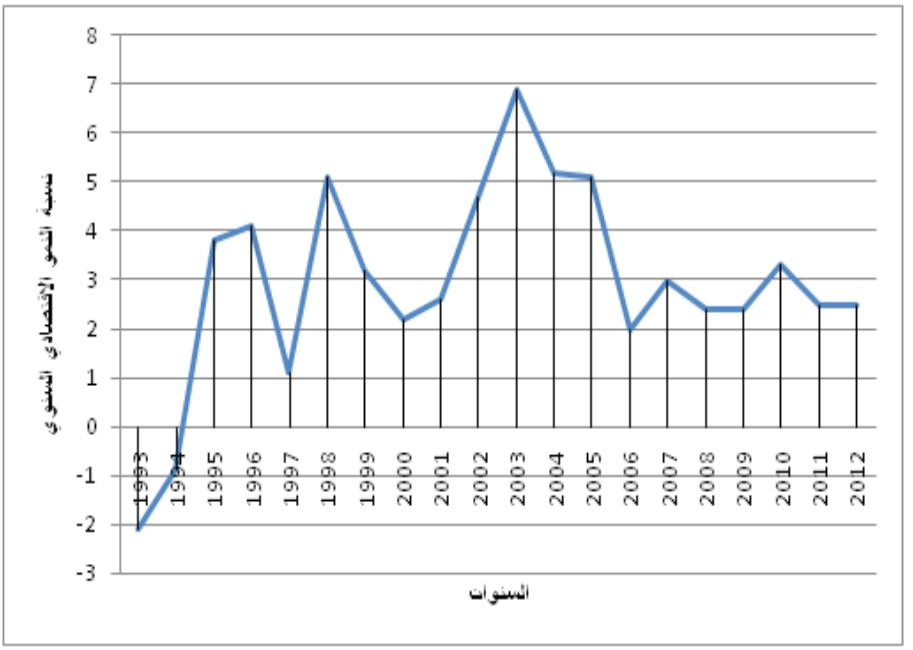

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لبيانات البنك الدولي (data.worldbank.org / http:/ /)

تميزت الفترة (1994 – 1998) ، وهي مرحلة تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي، التي استُكملت سنة 1998، بتزايد نسبي في مستويات النمو بعد فترة من الركود.تمّ خلال هذه الفترة تسجيل جملة من النتائج الإيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية لاسيما النمو الاقتصادي، إضافة إلى استرجاع التوازنات المالية.بالمقابل، كان للبرنامج آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية.إذ مُنيت القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعية، بخسائر كبيرة في إطار انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد قائم على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.كما تدهورت مستويات المعيشة والخدمات الاجتماعية و تفاقمت البطالة.

وفي ظل هذه الحالة، استغلّت السلطات الجزائرية عودة انتعاش أسعار النفط منذ سنة 2000 لإطلاق برامج استثمارية ضخمة، ترتّب عنها تسجيل مستويات متواضعة للنمو الاقتصادي، خاصة في السنوات الأخيرة (في حدود 3 %) .وعلى الرغم من تعدد الأسباب المطروحة لتفسير هذه المفارقة، فقد ازداد الاهتمام بموضوعي مرونة الجهاز الإنتاجي والحوكمة.

◄ **أولا- مدى مرونة الجهاز الإنتاجي:**

يُرجِع وزير المالية الأسبق عبد اللطيف بن اشنهو، هذا الانخفاض في النمو الاقتصادي إلى تراجع الاستثمارات الإنتاجية للدولة كأحد الأسباب الرئيسية.حيث قام بتقدير الاستثمارات الإنتاجية الفعلية في الفترة (2000 – 2010) بـ 2 % من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 22 – 23 % في المخططات السابقة.في حين قَدَّرَ مخصصات دعم قطاع الأسر بـ 20 % من الناتج (Benachenhou، 2012) .بالتالي يُلاحَظُ تراجعٌ لدور الدولة في القطاع الإنتاجي وتعزيز الاستهلاك، على الرغم من تراجع العرض المحلي الذي عُوِّض عبر الاستيراد.

كما قام شيبي، بن بوزيان و شكوري (2010) بدراسة الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر، باستخدام مقاربة نماذج الأشعة الهيكلية ذات الانحدار الذاتي، باستعمال بيانات سنوية للفترة (1965 – 2007) .

أوضحت النتائج التطبيقية لهذه الدراسة أن السياسات المالية التوسعية التي انتهجتها الدولة، عبر رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني، خالفت الآثار الكينزية من خلال ضعف القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية.وفسِّر هذا الضعف، بشكل أساسي، من خلال ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته.فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لدعم النمو، لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، مما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، وتحويل هذه المبالغ إلى إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط.(شيبي وآخ.، 2010، ص.12 – 17) .

كما توصل كل من لعايب وبوخاري (2012، ص.12 – 16) إلى النتيجة نفسها، من خلال تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990 – 2011) ، باستخدام نموذج المضاعف.وتم إرجاع الأسباب الكامنة خلف انخفاض قيمة المضاعف إلى العوامل الموضوعية التي تحدُّ من مفعوله، كعدم توافر الاقتصاد الجزائري على آليات السوق، بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الإنتاجي، والتسربات الكبيرة في الدخل.

وتكمن خطورة هذه الحالة، في أنه إلى جانب المفارقة بين ضخامة المبالغ المنفقة، وضعف تأثيرها على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، توجد مشكلة أخرى ترتبط بمدى

استدامة مصادر تمويل الدولة لبرامج الإنعاش الاقتصادي.إذ يوضح تطور قيم حسابات ميزانية الدولة في الفترة (2000 – 2013) وفقا لبيانات وزارة المالية الجزائرية (http:/ www.mf.gov.dz) ، اعتماد إيرادات الدولة بشكل كبير على الإيرادات النفطية.حيث تتجاوز حصتها إجمالا الـ 50 % من الإيرادات الكلية لموازنة الدولة.في ظل تفاقم عجز الموازنة، الذي انتقل من 61 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 2652 مليار دينار جزائري سنة 2013 (يتم تغطية هذا العجز من خلال صندوق ضبط الإيرادات العمومية الممول من الإيرادات النفطية) .ويترتب على هذا الاعتماد على الإيرادات النفطية، والتي تشكّل مصدر دخلٍ غير دائم، إشكالية التمويل المستقبلي للاقتصاد.

◄ **ثانيا- الحوكمة في الجزائر:**

استفاد برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة (1 يوليو 2007) ، المنبثق

عن الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، من تمويلٍ شامل من ميزانية الدولة.(7) وقد تمّ إدماج هذا البرنامج ضمن البرامج الوطنية الإنمائية، لأجل تحقيق نوع من التجانس والترابط بين كل من برنامج عمل الحكومة في مجال الحوكمة، والبرنامج الحكومي الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 28 يونيو 2007.(تقرير الحكومة الجزائرية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، 2008) .

وعلى الرغم من مبادرة السلطات الجزائرية، تبقى النتائج الملموسة بعيدة عن الأهداف المرجوّة.وسيتم فيما يأتي عرض بعض الأمثلة عن هذه النتائج كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات الحوكمة العالمية، ومناخ الأعمال الذي يشمل الجانب المؤسساتي.(8)

أ. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح من خلال تتبع تطور مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (وفقا لتعادل القوى الشرائية و الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2005) ، أن نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ازدادت، في الجزائر، بما يتجاوز الضعف.فخلال الفترة (1966 – 2012) ، انتقل نصيب الفرد الجزائري من 1513 دولارا أمريكيا إلى 3212 دولارا، بنسبة زيادة تقدر بـ 112.3 %، و من خلال متوسط معدلِ نموٍ سنويٍ يقدر بـ 1.6

%.والذي هو أعلى بشكلٍ طفيف مقارنة بالنسبة والمعدل العالميين.

الجدول (2)

تطور مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة (-1966 2012) وفقا لتعادل القوى الشرائية والأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2005 الوحدة: دولار أمريكي

البلد	الناتج الداخلي الخام الفردي لسنة 1966	الناتج الداخلي الخام الفردي لسنة 2012	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الفترة 1966-2012	متوسط معدل النمو السنوي
العالم	3740	7751	107,30%	1,55%
الجزائر	1513	3212	112,30%	1,60%
تونس	985	3783	284,10%	2,86%
النرويج	21520	65617	204,90%	2,37%

لحساب متوسط معدل النمو السنوي في الفترة (-1966 2012) : يتم حساب اللوغاريتم النيبيري لحاصل قسمة الناتج الداخلي الخام الفردي لسنة 2012 على الناتج الداخلي الفردي لسنة 1966، وتقسيمه على عدد سنوات الدراسة، والتي هي 47 سنة في هذه الحالة كما يلي: « ln (PIB2012/ PIB1966) / 47)) ».

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لبيانات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية العالمية لسنة (http:// /data.worldbank.org) .

إلا أنه من ناحية الأرقام المطلقة، يبقى نصيب الفرد في الجزائر أقل من نصف المستوى العالمي المقدر بـ 7751 دولارا.بالمقابل، وعلى الرغم من أن تونس دولة غير نفطية، كما أنها أفقر من الجزائر من حيث الموارد الطبيعية، إلا أنها سجلت زيادة كبيرة في مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، بما يتجاوز الدخل الفردي للجزائر.حيث تضاعف الدخل الفردي بها بحوالي ثلاثة أضعاف الدخل المسجل في سنة 1966، فانتقل من 985 دولارا أمريكيا إلى 3783 دولارا سنة 2012، من خلال متوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 2.86 %.[9] أما بالنسبة لحالة النرويج، فتميز الدخل الفردي بها، منذ الستينيات

بمستواه المرتفع عالياً، مقارنة بالمستوى العالمي.واستمرّ الدخل الفردي بها في الارتفاع، فانتقل من 21520 دولارا أمريكيا سنة 1966، ليبلغ 65617 دولارا سنة 2012، بزيادة نسبية تقدر بـ 204.9 %؛ أي بما يتجاوز 8 أضعاف الدخل العالمي.

ب. مؤشرات الحوكمة العالمية ومناخ الأعمال:

الشكل (2)

مؤشرات الحوكمة العالمية للجزائر/ تونس/ النرويج لسنة 2012

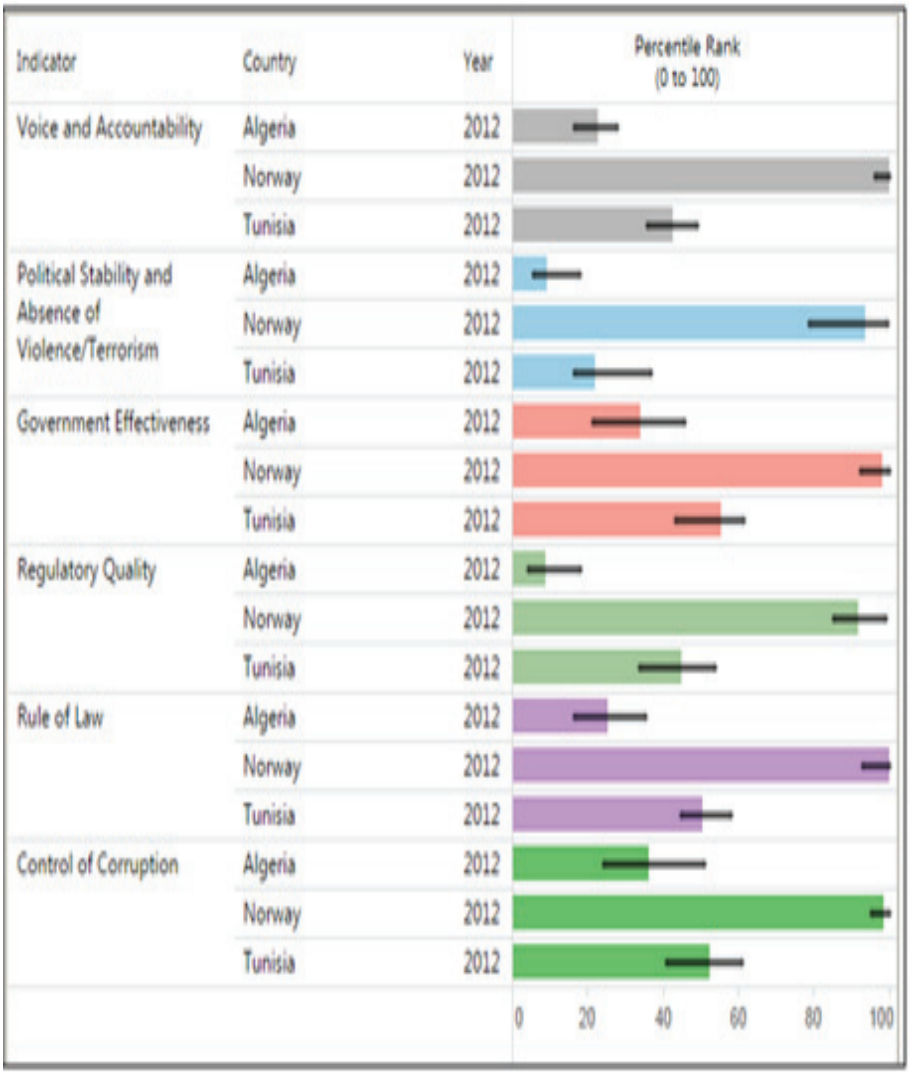

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للحوكمة العالمية (http:/ / info.worldbank.org/ governance/ wgi/ index.aspx#reports)

الجدول (3)

مؤشرات التنافسية العالمية للجزائر/ تونس/ النرويج لسنة 2013/ 2014 (10)

المرتبة / المؤشر	مرتبة الجزائر من مجموع 148 دولة لسنة 2014/2013	مرتبة تونس من مجموع 148 دولة لسنة 2014/2013	مرتبة النرويج من مجموع 148 دولة لسنة 2014/2013
الترتيب (حسب المؤشر العام)	100	83	11
المتطلبات الأساسية:	92	74	6
الجانب المؤسساتي	135	73	6
البنية التحتية	106	77	33
محيط الاقتصاد الكلي	34	96	2
الصحة والتعليم الابتدائي	92	47	14
الكفاءة والقدرة:	133	88	12
التعليم العالي والتكوين	101	73	10
كفاءة سوق السلع	142	88	22
كفاءة سوق العمل	147	132	14
تطور السوق المالي	143	110	9
الاستعداد التكنولوجي	136	83	3
سعة السوق	65	64	51
عوامل التطور والابتكار:	143	79	16
تطور قطاع الأعمال	144	76	13
الابتكار	141	88	13

المصدر: (World Economic Forum، 2013، ص.102 - 302 - 370)

من خلال مؤشرات الحوكمة العالمية، إضافة إلى مؤشرات مناخ الأعمال، لاسيما الجانب المؤسساتي لكل من الجزائر، وتونس والنرويج، يتضح توافق هذه المؤشرات مع

مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.وهو ما يعكس أهمية دور الحوكمة والإطار المؤسساتي في الأداء الاقتصادي.فالنرويج تتميز بجودة مؤشراتها على المستوى العالمي، إذ تحتل المراتب الأولى من حيث الحوكمة والمناخ الجيد للاستثمار.ممّا يساهم في تفسير الفجوة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ببقية بلدان العالم، إضافة إلى استدامة النمو بها.كما تتميز تونس أيضا، بمؤشرات أحسن من تلك المسجلة بالجزائر، على الرغم من خصوصية الحالة التي تمرّ بها في السنوات الأخيرة.بالتالي فالنمو الاقتصادي في تونس أكثر استدامة من الجزائر، التي تتجه إلى تعويض هذه النقائص عبر شراء السلم الاجتماعي.

إذ يحظى الجانب الاجتماعي في الجزائر بأهمية كبيرة، حيث بلغ إجمالي النفقات الاجتماعية 54.9 مليار دولار أي ما يتجاوز قليلا 30 % من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أهمية هذه النفقات في ضمان حماية قطاع الأسر من ذوي الدخل الضعيف، فإنه في غياب استهداف مركّز لفئة الفقراء والمستضعفين، تشكّل الطبقة الميسورة أكبر مستفيد من هذه النفقات.(Perspectives Économiques en Afrique : Algérie : 2014، 2014، ص.12 – 13) .

كما تتميز المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، لاسيما المؤسسات العمومية، بعدم خضوعها، عموماً، لمتطلبات المساءلة.فباستثناء المعلومات المحاسبية التي تُوفَّر لمصلحة الضرائب، فالمسيّرون ليسوا مطالبين بالإفصاح عن نشاطاتهم أو تبرير خياراتهم فيما يتعلق بتخصيص موارد المؤسسة.كما تتميز البيئة المؤسسية للاستثمار في الجزائر بتدهورها لاسيما عدم استقرار النظم المؤطرة لها، وتعدد المنظمات الفاعلة في مجال الاستثمار؛ ممّا يؤثر على تكاليف المعاملات المرتبطة بالعملية الاستثمارية.

(Moulai & Benabdallah، 2012، ص.11) .

3.2 – هيكل المساهمة في القيمة المضافة:

بالنسبة لهيكل مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة، وفقا لقاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء (http:/ / www.ons.dz/) ، تبقى المساهمة الأساسية لقطاع المحروقات (القطاع الإستخراجي) ، بنسبة تتراوح بين 33.5 % و 48.5 % من إجمالي القيمة المضافة.يلي هذا القطاع، قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية، مدعوماً بطابع الاقتصاد القائم على التداول إضافة إلى المشاريع الضخمة للسكن والأشغال العمومية.أما فيما يخصّ القطاع الزراعي، فلقد شهد استقراراً نسبياً مع بعض التذبذبات التي ارتبطت أساسا بالعوامل المناخية، لكنه يبقى بعيداً عن تخفيضٍ معتبرٍ

لفاتورة الاستيراد.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي فما زالت حلقة تدهور التصنيع مستمرة، إذ تراجعت مساهمته من إجمالي القيمة المضافة لتبلغ 4.9 % سنة 2011.وحسب معطيات وزارة المالية سجلت غالبية فروع القطاع الصناعي، خارج نشاط قطاع المحروقات والصناعة الغذائية، تراجعاً سنة 2011.[11] (تقرير وزارة المالية، 2011، ص.7) .

ولقد بّين المسح الاقتصادي الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء (2012، ص.9 – 10) ، تهميش القطاع الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري.إذ يتميز النسيج الاقتصادي، من حيث عدد الوحدات الاقتصادية، بهيمنة القطاع الخاص، والذي يشكل 95.9 % من إجمالي عدد الوحدات الاقتصادية.تنشط غالبيتها في قطاع التجارة بنسبة 55.7 % (منها84.3 % ضمن تجارة التجزئة) ، و 33.5 % ضمن الخدمات، خاصة ضمن وحدات النقل، والتخزين والمطاعم.فيما يتعلق بالصناعة المانيفاكتورية فهي تمثل 9.7 % من إجمالي الوحدات، منها 24.2 % ضمن الصناعة الغذائية و 10.9 % ضمن صناعة الملابس الجاهزة.أما القطاع العام فيشكل 2.4 % من إجمالي عدد المؤسسات الاقتصادية، في حين المؤسسات المشتركة والأجنبية فتمثل 1.7 %.[12]

ومما سبق يتضح تركز وحدات القطاع الخاص في قطاعي التجارة و الخدمات، في أنشطة تتميز بالربح السريع وقلة المخاطر الاستثمارية (المرتبطة بإعادة تدوير الريع) .مما ترتب عنه عدم تعويض القطاع الخاص الذي تغلب عليه الوحدات المصغرة، للفراغ الذي خلفه تراجع دور الدولة في النشاط الإنتاجي، في ظل تدهور مناخ الأعمال ومؤشرات الحوكمة.مما يفسر انخفاض الاستثمارات الإنتاجية في السنوات الأخيرة، وتدهور القدرات الإنتاجية التي أثرت بدورها على مستويات الأداء الاقتصادي ومنه استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر.

4- نتائج الدراسة:

بينت دراسة حالة الاقتصاد الجزائري توافقا، مع العديد من جوانبِ التأصيل النظري المطروح، لاسيما:

1. الآثار السلبية لحساسية الاقتصاد الجزائري اتجاه تقلبات أسعار النفط؛
2. توافق الاقتصاد الجزائري مع مفهوم الدولة التوزيعية (الدولة الريعية) ، انعكس في غياب ما يمكن أن يُطلق عليه بسياسة اقتصادية فعالة؛
3. توافق الاقتصاد الجزائري مع تصنيف Nankani للاقتصاد المنجمي؛

4. أظهرت معطيات كل من الاقتصاد النرويجي والجزائري، توافقهما مع نتائج دراسة Alhosseini ،Mehrara و Bahramirad (2008) .فالجزائر الفقيرة من حيث المؤسسات القائمة بها، تميزت بتأثير سلبي معتبر للإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي.في حين النرويج التي تتوافّر لديها مؤسسات قوية، تميزت بتأثير إيجابي معتبر للإيرادات النفطية على النمو.بالتالي فنوعية المؤسسات القائمة في البلد المعني، هي التي تتسبب في تحويل الثروة النفطية إلى نعمة أو إلى نقمة.كما تم تأكيد هذه النتيجة، بالأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد التونسي الذي يتميز بفقره من حيث الموارد الطبيعية مقارنة بالجزائر، لكنه أفضل من حيث هيكله المؤسساتي، وهو ما انعكس على أدائه الاقتصادي.

كما أظهر تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين أنه على الرغم من تمكنها، في السنوات الأخيرة، من تحقيق نتائج اقتصادية حسنة.فإنه من الصعب الحكم على نجاح البرامج الاستثمارية الضخمة، في تهيئة الاقتصاد لما بعد المحروقات لاسيما النفط.إذ لم يتمكن الاقتصاد الجزائري من إقامة اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق نمو مستدام، يعكس الأداء الاقتصادي الجيد والإدارة السليمة للعائدات النفطية، مما يساهم في انتقال الثروة عبر الأجيال، **من خلال النتائج الآتية**:

1. أظهر كل من التحليل القياسي لعلاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومتوسط أسعار نفط برنت السنوية، في الفترة (1993 – 2012) ، إضافة إلى معطيات مؤشر نسبة ريع الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهيكل إيرادات الدولة، تبعية الاقتصاد الجزائري للإيرادات النفطية؛

2. تميزت مستوياتَ النمو الاقتصادي بانخفاضها النسبي، مع تذبذب مستوياته، مما يدل على هشاشة النمو وعدم استقراره؛

3. بالنسبة لهيكل مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة، تبقى المساهمة الأساسية لقطاع المحروقات، بنسبة مساهمة تتراوح بين 33.5 % و 48.5 % من إجمالي القيمة المضافة، في حين تتميز مساهمة القطاعات الإنتاجية بالضعف.

ومن أهم العوامل المفسرة لضعف القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر في التأثير على الأداء الاقتصادي:

1. المشكلات المرتبطة بالحوكمة: إذ أظهرت مؤشرات الحوكمة العالمية، إضافة إلى مؤشرات مناخ الأعمال لاسيما الجانب المؤسساتي تدهوراً كبيراً.وذلك على الرغم من أهمية دور الحوكمة والإطار المؤسساتي في الأداء الاقتصادي؛

2. المشكلات المرتبطة بالقطاع الإنتاجي: حيث يُسجِّل هذا الأخير تراجعاً في الاستثمارات الإنتاجية، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، مما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، وتحويل النفقات إلى إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد الواردات.كما تتركز وحدات القطاع الخاص في قطاعي التجارة والخدمات، في أنشطة تتميز بالربح السريع و قلة المخاطر الاستثمارية (المرتبطة بإعادة تدوير الريع) .مما ترتب عليه عدم تعويض القطاع الخاص الذي تغلب عليه الوحدات المصغرة، للفراغ الذي خلّفه تراجع دور الدولة في النشاط الإنتاجي، في ظل تدهور مناخ الأعمال ومؤشرات الحوكمة.وهو ما يفسر انخفاض الاستثمارات الإنتاجية في السنوات الأخيرة، وتدهور القدرات الإنتاجية التي أثرت بدورها على مستويات الأداء الاقتصادي ومنه استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر.

ولقد نتج عن تشخيص القنوات السببية لتعثر النمو لاسيما حالة الجزائر، أن المشكلة ليست في ريع الموارد الطبيعية وإنما في تسيير هذا الريع.وهو ما يفتح المجال أمام إمكانية تحسين الأداء الاقتصادي لبلدان الجنوب النفطية، **من خلال ثلاثة ركائز أساسية تتمثل في**:

1. تحييد آثار التذبذب واللايقين المرتبطِ بإيرادات النفط بما يساهم في توفير الاستقرار الاقتصادي، كإنشاء صناديق النفط.مع ضرورة التنسيق بين الإدارة المالية للصندوق، وإدارة الديون وإدارة التدفقات النقدية لخزانة الدولة.وكذلك احترام الشفافية، والانضباط المالي في تسيير موارد النفط؛

2. الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بتنويع النسيج الاقتصادي، وتحفيز القطاع الخاص وتكوين رأس المال البشري، لتعزيز القطاع الإنتاجي؛

3. ضرورة أخذ تحسين الإطار المؤسساتي، والحوكمة عامة بعين الاعتبار، لاسيما نوعية المؤسسات المؤطرة لأداء الاقتصاد، ومناخ الاستثمار لزيادة فعالية السياسات الاقتصادية.

الهوامش:

1. تم اعتماد مصطلح بلدان الجنوب النفطية، لأن غالبية البلدان المصدرة للنفط التي تتوزع جنوب الكرة الأرضية، تتميز من الناحية الاقتصادية بأنها أقل تقدما (بدرجات متفاوتة) مقارنة بمصدري النفط في الشمال، كالنرويج وبريطانيا.
2. تجدر الإشارة إلى أن الريع النفطي يرتبط بالصناعة النفطية، التي تنقسم إلى عدة مستويات: الاستخراج، النقل، التكرير، التوزيع.وكل برميل نفط خام، يولّد خلال عملية تحويله إلى منتج مكرّر نهائي، مبالغ معتبرة من الريع (أو الفائض البترولي) .ويتم اقتسام هذه المبالغ وفقا لموازين القوى في الصناعة النفطية والأسواق العالمية، ويرجع ذلك إلى تاريخ الصناعة النفطية على المستوى العالمي.(Bendib، 1995) .
3. Economies in transition.
4. تُعرّف Roumeen Islam (2002، ص.48) المؤسسات على أنها: « قواعُد تحكم السلوك، والآليات التي تقوم بتنفيذ هذه القواعد، والمنظمات، التي تؤثر في حوافز الأفراد، و تدعم عمليات الأسواق».ويصنف Rodrik و Subramania (2003، ص.32) ، المؤسسات من حيث الوظيفة على مستوى السوق إلى أربعة مجموعات هي: المؤسسات التي تخلق السوق، المؤسسات المنظمة للسوق، المؤسسات المحققة لاستقرار السوق، والمؤسسات التي تمنح الشرعية للسوق.
5. يشمل قطاع المحروقات في الجزائر النفط و الغاز الطبيعي، إلا أن إيرادات النفط أكبر من إيرادات الغاز، و هو ما يفسر اهتمام هذه الدراسة بقطاع النفط.
6. نفط برنت هو الأقرب لنوعية النفط الجزائري، كما يتميز بوفرة المعطيات حول متوسطِ أسعاره السنوية.
7. يضم البرنامج أربعة محاور موضوعية تتمثل في: الحوكمة السياسية، الحوكمة الاقتصادية، الحوكمة والمؤسسات، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
8. والتي تشكل أمثلة إضافية، إلى جانب مؤشرات النمو الاقتصادي التي تم التعرض إليها سابقا.
9. إلا أن هذا لم يمنع قيام الثورة في تونس (نهاية عام 2010) ، حيث اتضح أن النظام لم يكن يعير أهميةً للتوزيع العادل لنتائج الأداء الاقتصادي الجيد على المواطنين التونسيين.

10. تلاحظ النتائج نفسها، في حالة مؤشرات تقرير البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في كل من الجزائر/ تونس/ النرويج لسنة 2013/ 2014.غير أنها أكثر سوءا فيما يتعلق بالجزائر وأحسن بالنسبة لتونس.

(World Bank Doing Business Report 2014، 2013)، ص.174 – 214 – 231) .

11. فلقد ترتب عن الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية إلى جانب برامج صندوق النقد الدولي: تفكيك القطاع الصناعي العمومي، خصخصة الأصول، انخفاض الإنتاجية، توسيع انفتاح للتجارة الخارجية (الذي أدى إلى زيادة الضغوط التنافسية) ، إحلال الواردات محل الإنتاج المحلي، وتوسع القطاع غير الرسمي.

(Perspectives Économiques en Afrique : Algérie : 2014، 2014)، ص.15) .

12. تجدر الإشارة إلى أنه حسب تقرير «الآفاق الاقتصادية لإفريقيا» (2014، ص.14) ، يساهم القطاع الخاص بنسبة 52% من إجمالي القيمة المضافة، من خلال مؤسسات عائلية مصغرة.تتميز هذه الأخيرة بضعف قدرتها على الاستثمار، محدودية حصولها على الائتمان المصرفي، مع ضعف آفاق النمو.أما مؤسسات القطاع العام والقطاع المشترك، فتساهم بنسبة 48% من إجمالي القيمة المضافة.وتتميز هذه المؤسسات بكبر حجمها (تضم أكثر من 250 موظفا و يُقّدر رقم أعمالها بملياري دينار جزائري على الأقل) .على سبيل المثال يضم قطاع المحروقات مؤسسة سوناطراك العمومية، التي تضمن لوحدها 36% من الناتج المحلي الإجمالي.

المصادر والمراجع:

أولا- المراجع العربية:

1. إسلام، رومين.(2002) .مؤسسات لدعم الأسواق.مجلة التمويل والتنمية.1 (39) .
2. رودريك، داني وسوبرامانيان، أرفيند.) 2003) .أسبقية المؤسسات: ماذا تعني وماذا لا تعني.مجلة التمويل والتنمية.2 (40) .
3. شيبي، عبد الرحيم وبن بوزيان، محمد وشكوري، سيدي محمد (2010) .الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية.الورقة البحثية رقم 536.تم تحميله بتاريخ 24/ 06/ 2014، عبر الموقع:

http:/ / www.erf.org.eg/ cms.php?id=home_page

4. لعايب، وليد وبوخاري، لحلو (2012، ديسمبر) .دراسة تقييمية لفعالية سياسة الإنفاق الحكومي باستخدام نموذج المضاعف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 – 2011، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الجزائر –خمسون سنة من تجارب التنمية– .الجزائر.
5. مصالح الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(2008) ، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة.الجزائر: نُشر من قبل مصالح الدولة.
6. الوزارة الأولى للجزائر.(2008) .تقرير حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999 – 2008.تم تحميله بتاريخ 02/ 06/ 2012 عبر الموقع

http:/ / www.premier- ministre.gov.dz/ index.php

7. الوزارة الأولى للجزائر.(2010) .ملحق بيان السياسة العامة.تم تحميله بتاريخ 02/ 06/ 2012 عبر الموقع

http:/ / www.premier- ministre.gov.dz/ index.php

ثانيا- المراجع الأجنبية:

1. *Alexeev, M.& Conrad, R.(2009) .The elusive curse of oil.Working Paper SAN09- 04.Retrieved July 7,2014, from http:/ / research.sanford.duke.edu/*

2. *Auty, R.M.(1993) .Sustaining development in mineral economies.London: Routledge.*
3. *Beblawi, H.(1987) .The Rentier state in the Arab World.In H.Beblawi and G.Luciani (Eds.) .The rentier state 2.London: Croom Helm.*
4. *Benachenhou, A.(2012, Décembre) .État- économie- société.Papier présenté au colloque sur L'Algérie : cinquante ans d'expériences de développement.Alger.Algérie.*
5. *Bendib, R.(1995) .Rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie. Alger : Office des publications universitaires.*
6. *Goumeziane, S.(2003) .Le pouvoir des rentiers.Paris: Méditerranée.*
7. *Haber,S.&Menaldo,V.(2011).Donaturalresourcesfuelauthoritarianism? Retrieved June 5,2014, from: http:/ / journals.cambridge.org/ action/ displayJournal?jid=PSR*
8. *Hamdad, T.(2012, Décembre) .Politique Budgétaire et Croissance.Papier présenté au colloque sur L'Algérie : cinquante ans d'expériences de développement.Alger.Algérie.*
9. *Jeffrey, F.(2011, September) .The natural resource curse.Paper presented at the IMF high level seminar on Commodity price volatility and inclusive growth in low- income countries.Washington, D.C.*
10. *Luciani, G.(1987) .Allocation vs.production states.In H.Beblawi and G.Luciani (Eds.) .The rentier state 2.London: Croom Helm.*
11. *Mahdavy, H.(1970) .Patterns and problems of economic development in rentier states.Studies in the economic history of the Middle East.London: M.A.Cook.*
12. *Mehrara, M.M.& Mohsen and Alhosseini, S.& Bahramirad, D.(2008) .Resource curse and institutional quality in oil countries.Retrieved June 20,2014, from: http:/ / mpra.ub.uni- muenchen.de/*
13. *Moulai, K.& Ben abdallâh, Y.(2012, Décembre) .Le changement institutionnel dans une économie de rente.Papier présenté au colloque sur L'Algérie : cinquante ans d'expériences de développement.Alger.Algérie.*
14. *Nankai Gobind.(1979) .Development problems of Mineral- exporting countries.Working paper n° 354.Retrieved May 16,2014, from: http:/ / documents.worldbank.org/ curated/ en/ home*

15. *Ross, M.L.(2014, February 12) .What have we learned about the resource curse? Retrieved June 20,2014, from http:// socialsciences.ucla.edu/*
16. *Sachs, J.D.& Warner, A.M.(1995) , Natural resource abundance and economic growth, Working Paper n° 5398.Retrieved June 5,2014, from: http:// www.nber.org/*
17. *Sala- I- Martin, X.Subramanian, A.(2003) .Addressing the natural resource curse.Working Paper/ 03/ 139.Retrieved June 5,2014, from: http:// www.nber.org/*
18. *Stiglitz J.E.(2005) .Making natural resources a blessing rather than a curse.Lifting the resource curse 2.New York: Open Society Institute.*
19. *Temmar, H.(2011) .La Transition de l'économie émergente.Alger : Office des publications universitaires.*
20. *British Petroleum.(2013) .Statistical Review of World Energy.England: British Petroleum.*
21. *Ministère des Finances (2012) .Situation Économique et Financière de l'Algérie en 2011.Algérie : Ministère des Finances.*
22. *Office National des Statistiques.(2012) .Premier Recensement Économique : 2011, Collections Statistiques N°172/ 2012.Algérie : Office National des Statistiques.*
23. *World Bank.(2013) .Doing Business Report 2014.Washington: World Bank.*
24. *World Economic Forum.(2013) .The Global Competitiveness Report 2013- 2014.Switzerland: World Economic Forum.*
25. *Base de données de L'Office National des Statistiques : http:// www.ons.dz/*
26. *Bas de données du Ministère des Finances : http:// www.mf.gov.dz*
27. *International Monetary Fund Data Base : http:// www.imf.org/ external/ index.htm*
28. *World Bank Data Base: http:// www.worldbank.org/*

القرض السندي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة
دراسة حالة شركة سونلغاز- الجزائر- *

قحايرية سيف الدين **

* تاريخ التسليم: 16/ 7/ 2014م، تاريخ القبول: 24/ 9/ 2014م.
** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.

ملخص:

ان التمويل كوظيفة من الوظائف الحساسة داخل المؤسسة، ونظرا لأهميته ودوره في تحريك مختلف الأنشطة، يحظى بأهمية خاصة من طرف الإدارة المالية، لذا يتوجب عليها اختيار الهيكل التمويلي المناسب من بين المصادر المتاحة، والقرض السندي باعتباره آلية تمويل في المؤسسة فإنه يوفر الأموال الضرورية للمؤسسة، وكذا استثماراتها باعتباره أقل تكلفة من بين مصادر التمويل الخارجية، وهنا وجب دراسة وقياس مدى تأثير هذا المصدر على المؤسسة ووضعيتها المالية من خلال قيامنا بتحليل مجموعة من المؤشرات والنسب المتعلقة بهيكل التمويل والمردودية.من خلال دراستنا للشركة الوطنية للكهرباء والغاز «سونلغاز» في الجزائر وباستخدام اختبار غرانجر للسببية لمعرفة تأثير الإصدار السندي على وضعية المؤسسة يمكننا القول إنه مثل لها مصدراً تمويلياً مهماً وجيداً، ورغم توصلنا إلى عدم تسبب بعض المؤشرات في تحسين المردودية إلا أن تأثير القرض السندي على الوضعية المالية كان واضحاً من خلال تأثير قدرة المؤسسة على السداد على مردوديتها المالية، وبخاصة خلال سنوات الاصدار.

الكلمات المفتاحية: التمويل، القرض السندي، الهيكل المالي، القدرة على السداد، المردودية المالية.

Bond Loan and Its Impact on Financial Situation of Institution: Sonelgaz Company in Algeria as a Case Study

Abstract:

The funding in the institution as a sensitive function has a special importance in the financial management because of its importance and role in funding and developing various activities.Thus, it is compelling to determine the appropriate financing structure from the available sources and the bond loan as a funding mechanism provides funds necessary to the institution's activities and investments.We are obliged to study and measure the impact of this source of funding on the institution and its financial situation through the analysis of indicators and ratios related to the financing structure and profitability.Through our study to the national company of electricity and gas «SONELGAZ» in Algeria, and by using granger causality test to determine the impact of the bond issue on enterprise situation, the researcher finds that it represents a good source of funding despite the fact that there was no effect for some indicators on profitability; however, the effect of bond loan on the financial situation was clear through the impact of institution›s ability to repay on financial profitability especially during the years of the loan.

Keywords: *funding, bond loan, financial structure, repayment capacity, financial profitability.*

مقدمة:

تعد الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف، ويمثل قرار التمويل أحد أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة في سبيل تسيير نشاطها، فالتمويل عصب المؤسسة والطاقة المحركة لجميع الوظائف والمنفذ لخطط الإدارة العليا للمؤسسة، وهذا من خلال مجموعة مصادر متعددة تتباين من حيث خصائصها وتكاليفها وشروط الحصول عليها، لذا من الضروري على الإدارة المالية إن تحدد بدقة مصادر التمويل المتاحة، وتختار منها المزيج التمويلي الأنسب مكونة بذلك الهيكل المالي الذي يستجيب لخطط المؤسسة ويمكنها من تحقيق الاهداف المسطرة.

إن تطور المؤسسات الاقتصادية وزيادة حجم معاملاتها واتساع نشاطها يدفعها إلى التوجه إلى بدائل تمويل خارجية إما عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، أو اللجوء إلى السوق المالي من خلال بيع وإصدار أوراق مالية، وهذا ما يوفره التمويل بالسندات الذي يعدُّ أداة مهمة توفر تمويلاً مستقراً طويل الأمد للمؤسسات وأقل تكلفة من التمويل البنكي، بالإضافة إلى إنه لا يحدث تضخماً لإن نفس الكمية من الأموال يتم تداولها.

إن امكانية حصول المؤسسة على بديل تمويل خارجي يتمثل في التمويل بإصدار السندات او ما يعرف بالقرض السندي، يجعل ادارتها المالية أمام حتمية دراسة وتقويم هذا المصدر وكذا تحليل وقياس أثره على المؤسسة ككل، وبخاصة على وضعيتها المالية ومردودية نشاطها وهنا تبرز أهمية موضوع الدراسة.

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليلها والتدقيق أكثر في إشكالية الدراسة، سنقوم بطرح التساؤل التالي، الذي يعدُّ جوهرياً وذا أهمية كبيرة:

إلى أي مدى يعدُّ القرض السندي مصدراً تمويلياً مهماً بالنسبة إلى المؤسسة الاقتصادية؟ وما مدى تأثير اللجوء إلى هذا المصدر التمويلي على الوضعية المالية للمؤسسة؟

وهذا من خلال التطرق إلى المحاور والنقاط الآتية:

- القرض السندي، عوامل مؤثرة، حدود استخدامه وتأثيره على المؤسسة.
- الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، طرق وأدوات تشخيص، نسب ومؤشرات تحليل.

- دراسة قياسية إحصائية لمدى تأثير القرض السندي لشركة الكهرباء والغاز «سونلغاز» في الجزائر على الوضعية المالية للشركة ومردوديتها.

فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية فقد تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: «نسبة القدرة على السداد لا تسبب ولا تؤثر في المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية».
- الفرضية الثانية: «نسبة القدرة على تغطية الفوائد لا تسبب ولا تؤثر في المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية».
- الفرضية الثالثة: «حجم الأموال الأجنبية لدى المؤسسة لا يسبب ولا يؤثر في مردوديتها المالية».
- الفرضية الرابعة: «قدرة التمويل الذاتي لا تؤثر في المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية».
- الفرضية الخامسة: «إجمالي فائض الاستغلال لا يؤثر في المردودية المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية».
- الفرضية السادسة: «حجم المصاريف المالية للمؤسسة لا يسبب ولا يؤثر في المردودية المالية».

أهمية البحث:

إن تنوع مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة واختلافها من جهة، وتوسعها وبحثها عن النمو الدائم والاستمرارية وزيادة أعبائها وحاجتها إلى الأموال من جهة أخرى، جعلت عملية الحصول على التمويل اللازم تحظى بأهمية بالغة من طرف الوحدات الاقتصادية وحتم على الإدارة المالية الاهتمام أكثر بعملية المفاضلة بين المصادر المتاحة أمامها واختيار الأمثل منها من أجل تكوين هيكل مالي مناسب لممارسة النشاط بصفة عادية، وهنا تتضح جلياً أهمية الدراسة من خلال محاولة تسليط الضوء على أحد هذه المصادر وتحليله وقياس مدى تأثيره على المؤسسة الاقتصادية ووضعيتها المالية.

أهداف البحث:

1. إبراز مدى أهمية القرض السندي كمصدر تمويلي خارجي متاح للمؤسسة الاقتصادية.

2. تقديم إطار عام لتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال أدوات، مؤشرات ونسب.

3. التعرف إلى مدى تأثير اللجوء إلى التمويل بالسندات كمصدر للأموال على المؤسسة الاقتصادية و كذا وضعيتها ومردوديتها.

4. محاولة التوصل إلى نتائج دقيقة من خلال الدراسة القياسية لمدى تأثير الإصدار السندي لشركة سونلغاز على وضعيتها المالية من أجل وصولها إلى الاستفادة القصوى من هذا المصدر والحصول على الأموال اللازمة وتجنب سلبيات هذا التمويل.

منهج البحث:

لقد تم في هذا البحث الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع بالفحص والتحليل الدقيق للمعلومات المتوافرة، إضافة إلى دراسة قياسية إحصائية من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة باستخدام اختبار السببية.

الدراسات السابقة:

طالم **زين الدين (2012)** ، التجربة الجزائرية في تمويل المؤسسات عن طريق القروض السندية، حيث تطرق الباحث إلى مختلف البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسة الجزائرية ولجوء بعضها إلى سوق السندات لتغطية احتياجاتها، وقد توصلت هذه الدراسة وبعد تقويم السوق السندي الجزائري إلى صعوبة نجاح المؤسسة في الحصول على الأموال اللازمة والاستفادة المثلى من هذا المصدر، نتيجة ضعف السوق المالية ونقص فعاليتها وكذا نتيجة هيمنة البنوك على تمويل الاقتصاد الوطني.

Akssil Kayssa (2011) ، تمويل الاستثمارات عن طريق القرض السندي، وهي دراسة قامت بتحليل مدى كفاءة السوق المالية الجزائرية وامكانية منحها للتمويل اللازم لاستثمارات مؤسسات قطاع الأعمال من خلال اصدار السندات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهمية هذا المصدر من خلال انخفاض تكلفته، واعتماده على جمع المدخرات وتمويله للاستثمارات، وقد توصلت كذلك إلى ضرورة العمل على تطوير السوق المالي الجزائري لتفعيل هذه السياسة.

صيودة **إيناس (2009)**، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة القرض السندي لمؤسسة سوناطراك– ، حيث تطرقت الدراسة إلى التوجهات الجديدة التي أصبحت تعتمد عليها المؤسسات في تمويل احتياجاتها المختلفة وهو الحال في الاقتصاد الجزائري نتيجة ضغوطات داخلية وخارجية، وهنا توصلت الباحثة إلى إن التمويل بالسندات يعدُّ واحداً من أهم البدائل التي قد تستعملها المؤسسة، وحلا لصعوبات الحصول على الأموال خاصة بالنسبة إلى المؤسسات العمومية الجزائرية الكبيرة.

مريم باي (2008)، السوق السندي وإشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية– دراسة حالة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز– ، وجاء في دراستها بإن المؤسسة أمام بديلين تمويليين لدى لجوئها إلى الأسواق المالية وهما الأسهم والسندات ويبقى على عاتقها المفاضلة بينهما، وقد توصلت هذه الدراسة إلى إن التمويل عن طريق السندات أقل تكلفة من بين المصادر التمويلية الخارجية، فهو يزيد من المردودية المالية للمؤسسة بالاستفادة من الأثر الإيجابي للرفع المالي، غير إنه يزيد من المخاطر بسبب الالتزام بدفع أصل القروض وكذا الفوائد.

دراسة **طلالة عادل (2006)**، تمويل المنشآت الاقتصادية بين نظامي الاستدانة والبورصة –دراسة لأثر التمويل المباشر على قيمة المؤسسة– ، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير التمويل المباشر على المؤسسة، والذي يعدُّ طريقة مهمة للتمويل من خلال توفيره لمصادر مميزة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى تبيان وجود علاقة قوية بين كل من الاقتراض وسياسة توزيع الأرباح على المؤسسة الاقتصادية وقيمتها من خلال بناء هيكل تمويلي يتيح الاستفادة من الوفر وكذا اتباع سياسة ملائمة لتوزيع الأرباح.

Modigliani and Miller (1963) ، وهي الدراسة الثانية لهما في هذا المجال وهي أقرب إلى الواقع الاقتصادي، وهذا بفرض عدم كمالية السوق، وبالتالي فقد تم اسقاط فروض الدراسة السابقة بعدم وجود تكاليف الضريبة وبالتالي عدم ثبات تكلفة الأموال وقيمة المؤسسة، وقد توصلوا إلى إن القيمة السوقية للمؤسسة المقترضة ترتفع عن القيمة السوقية لمؤسسة أخرى مماثلة وتنتمي لنفس شريحة الخطر غير إنها ممولة بالكامل عن طريق الملاك، وسوف ترتفع القيمة السوقية للمؤسسة المقترضة بمقدار الوفورات الضريبة الناتجة عن الاقتراض.

Modigliani and Miller (1958) ، نظريتهما الأولى والتي تعدُّ اتجاهاً فلسفياً غاية في الأهمية في النظرية المالية المعاصرة فرغم إنها جاءت في منتصف القرن الماضي فما

زال يدور حولها جدل كبير، حيث تطرقت إلى صياغة وتكوين الهيكل المالي وتأثيره على المؤسسة وقيمتها، إذ أكد مدكلياني وميلر إنه في ظل غياب الضريبة فإن القيمة السوقية للمؤسسة لا تتأثر بصياغة الهيكل المالي أي بتغيرات نسبة الرافعة المالية، ولذلك هم أكدوا على عدم وجود هيكل مالي أمثل.

القرض السندي كمصدر تمويلي في المؤسسة الجزائرية:

1. العوامل المؤثرة على قرار القرض السندي:

إن المؤسسة لا تعمل فقط للتعرف إلى مصادر التمويل فحسب بل هي تعمل للحصول عليها بأفضل الشروط الممكنة، فنسبة التمويل عن طريق القروض السندية تحظى بعناية خاصة من طرف مسيري المؤسسة وملاكها، نظراً لما يتمتع به من خصوصية تميزه عن غيره من مصادر التمويل الأخرى كونه يمارس تأثيراً مباشراً على تكلفة التمويل وكذا عوائد المؤسسة ومخاطرها، الأمر الذي يجعله على علاقة مباشرة مع التأثير على المؤسسة وقيمتها (عبد الغفار حنفي، 2007) .

1.1 تأثير تكلفة الأموال:

تعدُّ تكلفة الأموال من أهم العمليات التي ترتكز عليها القرارات المالية، حيث إن قبول الاستثمار يتوقف على تحقيق الثنائية (تكلفة/ عائد) فالاستثمار الذي لا يحقق عائدا يعادل على الأقل تكلفة الأموال يجب رفضه، فتكلفة الأموال هي الحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه على الاستثمارات الرأسمالية المقترحة وتحقيق معدل عائد أقل من هذا المعدل يؤدى إلى سوء الحالة المالية للمؤسسة، وهناك عوامل تؤثر على تكلفة هذه الأموال (Aswah Damo-daran, 2007) .

♦ **العوامل العامة**: حيث يتوقع الملاك والدائنون عند وضع الأموال الحصول على عائد يكفي للتعويض عن حرمانهم من استغلال أموالهم، كما يتوقعون كذلك الحصول على عائد لتعويضهم عن المخاطر التي قد يتعرض لها عائد استثماراتهم، و يعدُّ الجزء الأول من العائد تعويضاً عن عنصر الزمن إذ إنه عائد يحصل عليه كتعويض عن تأجيل الحصول على اشباع من أمواله، أما الجزء الثاني فهو تعويض المستثمر عن المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار ذاته، فيطلق عليه بدل المخاطرة وهنا يكون التأثير على تكلفة الأموال (منير ابراهيم هندي، 1998) .

♦ **العوامل خاصة**: تتفاوت مصادر التمويل من حيث المخاطر التي تتعرض لها، فالمقرضون أقل تعرضا للمخاطر، إذ إن لهم الحق في الحصول على الفوائد الدورية بصرف

النظر عن تحقيق المؤسسة للربح من عدمه كما إن لهم الأولوية في الحصول على مستحقاتهم من أموال التصفية، ونظرا لأن التكلفة التي تدفعها المؤسسة تتوقف على المخاطر التي تتعرض لها فمن المتوقع أن يكون القرض السندي هو أقل مصادر التمويل تكلفة (Floozet Denise, 1998) .

♦ **تكلفة القرض السندي**: تتمثل تكلفة الاقتراض في المعدل الفعلي للفائدة الذي تدفعه المؤسسة وذلك بعد استبعاد الوفورات الضريبية، فإن عملية الاقتراض تترتب عليها تدفقات نقدية داخلة تحصل عليها المؤسسة من بيع السندات، كما يترتب عليها تدفقات خارجية تتمثل في الفوائد السنوية بالإضافة إلى قيمة الأموال المقترضة التي ينبغي سدادها في تاريخ الاستحقاق (طارق الحاج، 2010) .

عند تقدير تكلفة القرض السندي هناك حالتين:

- **تكلفة القروض المستمرة**: وهي القروض السندية التي لا تسدد خلال الحياة الإنتاجية للمؤسسة ويتم حسابها وفق المعادلة التالية:

$$D= Ca+\sum_{i=0}^{n} F\sum_{i=0}^{n} F \left(\frac{1}{1+Kd}\frac{1}{1+Kd}\right) T$$

D: حجم الأموال المقترضة التي تحصل عليها المؤسسة في بداية الفترة.

Ca: المصاريف المتعلقة بالإصدار والتعاقد على القروض بعد خصم الوفورات الضريبة.

F: عبارة عن التدفقات النقدية الخارجة المتمثلة في الفوائد بعد الضريبة.

Kd: تمثل تكلفة الأموال المقترضة بعد الضريبة.

- تكلفة القروض المستردة: وهي قروض تكون المؤسسة ملزمة بتسديد أصل المبلغ المقترض بعد فترة محددة و يكون اما:

- تسديد على دفعة واحدة:

$$D= Ca+\sum_{i=0}^{n} F\sum_{i=0}^{n} F \frac{1}{(1+K'd}\frac{1}{1+K'd)} t +d \frac{1}{(1+K}\frac{1}{1+K)} n$$

حيث:

d: اصل المبلغ المقترض المسدد في الزمن n.

K'd: تكلفة القرض المسترد دفعة واحدة بعد الضريبة.

- تسديد على دفعات:

$$D= Ca+ \frac{C\,1}{(1+Kd)} + \frac{C\,1}{(1+K"d)} +.....+ \frac{C\,n}{(1+K"d)}$$

تأثير الرفع التشغيلي والرفع المالي:

يمارس الرفع تأثيراً كبيراً على قرار المؤسسة في اختيار البديل التمويلي الأفضل من بين مجموع البدائل التمويلية المتاحة لها، ويرجع ذلك إلى تضخيم الرفع لتأثير حجم المبيعات على فوائد المؤسسة ومخاطرها، إذ يجب على المؤسسة اختيار البديل التمويلي المناسب الذي يعظم عائد المساهمين ويحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة (منير ابراهيم هندي، 1999).

♦ تأثير الرفع التشغيلي: يمارس تأثيراً على تكلفة القرض السندي، إذ إن درجة الرفع العالية تؤدى إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، مما يدفع أصحاب الأموال سواء كانوا ملاكا أم دائنين للمطالبة بعائد اكبر يعوضهم عن المخاطر، وبما أن فوائد وأصل القرض السندي من الالتزامات التي يجب الوفاء بها مهما كانت نتيجة المؤسسة فإنه يصبح من الأفضل للمؤسسة التي تعانى من عدم استقرار في مبيعاتها تجنب السوق السندي كمصدر للتمويل حتى توفر لنفسها هامشاً من الأمان، وبالتالي فإن القرض السندي يعدُّ مصدراً جيداً للتمويل بالنسب للمؤسسات التي تعرف استقراراً في مبيعاتها أو في حالة انتعاش اقتصادي (أرشد فؤاد التميمي، 2004، ص86).

♦ تأثير الرفع المالي: يمارس تأثيراً مباشراً على قرار اختيار البديل التمويلي المناسب من خلال تأثيره على الثنائية (تكلفة/ عائد) ، (عائد/ مخاطرة) .ينتج الرفع المالي عن قرار القرض السندي، والذي يعدُّ من المصادر الأقل تكلفة وأكثر عائداً غير أنه يجب عدم التوسع في استخدامه إذ من الممكن إن يزيد من المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة، لذا فإن قرار التمويل بالقرض السندي يتوقف على مدى التوازن بين العائد الذي يطلبه حملة الأسهم والمخاطر التي سوف يتعرض لها هذا العائد، والتوازن هو كون العائد المتوقع كاف لتعويض حملة الأسهم العادية عن المخاطر التي يتعرض لها العائد الذي سيحصلون عليه، لذا فإن مقارنة ربحية السهم العادي بالمخاطر التي يتعرض لها يمكن إن يكون أساساً للمفاضلة بين البدائل التمويلية وبالتالي اتخاذ قرار التمويل عن طريق القرض السندي من عدمه (عبد الغفار حنفي، 2003).

1. سياسة التمويل بالسندات والبيئة الاقتصادية الجزائرية:

1.1 واقع التمويل في الاقتصاد الجزائري:

لقد قضت ظروف عديدة بعد الاستقلال الوطني في الجزائر إن تتكفل الدولة بتمويل المؤسسة الاقتصادية العمومية، وأمام عجز السلطات العمومية عن القيام بهذه المهمة في ظل غياب الأموال اللازمة لذلك تمّ اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، كما ظلت الخزينة العمومية المصدر الوحيد الذي يعوّل عليه في عملية التمويل.وارتبطت فعالية النشاطات الاقتصادية بالتمويل البنكي، وقد سعت الدولة بالموازاة مع ذلك إلى وضع قواعد لتمويل الاقتصاد تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والركب العالمي، وهنا شجعت هذه الأزمة بالإضافة إلى ضغوط المنظمات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على تحرير الاقتصاد، وبالتالي التوجه نحو تحرير الأسواق المالية، ممّا سيسمح بظهور وسائل جديدة فظهرت السوق المالية كمصدر للتمويل.

إن قرار التمويل بالسندات سيتأثر بطبيعة النظام المالي، الوضع الاقتصادي للبلد وبالتالي الوسطاء الماليين المعنيين بالعملية التمويلية بالإضافة إلى هيكل المحيط المالي والذي يعطي تغيره المستمر تنوعاً في الوسائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسة، وفي هذا الصدد تعدُّ البورصة البيئة الرئيسية لمصادر التمويل المختلفة والتمويل بالسندات جزء منها، وهذا يتوقف بطبيعة الحال على فعالية هذه السوق في الاقتصاد (F.Rosenfeld, 1998)، وهو ما يعدُّ أمراً نسبياً في الجزائر التي يعدُّ اقتصادها مبنياً على المديونية أين تهيمن البنوك بصفة تكاد تكون كليّة على تمويل الاقتصاد، ما لا يتيح أمام المؤسسة خيارات كثيرة للتمويل ويحد من قدرتها على التوجه إلى التمويل بالسندات وكذا قدرة الاقتصاد ككل على إنجاح هذه السياسة.

نجاح سياسة التمويل بالسندات في أي مؤسسة مرهون بدرجة أولى بمدى تطور سوق الأوراق المالية في اقتصاد الدولة التي تنتمي اليها، وهذا ما يجعل من نجاح هذه السياسة في بيئة الاقتصاد والأعمال الجزائرية أمراً صعباً ومرتبطاً بإزالة مجموعة من العراقيل، وكذا تطوير هذا المجال والسوق المالي، فبرغم الاصلاحات التي بادرت إليها الدولة سنة 2003 على هذا السوق، والتي أعطت دفعة قوية ونفساً جديداً للسوق فإنه لم يدم طويلا، وسرعان ما سجل السوق تدهوراً في سنة 2007 ما جعلها متواضعة بالمقارنة مع أسواق ناشئة أخرى.وهذا ما يدفعنا للتطرق إلى معالجة نقاط ضعف تطبيق سياسة التمويل بالسندات في البيئة الاقتصادية الجزائرية وكذا شروط وحلول نجاحها.

1.1 معوقات نجاح سياسة التمويل بالسندات في بيئة الاقتصاد والأعمال الجزائرية:

تواجه سياسة التمويل بالسندات والبورصة ككل في الجزائر مجموعة من العوائق ونقاط الضعف حالت دون الرقي بها أو الوصول إلى المستوى المطلوب ونلخصها في ما يأتي:

- **عوائق على مستوى إصدار وعرض السندات:**

تتمثل أهم عوامل الانسداد ونقاط الضعف على مستوى عرض السندات في السوق المالية الجزائرية في ما يأتي:

- هيمنة القروض المصرفية فالتمويل البنكي يمثل أهم مصدر لتمويل الاقتصاد، حيث تصل القروض الممنوحة في بعض الأحيان إلى نسبة 42% من الناتج المحلي الإجمالي.

- نمط تسيير وشفافية المؤسسة الجزائرية الناتج عن الطابع المغلق للتسيير بالإضافة إلى عدم تطبيق قواعد الشفافية والإفصاح والتهرب الضريبي وصعوبة توافر وانتقال المعلومة.

- صغر حجم الشركات وفرص استثمارها وكذا قلة تنوع السندات واقتصارها على السندات العادية.

- عدم وجود مرجع موثوق لتسعير سندات الشركات لضعف نشاط السوق الثانوية والاعتماد على السندات الحكومية المماثلة من أجل التسعير (شيخي بلال، 2009، ص126) .

- **عوائق على مستوى الطلب على السندات:**

- قاعدة ضيقة للمستثمرين المحليين نتيجة ضعف قدرة المؤسسات البنكية والتأمينية على تجميع الادخارات، وبالتالي فإن حجم الأموال الواردة إلى السوق يبقى محدوداً.

- تفضيلات وتوجهات المستثمر الجزائري، وهذا نتيجة وجود كتلة نقدية هائلة تتداول خارج القنوات المصرفية، وهو الأمر الذي نتج عن هشاشة النظام المصرفي وعدم الوثوق به.

- غياب محيط الترويج المالي من صحافة مالية واقتصادية متخصصة، وكذلك مكاتب الاستشارة والتحليل المالي (محمد براق، 2007، ص78) .

♦ **النقائص على مستوى سوق السندات:**

- غياب التنوع في المعاملات وأدوات تسيير المخاطر واقتصار التبادل في السوق الثانوية على الشراء والبيع، وكذلك صغر حجم التداول والسندات المصدرة.

- النقائص على مستوى الوسطاء نتيجة غياب التكوين ونقص الوسائل المادية، بالإضافة إلى هياكل سوق السندات والبورصة التي تبقى ضعيفة ومحدودة.

- التهاون في تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية وعدم احترام أوقات وعدد مرات نشر التقارير والبلاغات الصحفية وكذا مسك السجلات والوثائق اللازمة الخاصة بالمؤسسة الجزائرية.

♦ **البيئة المحيطة بسوق السندات الجزائرية:**

- السياسة النقدية الموجهة والحذرة وكذا نظام سعر الصرف المعتمد في الجزائر واللذان يؤثران على ثقة المتعاملين الاقتصاديين ويلحق الضرر بمصداقية السلطات النقدية والنظام المالي ككل.

- ممارسة نشاط الأعمال في الجزائر والتي تحتل الجزائر فيها مراتب متأخرة وضعف مؤشراتها المتعلقة بالممتلكات والحصول على الائتمان، وكذا مؤشر حماية المستثمرين والضرائب، وهذا ما يحد من دخول الأموال الأجنبية إلى السوق المالية الجزائرية ومنه لسوق السندات.

- غياب العزيمة الجادة من قبل السلطات لإنشاء سوق مالية فعالة وتطويرها، نتيجة غياب الوضوح في الرؤية والتوافق، وهو ما يؤثر على السوق السندي (عبد الرحمان تومي، 2009، ص67) .

2.1 حلول وشروط نجاح سياسة التمويل بالسندات في الجزائر:

♦ **شروط مرتبطة بالجانب التشريعي والتنظيمي:**

- مراجعة الاطار التشريعي من خلال سن القوانين والتشريعات وآلية العمل المناسبة سوآء بالنسبة إلى قانون الشركات أم قانون سوق السندات، ومختلف اللوائح والقوانين المرتبطة بالاستثمار والضريبة والتأثيرات غير المباشرة على التمويل بالسندات (رشيد بوكساني، 2010، ص10) .

- تعزيز الشفافية والافصاح في جانبي المؤسسة والسوق المالي من أجل الوصول إلى تسهيل المعاملات وكفاءة السياسة من خلال النشرات المختلفة والتصريحات الضريبية اللازمة وغيرها.

♦ **شروط مرتبطة بالجانب الاقتصادي والمالي**:

- تحفيز الطلب على السندات من خلال تخفيض أسعار الفائدة، وتشجيع المستثمرين وكذا اصلاح النظام الجبائي، وتخفيض الضرائب وتقديم الحوافز للمستثمرين.

- تنويع الأدوات المالية من أجل اعطاء حركة عالية لسوق السندات وتقليص المخاطر، وتوسيع قاعدة المتدخلين بصفتهم عارضين أو طالبين من خلال فتح رأس المال للمستثمرين الأجانب.

- التوسع في برامج الخوصصة بالنسبة إلى المؤسسات الجزائرية التي تعدُّ من أهم المتطلبات لتعزيز العرض والتداول في السندات ونجاحها، يعزز من ثقة المستثمرين ويفعل السوق.

♦ **حلول تخص الجانب الاجتماعي والثقافي**:

من الضروري العمل على إرساء الثقافة البورصية لدى الأفراد والمؤسسات من أجل توجيه قدراتهم التمويلية نحو الاستثمار في السندات، وذلك بالعمل على التسويق والتعريف بالسوق وسياسة التمويل بالسندات وأهميتها في تمويل الاقتصاد الوطني وتفعيل الاستثمارات (زيدان محمد، 2006، ص3) .

الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية:

1. تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة:

عملية التشخيص هي تحليل الوضع المالي الداخلي للمؤسسة وهي تسبق عملية اتخاذ القرار وتتم باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف، وقاعدتها الأساسية هي المعطيات المالية الواردة من المحاسبة والمحيط المالي ونظام المعلومات العامة، وبالنسبة إلى دراستنا فهي تمكن من معرفة تأثر الوضع المالي للمؤسسة بالهيكل المالي المعتمد أي مصادر التمويل المستخدمة (P.Gourlaouen.1998) .

1.1 أدوات تشخيص الوضعية المالية:

وهي ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى المؤسسة للمساعدة على تقويم جيد للوضع المالي، ويمكن إن نقسمها إلى (J.C- Mathé, 1991):

♦ تحليل الهيكل المالي: وهو مهم جدا بالنسبة إلى الدراسة والهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية، بالاعتماد

على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسة في التحليل.

♦ تقويم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة، مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة (منير شاكر محمد، 2000) .

♦ تقويم المردودية: هي وسيلة ذات أهمية كبيرة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقويم الأداء ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

♦ تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطوراً فهو يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتقويم الاستراتيجية المالية المعتمدة (Eric Stephany, 1999) .

2.1 طرق التشخيص المالي لوضعية المؤسسة:

من أجل القيام بعملية التشخيص، فإن هناك أساليب وطرقاً متبعة للوصول إلى ذلك وفي دراستنا سوف نركز على طرق التشخيص المالي كالآتي (J.C- Mathé, 1991):

♦ التشخيص المالي التطوري: يقوم هذا التشخيص على المقارنة العمودية، أي في الزمن حيث تؤخذ دورات مالية عدة متتالية، وعلى أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية، ويتطلب هذا نظام معلومات محاسبياً ومالياً متطوراً وفعالاً، وعناصره كالآتي:

- تطور النشاط: أي تغيرات النشاط عبر الزمن اعتماداً على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هيكل التكاليف الذي من المفترض إن يتناسب مع تطور النشاط.

- تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها، حيث إن تطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعد مؤشراً عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو، البقاء أو الانسحاب من السوق.

- تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء، الموردين والمخزونات، وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن، ومقارنة نموها بنمو النشاط من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

- تطور الهيكل المالي: وهو محور موضوع البحث ويتشكَّل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة، والمتمثلة أساساً في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

- تطور المردودية: الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة يستند على المردودية، لأنها ضمان البقاء والنمو والاستمرارية، وهي مؤشر مهم لقياس أداء المؤسسة، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية المختلفة يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري للمؤسسة، وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية (مفلح محمد عقل، 2006) .

♦ التشخيص المالي المقارن: يرتكز هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي أغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في القطاع نفسه وذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية.يهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط وخاصة في حالات المحيط غير المستقر.

♦ التشخيص المالي المعياري: هو امتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية تُختار بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مكاتب دراسات متخصصة، أو من طرف الخبراء والمحللين العاملين في البورصات.

2. مؤشرات ونسب تحليل الوضعية المالية:

من أجل نجاح عملية تشخيص الوضعية المالية تعتمد الإدارة المالية للمؤسسة على مجموعة من المؤشرات والنسب التي تكون مقياساً لتحديد هذه الوضعية، ومن أهمها وأكثرها دقة تلك المتعلقة بالتوازن المالي لوضعية المؤسسة.

1.2 مؤشرات التوازن المالي لتحليل الوضعية:

وهي مؤشرات ذات مدلول واضح لوضع المؤسسة المالي، بالرغم من إنها دراسة ساكنة حيث ترتكز أساساً على رأس المال العامل انطلاقا من مكونات الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة:

♦ رأس المال العامل:

يعدُّ من أهم المؤشرات المالية المعبرة عن حال التوازن المالي في أي مؤسسة اقتصادية، لأنه أفضل مؤشر يبين مدى تطبيق قاعدة التوازن واحترامها، ومن ثم تحديد مستوى التوازن المالي وحاله، فرأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير

العادي لنشاط المؤسسة، فعلى رؤوس الأموال إن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة؛ وبالتالي يمكن القول إن رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة أي التي تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة، والذي يمول بعض عناصر الأصول المتداولة التي يمكن إن تصبح سائلة في أقل من سنة (latreyte Pitverdier 1993) .

نظرا لأهمية هذا المؤشر المالي فلابد من تحري الدقة في حسابه، وبالتالي فإنه يمكن حساب رأس المال العامل تبعاً لمنظورين مختلفين، المنظور الأول هو من أعلى الميزانية، أما المنظور الثاني فهو أسفل الميزانية، وعليه يحسب رأس المال العامل كما يأتي (الياس بن ساسي، 2006) :

- من أعلى الميزانية:

حسب هذا المنظور فإن رأس المال العامل يساوي إلى الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة في الميزانية المالية، وهذا حسب العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية:

حسب هذا المنظور فإن رأس المال العامل يساوي إلى الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل في الميزانية، حسب هذه العلاقة:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – القروض قصيرة الأجل

♦ احتياج رأس المال العامل:

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بوساطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، ومن هنا يتوجب عليها إن تبحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز المحتمل، وهذا ما يعرف بالاحتياج لرأس المال العامل، وبالتالي يمكن القول إن احتياج رأس المال العامل هو الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة، باستثناء القيم الجاهزة من مخزون وقيم محققة، حيث يكون غير مغطى بالديون قصيرة الأجل، ويضم هذا الاحتياج عنصرين أساسين هما احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFRE) ، واحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE) ، فالنوع الأول مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة الاقتصادية أي يرتبط مباشرة بالنشاط العادي، أما النوع الثاني فهو استثنائي وخاص لا يتكرر ولا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة.يمكننا إن نعطي العلاقة التي من خلالها نحسب هذا الاحتياج:

الاحتياج لرأس المال العامل BFR = **قيم الاستغلال + قيم الغير جاهزة** – (**د.ق.أ – تسبيقات**)

من خلال هذه العلاقة فإن النتيجة الموجبة تعني إن احتياجات التمويل لم تغط كلية بموارد الدورة ومنه فالمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل لتمويل احتياجاتها، أما النتيجة السالبة فتعني إن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة، وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد للتمويل، وإنما على المؤسسة إن تفكر في حسن استغلال الفائض ورفع المردودية.

♦ الخزينة الإجمالية:

إن الخزينة في المؤسسة تعبر عن ذلك الفرق بين الأصول التي تتمتع بالسيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية الحالية، أي إن الأصول التي تتمتع بقابلية للتحول إلى سيولة ستكون في الجانب الإيجابي للخزينة، أما عناصر الديون التي بلغت تواريخ استحقاقها فتمثل الجانب السلبي لها.

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل أي عجز يحدث في احتياجات الاستغلال وهو ما يمثل الاحتياج الإجمالي من رأس المال، وبالتالي يمكن إن نقول إن نجاح المؤسسة في تغطية هذا الاحتياج يمنحها خزينة موجبة وهي حالة الفائض، أما الحال المعاكسة فتكون الخزينة سالبة أي حال العجز.

تحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات وموارد الخزينة، وبتعويض قيم كل من الاستخدامات والموارد يوصلنا إلى استخراج العلاقة النهائية لحساب الخزينة الإجمالية للمؤسسة كما يأتي:

الخزينة الإجمالية T_{ng} = **رأس المال العامل** FR_{ng} – **احتياج رأس المال العامل** BFR_g

2.2 النسب المالية لتحليل الوضعية:

تعدُّ أداة لقياس فعالية المؤسسة فتوضع لها قيم نموذجية تقاس إليها القيم الفعلية للمؤسسة عند تشخيص الوضعية المالية أو استغلالها، بالإضافة إلى إنها تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة وكذا التطور المالي والاستغلالي، وهناك العديد من النسب المالية التي تستخدم في تشخيص نشاط المؤسسة إلا إننا في دراستنا سوف نقتصر على تلك التي تركز على تحليل الوضعية المالية فقط، أي من ناحية التمويل والمردودية بشكل مختصر.

♦ نسب التمويل:

تعد هذه النسبة مؤشراً جيداً ومهماً جدا في دراستنا بالنظر إلى إنها تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام، ومن أهم هذه النسب (P.Conso, 2005) :

- نسب التمويل الدائم = $\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$

يمكن اعتبار هذه النسبة مقياساً معبراً عن هيكل التمويل الخاص بالمؤسسة أي مصادر الأموال التي تعتمد عليها لتغطية احتياجاتها، إذا كانت =1 هذا يعني إن رأس المال العامل معدوم، وحتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد إن تكون هذه النسبة أكبر من1، أي إن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة.

- نسبة الرافعة المالية = $\frac{\text{مجموع الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}}$

تدل هذه النسبة على مدى اعتماد المؤسسة على أموال الاقتراض في تمويل موجوداتها فكلما كانت صغيرة دل على وضع أفضل، وكلما ارتفعت زادت مخاطر عدم القدرة على الوفاء.

- نسب المديونية = $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$

يستحسن إن تقل عن 0.5 وتستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة، وكذا العلاقة بين رأس المال العالم الخاص والديون، فهي تمكن من معرفة درجة الخطر المالي ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير.

♦ نسب المردودية:

تعرف المردودية على إنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات والسياسات التي نفذتها في فترة معينة وبخاصة المردودية المالية التي تعدُّ مؤشرا مهماً على صحة الوضعية المالية للمؤسسة وكذا قراراتها التمويلية خاصة (J.Treulié, 1998)

- المردودية الاقتصادية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$

المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها، تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

- المردودية المالية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$

مؤشر مهم يهتم بدرجة كبيرة بالمساهمين، فإذا كانت النسبة مرتفعة وأكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فإن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة.

- مردودية الأموال الخاصة = $\frac{\text{النتيجة الصافية + فوائد الديون المالية}}{\text{الأموال الخاصة + الديون المالية}}$

رغم إنها لا تأتي في مقام المردودية المالية والاقتصادية من حيثا لأ همية فإنها تقيس مدى قدرة المؤسسة على التحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال، لضمان تحديد وسائل الإنتاج وتطويرها قصد تنمية نشاطها.

3. جدول التمويل وتحليل الوضعية المالية:

1.3 مفهوم جدول التمويل وأهميته:

بما إن دراستنا تشمل جانباً تمويلياً ألا وهو التمويل بالسندات فإن هذا الجدول يعدُّ أداة مهمة للوصول إلى تحليل الوضعية المالية، فهو جدول يظهر الآثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها وعملياتها عن طريق الزيادة أو الانخفاض في العناصر المختلفة للأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات من خلال مقارنة الميزانيات مع بعضها لسنوات عدة، وهذه الملاحظات تقدم معلومات لها قيمتها عند استخلاص أي رأي يتعلق بتطور المؤسسة ووضعيتها المالية وبالتالي فهو يمنح عملية تقويم الوضعية المالية الديناميكية اللازمة (الياس بن ساسي، 2006) .

ومن هنا تظهر الأهمية البالغة لهذا الجدول في منح تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الديناميكية اللازمة التي تعطي النتائج الأدق ويمكن أن نذكر عناصر الأهمية التالية (مبارك لسلوس، 2004) :

- استفادة المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة.

- إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية والمالية إظهارها، وكذا إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل.

- مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلاً، واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.

- يعدُّ الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها في عملية تشخيص الوضع المالي نتيجة لديناميكية هذا الجدول.

2.3 بناء جدول التمويل:

♦ الجزء الأول من جدول التمويل:

يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على موارد واستخدامات، وهي الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية، والاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة للدورة نفسها، وبالتالي فالجزء الأول من الجدول يتضمن التغير في رأس المال العامل ويتشكل من (الياس بن ساسي، 2006) :

- الاستخدامات المستقرة: الجهة اليمنى لجدول التمويل، وهي تتكون من حيازة استثمارات جديدة والمصاريف الموزعة، وتسديد الديون، وكذا تخفيض الأموال الخاصة، وتسديد مكافأة رأس المال.

- الموارد المستقرة: وهي الجهة اليسرى لجدول التمويل، وتشتمل على القدرة على التمويل الذاتي، التنازل عن الاستثمارات، بالإضافة إلى الرفع في الأموال الخاصة والحصول على قروض جديدة.تمثل في مجموعها التغير في الموارد المستقرة (Eli Cohen, 1991)

♦ الجزء الثاني من جدول التمويل:

باعتبار الجزء الأول من جدول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية، فإن الجزء الثاني منه يتناول التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية، والعناصر المكونة له هي (الياس بن ساسي، 2006) :

- التغير في عناصر الاستغلال: ونقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال وتشمل التغير في استخدامات الاستغلال، وكذا التغير في موارد الاستغلال والتي تتمثل في الديون.

- التغير في العناصر خارج الاستغلال: تشمل الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية، وكذا التغير في الاستخدامات خارج الاستغلال والتغير في الموارد خارج الاستغلال.

- التغير في الخزينة الصافية الإجمالية: وهي تعدُّ محصلة كل التغيرات السابقة، وتشمل أساساً التغير في موارد الخزينة من اعتمادات بنكية جارية خلال الدورة، بالإضافة إلى التغير في استخداماتها وهي السيولة النقدية التي هي في شكل متاحات.

و بناءً على التغيرات في العناصر الثلاثة السابقة يمكن حساب التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية، وبعد تكوين هذا الجدول بطرفيه الأول والثاني يمكن تقديم تحليل ديناميكي للوضعية المالية للمؤسسة من خلال تفسير تغيرات رأس المال العامل.

الدراسة القياسية لأثر القرض السندي على الوضعية المالية لشركة سونلغاز (الجزائر):

من أجل إضفاء الدقة والواقعية على الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الوصول إلى دراسة أثر التمويل بالقرض السندي على الوضعية المالية للمؤسسة، سنقوم بدراسة قياسية إحصائية باستخدام أسلوب غرانجر للسببية بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS، وستكون شركة سونلغاز – الجزائر– هي محل الدراسة للوصول إلى معرفة أثر اصدارتها السندية على وضعيتها المالية.

1. القرض السندي لشركة سونلغاز:

تعدُّ «الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز» سونلغاز شركة وطنية كبيرة في الجزائر في مجال توزيع الكهرباء والغاز، ومن أجل تطورها، والمحافظة على حسن أدائها وكفاءتها جندت «سونلغاز» طاقة مهمة من أجل تطوير المنشآت الكهربائية والغازية وتعزيزها ثم وضعت برنامجاً استثمارياً استثنائياً موضع التنفيذ، الأمر الذي زاد من حجم الاحتياجات المالية وهو ما دفعها إلى التوجه إلى السوق السندي لتغطية احتياجاتها المالية بالنظر لعدم وجود إمكانية للتوسع أكثر في الحصول على القروض البنكية الداخلية لذلك قامت الشركة بمجموعة من الإصدارات السندية ابتداءً من سنة 2004 وهي تعدُّ أكبر متعامل في السوق السندي الجزائري من حيث عدد الإصدارات وكذلك حجم الأموال، وهذا ما دفعنا إلى اختيارها لتكون محل الدراسة.

- ♦ القرض السندي الأول:

تم إصدار هذا القرض في ديسمبر 2004، وهي سنة التوجه الأول إلى البورصة

بالنسبة للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز، وكإن هذا الإصدار هو الأول بالنسبة للشركة، وهو قرض موجه للمؤسسات فقط، بمبلغ قدره 20 مليار دينار وتاريخ استحقاق شطره الأخير في ديسمبر 2011.

- القرض السندي الثاني:

في مارس 2005 قامت الشركة بإصدارها الثاني، والذي كإن هذه المرة موجها للمؤسسات بمبلغ 10 مليار دينار وتاريخ استحقاقه مارس 2016، وكذا الجمهور الواسع بمبلغ 16 مليار دينار وتاريخ استحقاقه ماي 2011.

- القرض السندي الثالث:

في ماي 2006 قامت الشركة بإصدار ثالث موجه للمؤسسات فقط، وكان بمبلغ 11.65 مليار دينار وتاريخ استحقاق شطره الأخير ماي، 2017 وهو أطول استحقاق من بين القروض المصدرة.

- القرض السندي الرابع:

في شهر ماي 2008 قامت شركة سونلغاز للكهرباء والغاز بإصدار سندي رابع، القرض الأول موجه للمؤسسات، والثاني للجمهور الواسع، حيث كإن مبلغ الإصدار 25 مليار دينار بتاريخ استحقاق يمتد إلى شهر جوان من سنة 2014.

بعد هذه الإصدارات أصبحت الشركة الوطنية للكهرباء والغاز «سونلغاز» هي الرائد في مجال السندات في سوق الأوراق المالية في الجزائر بسبب عدد القروض السندية المصدرة وحجمها.

2. المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

إن دراسة أثر القرض السندي على الوضعية المالية للمؤسسة يتطلب منا تحديد مؤشرات مفسرة تمثل كل جانب من جانبي الدراسة، وهذا بالاعتماد على الميزانيات والنشرات الخاصة بنشاط شركة سونلغاز للكهرباء والغاز، وذلك في الفترة الممتدة بين سنة 2001 وسنة 2012، وبالتالي وجب علينا تحديد متغير تابع وآخر مستقل.

المتغير المستقل وطريقة حسابه:

إن القرض السندي هو الذي يمثل المتغير المستقل في دراستنا، والذي يمكن قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات من أهمها:

♦ القدرة على السداد: تفسر هذه النسبة المدة التي قد تستغرقها المؤسسة المقترضة للوفاء بديونها وكذا تسديد التزاماتها تجاه الغير، وتحسب هذه النسبة بقسمة مجموع الاموال الأجنبية على قدرة التمويل الذاتي الخاصة بالمؤسسة.

♦ الأموال الأجنبية وقدرة التمويل الذاتي: وتدخل في المؤشرات المفسرة للقرض السندي بصفتها عوامل تقف وراء تحديد نسبة القدرة على السداد الخاصة بالمؤسسة.

♦ نسبة تغطية الفوائد: تقدم هذه النسبة تفسيراً على قدرة المؤسسة على دفع الفوائد المتعلقة بالديون اعتماداً على إجمالي فائض الاستغلال، وتحسب هذه النسبة بقسمة إجمالي فائض الاستغلال على المصاريف المالية.

♦ اجمالي فائض الاستغلال والمصاريف المالية: وهي من أهم العوامل التي تقف وراء تحديد نسبة تغطية الفوائد في المؤسسة لذا فهي تدخل في المؤشرات المفسرة للقرض السندي الخاصة بالدراسة، وفيما يأتي الجدول (1) والذي يشمل المؤشرات المفسرة للقرض السندي:

الجدول (1)

نتائج حساب المؤشرات المفسرة (المبالغ بالمليون دج)

السنوات	نسبة القدرة على السداد	نسبة تغطية الفوائد	الأموال الأجنبية	قدرة التمويل الذاتي	اجمالي فائض الاستغلال	المصاريف المالية
2001	1.67	10.41	49637	29 613	35332	3394
2002	1.81	11.63	54774	30 187	41825	3596
2003	1.63	13.38	70787	43 465	48280	3608
2004	1.89	4.18	97286	51 390	20130	4815
2005	2.79	10.45	132411	47 519	59526	5696
2006	3.50	9.15	178135	50 874	63889	6982
2007	5.20	5.45	261016	50 190	67862	12451
2008	7.72	4.83	368562	47 766	67151	13902
2009	8.50	3.36	408403	48 031	76614	22801
2010	16.64	3.60	922964	54 460	65161	18100
2011	23.95	3.35	1 199713	50 047	47745	14252
2012	28.05	3.88	1 450079	51 691	52537	13540

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات وجداول حسابات النتائج لسونلغاز (2001 - 2012)

المتغير التابع وطريقة حسابه:

يتمثل المتغير التابع في الوضعية المالية للمؤسسة والتي يمكن إن نعبر عنها بمجموعة من المؤشرات المختلفة، إلا أنه في دراستنا سوف نختار المؤشر الأكثر تمثيلاً من ناحية التمويل، وهذا نظراً، لأننا بصدد دراسة تأثير القرض السندي على المؤسسة، وهو واحد من مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة والمكونة لهيكلها التمويلي، وبالتالي فإن المتغير سيكون:

♦ المردودية المالية: والتي تحسب بقسمة النتيجة الصافية للدورة على الأموال الخاصة، وهي من أهم النسب المعبرة عن وضعية المؤسسة من الناحية المالية، والتي اخترناها لتكون مؤشراً مفسراً لها، وفيما يأتي الجدول (2) والذي يحتوي على نسب المردودية المالية:

الجدول (2)

نتائج حساب نسب المردودية المالية

السنوات	الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
2001	29 613335	2.11
2002	30 187515	2.73
2003	43 465738	4.78
2004	51 390613	0.10-
2005	47 519489	3.46
2006	50 874632	3.40
2007	50 190318	1.71
2008	47 766764	0.02
2009	48 031465	0.80-
2010	54 460530	2.05
2011	50 047325	1.90-
2012	51 691321	1.57-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات وجداول حسابات النتائج لسونلغاز (2001 -

(2012

بعد تحديد كل من المتغير التابع والمتغير المستقل وكذا تحديد المؤشرات المفسرة لكل جانب، تمت عملية حساب المؤشرات خلال فترة زمنية محددة مسبقاً في الدراسة، وبالتالي الحصول على السلاسل الزمنية للمعطيات التي سوف تستخدم في قياس الأثر في الشركة المعنية (سونلغاز) .

3. اختبار السببية ونتائج الدراسة باستخدام برنامج EVIEWS:

اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

الجدول (3)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)

		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6
السلاسل الرئيسية	النموذج (a)	4,21-	4,16	3,71-	4,39	1,92 -	2,01 -	2,01 -
	النموذج (b)	/	/	1,69-	/	2,40 -	2,11 -	1,16 -
	النموذج (c)	/	/	3,38-	/	0,84	0,23 -	0,06
سلاسل الفرق الأول	النموذج (a)	/	/	/	/	3,73 -	2,50 -	2,79 -
	النموذج (b)	/	/	/	/	2,93 -	4,14 -	2,83 -
	النموذج (c)	/	/	/	/	2,69 -	/	2,82 -

القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%						
Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6
4,21-	4,16	3,71-	4,10 -	3,93 -	3,93 -	3,93 -
/	/	1,69-	/	3,17 -	3,17 -	3,17 -
/	/	3,38-	/	1,97 -	1,97 -	1,97 -
/	/	/	/	4,00 -	4,10 -	4,00 -
/	/	/	/	3,21 -	3,21 -	3,21 -
/	/	/	/	1,98 -	/	1,98 -

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS 6.0.

حيث إن:

Y : المردودية المالية.

X1 : نسبة القدرة على السداد.

X2 : نسبة تغطية الفوائد.

X3: الأموال الأجنبية.

X4: قدرة التمويل الذاتي.

X5: إجمالي فائض الاستغلال.

X6: المصاريف المالية.

دلت النتائج الموضحة في الجدول (3) إن السلسلة الزمنية للمردودية المالية، نسبة القدرة على السداد، نسبة تغطية الفوائد والأموال الأجنبية مستقرة في مستوياتها، حيث يلاحظ إن القيمة المطلقة للإحصائية (t) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، أي إن السلاسل متكاملة من الدرجة صفر.

أما السلاسل الزمنية لقدرة التمويل الذاتي، إجمالي فائض الاستغلال والمصاريف المالية فهي مستقرة عند أخذ الفرق الأول.

تحديد درجات التأخر:

قبل إن نقوم بتطبيق اختبار غرانجر للسببية وهي من أهم المراحل، ينبغي إن نحدد عدد درجات التأخر لهذا النموذج، ويتم ذلك اعتماداً على معياري Akaike و Schwarz التي تحدد درجة التأخر P التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين.اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 6.0، فقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول (4) .

الجدول (4)

نتائج تحديد درجات التأخر

		1	2
Y, X1	Akaike	8,89	9,49
	Schwarz	9,11	9,79
Y, X2	Akaike	9,03	9,45
	Schwarz	9,25	9,75

Y, X3	Akaike	31,03	31,49
	Schwarz	31,24	31,79
Y, X4	Akaike	38,81	38,60
	Schwarz	38,99	38,81
Y, X5	Akaike	26,89	27,01
	Schwarz	27,07	27,03
Y, X6	Akaike	24,65	24,59
	Schwarz	24,83	24,81

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 6.0.

أقل قيمة لمعياري Akaike و Schwarz تصاحب التأخر 1 عند تقدير العلاقة بين المردودية المالية، وبين كل من نسبة القدرة على السداد، نسبة تغطية الفوائد، الأموال الأجنبية وإجمالي فائض الاستغلال.

أقل قيمة لمعياري Akaike و Schwarz تصاحب التأخر 2 عند تقدير العلاقة بين المردودية المالية، وبين كل من قدرة التمويل الذاتي والمصاريف المالية.

اختبار غرانجر للسببية:

الجدول (5)

نتائج اختبار غرانجر للسببية

	قيمة إحصائية فيشر	قيمة الاحتمال
$Y \leftarrow\!\!\leftarrow X1$	9,9222	0,0136
$Y \leftarrow\!\!\leftarrow X2$	2,7031	0,1388
$Y \leftarrow\!\!\leftarrow X3$	3,7496	0,0888
$Y \leftarrow\!\!\leftarrow X4$	0,9128	0,4714
$Y \leftarrow\!\!\leftarrow X5$	0,4831	0,5094
$Y \leftarrow\!\!\leftarrow X6$	1,4117	0,3436

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 6.0.

من خلال نتائج اختبار سببية غرانجر، يتبين لنا إن نسبة القدرة على السداد تسبب المردودية المالية عند مستوى معنوية 5 %، حيث إن قيمة الاحتمال مساوية لـ 0،0136 وهي أقل من 0،05.أما نسبة تغطية الفوائد فهي لا تسبب ولا تؤثر في المردودية المالية عند مستوى معنوية 5 %، فقد كانت قيمة الاحتمال تساوي 0،1388 وهي أكبر من 0،05.

أما فيما يخص العوامل التي تقف وراء تحديد المؤشرين السابقين فنجد أن الأموال الأجنبية، وقدرة التمويل الذاتي، وإجمالي فائض الاستغلال والمصاريف المالية لا تسبب ولا تؤثر في المردودية المالية عند مستوى معنوية 5 %، فقد كانت قيمة الاحتمال أكبر من 0،05.

خـــاتمـــة:

بالنظر إلى أهمية تمويل المؤسسة وتحقيق أهدافها من الحصول على أعلى عائد إلى تخفيض التكاليف، ينبغي على المؤسسة الاقتصادية المفاضلة بين مختلف البدائل التمويلية الداخلية والخارجية المتاحة، لذا فالإدارة المالية للمؤسسة تجد نفسها أمام مجموعة من الصعوبات في اختيار مصادر الأموال وكيفية تحصيلها لتفادي الوقوع في الخسائر المالية، وهذا ما يجعل من التمويل الدائم صاحب الحيز الأكبر في اهتمامات المؤسسة، وبخاصة بعد التوجه إلى السوق المالي حيث يعدُّ القرض السندي بديلاً تمويلياً جيداً للمؤسسات الاقتصادية بعد استنفاذ التمويل الذاتي، لذا فإن للقرض السندي أثرا واضحا على الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا من خلال مجموعة مؤشرات ونسب توازن تسمح بتشخيص وضع المؤسسة الاقتصادية وتحليلها وكذا، هيكلها التمويلي لقياس مدى تأثير هذا النوع من التمويل، وكذا إن كإن تأثيراً سلبياً أو إيجابياً.

تعدُّ الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز «سونلغاز» أكبر متدخل ومتجه إلى السوق السندي المؤسساتي الجزائري نظراً لتوافق هذا التمويل مع السياسة العامة لمجمع «سونلغاز» من جهة والسياسة المالية من جهة أخرى، وكذا تمتع الشركة بطاقة اقتراضية عالية وبرنامج استثماري ضخم يحتاج إلى هيكل تمويلي خاص، من هنا تم قياس أثر هذا الإصدار السندي على وضعية الشركة المالية باختيار مجموعة من المؤشرات المفسرة لمتغيرات الدراسة.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

بالنظر إلى ما تم استعراضه والتطرق إليه سابقاً توصلنا إلى نتائج الدراسة الآتية:

1. نتائج اختبار غرونجل للسببية بينت إن نسبة القدرة على السداد لشركة سونلغاز تؤثر وبشكل مباشر في مردوديتها المالية، وبالتالي ومن خلال هذه النتائج، فإننا نرفض الفرضية الأولى ونقبل الفرضية البديلة، أي إن نسبة القدرة على السداد تسبب وتؤثر في المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

2. عدم وجود تأثير لنسبة تغطية الفوائد لشركة سونلغاز على مردوديتها المالية، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم الثانية، أي إن نسبة تغطية الفوائد لا تسبب ولا تؤثر في المردودية المالية للمؤسسة.

3. اختبار السببية لتأثير العوامل التي تقف وراء تحديد القدرة على السداد، بينت عدم وجود تأثير لحجم الأموال الأجنبية على المردودية المالية، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي إن الأموال الأجنبية لدى المؤسسة لا تؤثر ولا تسبب المردودية المالية.

4. قدرة التمويل الذاتي لا تؤثر في المردودية المالية لشركة سونلغاز، أي إننا سنقبل الفرضية العدمية بأنه لا يوجد تأثير لقدرة التمويل الذاتي على المردودية المالية.

5. اختبار السببية لتأثير العوامل التي تقف وراء تحديد نسبة تغطية الفوائد، بينت عدم وجود تأثير لإجمالي فائض الاستغلال على المردودية المالية لشركة سونلغاز، وبالتالي فإننا سنقبل فرضية العدم الخامسة، أي لا يوجد تأثير لفائض الاستغلال على المردودية المالية للمؤسسة.

6. عدم وجود تأثير لحجم المصاريف المالية على المردودية، وهو ما يدفعنا لقبول فرضية العدم السادسة، أي إن المصاريف المالية لا تسبب ولا تؤثر في المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

في الأخير، ومن نتائج الدراسة وللإجابة على التساؤل الرئيس يمكننا القول أن القرض السندي يمثل بديلاً ومصدراً تمويلياً مهماً وجيداً للمؤسسة ومن خلال مقارنته بالمصادر الخارجية الأخرى يعدُّ الأقل كلفة بينها، ورغم اقتصار التأثير المقاس في الدراسة على تأثير قدرة الشركة على السداد على المردودية المالية دون المؤشرات الأخرى، فيمكن اعتبار أن للقرض السندي تأثيراً جلياً في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة، وهو ما كإن عليه الحال مع الشركة محل الدراسة «سونلغاز» –الجزائر.

التوصيات:

من خلال ما توصلنا اليه والدراسة التي قمنا بها يمكننا أن نقدم التوصيات الآتية:

1. حتمية القيام بعملية إصلاح شاملة لكافة الجوانب، وتمس كل من المؤسسات والسوق المالية في الجزائر من أجل إنجاح سياسة التمويل بالسندات وخلق مصادر تمويل جديدة للاقتصاد.

2. ضرورة حفاظ المؤسسة على قدرة اقتراضية جيدة مع قدرتها على السداد عند التوجه إلى القرض السندي من أجل تحسين مردوديتها المالية، وكذا الاستفادة من الأثر الايجابي للرفع المالي.

3. إن الاستفادة المثلى من التوجه نحو سياسة التمويل بالسندات يفرض على المؤسسة محاولة الوصول إلى إضفاء التكامل اللازم مع مختلف المصادر التمويلية الأخرى في الهيكل المالي الخاص بها.

4. ضرورة قيام إدارة المؤسسة بتحليل ودراسة وضعيتها المالية بشكل دقيق ومستمر من خلال ربط جدول التمويل الخاص بها مع المصادر التمويلية المختلفة من أجل تحسين أدائها المالي.

5. بالرغم من القدرة الاقتراضية الكبيرة وأهمية القرض السندي كمصدر تمويلي، فإن لجوء شركة سونلغاز المتكرر للاستدانة لن يخدمها على المدى الطويل، لذا نقترح عليها عدم استنفاذ هذه الطاقة وترك هامش لمواجهة الفرص الاستثمارية المستقبلية لتجنب اعتماد مصادر أكثر تكلفة.

6. ننصح الشركة بالبحث عن أساليب تمويلية إضافية لتغطية احتياجاتها من الأموال وتخدمها على المدى الطويل، كاللجوء إلى سياسة الأرباح المحتجزة من خلال اعادة استثمار النتيجة الصافية بدل القيام بتوزيعها.

المصادر والمراجع:

أولا- المراجع العربية:

1. التميمي أرشد فؤاد، «الاستثمار بالأوراق المالية»، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
2. الحاج طارق، «مبادئ التمويل»، دار الصفاء للطباعة، عمان، الأردن، 2010.
3. براق محمد وأخرون، ترويج الأوراق المالية وأثرها في تنشيط الأوراق المالية في الجزائر، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد3، 2007.
4. بن ساسي الياس، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية دروس وتطبيقات) ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
5. بوكساني رشيد، نسيمة أوكيل، مقومات تطوير بورصة الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 5، ديسمبر 2010.
6. تومي عبد الرحمان، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دراسات اقتصادية، مركز البصرة للبحوث والاستثمارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 12، 2009.
7. حنفي عبد الغفار، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
8. حنفي عبد الغفار، «أساسيات التمويل والإدارة المالية»، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
9. زيدان محمد، نورين بومدين، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية (المعوقات و الآفاق) ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، بسكرة، نوفمبر 2006.
10. شاكر منير محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، عمان، 2000.
11. شيخي بلال، السوق المالية ودورها في تمويل التنمية في المغرب العربي، دراسات اقتصادية، مركز البصرة للبحوث والاستثمارات والخدمات التعليمية، العدد 12، فيفري 2009.

12. عقل مفلح محمد، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، 2006.

13. لسلوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

14. هندي منير ابراهيم، «الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل»، منشاة المعارف، الاسكندرية، 1998.

15. هندي منير ابراهيم، «أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية»، منشأة المعارف، مصر، 1999.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

1. *Eli Cohen, Gestion Financière de L'entreprise et de Développement Financière, Edition Edicef- Canada,1991.*
2. *Floozet Denise, Economie Contemporaine, les phénomène monétaires, 14éme édition, PUF, 1998.*
3. *Aswah Damodaran, Finance D'entreprise (Théorie et Pratique) , 2e édition nouveaux horizons de Boeck, 2007.*
4. *F.Rosenfeld, Analyse des Valeurs mobiliers, 1ére édition, Dundee, Paris, 1998.*
5. *Éric Stephany, Gestion Financière, Economica rue Héricat, Paris, 2000.*
6. *P.Gourlaouen, Les Nouveaux Instrument Financières, libraire Vuibert, Paris, 1998.*
7. *J.Treulié, P.Topsacalin, Finance, 2éme édition, Vuibert, Paris, France, 1997.*
8. *J.C- Mathé, diagnostic et dynamique de l'entreprise, Edition Comptables Malesherbes, Paris, 1991.*
9. *J.Pitverdier latreyte, finance d'entreprise, 6eme Edition, Economica, Paris, 1993.*
10. *P.Conso, A.bonbazer, La gestion Financière, Dunod, Paris, France, 2005.*

21. Walker, R.J. (2008). 12 Characteristics of an effective teacher.Educational Horizon, 87(1), 61-68.

22. Wichadee, S. (2010). Defining the effective English language teacher: Students' and teachers' perspectives. In A.M. Stoke Ed), JALT 2009 Conference Procedings.Tokyo: JALT.

11. Park, G. & Lee, H.W. (2006). The characteristics of effective English teachers as perceived by high school teachers and students in Korea.Asia Pacific Education Review, 7,236-248.

12. Pettis, J. (1997). Developing our professional competence; some reflections.TESL Canada Journal, 16(2), 67-71.

13. Raymond, S. Marguerite. (2008).Effective and Ineffective University Teaching from the Students' and Faculty's Perspectives: Matched or Mismatched Expectations? Unpublished p.h.D Dissertation.University of Exeter.

14. Richards, J. (2002). 30 years of TEFL/TESL: A Personal reflection. REIC Journal, 33(2), 1-35.

15. Richardson, A.G. & Thomas, A.A. (1989). "Characteristics of the effective teacher as perceived by pupils and teachers: A Caribbean Study." Paper presented at the annual meeting of the American Educational Research Association, San Francisco, California.

16. Shishavan, H.B. &Sadeghi, K. (2009). Characteristics of an effective English language teacher as perceived by Iranian teachers of English. English Language Teaching, 2, (4).

17. Takrimi, R.K.R (2009). Characteristics of effective teachers: perceptions of the English teachers. Journal of Education and Psychology 3, (2), 53-66.

18. Telli, S., den Bork, P.J&Cakiroglu, J, J. (2008). Teachers' and students' perceptions of the ideal teacher, Education and Science, 33 (149), 118-129.

19. Uygun, S. (2013). How to become an effective English language teacher. Journal of Educational and social Research MCSER publishing, Rome-Italy.

20. Vadillio, R.S. M. (1999). Research on the good language teacher.EPOS, 15, 347-361.

References:

1. Anderson, L. W. (2004). Increasing teacher effectiveness.(2nd edition). Paris: IIEP- UNESCOhttp://www.unesco.org//iiep.

2. Arikan, A., Taser, D., Sarac- Suzer, H., S. (2008). The effective English language teacher from the perspective of Turkish preparatory school students.Education and Science 33, (150), 42-51

3. Bell, T. R. (2005).Behaviors and attitudes of the effective foreign language teachers: results of a questionnaire study. Foreign Language Annals, 38 (2), 259-270.

4. Benson, L., Schroeder, P., Lantz, C., & Bird, M. (2001). Students Perceptions of effective teachers. (Online): Retrieved on 2- April-2007, at URL: http://www.usfca,edu/ess/sym2001/pDFbooks/naspe/naspep53-56.pdf.

5. Borich, G. D. (2000). Effective teaching methods. New Jersey: Prentice-Hall.

6. Brosh, H. (1996). Perceived characteristics of an effective language teacher.Foreign Language Annals, 29(2), 25-38.

7. Dincer, A., Goksv, A., Takkac, A. Y &Yazici, M. (2013). Common characteristics of an effective English language teacher.The International Journal of Educational Researchers, 4(3): 1-8 ISSN: 1308-9501.

8. Magno, C. and Sembrano, J. (2001). The role of teacher efficacy and characteristics on teaching effectiveness performance and use of learner- centered practices. The Asia Pacific Education Researcher, Vol. 16, (1)

9. Malikow, M, M, M. (2006). Effective teacher study.National Forum of teacher Education Journal, 16(3), 1-9.

10. Markley, T. (2004). Defining the effective teacher: Current arguments in education.Essays in Education, 11 (3), 1-14.

Recommendations:

The researcher recommends the following:

Based on the findings of this study, the researcher recommends the following:

First, teachers of the English language should seek the most important qualities that help them make their teaching approaches and activities more effective.

Second, this study is by no means comprehensive and other similar studies are recommended to be conducted to shed some light on other qualities of an effective teacher that may be absent in this study to help the teacher give better teaching.

I	J	I - J	P
Scientific	literary	0.24	0.01 *
	Commercial	0.14	0.07
Commercial	literary	0.38	0.00 *
	Scientific	0.14	0.07

Table 9 shows that there is a significant difference at ($\alpha = 0.05$) the characteristics of an effective school teacher of the English language in secondary schools due to stream between literaryand scientific in favor of scientific, and between literary and commercial in favor of commercial.

Conclusion and Recommendations:

Conclusion:

This study investigated the characteristics of an English language effective teacher of the as perceived by secondary school students through a questionnaire consisting of three domains: personality, professionalism, and communication skills. The discussion of the results leads us to conclude that,as seen in table (2), students identified the most important personality qualities an effective teacher should possess are: (patient, open-minded, smart and fair). As for professionalism, students identified an effective teacher should possess (fluency and knowledge in the subject he/ she teaches, prepares well for his/ her classes, gives clear instructions, maintains class discipline),As for communication skills students identified the most important qualities an effective teacher should possess: (respecting students' opinions, reinforcing students, and encouraging them to participate in classes, arousing students motivation and interest and having positive attitudes toward his/ her students. Overall, there are statistical significant differences among students in different streams, specifically speaking; there are significant differences in the characteristics of an effective school teacher of English language between city and village in favor of village students, and between camp and city in favor of camp students. There are significant differences in the characteristics of an effective school teacher of English language between literary and scientific students in favor of scientific students and between literary and commercial students in favor of commercial students.

Differences due to stream:

To answer the third question of the study, are there any differences in the characteristics of an effective school teacher of the English language in secondary schools due to stream?

An analysis of variance (ANOVA) was used to compare the differences in the characteristics of the effective school teacher of theEnglish languagein secondary schools due to stream. Table 7 and table 8 show the results.

Table 7

Means, standard deviations of the characteristics of the effective school teacher of the English languagein secondary schools due to branch.

stream	N	Mean
Literary	103	3.80
Scientific	154	4.04
Commercial	74	4.18

Table 8

ANOVA the characteristics of an effective school teacher of the English language in secondary schools due to stream

Variance	Sum of squares	Df	Mean square	F	P-value
Between Groups	7.05	2	3.52	11.95	0.000
Within Groups	96.72	328	0.29		

Table 8 shows that there are statistical significant differences in the characteristics of aneffective school teacher of theEnglish languagein secondary schools due to branch. L.S.D post hoc test (table) was utilized to detect the group(s) that differed statistically ($p \leq 0.05$) among students groups. The L.S.D post hoc results were cleared in Table 9

Table 9

Results of post hoc test comparisons using L.S.D Method for independent variable due to stream

I	J	I - J	P
Literary	Scientific	0.24	0.01 *
	Commercial	0.38	0.00 *

Table 4

Means, standard deviations of the characteristics of an effective school teacher of the English language in secondary schools due to residence.

Residence	N	Mean
City	156	3.86
Village	85	4.13
Camp	90	4.12

Table 5.

ANOVA in The characteristics of an effective school teacher of the English language in secondary schools due to residence

Variance	Sum of squares	df	Mean square	F	P-value
Between Groups	5.93	2	2.96	9.94	0.00
Within Groups	97.84	328	0.23		

Table 5 Shows that there are statisticalsignificant differences in the characteristics of an effective school teacher of the English language in secondary schools due to residence. L.S.D post hoc test (table) was utilized to detect the group(s) that differed statistically ($p \leq 0.05$) among students groups. The L.S.D post hoc results are shown in Table 6

Table 6

Results of post hoc test comparisons using L.S.D Method for independent variable residence

I	J	I – J	P
City	Village	0.27	0.00 *
	Camp	0.26	0.00 *
Village	City	0.27	0.00 *
	Camp	0.01	0.91
Camp	City	0.26	0.01 *
	Village	0.01	0.91

Table 6 shows that there is a significant difference at ($\alpha = 0.05$) in the characteristics of an effective school teacher of the English language in secondary schools due to residence between cityand village in favor of village, and between city and camp in favor of camp.

ones who give clear instructions, ones who prepare well for their classes and ones who maintain class discipline.

Communication skills:

As can be seen in table 2, students think that the most important communication skills that effective teacher should posses are respecting students' opinions, having positive attitude toward his/her students, arousing students' motivation and interest , reinforcing students and encouraging them to participate.

To answer the second question of the study, are there differences in the characteristics of an effective school teacher of English in secondary schools due to gender? The researcher used the t-test to analyze the data from the questionnaire, table 3 shows the results.

Table 3

T-test of the differences among the means of the characteristics of an effective teacher of the English language in secondary schools due to gender.

Variable	N	Mean	Std	t-value	Sig
Male	148	4.06	0.47	1.91	0.06
Female	183	3.94	0.61		

Table 3 shows that the means of the characteristics of an effective school teacher of the English language in secondary Schools for the males were (4.06) and the means of the females were (3.94), and no significant relationship (t = 1.91, p = 0. 06).

Differences due to residence:

To answer the third question of the study, are there differences in the characteristics of an effective School teacher of the English language in secondary schools due to residence?

An analysis of variance (ANOVA) was used to compare the differences in the characteristics of an effective school Teacher of the English language in secondary schools due to residence. Table 4 and table 5 show the results.

No	Items	Mean	St.D	Estimation
6	Maintains on-going knowledge and awareness of current content developments	3.98	0.95	High
7	Organizes teaching time effectively	3.99	0.94	High
8	Makes use of pupils experiences interests and real life situations in instruction	3.92	0.96	High
9	Minimizes teacher-talking time and maximizes pupils-talking time	3.47	1.06	Moderate
10	Allows enough time for students to do their work	3.89	1.08	high
11	Creates learning environment where students are active participants	3.94	1.10	high
12	Maintains class discipline	4.01	1.01	high
Total		3.96	0.60	high
III. Communication skills				
1	Communicatates with local community and students' parents	3.21	1.12	moderate
2	Reinforces students and encourages them to participate	4.04	0.91	high
3	Arouses students' motivation	4.01	0.99	high
4	Provides essential support for pupils who are struggling with the content	3.95	1.04	high
5	Gives constructive feedback	3.94	0.97	high
6	Respects students' opinions	4.13	1.02	high
7	Has positive attitudes toward his/ herstudents	4.10	0.97	high
8	Has high expectations for his/ herstudents	3.98	1.00	high
Total		3.92	0.72	high

As can be seen in table 2, students identified the most important personality qualities an effective school teacher of the English language should posses as friendly, reports to class on time, has sense of humor, open minded, and always looks smart.

Professionalism:

As can be seen in table 2, students believe that effective teachers are ones who are fluent and knowledgeable on the content of the subject they teach,

who were chosen from government schools in Tulkarm directorate of education. The chosen students were learning English during the second semester of the academic year 2014- 2015.

Results:

Results related to the first question: What are the characteristics of an effective schoolteacher of English in secondary schools?

To answer this question, means and standard deviations of each item were calculated as shown in Table 2.

Table 2

Means and standard deviations of the characteristics of an effective school teacher of the English in secondary schools

No	Items	Mean	St.D	Estimation
I. Personality				
1	Friendly	4.25	0.73	High
2	Patient	4.02	0.95	High
3	Fair to all	4.09	0.91	High
4	Flexible	3.87	0.90	High
5	Has sense of humor	4.18	0.93	High
6	Holds high self-esteem	4.00	0.88	High
7	Highly motivated	4.28	0.78	High
8	Always looks smart	4.12	0.92	High
9	Open-minded	4.17	0.94	High
10	Reports to class on time	4.18	0.91	High
Total		4.12	0.54	High
II. Professionalism				
1	Fluent and knowledgeable on the content of subject he/ she teaches	4.36	0.85	High
2	Gives clear instructions	4.20	0.85	High
3	Prepares well for his /her classes	4.23	0.88	High
4	Uses a variety of classroom activities	3.66	1.02	moderate
5	Uses various teaching aids that suit the learning style	3.66	1.11	moderate

Scale	No of items	Alpha Reliability
Personality	10	0.81
Professionalism	12	0.86
Communication	8	0.87
Total	30	0.91

The following key has been used to judge the paragraphs of the questionnaires: an average of less than 2.33 indicates a low score; an average of 2.33 - 3.67, indicates a moderate score; an average of more than 3.67 indicates a high score.

Procedure of the studyThe researcher used the following procedure during the application of this study:First, after establishing the validity and reliability of the instrument by experts in the field of TEFL who approved the utility of the instrument for carrying out the study, their suggestions and modifications were incorporated into the questionnaireand made the appropriate amendments.

Second, the reliability of the instrument was explored using Cronbach's alpha (α). The Cronbach's (α) for the instrument was (0.91). This reliability makes the instrument suitable for this study.

Third, the researcher got the population of the study from the data base of Tulkarm educational directorate through the supervisor of the English language in the directorate.

Fourth, the approval was taken from Tulkarm educational directorate to apply the copies of the questionnaire to the sample of the study in the targeted schools.

Fifth, the researcher himself distributed the copies of the questionnaire and the students were given freedom to complete the questionnaire in order to obtain more valid and credible results.

Sixth,the researcher managed to collect all the copies. Then the questionnaire data were statistically treated.

Limitations of the study:

This study was limited to 331 male and female eleventh grade students

Variable	Level	Frequency	Percent
stream	literary	103	31.1.1 %
	Scientific	154	46.5 %
	Commercial	74	22.4 %

Instrument:

In order to find out how foreign language learners perceive the characteristics of an effective teacher of the English language, a 30 –item questionnaire was developed based on the literature; the questionnaire consisted of three sections (teacher's personality, professionalism and communication skills)and itwas administered to330 male and female eleventh grade students in Arabic in different educational stream, residence, and gender in Tulkarm directorate.

The researcher adopted the Likert's five- level scale:

Strongly agree	5 degrees
Agree	4 degrees
Neutral	3 degrees
Disagree	2 degrees
Strongly disagree	1 degree

Validity and reliability of the instrument:

To validate the questionnaire, the researcher gave it to colleagues who hold p.h.D in education in general and in Methods of teaching English as a foreign language in particular.

Reliability:

Table 1 shows the Internal consistency reliability (Cronbach's alpha coefficient) for the individual students as the unit of analysis for the questionnaire (N = 331)

characteristics. Findings showed that a teacher of English language should have a balanced combination of these four main aspects.

Uygun (2013) in his comparative study" How to become an effective teacher of the English language" aimed to find out the ideas and views of the Turkish University preparatory school students on the effective teacher of the English language. In addition, the ideas and views of the native and nonnative English teachers are also investigated to find out if there are any differences between the ideas and views of the students and the teachers. The results of the study revealed some important characteristics and qualities of an effective teacher of the English language. According to the results, an effective teacher of the English language should frequently use computer based technologies.

In conclusion, the characteristics of an effective teacherof the English language which tackle his /her personality, professionalism and skills of communication have been studied by previous studies. Most of these studies agreed on the important characteristics of an effective teacher of the English language. Some of these characteristics are: teacher's knowledge of subject matter, creative, humorous, enthusiastic, friendly, having a positive relationship with his / her students, reinforcing and motivating his/ her students.

The Population of the study:

The population of the study consisted of all eleventh grade students in Tulkarm directorate in different educational streams, (1478 male and 1809 female) students. A female students were selected.

The Sample of the study:

Table 1

Distribution of the study sample according to Variables (N = 331)

Variable	Level	Frequency	Percent
Gender	Male	148	44.7 %
	Female	183	55.3 %
Residence	City	156	47.1 %
	Village	85	25.7 %
	Camp	90	27.2 %

The results indicated that the ideal teacher is a person who guides students, motivates them, gives them confidence, has a tendency to build more positive relationship and has earned respect from students.

Walker (2008) found out that there were 12 identifiable personal and professional characteristics of an effective teacher in his study and these characteristics included being prepared, being positive, having high expectations, being creative, being fair, displaying a personal touch, developing a sense of belonging, admitting the mistakes, having a sense of humor, giving respect to students, forgiving, and being compassionate.

Takrimi (2009) identified teacher's effectiveness factors, according to the perceptions of teachers in Khuzestani. Participants were 215 male and female secondary school teachers of English, selected by a multi-stage sampling method. A 50-item questionnaire was administered to these teachers asking them what characteristics they thought effective teachers of the English language should possess or demonstrate. Results indicated that, to teachers, instructional strategies were viewed as more critical for teacher instructional effectiveness than other characteristics such as communication (social) skills, personal characteristics and knowledge.

Wichadee (2010) in his study explored the characteristics of aneffective teacher of the English language as perceived by students and teachers at Bangkok University, Thailand, based on four categories: English proficiency, pedagogical knowledge, organization and communication skills, and socio-affective skills. The subjects were 400 students and 53 full-time teachers who taught four basic courses in the academic year 2008. The findings revealed that the students placed high level of importance on all the characteristics included in the survey.

Dincer, et al. (2013) presented the literature review about the features of an effective teacher of the English language by comprising of the common characteristics in the studies and to give some pedagogical suggestions for the teacher of English language on how to increase their effectiveness in the classroom. Therefore, over 30 studies conducted in foreign language education area were overviewed and the main characteristics of an effective teacher of English language most often cited in these studies were characterized under four headings. These headings are as follows: socio-affective skills, pedagogical knowledge, and subject-matter knowledge and personality

teachers, 34 primary teachers, 11 college professors, and 1 parish priest. Subject area of frequently selected secondary teachers is: social studies, 89, English, 89, mathematics 55, foreign language 33 and science 27. Results showed that the personality characteristics most often cited by the students were: challenging/ had reasonably high expectations 82, sense of humor, 59, enthusiastic, 56, creative, 39, caring, 35, explains complicated material well, 39, and flexible instructional style, 33

Park and Lee (2006) investigated the characteristics of effective teachers of the English language as perceived by 169 teachers and 339 students in high schools in Korea, with a self- report questionnaire consisting of three categories: English proficiency, pedagogical, knowledge, and socio-affective skills. Their findings indicated that the whole teacher's perception of characteristics important for a teacher of the English language to possess differed significantly from those of the students in all three categories, with the teachers ranking English proficiency the highest and the students ranking pedagogical knowledge the first.

Arikan, et al. (2008) studied the effective teacher of English language from the perspective of Turkish preparatory school students". The sample was 100 foreign language learners studying at two state universities' English language preparatory schools. Also, participants' written responses were collected to understand the qualities attributed to the effective teacher. Results showed that an effective teacher is a friendly, young, enthusiastic, creative and humorous person whose gender is not important. Also, students claim that an effective teacher of English language has correct pronunciation.

Raymond (2008) maintained that both faculty and students in the Gulf stated that an effective university professor as a person who: (1) is appreciative, (2) makes classes interesting, (3) is fair, (4) cares about students' success, (5) shows a love for their subject, (6) is friendly, (7) encourages questions and discussion, (8) is always well prepared and organized, and (9) simplifies their materials. Findings of students' and faculty's perspectives suggest that effective teaching is the blending of both personality and ability factors. The key factor, however, remains the teacher's personality.

Telli, et al (2008) in their study "Teachers' and students' perception of the ideal teacher" They aimed to describe the characteristics of an ideal Turkish teacher from an interpersonal point of view. A total of 21 teachers and 276 students (grades 9-11) answered the questions of the interviews.

of the English language. These studies identify different characteristics, but it has been noticed that they do share some characteristics while they disagree with others.

Richardson and Thomas (1989) investigated the characteristics of an effective teacher by a sample of 160 elementary as well as 60 high school pupils and 60 elementary and 30 high school teachers in a selected Caribbean territory. Results indicated agreement among students and teachers with respect to a number of characteristics perceived as being very important for effective teaching: (1) the giving of examples by the teacher, (2) properly planned lessons by the teacher, (3) Teacher's knowledge of subject matter, (4) Teacher's knowledge of student learning. Results showed that males' preferences for teacher characteristics are reflective of authority and dominance. While females regarded organization and nurture- related characteristics as being of greater importance.

(Murray, 1991 as cited in Bell 2005:259) stated that many researchers and professionals for teacher development and evaluation have been seeking to establish criteria for assessing effective teaching. While there is little agreement regarding which specific behaviors constitute effective teaching, researchers agree at least on some dimensions that describe effective teaching in general regardless of subject matter. These included enthusiasm or expressiveness, clarity of explanation, and rapport or interaction.

Borg, 2006 as cited in Shishavan&Sadeghi 2009:130) examined the definition of over 200 participating and prospective English language teachers from a variety of contexts about the distinction between language teachers and those of other fields. His analysis also included the opinions of mathematics, history, science and chemistry teachers on the extent to which characteristics claimed to be distinctive of language teachers applied to their own subjects. His participants believed that subject matter and the medium were the same in language teaching and that there was no clear distinction between them as in other subjects.

Malikow (2006) in his study: Effective teacher study, the students were provided with the definition: Exceptionally effective, the students were instructed that they could select one of their teachers from any grade level or subject. The distribution of selected teachers is as follows: 315 secondary

The Purpose of the study:

This study aims to investigate the characteristics of an effective teacher from the perspectives of eleventh grade students in the scientific, literary and commercial streams in Tulkarm educational directorate.

Hypotheses of the study:

1. There are no statistical significant differences at ($\alpha \geq .05$) from students' perspectives according to gender.
2. There are no statistical significant differences at ($\alpha \geq .05$) from students' perspectives according to residence.
3. There are no statistical significant differences at ($\alpha \geq .05$) from students' perspectives according to educational stream.

Questions of the study:

The main question of this study is:

What are the most important characteristics of an effective teacher of the English language from their students' perspectives?

The above-mentioned question underlines the following sub- questions:

1. What are the most important characteristics of an effective teacher of the English language from their students' perspectives according to gender?
2. What are the most important characteristics of an effective teacher of the English language from their students' perspectives according to residence?
3. What are the most important characteristics of an effective teacher 0f the English language from their students' perspectives according to educational stream?

Reviewing the related literature:

Following is a brief review of the current related literature on the characteristics of effective teachers of the English language. Numerous studies have been conducted on the characteristics or qualities of effective teachers

from supervisors and administrators (Stronge, 2002,as cited in Arikan, et al, 2008) However, Vadillio (1999) argued that effective language teachers have been described in the literature as having not only a profound competence in the target language but a set of personal qualities like sensitivity, warmth and tolerance. In an investigation of the characteristics of good language teachers.

(Clark &Walsh, 2002 as cited in Arikan, et al, 2008:43) suggested some of the common features which described the qualities of effective teachers were as follows: First, strong content knowledge. Second, pedagogical skills appropriate to the environment and discipline. Third, personal knowledge which included the ability to forge strong relationship with the students, a concern for individual students and a firm moral code.Fourth, intimate knowledge for the context in which they were teaching.

Markley (2004) believed that good and qualified teachers are essential for efficient functioning of educational systems and for enhancing the quality of learning. He added that taking some actions by a good teacher plays a vital role in provoking effective and efficient learning on the part of the students.

(Rockoff, 2004 as cited in Shishavan and Sadeghi, 2009) stated that teachers also have a fundamental role in their learners' academic achievement and their quality can highly influence student outcomes.

According to Anderson (2004) and Borich (2000), an effective teacher is one who possesses competence in organizational skills such as systematizing materials in logical sequence with a high degree of clarity and presenting those materials in structured, step-by-step procedures. The purpose of this study is to shed some light on the characteristics of an effective teacher of the English language to find out how good characteristics of the teacher help pupils learn English. A teacher's general performance in teaching is influenced by various internal and external factors. These different teaching factors are measured and assessed in order to come up with indicators of successful teaching that would effectively regulate pupils' learning and serve as success indicators for a school. (Magno&Sembrano, 2001).

Uygun (2013) believed that in the process of language learning, the language teacher has a very important effect on the students 'success. Identifying the characteristics of an effective teacher is not an easy task, since different people can interpret the term effective differently.

Introduction:

The teacher plays an essential role in the teaching – learning process and his \ her effectiveness has a positive influence on the students' behavior. Thus, the students' 'mental, intellectual, emotional, and psychological development depends upon improving the characteristics of the teacher.

Brosh (1996) found the desirable characteristics of an effective teacher of the English language to be: having knowledge and command of the target language; being able to organize, explain, and clarify, as well as to arouse and sustain interest and motivation among students; being fair to students by showing neither favoritism nor prejudice; and being available to students.

Pettis (1997) identified three main characteristics for a professionally competent teacher. According to her, an effective teacher must firstly be principled and knowledgeable in addition to being skillful. Secondly, professional needs and interests of an effective language teacher must continually develop throughout his/her service in teaching. Thirdly, a teacher must be personally committed to his/her professional development.

Benson et al. (2001) stated that if the focus is on the teaching process not on the result, then it is possible to define an effective teacher as a person who provides information to students in a way that is clear, understandable, and motivating.

Richards (1989) maintained that an effective teacher is the teacher whose duty is to create a desirable climate, to plan a variety of learning activities, and to use materials effectively. In other words, creating and maintaining stimulating learning environments can be achieved through effective classroom organization so there are a lot of competencies, skills and knowledge that the teacher must possess. In addition, another essential feature that helps to establish a positive classroom climate is the teacher's personal qualities. The literature suggests that depending on the criterion used to judge effectiveness, an "effective teacher" is a teacher who always produces a class of high- achievers or a teacher who generally receives positive evaluations

Abstract:

This study aimed to investigate the characteristics of an effective teacher of the English language in secondary schools in Tulkarm educational directorate as perceived by eleventh grade students of these schools. To achieve this purpose, the researcher developed a thirty-item questionnaire in Arabic, consisting of three domains including personality, professionalism and communication skills. For the purpose of statistical analysis, the items of the questionnaire were translated into English. The sample of the study consisted of 331 male and female students, selected randomly from secondary boys' and girls' schools in Tulkarm Educational Directorate. The results revealed that there are differences in the characteristics of an effective school teacher of the English language due to place of residence between city and village in favor of village, and between city and camp in favor of camp. Moreover, there are significant differences in the characteristics of an effective school teacher of the English language between literary and scientific streams in favor of scientific stream, and between literary and commercial streams in favor of commercial stream. But there are no significant differences in the characteristics of an effective school teacher of the English language due to gender. Students gave greater attention to characteristics relating to personality,(friendly, fair to all, sense of humor, and highly motivated), professionalism (fluency and knowledge on the content of the subject he/ she teaches, giving clear instructions, preparing well for his /her classes, maintaining class discipline) and communication skills (respecting students' opinions, having a positive attitude towards his / her students, arousing students' interest and motivation, reinforcing students and encouraging them to participate).The researcher ended this study with two recommendations: First, teachers of the English language should seek the important qualities that help them make their teaching procedure and activities more effective. Second, this study is by no means comprehensive and other similar studies are recommended to be conducted to shed some light on other qualities of an effective teacher that may be absent in this study to help the teacher give better teaching.

Key words: teacher characteristics, effective English language teacher

صفات معلم اللغة الانجليزية الفعال في المدارس الثانوية في مديرية التربية والتعليم في محافظة طولكرم من وجهة نظر طلبة هذة المدارس

ملخص:

هدفت هذة الدراسة الى التعرف على صفات معلم اللغة الانجليزية الفعال في المدارس الثانوية في مديرية التربيةو النعليم في محافظة طولكرم من وجهة نظر طلبة الصف الحادي عشر لهذه المدارس. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة في اللغة العربية تكونت من ثلاثة مجالات وهي الشخصية و المهنية و مهارات الاتصال و التواصل ومكونة من ثلاثين بندا، حيث تم توزيعها على 331 طالبا و طالبة من طلبة الصف الحادي عشر في الفروع العلمي والأدبي و التجاري في المدارس الثانوية للذكوروالاناث في مديرية تربية طولكرم. **وقد خلصت نتائج هذة الدراسة الى ما يأتي:**

– اولا: وجود فروقات ذات دلالة حصائية في صفات المعلم الفعال تعزى الى مكان الاقامة وأن هذة الفروقات موجودة بين طلبة القرية وطلبة المدينة لصالح طلبة المدينة و يوجد كذلك فروقات بين طلبة المدينة و طلبة المخيم لصالح طلبة المخيم.

– ثانياً: يوجد فروقات ذات دلالة احصائية بين طلبة الفرع العلمي و الادبي لصالح طلبة الفرع العلمي و يوجد فروقات بين طلبة الفرع الادبي والتجاري لصالح طلبة الفرع التجاري.

– ثالثاً: لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية في وصف صفات المعلم الفعال تعزى الى متغير النوع الاجتماعي.

لوحظ بأن الطلبة بشكل عام قد اعطوا وزناً اكبر للصفات المتعلقة بالصفات الشخصية و بالتحديد صفات الانسانية لقد العدل مع الجميع و الذكاء و الدافعية العالية و كذلك الوزن نفسه اعطي للصفات التي تتعلق بالمهنية مثل الطلاقة و معرفة محتوى الموضوع الذي يدرسه المعلم او المعلمة واعطاء التعليمات بشكل واضح والتحضير جيدا للدروس والمحافظة على النظام داخل الصف. وكذالك تم الانتباه لمهارات التواصل مع الطلبة مثل احترام آراء الطلبة والتمتع باتجاه ايجابي نحوهم و اثارة دافعيتهم و اهتماماتهم وتعزيز الطلبة و تشجيعهم على المشاركة في الصف . وقد انهى الباحث هذة الدراسة بتوصيتن: اولا، على المعلمين ان يبحثوا عن الصفات المهمة لمعلم اللغةالانجليزيةالفعال حتى تساعدهم هذة الصفات على جعل طريقتهم و نشاطاتهم التعليمية اكثر فعالية .

ثانيا: هذة الدراسة بكل المقاييس ليست شاملة لذا يوصي الباحث باعداد دراسات مشابهةلالقاء الضوء على صفات اخرى لمعلم اللغةالانجليزية الفعال والتي قد تكون غائبة في هذة الدراسة حتى ياخد بها المعلم و يجود اسلوب تعليمه و تساعده على الاتصال والتواصل مع طلبته بشكل جيد.

The Characteristics of an Effective School Teacher of the English Language in Secondary Schools as Perceived by the Students of These Schools *

d. Ziyad Ahmed Ibraheem Tanni **

* Received: 10/10/2015, accepted: 13/1/2016.
**Assistant Professor/ Faculty of Education / Director of Tulkarm Branch / AL-Quds Open University.

Journal of
Al-Quds Open University
for Research & Studies

Contents

The Characteristics of an Effective School Teacher of the English Language in Secondary Schools as Perceived by the Students of These Schools.
d. Ziyad Ahmed Ibraheem Tanni 9

9. References should follow rules as follows:

   (a) If the reference is a book, then it has to include the author name, book title, translator if any, publisher, place of publication, edition, publication year, page number.

   (b) If the reference is a magazine, then it has to include the author, paper title, magazine name, issue number order by last name of the author.

10. References have to be arranged in alphabetical order by last name of the author.

11. The researcher can use the APA style in documenting scientific and applied topics where he points to the author footnotes.

Guidelines for Authors

The Journal of Al-Quds Open University For Research & Studies Publishes Original research documents and scientific studies for faculty members and researchers in Alquds Open University and other local, Arab, and International universities with special focus on topics that deal with open education. The Journal accepts papers offered to scientific conferences.

Researchers who wish to publish their papers are required to abide by the following rules:

1. Papers are accepted int both English and Arabic.
2. each paper should not exceed 30 pages or 7000 words including footnotes and references.
3. Each paper has to add new findings or extra knowledge in its field.
4. Papers have to be on a "CD" or "E-mail" accompanied by three hard copies. Nothing is returnable in either case: published or not.
5. An abstract of 100 to 150 words has to be included. The language of the abstract has to be English if the paper is in Arabic and has to be Arabic if the paper is in English.
6. The paper will be published if it is accepted by at least two revisers. The Journal will appoint the revisers who has the same degree or higher than the researcher himself.
7. The researcher should not include anything personal in his paper.
8. The owner of the published paper will receive one copy of the Journal in which his paper is published.

GENERAL SUPERVISOR PROFESSOR

Younis Amro

President of the University

Journal Editorial Board

EDITOR - IN - CHIEF

Hasan A. Silwadi

Dean of Scientific Research & Graduate Studies

EDITORIAL BOARD

Abdul Nasser Qasim Al- Farra
Faisal Husain Gawadrah
Mohamed Mohamed Al-shalash
Naji Mutlaq Al Dahoudi
Hani Hussein Abu AL-rob
Rushdi Yousef Al-Qawasmah
Imad Abd Al-Lateef shtayeh
Mutasem Tawfiq Al-Khader

Journal of Al-Quds Open University for Research & Studies

A quarterly Scientific Refereed Journal

Vol. 1 - No. 39 - October 2016

ISSUED BY:

Deanship of Scientific Research & Graduate Studies

Al-Quds Open University

ALL CORRESPONDENCE SHOULD BE ADDRESSED TO:

Editor - In - Chief

Deanship of Scientific Research & Graduate Studies

Al-Quds Open University

Al-Masyoun- Ramallah\ Palestine

P.O. Box: 1804

Tel: +970 - 2 - 2984491

+970 - 2 - 2952508

Fax: +970 - 2 - 2984492

Email: hsilwadi@qou.edu

sprgs@qou.edu

DESIGN & PRODUCTION:

Deanship of Scientific Research & Graduate Studies

Al-Quds Open University

© 2016 Deanship of Scientific Research & Graduate Studies. All Rights Reserved.

Journal of
Al-Quds Open University
for Research & Studies